مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

دراسات شرعية (٣٦)

المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية

عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله العنزي

المصادر الأصلية المطبوعة

للعقيدة الأشعرية





دراسات شرعية (٣٦)

المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية

عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله العنزي

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية
المؤلف: عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الفِزّي / كاتب من: السعودية

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء».



بيروت - لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
الفزي/ عبد الله
المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية، عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الفِزّي
٣٨٤ ص، (دراسات شرعية؛ ٣٦)
٢٤×١٧ سم
١. الفرق الإسلامية. ٢. الأشعرية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-664-1



المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

تعد المعرفة المتميزة للمصادر الأصلية للطوائف العقدية والرجوع إليها؛ من أساسيات البحث العلمي في دراسة الآراء العقدية لهذه الطوائف، ومما يحتم علىٰ المتخصصين في علوم العقيدة العناية بها؛ وذلك لكي تكون دراساتهم عن هذه التوجهات مستندة إلىٰ أساس علمي معتبر؛ إذ إن هذه الكتب هي أصدق ما يعبر عن عقائد هذه الطوائف، ويوضح حقيقتها، ويبيّن المبادئ التي انطلقت منها هذه التوجهات في تقرير عقائدها. ويزداد هذا الأمر -أي المعرفة المتميزة للمصادر الأصلية والرجوع إليها- تأكيدًا عندما يكون أحد هذه التوجهات يحظىٰ بامتداد زمني طويل، وانتشار جغرافي واسع، وتعدد في مناهج التأليف، وتنوع في الآراء العقدية؛ حيث إنه من غير المقبول -في مثل هذه الحالة- أن يكون اعتماد الباحث علىٰ عدد قليل جدًا من مصادر هذا التوجه لدراسة آرائه الاعتقادية؛ فإنه من المتوقع أن تتصف أحكام هذه الدراسة بعدم الدقة؛ بسبب غياب جانب التتبع والاستقراء الكافي، الذي هو من سمات الدراسات العلمية المتميزة.

لذا كانت هناك حاجة علمية ملحة لتخصيص مؤلفات تُعنىٰ بتتبع هذه المصادر العقدية للطوائف مع ذكر مناهج مؤلفيها؛ لكي تكون هذه المؤلفات مدخلًا لدراسة عقائد هذه الطوائف، يلج منه الباحثون والدارسون لعلم العقيدة. فأتىٰ هذا الكتاب المخصص بالمصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية؛ وذلك

لكي يسد نقصًا ملحوظًا داخل المكتبة العقدية السلفية حول المصادر العقدية لهذا المذهب، راجين أن يُسهم هذا البحث في مساعدة هؤلاء الباحثين وطلبة الدراسات العليا في علم العقيدة في معرفة المصادر العقدية الأشعرية، وكيفية التعامل معها.

وسوف تكون خطة هذا البحث وفق ما يلي:

التمهيد: نظرة حول تقسيم كتب المذهب الأشعري.

الفصل الأول: مدخل عام إلىٰ المذهب الأشعري، ويتضمن:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المذهب الأشعري.

المبحث الثاني: معالم المذهب الأشعري في مسالكه الاستدلالية، ومقدماته الكلامية، وآرائه الاعتقادية، ويتضمن:

تمهيد: كيفية التعامل مع الاختلافات داخل المذهب الأشعري، وطريقة تحديد القول المعتمد في المذهب.

المطلب الأول: أهم المسالك الاستدلالية في المذهب الأشعري.

المطلب الثاني: أهم المقدمات الكلامية في المذهب الأشعري.

المطلب الثالث: أهم الآراء الاعتقادية في المذهب الأشعري.

المبحث الثالث: كيفية تمييز العالم الأشعري.

المبحث الرابع: كيفية معرفة منزلة العالم الأشعري داخل مذهبه، والأعلام المؤثرون في المذهب، ويتضمن:

المطلب الأول: كيفية معرفة منزلة العالم الأشعري داخل مذهبه.

المطلب الثاني: الأعلام المؤثرون في المذهب.

المبحث الخامس: كيفية معرفة قيمة الكتاب داخل المذهب الأشعري، والكتب المؤثرة في المذهب، ويتضمن:

المطلب الأول: كيفية معرفة قيمة الكتاب داخل المذهب الأشعري.

المطلب الثاني: الكتب المؤثرة في المذهب.

المبحث السادس: مصطلحات المذهب.

المبحث السابع: الدراسات والأبحاث المعاصرة المنشورة عن المذهب الأشعري.

الفصل الثاني: قوائم كتب العقيدة الأشعرية، ويتضمن:

المبحث الأول: كتب المذهب التقليدية، ويتضمن:

المطلب الأول: كتب المذهب الأثرية.

المطلب الثاني: كتب المذهب الكلامية.

المبحث الثاني: كتب المذهب الفلسفية.

المبحث الثالث: كتب المذهب السنوسية.

وأود أن أتقدم بالشكر لكل من قدمتُ له هذا البحث لقراءته وتصويب ما فيه قبل نشره، وهما كل من: فارس بن عامر العجمي، والطبيب/ عمر بن سليمان الصغيّر، كما أشكر: د. ياسين بن محمد السالمي، من باحثي المملكة المغربية؛ وذلك علىٰ تزويده إياي قائمة تحتوي علىٰ عدد من الدراسات والأبحاث المنشورة عن الأشعرية، وكذلك أشكر: أسامة بن عبد العزيز الرويشد؛ الذي تكرم بترجمة بعض النصوص من اللغة الإنجليزية إلىٰ اللغة العربية. وأرجو في ختام هذه المقدمة؛ أن يكون في هذا البحث مساهمة متواضعة مني؛ لمساعدة هؤلاء الباحثين والدارسين، في كيفية التعاطي مع كتب أهم وأشهر وأوسع الطوائف الكلامية التي ظهرت في تاريخ الحضارة الإسلامية، وكان لها حضورٌ لا يمكن تجاهله في علوم الاعتقاد.

✍ عبد الله بن عبد العزيز الـغِـزِّي

Twitter: @al_ghizzi

al_ghizzi/Telegram.me

Snapchat:al_ghizzi

E-mail: al-ghizzi@hotmail.com

تمهيد

نظرة حول تقسيم كتب المذهب الأشعري

يعاني بعض الباحثين والدارسين مع الطائفة الأشعرية -تحديدًا- الطائفة التي تحظىٰ بامتداد تاريخي طويل، وانتشار جغرافي واسع؛ من كيفية التعامل مع مصادرها العقدية؛ وذلك يعود إلىٰ كثرة مؤلفاتها العقدية من جهة، وإلىٰ تعدد طرائق هذه المؤلفات ومنهجية تصنيفها من جهة ثانية، وإلىٰ تنوع الآراء العقدية في هذه المؤلفات من جهة ثالثة، وبناء علىٰ هذا؛ فليس من شطط القول؛ الادعاء بأن هذا المذهب العقدي؛ هو من أوسع المذاهب العقدية التي ظهرت في تاريخ الحضارة الإسلامية، وقد اكتسب هذا المذهب سعته من خلال النقاط التالية:

- كثرة العلماء والمذاهب الفقهية التي تبنت نصرته.
- عدم اختصاصه بإقليم معين في العالم الإسلامي.
- عدم وجود مسائل متميزة يختص المذهب ببحثها، كما هو الحال مع غيره من المذاهب العقدية.

وبطبيعة الحال، فقد أدت هذه النقاط وغيرها، إلىٰ ظهور صور متنوعة في طريقة ومنهجية عرض هذا المذهب وتقديمه، وذلك في كثير من مؤلفات أتباعه، بالإضافة إلىٰ كثرة الخلاف في الآراء بين علمائه، بل تجاوز الحال ببعض أئمته إلىٰ اختيار آراء هي في واقع الحال مخالفة لأصول المذهب وضرورياته! وهذا الأمر يقل أن نراه في غيره من المذاهب العقدية. وقد يكون من أهم أسباب التنوع في الآراء العقدية داخل البيت الأشعري؛ كون أكثر من تولىٰ نصرة هذا

المذهب وتحرير أقواله؛ هم من فقهاء الشافعية، ومن المعلوم أنه تكمن في المذهب الشافعي، علىٰ وجه الخصوص؛ نزعة إلىٰ البحث والاجتهاد وعدم التقليد، ومما يؤكد هذا؛ أن مخالفة أصول المذهب تكثر لدىٰ متكلمي الأشعرية من الشافعية، بخلاف متكلمي الأشعرية من المالكية، وتحديدًا في المغرب؛ فالتقليد يغلب عليهم.

ويضاف إلىٰ ذلك أن المذهب الأشعري نشأ من خلال ردة فعل لآراء المعتزلة، ساعيًا إلىٰ التوفيق بين عقائد أهل السنة الكبرىٰ وبين مقدمات المتكلمين الكلامية، وهناك فرق -في تصوري- بين تأسيس المذهب ابتداءً علىٰ أصول معينة، بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وبين أن يكون تأسيسه نتاج ردة فعل تجاه مذهب آخر، مع محاولة تلفيقية بين مناهج متضادة! فلعل لهذه الأمور -وغيرها- تأثيرًا في ما نراه من تنوع داخل المذهب الأشعري.

لذا فإنه من المتوقع أن تكون إحدىٰ المعضلات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في تخصص العقيدة؛ هي كيفية التعاطي مع مثل هذا النوع من المذاهب العقدية، وما نوعية كتبه، وما هي الكتب المعتمدة، وكيفية استخراج القول المعمول به في هذا المذهب، وما نوع الخلاف بين علمائه، وما الكتب التي هي مظنة وجود معلومات معينة فيها؟ فكان من الأهمية بمكان محاولة تتبع المصادر الأصلية لهذا المذهب، وتصنيفها تصنيفًا موضوعيًا منضبطًا؛ لعله أن يكون في ذلك نوع مساعدة لمن أراد دراسة هذا المذهب، واستيعابه، ومعرفة كيفية التعامل مع كتبه المتنوعة.

ومما تنبغي الإشارة إليه في هذا التمهيد؛ أن بعض مؤرخي العلوم يقسمون كتب العقائد -بشكل عام- باعتبار النظر إلىٰ حجم المادة العلمية فيها؛ حيث يجعلون كتب علم الكلام علىٰ ثلاث مراتب، وهي:

- الكتب التي تقتصر علىٰ ذكر المسائل فقط، دون ذكر أدلتها، أو مذاهب المخالفين وأدلتهم.
- الكتب التي تذكر المسائل مع أدلتها بلا استقصاء، دون أن تذكر مذاهب المخالفين وأدلتهم.

= الكتب التي تذكر المسائل مع الاستقصاء في ذكر الأدلة، والعناية بذكر مذاهب المخالفين وأدلتهم ومناقشتها[1].

ونحن في هذا البحث لم نرتب كتب المذهب الأشعري بناء علىٰ هذا التقسيم؛ بل سعينا إلىٰ تصنيف كتب هذا المذهب تصنيفًا موضوعيًا؛ وذلك باعتبارين:

الأول: بالنظر إلىٰ طريقة ترتيبها الموضوعي من جهة.

الثاني: بالنظر إلىٰ نوعيّة الآراء العقدية المختارة فيها من جهة أخرىٰ.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا؛ أن أكثر كتب المذهب الأشعري، وبالأخص كتب المتقدمين منهم؛ لا نستطيع أن نجعل لها تصنيفًا فكريًا معينًا، كما تصنف عموم كتب المعتزلة -علىٰ سبيل المثال- إلىٰ أربع مدارس كبرىٰ، وهي: البغدادية، والبصرية، والبهشمية[2]، والحسينية[3]. والسبب في ذلك؛ أن كتب المتقدمين من الأشعرية، تحديدًا؛ تفتقد الترتيب الموضوعي المميز، بالإضافة إلىٰ تنوع وتعدد الآراء العقدية فيها[4]. إلا أنه يمكننا أن نرجع عددًا من كتب هذا المذهب، وهي كتب المتأخرين منهم، من أشعرية ما بعد القرن السابع؛ إلىٰ مدرستين فكريتين، وذلك بناء علىٰ منهجيتها المميزة في التصنيف الكلامي، وآرائها العقدية الخاصة بها -في الجملة-. فكان من المناسب، بناء علىٰ ما سبق ذكره؛ أن نقسم كتب المذهب الأشعري إلىٰ ثلاثة أقسام رئيسة، وهي:

- **كتب المذهب التقليدية**. وهي فترة زمنية، أكثر من كونها مدرسة فكرية، وهذه الكتب هي أكثر كتب الأشعرية الاعتقادية، وتنقسم إلىٰ:

---

(١) انظر: «**إرشاد القاصد إلىٰ أسنىٰ المقاصد**»، ابن الأكفاني (ت٧٤٩)، ص١٠٨، «**ترتيب العلوم**»، ساجقلي زاده (ت١١٤٥)، ص١٤٥-١٤٦، «**الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر**»، المرداسي الفاسي (ت١٢٧٣)، ٢/٢١٩-٢٢١.

(٢) نسبة لأبي هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي (ت٣٢١).

(٣) نسبة لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت٤٣٦).

(٤) وبناء علىٰ هذا؛ فنستطيع أن نقول بأن مذهب المعتزلة أشد اتساقًا وانضباطًا ووضوحًا من مذهب الأشعرية، سواء كان ذلك علىٰ مستوىٰ منهجية التأليف، أم علىٰ مستوىٰ اختيار الآراء العقدية، وهذا الأمر -في نظري- ظاهر من خلال المقارنة بين كتب الطائفتين، لا سيما كتب المتقدمين منهما، وهذا ما نص عليه ابن رشد الحفيد (ت٥٩٥)، وتحديدًا فيما يتعلق بجانب تأويل نصوص الصفات الإلهية. انظر: «**فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**»، ص١١٨.

١- كتب المذهب الأثرية.

٢- كتب المذهب الكلامية.

- **كتب المذهب الفلسفية**. وهي مدرسة فكرية، وهذه الكتب تعد أقل الكتب في المذهب الأشعري.

- **كتب المذهب السنوسية**[١]. وهي -كذلك- مدرسة فكرية، إلا أن جذورها تعود إلىٰ الكتب التقليدية، وتحديدًا لأحد الكتب المهمة في تلك الفترة. وهذه المدرسة هي المهيمنة علىٰ الاعتقاد الأشعري منذ القرن العاشر إلىٰ يومنا هذا، وكتبها هي المعتمدة في المعاهد الدينية الأشعرية الرسمية، وتحديدًا في العالم العربي.

وهذا التقسيم إنما هو باعتبار النظر إلىٰ طريقة تصنيف كتب علماء الأشعرية العقدية، والمسائل التي بحثوها، ونوعية الآراء التي اختاروها. ونستثني من ذلك -كما سبق توضيحه- كتب المذهب التقليدية؛ إذ ليس هناك طريقة متفق عليها في التصنيف العقدي بين كُتَّابها، ولا في اختيار الآراء العقدية، بخلاف كتب المذهب الفلسفية والسنوسية؛ فهناك سمة بارزة في طريقة تصنيفها وترتيبها، بالإضافة إلىٰ مسائل محددة بحثتها، وآراء معينة اختارتها، مما يمكن أن نجعلها ممثِّلة لمدرسة، أو لاتجاه فكري داخل المذهب الأشعري، وهذا ما سرنا عليه في بحثنا هذا.

وسوف يكون عرض كتب الاعتقاد الأشعري بناء علىٰ تاريخ ظهور المراحل والمدارس الأشعرية، وسترتب كتب كل مرحلة ومدرسة بحسب تاريخ وفاة مؤلفيها. ومن المعلوم أن أول تلك المراحل هي مرحلة المدرسة التقليدية، التي بدأت مع مؤسس هذا المذهب، واستمرت حتىٰ ظهور محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥)[٢]، وقد نشأ في خلالها -أي المرحلة التقليدية-

---

(١) لعله من الواضح أنه ليس المقصود بالأشعريين السنوسية في هذا البحث، ما يُعرف بالطريقة السنوسية الصوفية، والتي تُنسب إلىٰ مؤسسها محمد بن علي السنوسي ابن العربي (ت١٢٧٦)، الجد الأعلىٰ للأسرة السنوسية الحاكمة في دولة ليبيا -سابقًا-. انظر: «حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غربي إفريقية قبل الاستعمار وآثارها الحضارية»، د. مهدي رزق الله أحمد، ص١١١-١١٤.

(٢) الحقيقة أننا لا نستطيع أن نقول بأن التصانيف العقدية الأشعرية علىٰ الطريقة التقليدية اختفت بعد ظهور السنوسي (ت٨٩٥) تمامًا؛ لكن نستطيع أن نقول: بأن التأليف فيها قد ضعف بشكل ملحوظ، وتحديدًا في العالم العربي.

مدرسة جديدة، وهي مدرسة الأشعرية المتفلسفة علىٰ يد فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت ٦٠٦)، في أحد كتبه المفصلية، ثم انتهت مدارس الأشعرية مع ظهور السنوسي (ت ٨٩٥)، والتي لا تزال مدرسته هي المهيمنة علىٰ الفكر الأشعري إلىٰ يومنا هذا، وتحديدًا في العالم العربي. وقد يرد اعتراضان علىٰ هذا التقسيم الذي أوردناه لكتب المذهب الأشعري، وهذان الاعتراضان هما:

- أنه من المعلوم أن الطائفة الأشعرية -بشكل عام- معدودة من طوائف المتكلمين، إلا أننا نرىٰ أنه تم وصف بعض كتب علماء هذا المذهب بـ (**الكلامية**)، فهل يُفهم من هذا نفي هذا الوصف عن بقية كتب المذهب الأشعري؟

الحقيقة أن جميع كتب المذهب الأشعري، بما فيها الفلسفية، هي معدودة من جملة الكتب الكلامية، إلا أن من تم تصنيفه منها بـ(**الكلامية**) هو بسبب كونها أقرب كتب المذهب الأشعري إلىٰ علم الكلام التقليدي، وهذه الكتب مليئة بالمجادلات الكلامية مع فرق المتكلمين المتقدمة؛ كالمعتزلة والكرامية، وهذا الأمر يقل في بقية كتب المذهب الأشعري، فلأجل هذا تم تصنيف هذه الكتب بـ(**الكلامية**)، وليس معنىٰ هذا نفي أن تكون بقية كتب المذهب الأشعري من الكتب الكلامية.

- أن كتب المذهب الأشعري السنوسية هي امتداد لكتب المذهب الأشعري التقليدية، فلِمَ المغايرة بينهما؟

والسبب في ذلك يعود إلىٰ أن لكتب المذهب الأشعري السنوسية بصمة خاصة مميزة لها، مما يمكننا أن نجعلها قسمًا مستقلًا، ولو كان ذلك من باب التجوز؛ وذلك لكونها علىٰ طريقة مميزة في منهجية التأليف الكلامي، وفي طريقة عرض بعض الآراء العقدية؛ كتقسيم الصفات إلىٰ أربعة أقسام علىٰ سبيل المثال.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا؛ أن بعض الدراسات والأبحاث المعاصرة تقسم الأشعرية إلىٰ ثلاثة أقسام[1]، وهي:

١- الأشعرية الكلابية.

---

(١) ومن الدراسات والأبحاث التي سارت علىٰ هذا التقسيم: «**المدارس الأشعرية- دراسة مقارنة**»، د. محمد بن محمد الشهري، «**الأطوار العقدية في المذهب الأشعري**»، د. عبد الله بن دجين السهلي.

٢- الأشعرية المعتزلة.

٣- الأشعرية المتفلسفة.

والحقيقة أن علىٰ هذا التقسيم إشكالًا، وتحديدًا في القسمين الأولين؛ وهو أن الأشعرية المعدودين من ضمن تيار الأشعرية المعتزلة، هم في الواقع علىٰ طريقة الأشعرية المعدودين من ضمن تيار الكلابية، فبينهم اتفاق في أصول المسائل، نعم! قد يكون لدىٰ المتأخرين زيادة تفصيل وتحرير، واختيار لأقوال قد لا يوجد عليها نص للمتقدمين، إلا أن هذا لا يعني أنهم اتجاه مغاير، إذ إن تحديد الاتجاه الفكري داخل المذاهب يكون بالنظر إلىٰ الخلاف في أصول المسائل نفسها، وطريقة بحثها، لا بالنظر إلىٰ التوسع في تحرير المسائل وزيادة تفصيلها؛ فإن هذا من طبيعة المذاهب والعلوم؛ حيث إن كتابات المتقدمين -في أي علم، ولدىٰ أي مذهب- تختلف عن كتابات المتأخرين؛ فالمتأخر يكون لديه زيادة في البحث والتحرير والتفصيل لا تتوفر دواعيها لدىٰ المتقدم، وهذا الأمر هو من القضايا المعلومة المشهورة في تاريخ العلوم. وإن كنّا سوف نقسم الأشعرية باعتبار النظر إلىٰ هذا الأمر -أي زيادة البحث والتفصيل-؛ فيجب علينا أن نقبل تقسيم أهل الحديث إلىٰ اتجاهات معينة، بسبب وجود زيادة في البحث والتحرير والتفصيل لدىٰ المتأخرين منهم، وهي ليست موجودة لدىٰ المتقدمين، مع اتفاقهم علىٰ أصول المسائل! وهذا لا شك أنه ليس منهجًا علميًا! وكون متأخري الأشعرية يرجحون مسلك تأويل الصفات الخبرية والتنصيص علىٰ نفي صفة العلو -ويبدو أن هذا الذي دعا بعض الباحثين إلىٰ نسبة هؤلاء إلىٰ متابعة المعتزلة- لا يعني هذا أنهم خالفوا المتقدمين من علماء المذهب، بل غاية ما في الأمر أن المتأخرين اختاروا أحد أقوال أئمتهم المتقدمين في هذه المسألة؛ وهو: تأويل هذه الصفات، وترجيح عدم زيادتها علىٰ الذات وعلىٰ الصفات الأخرىٰ التي يثبتونها[1]. وأما تنصيص المتأخرين علىٰ نفي صفة العلو؛ فالحقيقة أن

---

(١) وتجدر الإشارة إلىٰ أن تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨) قرر في مواضع من كتبه أن أبا الحسن الأشعري (ت٣٢٦) وأئمة أصحابه لم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، ويلحظ في نصوصه أنه ينسب أبا المعالي الجويني (ت٤٧٨) إلىٰ مخالفة المتقدمين من أصحابه في عدم إثبات الصفات الخبرية! انظر: «مجموع الفتاوىٰ»، ١٢/٢٠٣، ١٣/١٣٩، ١٦/٤٠٧، «منهاج السنة النبوية»، ٢/٣٢٨-٣٢٩، «درء =

نصوص المتقدمين حول هذه الصفة لا تدل علىٰ تحقيق إثباتها كما يذهب إليه أهل الحديث، وإنما أطلقوا كلامًا مجملًا لا يدل علىٰ شيء، وسيأتي التنبيه علىٰ هذه المسألة تحديدًا عند الحديث عن آراء المذهب الأشعري الاعتقادية -إن شاء الله-. فالتعامل مع المذاهب يجب أن يستند علىٰ نظرة شمولية متكاملة ودقيقة، وترتكز علىٰ اعتبار أصول هذه المذاهب، والتي ينطلق منها أهلها في تقرير عقائدهم.

كما أود أن أنبه علىٰ خمس قضايا مهمة، قبل الشروع في تفاصيل البحث، وهي:

- ليس المقصود من وصفنا لما سيتم ذكره من كتب الأشعرية في الاعتقاد في هذا البحث، بـ**(المصادر)**؛ أن جميعها ذات أهمية بين علماء المذهب، أو متداولة بينهم، كلا؛ فبعض هذه الكتب ليست ذات أهمية داخل المذهب، والبعض الآخر قليل التداول بين رجال هذا المذهب؛ لكنها في الوقت نفسه معدودة من كتب هذا المذهب، ويصح الاعتماد عليها في معرفة آرائه؛ فلأجل هذا تم وصف هذه الكتب التي سيتناولها هذا البحث بـ**(المصادر)**، وبكل تأكيد؛

= تعارض العقل والنقل»، ٥/٢٤٨-٢٤٩. ولعل هذا ما جعل عددًا من الباحثين يعتقدون أن تأويل الصفات الخبرية بدأ مع أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨)، وأن المتقدمين عليه من الأشعرية هم علىٰ قول واحد في إثبات الصفات الخبرية وعدم تأويلها! حيث نرىٰ -علىٰ سبيل المثال- موقع الدرر السنية علىٰ الشبكة العنكبوتية يقول: **(فهذا النصُّ من شيخ الإسلام ابن تيمية يبين لنا موقف المذهب الأشعري في الصفات الزائدة علىٰ الثمانية التي يثبتونها باتفاق، وأن قدماءهم كالأشعري المؤسس وتلاميذه وكبار أتباعه يثبتون صفات زائدة علىٰ الثمانية، وأن الاقتصار علىٰ الثمانية وتأويل أو تفويض ما سواها إنما هو منهج بدأ علىٰ يد أبي المعالي الجويني، ومن جاء بعده، وهو الذي استقر عليه المذهب إلىٰ الآن)**. انظر:

http://www.dorar.net/enc/firq/289.

والحقيقة إن هذه الدعوىٰ من تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨) لا تصح من الأساس! لأنها مبنية علىٰ استقراء ناقص؛ فتأويل الصفات الخبرية موجود لدىٰ الطبقات المتقدمة من علماء الأشعرية علىٰ أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨). انظر: «**تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان**»، ابن مهدي الطبري (ت٣٨٠)، ص٧١-٧٢، «**أصول الدين**»، عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩)، ص١١٠-١١١، ١١٣، «**كتاب أسماء الله وصفاته**»، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨)، ٣/١٠٣٥، «**شرح الإرشاد**»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ل١٨٧/ب، (= مخطوط ضمن مكتبة عارف حكمت).

فإن ما انفردت به بعض هذه المصادر من آراء شاذة، وغير مقبولة داخل المذهب، فإنه سيتم التنبيه عليها عند كل كتاب توجد فيه مخالفة للمذهب في أصوله المتفق عليها بين علمائه -إن شاء الله-.

- أن الكتب الأشعرية التي سيتناولها هذا البحث بالعرض؛ هي: ١-كتب مستقلة قائمة بنفسها، وليست عملًا علىٰ كتاب آخر (= شرح، حاشية، مختصر). ٢- وبشرط أن تكون هذه الكتب جامعة لأغلب أبواب الاعتقاد الأشعري. ٣-وتكون مصنفة -موضوعيًا- ضمن دائرة كتب: (**أصول الدين، أو علم الكلام، أو العقائد، أو التوحيد**). فهذا هو المقصود من وصفنا لهذه المصادر بـ(**الأصلية**)؛ وسنشير إلىٰ بعض الأعمال التي قامت حول هذه الأصول؛ سواء التي قام بتأليفها علماء من المذهب نفسه، أم من غيره. وقد أستثني من ذلك متنًا عقديًا واحدًا، لم يتضمن أغلب أبواب الاعتقاد الأشعري، فتم ذكره في هذا البحث بسبب أهميته وتأثيره البالغين. وبناء علىٰ هذا؛ فالكتب الأشعرية المفردة في مسألة عقدية معينة، أو كتب الردود، أو كتب المقالات والفرق، أو التي صنفها متكلمو الأشعرية علىٰ عقائد الفلاسفة أو الصوفية، أو شروحهم لمؤلفات من يخالفهم في الاعتقاد= جميع ما سبق ذكره؛ ليس داخلًا ضمن نطاق هذا البحث. ويجب التنبيه علىٰ أنه توجد شروح وحواش لعدد من علماء الأشعرية، وهي معتمدة بشكل كبير لدىٰ علماء الطائفة، بل هي من أهم المصادر العقدية داخل المذهب الأشعري، إلا أن الأصول التي كُتبت عليها هذه الشروح والحواشي؛ لا تدخل ضمن نطاق الكتب العقدية داخل المذهب الأشعري. وبناء علىٰ هذا؛ لم يتم ذكرها في هذا البحث، بسبب تبعيتها لأصول غير أشعرية، ومن أمثلة هذه الشروح والحواشي ما يلي:

١- «**شرح تجريد العقائد**»[1]، لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني الشافعي (ت ٧٤٩)، و«**تجريد العقائد**» من المتون العقدية لدىٰ طائفة الاثني عشرية.

---

(١) ويُعرف بـ (**الشرح القديم**)، تمييزًا له عن «**شرح تجريد العقائد**»، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي (ت٨٧٩)، الذي يُعرف بـ (**الشرح الجديد**). والذي -كذلك- يُعد من أهم الكتب المتداولة بين علماء الأشاعرة في المشرق. وقد كُتب علىٰ «**الشرح الجديد**» عدد كبير من الحواشي والتعليقات.

٢ـ «شرح العقائد النسفية»[١]، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢)، و«العقائد النسفية» من المتون العقدية لدىٰ طائفة الماتريدية.

كما ينبغي التنبيه إلىٰ أن بعض المختصرات تم عدها عملًا مستقلًا، لكونها لم تقتصر علىٰ مجرد حذف الكلام. وسيتم الإشارة إلىٰ هذا النوع من الكتب.

- لكون هذا البحث في الأساس يخاطب طلبة الدراسات العليا في العقيدة؛ فقد تم الاقتصار علىٰ الكتب (المطبوعة) في الاعتقاد الأشعري، كما أنه ليس من أهداف هذا البحث؛ تتبع وحصر جميع ما تم نشره من هذه المصادر الأصلية، ولا جميع ما كُتب عليها من أعمال مطبوعة[٢]، ولا ذكر جميع الطبعات لكل كتاب يتم ذكره في هذا البحث، علىٰ غرار ما تفعله الدراسات الببليوجرافية. وبناء علىٰ هذا؛ فالاحتمال قائم بأنه قد فات هذا البحث عدد لا بأس به من مصادر الاعتقاد الأشعري الأصلية والأعمال المطبوعة التي كُتبت علىٰ هذه الكتب المذكورة في هذا البحث؛ حيث إن هذا الجمع والتتبع والترتيب، هو عبارة عن جهد شخصي، وليس عملًا مؤسسيًا، ولا بد أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار. بالإضافة إلىٰ أن المستفيد من هذا البحث يستطيع أن يُصنّف الكتب الأشعرية التي لم تُذكر في هذا البحث، بناء علىٰ التصنيف العام الذي أوردناه لكتب المذهب الأشعري. وقد بلغ عدد هذه المصادر الأصلية التي تم ذكرها في هذا البحث: (١٠٠) كتاب، وسقفها الزمني يبتدئ من كتب مؤسس هذا المذهب، وينتهي عند د. محمد سعيد بن رمضان البوطي الشافعي (ت ١٤٣٤). وتجدر الإشارة إلىٰ أنه توجد كتب في غاية الأهمية داخل المذهب الأشعري لا تزال قيد التحقيق، أو مخطوطة؛ مثل كتاب «**هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين**»[٣]،

---

(١) ويُعد هذا الشرح من أهم الكتب المدرسية المتداولة بين علماء الأشاعرة في المشرق، وقد كُتب عليه عدد كبير من الحواشي والتعليقات.

(٢) وللوقوف علىٰ جل الأعمال التي كُتبت علىٰ بعض المصادر المذكورة في هذا البحث يمكن مراجعة كتاب: «**جامع الشروح والحواشي**»، عبد الله بن محمد الحبشي.

(٣) ويُعد هذا الكتاب أكبر كتب القاضي الباقلاني (ت٤٠٣) الكلامية، بل قرنه عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (ت٦٥٦) بالموسوعة الاعتزالية الشهيرة: «**المغني في أبواب التوحيد والعدل**»، للقاضي عبد الجبار (ت٤١٥)! مما يُوحي بضخامة حجم هذا الكتاب. انظر: «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، ل٤٣٥/أ، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]). وكتاب =

للقاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣)، وكتاب «الأوسط في الكلام»[1]، لأبي المظفر الإسفراييني الشافعي (ت ٤٧١)، ويشكل الوقوف عليها أهمية للباحث في الطائفة الأشعرية.

- معرفة عقائد الأشعرية ليست محصورة في المصادر المصنفة موضوعيًا ضمن خانة كتب (**علم العقيدة**)؛ إذ يمكن للباحث أن يقف على عقائد الأشعرية في عدد من مصادر العلوم الأخرى؛ ككتب أصول الفقه، والفقه، والتفاسير، وشروح الأحاديث، والتراجم؛ لكن لا شك أن المقدم -منهجيًا- هي الكتب المخصصة في علم العقيدة، وخصوصًا الكتب المفصحة عن عقائد المذهب، وهي ما تم التركيز عليها هنا في هذا البحث.

- هذا البحث لا يتناول السلم التعليمي في المعاهد الأشعرية الدينية بالشرح والتبيين، بالإضافة إلى أنه لا يتحدث عن ترتيب المتون الدراسية في علم العقيدة لدى علماء الأشعرية المعاصرين.

والسبب في جميع ما تم ذكره؛ هو أن الهدف الرئيس من هذا البحث؛ تسهيل المهمة لمن أراد البحث في الاعتقاد الأشعري؛ وذلك بتقريب المصادر الأصلية المتداولة لهذه الطائفة إليه، هذا من جهة، وتصنيفها تصنيفًا موضوعيًا، من جهة أخرى؛ حتى يسهل على الباحثين والدارسين لعلم العقيدة؛ معرفة أهم التراث الأشعري العقدي المطبوع أولًا، ثم كيفية التعامل معه ثانيًا. فكما سبق

= «الهداية» هو قيد التحقيق حاليًا في أوروبا؛ إذ اكتشفت نسخ له في مدينة طشقند في أوزبكستان، ومدينة سانت بطرسبورغ في روسيا، وهذه النسخ المكتشفة تضيف على النسخ الموجودة في العالم العربي! وقد بلغ مجموع ما عثر عليه من هذا الكتاب أربعة أجزاء، والباقي في عداد المفقود! ويتولى تحقيق هذا الكتاب: فريق متخصص في وحدة البحوث في التاريخ الفكري للعالم الإسلامي، جامعة برلين، ألمانيا، تحت إشراف الأكاديمية الألمانية المتخصصة في الدراسات الكلامية: Sabine Schmidtke. وفي مراسلة معها عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (٣١/ ٥/ ٢٠١٦م)، أخبرتني بأن الفريق أوشك على الانتهاء من تحقيق الكتاب.

(١) وتكمن أهميته في أن مؤلفه من علماء الأشعرية المتقدمين على أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨)، أحد الأئمة المؤثرين في المذهب. وقد أشار د. عبد الله التوراتي في مقدمة تحقيقه لكتاب «**المتوسط في الاعتقاد**»، للقاضي ابن العربي (ت٥٤٣)، ص٨، إلى أن مخطوطة كتاب «**الأوسط في الكلام**» موجودة في مكتبة الشيخ نظام يعقوبي الخاصة في مملكة البحرين.

معنا؛ فإن هذا البحث -في الأساس- يخاطب طلبة الدراسات العليا في تخصص علم العقيدة، حيث ليس لدىٰ عدد منهم، معرفة بأكثر كتب هذا المذهب المطبوعة، ولا تصور كافٍ في كيفية التعامل معها.

كما تجدر الإشارة -أيضًا- إلىٰ أنه ليس من الضرورة الإحاطة بجميع الكتب المذكورة في هذا البحث؛ لفهم المذهب الأشعري، وإدراكه، بل يكفي إتقان عدة كتب من كل مرحلة، وما من شك أن هذا في جانب الفهم والتصور العام، لأصول المذهب؛ أما في جانب البحث الأكاديمي، والدراسات العلمية؛ فلا يخفىٰ أنَّ تتبع المصادر الأصلية، قدر المستطاع، ومقارنة بعضها ببعض؛ هو من سمات الدراسات الجادة. إلا أني أستحسن أنْ يبدأ الدارس في دراسة المذهب الأشعري بتحرير المدرسة السنوسية له في كتبهم، وأنْ يعتمد عليها في حكاية آراء المذهب؛ وسبب ذلك يعود إلىٰ كون كتب هذه المدرسة هي التي استقر عليها أمر هذا المذهب، وأصبحت هي الصورة المعبرة والمعتمدة له، في معاهده الدينية الرسمية، في العالم الإسلامي، منذ القرن العاشر -تقريبًا- إلىٰ يومنا هذا[1]، بالإضافة إلىٰ وضوح وسهولة أطروحاتهم. ثم الأفضل أن ينتقل الدارس إلىٰ دراسة المذهب من خلال كتب المذهب الأشعري التقليدية. وليختم الباحث دراسته للمذهب بكتب المذهب الأشعري الفلسفية؛ وذلك بسبب التطور الهائل الذي صاحب كتب هذه المدرسة، حيث قد اقتربت هذه الكتب من كتب الفلاسفة، بالإضافة إلىٰ أن كتب هذه المدرسة لم تتلق بالقبول لدىٰ عدد من علماء الأشعرية. لذا يجب علىٰ الباحث في المذهب الأشعري؛ أن يكون محيطًا بهذا التقسيم لكتب هذا المذهب؛ وذلك لكي يستطيع أن يتعاطىٰ جيدًا مع هذه الكتب.

---

(١) وليس معنىٰ هذا أن جميع أشعرية ما بعد القرن التاسع التزموا المنهجية السنوسية في التأليف الكلامي، وتبنوا اختياراتها العقدية؛ لكن الأعم الأغلب منهم التزمها، وقد اعتمدت المؤسسات الأشعرية الرسمية في المغرب الإسلامي ومصر كتب هذه المدرسة.

الفصل الأول

مدخل عام إلى المذهب الأشعري

المبحث الأول
نبذة تاريخية عن المذهب الأشعري

يُعد المذهب الأشعري أحد أهم وأشهر وأوسع المذاهب الكلامية! وتعود جذور هذا المذهب إلىٰ وقت مبكر نوعًا ما؛ حيث تذكر المصادر القديمة، والدراسات المعاصرة أن أبا محمد عبد الله بن سعيد بن محمد[1] بن كلاب القطان البصري (ت حدود ٢٤٠) هو صاحب المدرسة التي سيتبعها مؤسس المذهب الأشعري ويتأثر بها[2]، والذي -أعني ابن كلاب البصري (ت حدود ٢٤٠)- سعىٰ للاستفادة من المناهج الكلامية التي حررتها الفرق الأخرىٰ؛ كالمعتزلة، في الرد علىٰ الطوائف التي خالفت الآراء الكبرىٰ والجوهرية في مذاهب أهل السنة؛ كإثبات الصفات، والرؤية، وخلق أفعال العباد، ونفي خلق القرآن. وهذا علىٰ غير المنهج الذي سلكه أهل الحديث في البحث العقدي، وهو الاكتفاء فيما ورد حول هذه القضايا بالأدلة النقلية[3]، ورفض استخدام الأصول الكلامية، وعدم الاسترسال مع الأدلة العقلية، مما قد يعود علىٰ أصول السنة بالنقض، كما يظهر ذلك من كتبهم. لذا لم يتردد ابن كلاب البصري (ت حدود ٢٤٠) في سلوك هذا

(١) وهناك اختلاف في سلسلة اسمه، حيث ورد اسمه عند النديم (ت٣٨٥): (عبد الله بن محمد بن كلاب القطان). انظر: «الفهرست»، ١/ق٢/ ٦٤٥. وعند تقي الدين المقريزي (ت٨٤٥): (عبد الله بن محمد بن سعيد بن كلاب). انظر: «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، ٤/ق١/ ٤٣٩.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١١/ ١٧٤، الترجمة رقم: [٧٦]، «آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية- في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة»، هدىٰ بنت ناصر الشلالي، ص١٤٥.

(٣) انظر: «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية»، مصطفىٰ عبد الرزاق (ت١٣٦٦)، ص٢٩٣.

المنهج، وقد نتج منه: نشوء مدرسة كلامية ارتكزت جهودها في الرد على المعتزلة -تحديدًا-، وتفنيد دعاويها المخالفة لمذاهب أهل السنة، لكن باستخدام نفس مناهجهم الكلامية. ولم يسبق ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) أحد -حسب اطلاعي- إلىٰ محاولة الجمع بين عقائد أهل السنة الكبرىٰ، وبين استخدام المناهج الكلامية، بهذه الطريقة. ولعل مما يؤيد هذا؛ وجود إشارة مهمة في أحد أهم المصادر الكلامية التي كُتبت في القرن الثالث الهجري، وهو كتاب «**الانتصار والرد علىٰ ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب علىٰ المسلمين والطعن عليهم**» لأبي الحسين عبد الرحيم الخياط البغدادي المعتزلي (تـ حدود ٣٠٠)، حيث كان يعبر عن أهل الحديث بـ (**النابتة**)، أو (**النوابت**)، وعن فريق آخر بـ (**من تكلّم من النوابت**)[1]، أي من خاض في علم الكلام من النابتة! وغالب الظن أنه يقصد الكلابية؛ فهم أقرب الطوائف -في تلك الفترة الزمنية- إلىٰ أهل الحديث، بل هم المدافعون عن عقائد أهل السنة الكبرىٰ باستخدام الحجج الكلامية. وتوجد إشارة أخرىٰ، لا تقل أهمية عن السابقة، في المصدر السابق نفسه، ويمكن أن يستفاد منها في التدليل علىٰ كون ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) أسس لمنهج جديد، وهي أنه صاحب شبهة في القول بـ (**قدم الكلام**)[2]. وهذا مما يؤكد ظهور منهج جديد داخل الاتجاه السني في كيفية التعاطي مع المسائل العقدية في تلك الفترة المبكرة، وبطبيعة الحال، أدىٰ هذا التعاطي إلىٰ تغيّر في الآراء العقدية، وهذا ما حدث مع ما نراه في صفة الكلام تحديدًا، والصفات الاختيارية بشكل عام، وقد أصبح أصحاب هذا المنهج يعرفون فيما بعد بالكلابية[3]. وأيًّا ما كان الأمر؛ فإن هذا الاجتهاد من

---

(١) انظر: ص١٨، ٢٧، ٨٩، ١٣٩.

(٢) انظر: «**الانتصار والرد علىٰ ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب علىٰ المسلمين والطعن عليهم**»، أبو الحسين الخياط المعتزلي (تـ حدود ٣٠٠)، ص١١١. وهذه الإشارة وسابقتها في غاية الأهمية؛ لما فيهما من رد بعض الاجتهادات التي تحاول رفع نسبة آراء الكلابية والأشعرية إلىٰ فترة سابقة علىٰ ظهور ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠)، وأتباعه. وهذا ما تؤكده بعض المراجع الحديثة. انظر: «**تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام**»، د. محمد علي أبو ريان، ص٢٢٢.

(٣) انظر أنموذجًا من كتابات الطبقة الأولىٰ من علماء الكلابية، وكيفية تقريرهم نفي الصفات الاختيارية في: «**فهم القرآن**»، الحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٣)، ص٣٤٣. وانظر إلىٰ رأي أهل الحديث في هذه =

ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) قوبل بالرفض من علماء أهل الحديث في عصره؛ إذ تنقل بعض المصادر أن الإمام أحمد ابن حنبل (تـ ٢٤١) كان من أشد الناس علىٰ ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠)[١]، مع أننا نرىٰ محاولة من بعض علماء الأشعرية في جعل أنفسهم المعبرين عن عقائد أهل الحديث، وهم يقسمون أهل الحديث إلىٰ قسمين: أهل رواية، وأهل نظر[٢]! ولعل مما يرد هذه الرؤية، ويؤكد من المفارقة بين المذهبين في عدد من مسائل الاعتقاد؛ أن أبا الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) -نفسه- في كتابه «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**» فرّق بين مذهب أهل الحديث، وبين مذهب ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) في المعتقد[٣].

وقد تبع ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) علىٰ منهجه هذا عددٌ من المتكلمين، كان أبرزهم وأشدهم أثرًا في من بعده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (تـ ٣٣٦)[٤]، والذي يعرف -أيضًا- بـ (**ابن أبي بشر**)، لكن

= المسألة في: «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**»، محمد بن إسماعيل البخاري (تـ٢٥٦)، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. وانظر أيضًا: «**فيض الباري علىٰ صحيح البخاري**»، محمد أنور شاه الكشميري (تـ١٣٥٢)، ٢/ ٤١٩، ٤/ ٥٣٢.

(١) انظر: «**لسان الميزان**»، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (تـ٨٥٢)، م٢/ج٤/ ٤٨٦، الترجمة رقم: [٤٢٥٦].

(٢) انظر: «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (تـ٤٠٦)، ص١٠.

(٣) انظر: ١/ ٢٩٠، ٢٩٨.

(٤) ويستحسن الإشارة هنا إلىٰ أن الأشعرية ليست هي الوريثة الوحيدة للكلابية، بل -كما هو معلوم- تشاركها فرقة الماتريدية، والتي تأسست علىٰ يد أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (تـ٣٣٣)، في التأثر بالمنهج الكلابي. أيضًا فيمكننا إضافة فرقة السالمية، والتي تنتسب إلىٰ كل من أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري (تـ القرن الرابع)، وابنه أبي عبد الله محمد (تـ بعد ٣٥٠)، إلىٰ المنهج الكلابي. ولا يمكننا أن ننكر بأن السالمية خالفت الكلابية في قضية جوهرية، وهي جعلهم كلام الله عبارة عن حروف وأصوات، مع القول بقدم القرآن، وأنه صفة ذاتية، وهذا هو الرأي الذي سيتبناه بعض فقهاء الحنابلة فيما بعد؛ إلا أنها -أي السالمية- تابعت في رأيها هذا أحد أئمة الكلابية الكبار، وهو الحارث المحاسبي (تـ٢٤٣)، وهذا ما تشير إليه بعض المصادر المتقدمة. انظر: «**التعرف لمذهب أهل التصوف**»، أبو بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذي البخاري (تـ٣٨٠)، ص٥٣. وعلىٰ كل؛ فالسالمية موافقة لأصل الكلابية في نفي الصفات الاختيارية، بل غلت في هذه القضية لدرجة أنها التزمت لوازم غريبة جدًا؛ وذلك هربًا من القول بأي تجدد يلحق الصفات الإلهية، وقد هاجمها أحد =

هذه التسمية تستخدم -غالبًا- في كتب خصومه[1].

اختلفت المصادر في تحديد تاريخ ولادة ووفاة أبي الحسن الأشعري اختلافًا كثيرًا، فحُدد تاريخ مولده في عام: (٢٦٠هـ)، وقيل: بل في عام: (٢٧٠هـ)[2]، كما تعددت الأقوال في تاريخ وفاته ما بين عام: (٣٢٤هـ)، وعام: (٣٣١هـ)، وعام: (٣٣٦هـ)[3]، ومهما يكن؛ فإن أبا الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) عاش حياته بعد منتصف القرن الثالث إلىٰ الربع الأول من القرن الرابع، وقد ولد ونشأ في بيئة اعتزالية؛ فقد كان ربيبًا لشيخ المعتزلة البصريين في وقته؛ أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي (ت ٣٠٣)، وتذكر المصادر التاريخية أن أبا الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) بقي علىٰ الاعتزال إلىٰ سن الأربعين، ثم ترك هذا المذهب بعد مناظرة شهيرة مع زوج أمه؛ تتعلق بقضية من مسألة الأصلح، الذي هو أحد فروع باب العدل الاعتزالي[4].

= أئمة المذهب الأشعري بسبب تطرفها هذا. انظر: «الشامل في أصول الدين»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٣٤-٣٧، (= تحقيق Richard M. Frank، نشرة جامعة طِهران). بل يفهم من بعض المصادر العدلية المتقدمة، أنها تنسب رأي السالمية في القرآن إلىٰ الكلابية! وهذا مما يؤكد من كون السالمية منبثقين عن الاتجاه الكلابي. انظر: «زيادات شرح الأصول»، أبو طالب البطحاني (ت٤٢٤)، ص١٦٩، (= طوالع علم الكلام المعتزلي، «كتاب الأصول» لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه، CAMILLA ADANG, WILFERD MADELUNG AND SABINE SCHMIDTKE).

(١) انظر أنموذجًا من ذلك في: «كتاب البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»، أبو القاسم الجيلي البستي (ت حدود ٤٢٠)، ص٨٥.

(٢) وقد يُستدل علىٰ عدم صحة هذا التأريخ؛ بأن أبا الحسن الأشعري (ت٣٣٦)، بحسب المصادر التاريخية، بقي في الاعتزال أربعين سنة، ومعلوم أن شيخه أبا علي الجبائي توفي في عام: (٣٠٣هـ)، أي لما كان عمر أبي الحسن الأشعري ثلاثة وثلاثين سنة، بناء علىٰ القول بولادته عام: (٢٧٠هـ)، وهذا مخالف لما تذكره تلك المصادر من بقائه أربعين سنة علىٰ الاعتزال، لذا فلعل الأقرب أنه ولد في عام: (٢٦٠هـ).

(٣) وسوف نعتمد في هذا البحث علىٰ ما رواه أبو علي الأهوازي (ت٤٤٦) بسنده أن أبا الحسن الأشعري توفي في عام: (٣٣٦هـ). انظر: «مثالب ابن أبي بشر»، ص١٥٣، (= ضمن مجلة: «الدراسات المشرقية الفرنسية»، عام: ١٩٧٠م، عدد ٢٣).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١٥/٨٩، الترجمة رقم: [٥١]. وتجدر الإشارة إلىٰ أن البعض يطعن في صحة هذه القصة المشهورة، من جهة أن أبا علي الجبائي (ت٣٠٣) لا يلزمه ما أورده أبو الحسن الأشعري (ت٣٣٦) عليه؛ بناء علىٰ أصل مدرسته البصرية في التكليف. انظر: «العلم الشامخ في تفضيل الحق علىٰ الآباء والمشايخ»، صالح بن المهدي المقبلي (ت١١٠٨)، ص٢٩٧.

وكما اختلفت المصادر في تحديد سنة ولادة أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) وسنة وفاته، فكذلك اختلفت هذه المصادر في تحديد مذهبه الفقهي؛ حيث نُسب إلىٰ المذاهب الفقهية المشهورة في زمنه؛ وهي الحنفية والمالكية والشافعية، وترىٰ بعض المصادر التاريخية أن المعروف هو كونه شافعي المذهب[١]. ولعل هذا بعد تركه للاعتزال؛ لأن الأقرب أن يكون علىٰ مذهب الحنفية في فترة اعتناقه لعقيدة المعتزلة؛ حيث يغلب علىٰ المعتزلة تبني مذهب أبي حنيفة (ت ١٥٠) في الفروع، وهذا ما نصت عليه بعض المصادر[٢].

ركز أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٦)، بعد تركه للاعتزال واعتناقه للكلابية، علىٰ بحث قضايا معينة؛ أولاها هو ومن سيأتي بعده من أتباعه عناية فائقة، وهي عند التأمل أعظم المسائل التي خالف فيها المعتزلة مذاهب المنتسبين للسنة؛ وهي إثبات زيادة الصفات علىٰ الذات، والرؤية، وخلق الأفعال. وقد أشارت بعض المصادر التاريخية إلىٰ أن أبا الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) نص علىٰ هذه المسائل عند إعلانه ترك مذهب الاعتزال، وأنه تائب من مذهب الاعتزال فيها، وأنه سيتولىٰ مهمة الرد عليهم[٣]. ولا يعني ترك أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) للاعتزال أنه انسلخ من كل معتقداتهم، فإن عددًا من الأصول الكلامية الشهيرة، والتي قال بها المعتزلة، تبناها أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) ووظفها في حربه الكلامية التي سيخوضها مع المعتزلة وغيرها من الفرق والأديان[٤].

لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) تراث ضخم جدًا[٥]؛ وقد أوصله أبو اليسر البزدوي (ت ٤٩٣) إلىٰ (٢٠٠) كتاب[٦]! لكن لم يقدر لأكثر هذا التراث الوصول

---

(١) انظر: «فهرست اللبلي»، أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت٦٩١)، ص٧٥.

(٢) انظر: «بيان الفرق الضالة»، الشريف الجرجاني الحنفي (ت٨١٦)، ل١٣٣/أ، (= مخطوط ضمن مجموع رسائل).

(٣) انظر: «الفهرست»، النديم (ت٣٨٥)، ١/ق٢/٦٤٨-٦٤٩.

(٤) انظر: «تاريخ الفكر العربي والإسلامي»، DOMINIQUE URVOY، ص٣٠٦.

(٥) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري»، ابن عساكر (ت٥٧١)، ص١٣٦.

(٦) انظر: «أصول الدين»، ص١٣.

إلينا، ولم يصل إلينا مما يمثل مذهبه في الطور الثاني من أطواره الاعتقادية الثلاثة المشهورة[1]، سوىٰ كتاب واحد! وهو: «**اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع**». بالإضافة إلىٰ كتاب آخر لا يتحدث عن المسائل العقدية بقدر ما هو صياغة تبريرية لمشروعية الخوض في علم الكلام؛ وهو كتاب «**الحث علىٰ البحث**»[2]. لكن وصل إلينا كتاب «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»؛ لمحمد بن الحسن ابن فورك الأصبهاني الشافعي (ت ٤٠٦)، والذي سيكون أهم المصادر في معرفة أقوال أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) في كتبه التي صنفها في مرحلته العقدية الثانية، وهي مرحلة اعتناقه لمذهب الكلابية، حيث تتبع ابن فورك الأصبهاني (ت ٤٠٦) مؤلفات أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦)، واستخلص منها مذهبه، وقد رجع إلىٰ اثنين وثلاثين كتابًا، جميعها في عداد المفقود، عدا كتاب «**اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع**»[3]! لكن من الأهمية بمكان أن يعلم الباحث بأن هذا الكتاب لا يعبر عن آراء المذهب المعتمدة، بقدر ما هو مخصص لذكر آراء مؤسسه فقط.

وقد كان لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) عددٌ من التلامذة، تولوا مهمة نشر الفكر الكلابي بناء علىٰ تحريره له؛ وأشهرهم في مصنفات الأشعرية هم: أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن مجاهد الطائي المالكي البصري (ت ٣٧٠)، وأبو

---

(١) ترىٰ بعض المصادر أن أبا الحسن الأشعري (ت٣٣٦) مر بثلاثة أطوار، وهي: الاعتزال، الكلابية، أهل الحديث. انظر: «**طبقات الفقهاء الشافعيين**»، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤)، ١/١٩٩، الترجمة رقم: [١٧]. إلا أن من الباحثين المعاصرين من يشكك في انتقاله إلىٰ مذهب أهل الحديث.

(٢) ويُعرف أيضًا بـ «**رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام**»، وقد نقل عنها أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، لكن باسم «**الحث علىٰ البحث**»، وذلك في كتابه «**الغنية في الكلام**»، ١/ ٢٦٠. ولعل هذا مما يشهد علىٰ صحة ثبوتها لأبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦) في ظل وجود تشكيكات من قبل البعض بصحة نسبتها إليه. ويبدو أن أبا الحسن الأشعري (ت٣٣٦) كتب هذا الكتاب عندما كان علىٰ عقيدة المعتزلة؛ حيث نرىٰ استخدامه لبعض المصطلحات الاعتزالية! وقد قام Richard M. Frank بتحقيق هذا الكتاب، ونشره تحت عنوان: «**الحث علىٰ البحث**» ضمن كتابه:

"Early Islamic Theology: The Mutazilites and al-Ashari", Ashgate, USA, 2007.

واللافت للنظر؛ أنه قام بتحقيق نصين اثنين بينهما اختلاف للكتاب نفسه!

(٣) انظر: «**مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص (ت-ث)، من مقدمة المحقق: د. أحمد عبد الرحيم السايح.

الحسن الباهلي البصري (تـ حدود ٣٨٠)، وأبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الشافعي الطبري (تـ ٣٨٠)[1]، وقد تتلمذ علىٰ هؤلاء الأعلام ثلاثة من كبار أئمة المذهب في مرحلته المبكرة؛ يمكن اعتبارهم المقعدين للمذهب الأشعري، وهم: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (تـ ٤٠٣)، ومحمد بن الحسن ابن فورك الأصبهاني الشافعي (تـ ٤٠٦)، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني الشافعي (تـ ٤١٨)[2]، وقد كان لهؤلاء الأعلام أثرٌ في تحرير المذهب

---

(١) نود أن نشير هنا إلىٰ أن أبا نصر السجزي (تـ٤٤٤) في: «**الرسالة إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت**»، ص٢٢٣، ذكر أحد متكلمي الأشعرية في طبقة تلامذة أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦)، وهو من أهل إقليم سجستان، وقد ورد اسمه في المخطوطة هكذا: (**أحمد بن أبي تريد**)، فترجم المحقق لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (تـ٣٣٣)، مؤسس مذهب الماتريدية، حاشية: (٢)! والحقيقة أن هذا تصرف خاطئ من قبل المحقق؛ فما من شك أن اسم (**تريد**) الوارد في النص أنه مصحف عن (**يزيد**)، وليس عن (**ماتريد**)، وأن اسم (**أحمد**) غير اسم (**محمد**)، وأن إقليم (**سجستان**) غير إقليم (**ما وراء النهر**)، والذي تقع فيه مدينة سمرقند، وأن أبا منصور الماتريدي (تـ٣٣٣) ليس من طبقة تلامذة أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦). والذي يبدو أن أحمد بن أبي يزيد السجزي، والذي انفرد أبو نصر السجزي (تـ٤٤٤) بذكره، هو من متكلمي الأشعرية في إقليم سجستان، ومن طبقة تلامذة أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦). وهذه الشخصية الأشعرية المجهولة هي مما تستدرك علىٰ من كتب في تراجم علماء الأشعرية، لا سيما طبقة تلامذة مؤسس هذا المذهب.

(٢) قد يضاف إلىٰ هذه الطبقة، أو التي سبقتها؛ إحدىٰ الشخصيات الأشعرية المجهولة، وهي: محمد بن مطرف الضبي الاسترأبادي، ويمكن أن يعد هذا الرجل هو أول من قام بجمع آراء أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦) في كتاب واحد، وهذا الكتاب، والذي يبدو أنه لم يصل إلينا، هو الذي دعا ابن فورك الأصبهاني (تـ٤٠٦) إلىٰ كتابة كتابه «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، وقد وجه عدة انتقادات لكتاب الضبي الاسترأبادي، وذكر أنه أخطأ كثيرًا في حكاية المذهب، وفي استخراج آراء أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦). وقد ذكر DANIEL GIMARET، محقق كتاب «المجرد» أنه لم يستطع الكشف عن هوية الضبي هذا! انظر: ص٤. وفي أبيات منسوبة إلىٰ ابن حزم الظاهري الأندلسي (تـ٤٥٦)، نشرها أبو الفضل القونوي في مجلة مركز ودود للمخطوطات علىٰ الشبكة العنكوبتية، تحت عنوان: (**قف علىٰ قصيدة لابن حزم لم أجدها في ديوانه**)، ورد فيها ذكر لشخص يقال له: الاسترأبادي، حيث يقول ابن حزم الظاهري الأندلسي (تـ٤٥٦):

إذا شئت أهذارا بطول سماعها	**وما تحتها إلا الصدىٰ والقعاقع**
فدونك كتب الباقلاني كلها	**وللاستربادي [فهي] أيضا فراقع**
وفي كتب ابن المعلم عبرة	**تهاويل كفران لهم وشنائع**
إذا اجتمعت يوما لديك فإنها	**ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع**

وقد اقترح البعض أن يكون ابن حزم الظاهري الأندلسي (تـ٤٥٦) يقصد بالاسترأبادي في هذه =

ونشره وتولي مناظرة المخالفين له، لا سيما القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، والذي سيكون لمؤلفاته وآرائه حضورٌ قوي في المذهب إلىٰ يومنا هذا. ولا نستغرب إن عده بعض العلماء أعظم من تولىٰ نصرة المذهب الأشعري[1]، بل رآه آخرون المؤسس الثاني للمذهب[2]. وبكل تأكيد؛ فإن القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣) لم يكن مجرد مردد لآراء من سبقه من علماء مذهبه، بل كانت له إضافة داخل المذهب، وستبقىٰ بعض إضافاته هي المعتمدة في المذهب إلىٰ يومنا هذا.

ومن رجال الأشعرية في هذه الطبقة، أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي الشافعي (ت ٤٠٣)، صاحب كتاب «**المنهاج في شعب الإيمان**»، والذي سيكون مصدرًا مهمًا في معرفة عدد من المسائل الكلامية بتعبير وشرح رجال تلك الفترة الزمنية، وهذا الكتاب قد أثنىٰ عليه عدد من المؤرخين، وذكر بعضهم أنه اشتمل علىٰ معان غريبة لا توجد في غيره[3]!

وبعد هؤلاء انتقل الاعتقاد الأشعري إلىٰ طبقة تلامذتهم، وكان أبرزهم أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الشافعي (ت ٤٢٩)، والقاضي أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني (ت ٤٤٤)، والذي سيكون أول فقيه حنفي يعتنق المعتقد الأشعري فيما نعلم! وأبو القاسم عبد الجبار بن علي الإسفرايني الإسكاف الشافعي (ت ٤٥٢)، وقد كانت هذه الفترة، التي تلت طبقة تلامذة تلامذة أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦)؛ هي مرحلة تكرير للآراء التي قررها الأئمة

= الأبيات: القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدأبادي الهمذاني المعتزلي (ت٤١٥). وهذا لا يمكن أبدًا؛ لأن القاضي عبد الجبار (ت٤١٥) من مدينة (أسد أباد)، وهذه المدينة تقع في إقليم الجبال المتاخم لإقليم العراق، وهي قريبة من مدينة هَمَذان، أما مدينة (استر أباد)، فهي تقع في شمال إقليم خراسان، وشرق إقليم طبرستان، وهي قريبة من مدينة جرجان، والتي تقع في شمال إيران، وبالقرب من الحدود مع ما يُعرف اليوم بجمهورية تركمانستان. كما أن استبدال (أسد أباد) بكلمة (استر أباد) يحدث خللًا في وزن البيت. وبناء علىٰ ما سبق، فمن المحتمل أن يكون ابن حزم الظاهري الأندلسي (ت٤٥٦) أراد في أبياته هذه: محمد بن مطرف الاسترأبادي، والذي ذكره ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦).

(١) انظر: «**درء تعارض العقل والنقل**»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ٢٠٨/٣، «**مجموع الفتاوىٰ**»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ٩٨/٥.

(٢) انظر: «**موقف ابن تيمية من الأشاعرة**»، د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ٥٤٩/٢.

(٣) انظر: «**طبقات الشافعية**»، جمال الدين الأسنوي (ت٧٧٢)، ٤٠٥/١.

المؤسسون، وطلابهم، ومن أتىٰ بعدهم؛ حتىٰ ظهر ما يمكن أن نعده أعظم العلماء في تحرير المذهب الأشعري، والذي -كذلك- سيكون له أثرٌ ظاهرٌ في المذهب إلىٰ يومنا هذا. وهو الفقيه الشافعي أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري (ت ٤٧٨)، وهو يعد -بحق- من أعظم أعلام علم الكلام التقليدي. وقد سلك أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨) طريقة القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، وتأثر جدًا بآرائه ومنهجه الكلامي؛ مما يمكن أن نعده شارحًا وملخصًا ومهذبًا لعلومه وآرائه وكتبه؛ حيث يظهر لنا ذلك في كتابيه «**الشامل في أصول الدين**»، و«**التلخيص في أصول الفقه**»، فالكتاب الأول هو عبارة عن تحرير لكتاب «**شرح اللمع**»، والكتاب الثاني هو عبارة عن تهذيب لكتاب «**التقريب والإرشاد في أصول الفقه**»، وكلاهما للقاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، وسيظهر أثر هذا التأثر الكلامي في أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) في إثباته للأحوال، ونفيه أن تكون صفة البقاء صفة ثبوتية ذاتية زائدة علىٰ الذات، خلافًا لرأي أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦)، بالإضافة إلىٰ تبنيه، في آخر مؤلفاته الكلامية، آراء لم تلق ترحيبًا داخل المذهب، كالقول بتأثير القدرة الحادثة في الفعل.

ولا يمكن أن ننسىٰ في هذه الطبقة؛ المتصوف الأشعري، أبا القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري (ت ٤٦٥)، والذي سيكون لاحقًا أشهر أشعري يجمع بين علمي الكلام والتصوف[1]، وهذا لم يمنع من وجود رسائل كلامية له، لكنها لم تلق حظها من الشهرة والاعتبار، كما نالته رسالته الشهيرة في التصوف.

وقد تعرض المذهب الأشعري لفتنة عظيمة في منتصف القرن الخامس في إقليم خراسان[2]؛ حيث تم تصنيفه علىٰ أنه من مذاهب المبتدعة، وصدر مرسوم من السلطة الحاكمة في تلك الجهات بلعن أئمته علىٰ المنابر، وقد كان هذا الأمر سببًا لخروج بعض أئمة الأشعرية من خراسان، وانتقالهم إلىٰ مناطق أخرىٰ؛ كأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨)، الذي استقر فترة من الزمن في الحجاز. لكن

---

(١) انظر: «إشكالية الجمع بين الشريعة والحقيقة عند متصوفة الأشاعرة- دراسة نقدية تحليلية لخطاب متصوفة أهل السنة»، د. محمد إسحاق الكنتي، ص١١٢.

(٢) انظر: «شكاية أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة»، أبو القاسم القشيري (ت٤٦٥)، (= ضمن كتاب: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، تاج الدين السبكي (ت٧٧١)، ٣/ ٤٠٠-٤٢٣، الترجمة رقم: [٢٢٣]).

هذه الواقعة لم تكن نهاية المذهب؛ فقد حدث تحول كبير مع أواخر القرن الخامس الهجري إلىٰ نهاية القرن السادس الهجري؛ حيث بدأ المذهب الأشعري في الاستقرار بشكل رسمي في الحواضر السنية في الشرق والغرب؛ لدرجة أنه أصبح المعتقد الرسمي لمذاهب أكثر فقهاء السنة، ولعل أهم الأسباب في ذلك؛ هو الدور الذي قام به الوزراء والسلاطين في نشر هذا المذهب وترسيمه في المدارس الدينية. ولعل أول محاولة في ذلك ما قام به وزير السلاجقة الشهير، نظام الملك الطوسي (تـ ٤٨٥) والتي ساهمت المدارس التي أنشأها باسمه في ترسيخ المذهب الأشعري في بلاد العجم الشرقية والعراق[١]، حتىٰ أصبح المذهب الرسمي للخلافة العباسية[٢]. وتلي تلك المحاولة؛ ما قام به محمد ابن تومرت (تـ ٥٢٤) وخلفاؤه الموحدون في هذا المجال؛ فبعد استيلائهم علىٰ بلاد المغرب والأندلس؛ أصبح المذهب الأشعري هو المذهب الرسمي في تلك الجهات[٣]، بعد أن كان مذهب أهل الحديث هو المذهب السائد في عموم الديار المغربية[٤]. وقد كان ابن تومرت (تـ ٥٢٤) رحل إلىٰ المشرق وأخذ الاعتقاد الأشعري عن كبار علماء الأشعرية في ذلك الوقت[٥]. وتوجد وجهات نظر من قبل البعض في عدم صحة انتمائه للمذهب الأشعري، وأن آراءه الكلامية قد تكون مستمدة من مذاهب أخرىٰ[٦]، إلا أن مؤرخي المذهب أثبتوا صحة انتمائه للأشعرية[٧]. ولعل دافع هذا التشكيك هو ما اشتهر عنه من ادعاء المهدوية والعصمة[٨]!

---

(١) انظر: «تاريخ الأدب في إيران»، EDWARD G. BROWNE (تـ١٩٢٦م)، ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر: «تاريخ الفلسفة الإسلامية»، Henry Corbin (تـ١٩٧٨م)، ص٢٠٢.

(٣) انظر: «تقريب المذهب والعقيدة والسلوك»، د. عبد الله معصر، ص٩٣.

(٤) انظر: «تاريخ الجزائر في القديم والحديث»، مبارك بن محمد الميلي (تـ١٣٦٥)، ٢/ ٣٣٨.

(٥) انظر: «مآثر الإنافة في معالم الخلافة»، أبو العباس القلقشندي (تـ٨٢١)، ٢/ ٢٥١.

(٦) انظر: «تاريخ الفكر العربي والإسلامي»، DOMINIQUE URVOY، ص٥٦٢.

(٧) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، تاج الدين السبكي (تـ٧٧١)، ٨/ ١٨٥، الترجمة رقم: [١١٧٠].

(٨) انظر: «أشعرية ابن تومرت والتحقيق في دعوىٰ (المهدوية)»، د. خالد زهري، ص٣٧٩، (= ضمن كتاب: «من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقاربة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب»، د. خالد زهري).

وأما في وسط العالم الإسلامي؛ فلم يكن للمذهب الأشعري حضور قوي في بلاد الشام ومصر والحجاز واليمن؛ إلا بعد أن تولىٰ السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي (ت ٥٨٩) مقاليد السلطنة في مصر؛ فانتشر المذهب في الشام ومصر والحجاز واليمن علىٰ يديه، وأصبح هذا المذهب هو المذهب الرسمي في أغلب أمصار الإسلام من بعد القرن السادس الهجري[1].

وبكل تأكيد؛ فإنه لا يمكننا أن ننكر وجود علماء أشاعرة في تلك البلدان قبل ظهور هؤلاء السلاطين والوزراء[2]، وما قاموا به من نشر المذهب وترسيمه؛ لكنه كان وجودًا محدودًا، وغير معترف به علىٰ نطاق المذاهب الفقهية التي تبنّت مؤخرًا اعتناق هذا الاعتقاد بشكل رسمي[3]، وقد أشار بعض مؤرخي تلك الحقبة إلىٰ هذا الأمر[4]. لذلك قد نرىٰ ذمًّا من بعض أتباع تلك المذاهب الفقهية للأشعرية في تلك الفترة الزمنية[5]. كما في المقابل قد نرىٰ مدحًا من قبل علماء الحديث لأبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) وبعض أتباعه، وقد حاول أبو نصر السجزي (تـ ٤٤٤) إيجاد مسوغ لهذا المدح؛ من أنه انخداع منهم بأبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) بسبب اشتغاله بالرد علىٰ المعتزلة[6]. ولعل هذا المدح والثناء

---

(١) انظر: «**المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**»، تقي الدين المقريزي (ت٨٤٥)، ٤/ق١/ ٤٤٠-٤٤١.

(٢) انظر: «**تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي**»، د. يوسف احنانة، ص٦٧، وما بعدها.

(٣) انظر: «**المهدي بن تومرت- حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب**»، د. عبد المجيد النجار، ص٤٣٣.

(٤) انظر: «**المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**»، ابن الجوزي (ت٥٩٧)، ١٤/ ٢٩، وفيات عام: (٣٣١هـ).

(٥) انظر مثلًا: ذم كل من: ابن خويز منداد المالكي (تـ حدود ٣٩٠)، وأبي حامد أحمد بن محمد الإسفراييني الشافعي (ت٤٠٦) للأشعرية، في المصادر التالية: «**جامع بيان العلم وفضله**»، ابن عبد البر الأندلسي (ت٤٦٣)، ٢/ ١٣٠-١٣١، «**شرح الأصبهانية**»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ص٢٤١-٢٤٣.

(٦) انظر: «**الرسالة إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت**»، ص٢٢٥. ونود أن نشير إلىٰ أن بعض الباحثين المعاصرين حاول نفي نسبة المطبوع من هذه الرسالة عن السجزي (ت٤٤٤). انظر: «**عقائد الأشاعرة وجولة جديدة من الحوار**»، صلاح الدين الإدلبي، ص١٣-٨١. وعلىٰ الجهد الذي بذله المؤلف؛ إلا أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يدل هذا النفي علىٰ موقف حسن من قبل الإمام السجزي (ت٤٤٤) تجاه الأشعرية وعقائدهم، وذلك بعد النصوص التي نقلها أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت٦٩١) من نقضِ كَتَبَه أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨) علىٰ أحد كتب السجزي (ت٤٤٤) في الرد علىٰ الأشعرية، وقد كانت في عبارات الفهري اللبلي (ت٦٩١) وأبي المعالي الجويني (ت٤٧٨) غلظة وحدة وقسوة تجاه السجزي (ت٤٤٤). انظر: «**فهرست اللبلي**»، ص٨٠-٨٢.

هو ما جعل أبا ذر الهروي (ت ٤٣٤)، المحدث المشهور، يميل إلىٰ الأشعرية، وسيكون لهذا أعظم الأثر فيه؛ حيث سيقوم بعملية بث اعتقاد الأشعرية في مغاربة القرن الخامس تحديدًا، حيث كان مستقرًا في مكة. وبكل تأكيد، فإن هذا لا يعني عدم وجود أشعرية في المغرب قبل أبي ذر الهروي (ت ٤٣٤)؛ حيث تشير بعض المصادر المعاصرة إلىٰ وجود أشاعرة في المغرب في القرن الرابع[١]؛ لكن كما سبق معنا؛ فإن هذا الوجود محدود، وغير معترف به رسميًا علىٰ نطاق المذاهب الفقهية.

وقد أصبح المذهب الأشعري بعد ذلك هو الاعتقاد الرسمي لمذهبي المالكية والشافعية. أما الحنفية فكان يتنازعها ثلاثة مذاهب عقدية؛ وهي المعتزلة، والكرامية، والماتريدية[٢]. وقد سلم الحنابلة من اعتناق المذهب الأشعري؛ بسبب طبيعة المذهب، والتي تفرض عليه الابتعاد عن المسالك الكلامية في الجملة، هذا من جهة، ومن جهة أخرىٰ فقد حالت الفتنة التي وقعت بين علماء المذهبين في منتصف القرن الخامس، وتحديدًا في عام: (٤٦٩هـ)، والتي تُعرف بفتنة ابن القشيري (ت ٥١٤)[٣] وأدت إلىٰ نشوب عداوة شديدة بين المذهبين؛ من وجود حنابلة يعتنقون المذهب الأشعري، بل أصبح حنابلة القرن الخامس وما بعده، هم ألد أعداء الأشعرية[٤]. وإرهاصات هذه الفتنة بدأت مع ما يمكننا أن نعده أول تصادم فكري بين المذهبين، وتمثل ذلك في تصنيف قاضي

---

(١) انظر: «العقيدة الأشعرية هي عقيدة أهل السنة والجماعة»، عبد الله بنطاهر التناني السوسي، ص١٤.

(٢) انظر: «العواصم من القواصم»، القاضي ابن العربي (ت٥٤٣)، ٢/ ٢٨٧، (= ضمن كتاب: «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية»، د. عمار الطالبي). وتجدر الإشارة إلىٰ أنه عبر بـ (السنية)، وهو، بلا شك، يقصد مذهب الماتريدية، والذي يرتكز في إقليم ما وراء النهر.

(٣) انظر: «الكامل في التاريخ»، عز الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠)، ٨/ ٢٦١، «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة»، ابن رجب البغدادي (ت٧٩٥)، ١/ ٣٩، الترجمة رقم: [١١].

(٤) انظر نماذج من تلك العداوة الشديدة في المصادر الحنبلية التالية: «ذم الكلام وأهله»، أبو إسماعيل الهروي الحنبلي (ت٤٨١)، ٥/ ١٣١، «الرسالة الواضحة في الرد علىٰ الأشاعرة»، عبد الوهاب بن عبد الواحد الشيرازي الحنبلي (ت٥٣٦)، ٢/ ٣٧٣-٣٧٤، «رسالة في القرآن وكلام الله»، موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت٦٢٠)، ص٥٤-٥٦، «كتاب إثبات الحد لله وأنه قاعد وجالس علىٰ عرشه»، ابن بدران الدشتي الحنبلي (ت٦٦٥)، ص١٩٦.

الحنابلة وإمامهم في زمنه، القاضي أبي يعلىٰ الفراء البغدادي (ت ٤٥٨)، مؤلفه الشهير **«إبطال التأويلات لأحاديث الصفات»**، في الرد علىٰ كتاب ابن فورك الأصبهاني (ت ٤٠٦) **«مشكل الحديث وبيانه»**. مع أن نقد الحنابلة لعقائد الأشعرية لم يبتدئ بالقاضي أبي يعلىٰ (ت ٤٥٨)، بل توجد إشارة في رسالة **«اعتقاد الإمام أحمد»**، لأبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي البغدادي (ت ٤١٠)، تبطل القول بالحكاية في القرآن الكريم، والذي يقول به الأشعرية[1].

وبعد مرحلة أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) أتت مرحلة تلامذته، وسيبرز منهم في المذهب الأشعري ثلاثة؛ الأول: وهو الفقيه الشافعي المتصوف أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥)، الذي مع ما يحتله من مكانة مرموقة في أبواب الإلهيات؛ لم يكن له حضور يناسب تلك المكانة داخل مذهبه، ولعل سبب ذلك يعود إلىٰ كونه ليس من المتحمسين لعلم الكلام؛ حيث لم يجد فيه ما يكفي تطلعاته البحثية[2]؛ لذا لم يكن لمؤلفاته في المذهب الأشعري أي تميّز عن غيرها من مؤلفات بقية علماء الأشعرية، بل تطرف في موقفه من علم الكلام؛ فكتب كتابًا ينهىٰ العامة عن الخوض فيه!

أما الثاني: فسيكون لمؤلفه الكلامي قيمة علمية داخل المذهب الأشعري، بل سيعده أحد أئمة المذهب من أحسن المؤلفات لبيان عقائد المذهب، وهو علي بن محمد الطبري الشافعي (ت ٥٠٤) الملقب بـ **(الكيا الهراسي)**، وقد عده بعض المؤرخين من أجل تلامذة أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) بعد الغزالي (ت ٥٠٥)[3].

أما الثالث: فسيكون أخلص تلامذة أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) له، وهو أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري الشافعي (ت ٥١٢)، والذي سيكون أول من يقوم بشرح **«إرشاد»** شيخه من الأشعرية، كما أنه سيظهر تأثره بكتاب شيخه الآخر **«الشامل في أصول الدين»** وذلك في كتابه الكلامي الضخم: **«الغنية في الكلام»**.

---

(١) انظر: ص٣١، (= ضمن: **«ثلاث رسائل في الاعتقاد»**، عمرو عبد المنعم سليم).

(٢) انظر: **«المنقذ من الضلال»**، الغزالي (ت٥٠٥)، ص٩٤-١٠٠.

(٣) انظر: **«سير أعلام النبلاء»**، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١٩/ ٣٥٠، الترجمة رقم: [٢٠٧].

لـم يقتصر تأثير أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) في تلامذته المشرقيين فحسب؛ بل تعدىٰ ذلك ليصل تأثيره إلىٰ المغاربة والأندلسيين؛ فلا تخفىٰ الهيمنة التي فرضها مؤلفه الكلامي الشهير «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، والذي يعد من أهم الكتب داخل المذهب الأشعري= علىٰ المغاربة؛ بحيث أصبحت أكثر الأعمال التي كُتبت عليه هي من تأليف مغاربة[1]. كما سيلقىٰ القول بإثبات الأحوال، والذي نادىٰ به أبو المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) في «**إرشاده**»؛ ترحيبًا لدىٰ المغاربة، وسيبقىٰ هذا التأثير ظاهرًا حتىٰ ظهور السنوسي (تـ ٨٩٥) صاحب المنهجية الجديدة في المذهب الأشعري، والذي يُعد امتدادًا لتأثر المغاربة بـ «**إرشاد**» أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)؛ لذا فمن الطبيعي أن يستمر تأثير المنهجية الجوينية في الأشعرية إلىٰ يومنا هذا؛ بسبب ترويج السنوسي (تـ ٨٩٥) لمنهجية أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) في متونه العقدية المشهورة، والتي اعتمدها الأشعرية إلىٰ يومنا هذا.

بعد فترة طلاب أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) المباشرين؛ أتت فترة يمكننا أن نعدها برزخًا بين الفترة الجوينية، وبين فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، وأبرز متكلمي الأشعرية في تلك الفترة هم: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي (تـ ٥٤٣)، وتاج الدين محمد بن عبد الكريم الشهرستاني الشافعي (تـ ٥٤٨)، وخطيب الريّ ضياء الدين عمر بن الحسين المكي الشافعي (تـ ٥٥٩)، وهؤلاء الثلاثة هم أشهر رجال هذه الفترة.

أما الأول؛ فيمكننا عده أشعريًا تقليديًا، كما يظهر في كتابه «**المتوسط في الاعتقاد**»؛ إذ لا يزيد علىٰ نقل آراء قدماء الأشعرية وتحريرها.

وفي المقابل نرىٰ الثاني قد تحرر قليلًا من المنهجية التقليدية لدىٰ قدماء الأشعرية؛ ولعل سبب ذلك يعود إلىٰ اطلاعه علىٰ الفلسفة المشائية بتحرير ابن سينا (تـ ٤٢٨) لها، بالإضافة إلىٰ معرفته المتميزة بأقوال باطنية المشرق، وكان لكل هذا تأثيرٌ فيه، كما يظهر في تفسيره «**مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار**»، مع أنه في كتابه الكلامي الشهير «**نهاية الإقدام في علم الكلام**»؛ لا يعدو كونه أشعريًا

---

(١) انظر: «**تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي**»، د. يوسف احنانة، ص١٦٨.

تقليديًا في الجملة. وسوف نستفيد من كتابه هذا في شرح نظرية الأحوال، والتي نادىٰ بإثباتها أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨) في **«كتاب الإرشاد»**، حيث يعد من أهم المصادر الكلامية التي تناولت هذه المسألة بالشرح والإيضاح، بحسب بعض الباحثين[(١)].

وأما الثالث فهو أقرب متكلمي تلك الفترة إلىٰ منهجية أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨)، وتحديدًا في أكبر كتبه الكلامية، وهو **«الشامل في أصول الدين»**، ولا غرابة في ذلك؛ فهذا التأثر يعود إلىٰ تلمذة ضياء الدين المكي (ت ٥٥٩) علىٰ أبي القاسم الأنصاري (ت ٥١٢)، أحد أكثر تلامذة أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) إخلاصًا له، فبالإضافة إلىٰ الشرح الذي قام به -أي أبو القاسم الأنصاري (ت ٥١٢)- علىٰ مؤلف شيخه **«كتاب الإرشاد»**؛ نراه يكتب كتابه الآخر، **«الغنية في الكلام»** علىٰ غرار طريقة كتاب **«الشامل في أصول الدين»** لشيخه، كما سبق معنا، وهذا بدوره، جعل ضياء الدين المكي (ت ٥٥٩) يكتب كتابه **«نهاية المرام في دراية الكلام»** علىٰ غرار طريقة كتاب شيخه أبي القاسم الأنصاري (ت ٥١٢) **«الغنية في الكلام»**، المتأثرة بالمنهجية الجوينية.

ولا يمكننا أن نغفل في هذه الفترة أحد أشهر المدافعين عن المذهب الأشعري، وهو الحافظ المؤرخ علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي الشافعي (ت ٥٧١)، والذي سيكون لكتابه **«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري»** مكانة مهمة جدًا لدىٰ من سيأتي بعده من الأشعرية، وسيكتسب هذا الكتاب وصف **(طبقات الأشعرية)**. ولا يخفىٰ أن كتابه هذا هو رد علىٰ كتاب أبي علي الأهوازي (ت ٤٤٦)؛ أحد أشهر خصوم الأشعرية، وصاحب رسالة **«مثالب ابن أبي بشر»**.

بعد هذه الفترة؛ يظهر في الساحة الأشعرية ما يمكن أن يُعد أحد أهم وأكبر المتكلمين في تاريخ الحضارة الإسلامية، والتي ستتميز كتبه ومنهجيته وطريقته التأليفية عن غيرها من كتب السابقين له[(٢)]، بالإضافة إلىٰ تضلعه من الفلسفة

---

(١) انظر: **«مذاهب الإسلاميين»**، د. عبد الرحمن بدوي (ت١٤٢٣)، ص٣٤٣.

(٢) انظر: **«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»**، شمس الدين أحمد ابن خلكان (ت٦٨١)، ٢٤٩/٤، الترجمة رقم: [٦٠٠].

المشائية العربية، وقيامه بشرح مؤلفات ابن سينا (ت-٤٢٨)، واعتنائه بآراء الفلاسفة المشائين العرب، وإدراجه مباحث من فلسفتهم في عدد من كتبه الكلامية، مما يمكن أن يُعد أول متكلم يقوم بهذه الأعمال! وهو أبو عبد الله فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦)، والذي، لقوة حضوره عند الأشعرية، وخصوصًا الأعاجم الشرقيين منهم؛ سينتزع لقب (الإمام) من أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)؛ لكن هذا الحضور لن يكون مجمعًا عليه بين عموم الأشعرية؛ فقد تعرض فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) إلىٰ النقد من قبل أشاعرة في طبقته، أو في طبقة تلامذته، بالإضافة إلىٰ الموقف العدائي الذي يكنه السنوسي (ت ٨٩٥) له!

وما من شك أن هذا بسبب الجرأة التي كان يتصف بها، والتي خولته مخالفة المذهب في مسائل جوهرية منه، بسبب تأثره بآراء الفلاسفة المشائين العرب! لكن هذا لم يمنع من أن يكون لفخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) متأثرون بمنهجيته، وهم عدد لا بأس به من الأشعرية الأعاجم الشرقيين[1] في الفترة الواقعة بعد وفاته إلىٰ قيام الدولة الصفوية عام: (٩٠٦هـ)، بل ستكون المنهجية الرازية اللاهوتية هي الطاغية علىٰ أشعرية تلك الأقاليم! ومن أشهر هؤلاء الأشعرية: أفضل الدين الخونجي (تـ ٦٤٦)، وشمس الدين الخسروشاهي (تـ ٦٥٢)، وأثير الدين الأبهري (تـ ٦٦٣)، ونجم الدين الكاتبي القزويني (تـ ٦٧٥)، وسراج الدين الأرموي (تـ ٦٨٢)، وناصر الدين البيضاوي (تـ ٦٨٥)، وشمس الدين السمرقندي (ت ٧٢٢)، وعضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦)، وسعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)، والملا جلال الدين محمد بن أسعد الدواني الشيرازي

---

(١) ونحن نريد من هذا المصطلح: (العجم الشرقيون) سكان الأقاليم الواقعة في أرض ما يُعرف اليوم بإيران وأفغانستان، والتي كانت -ولا تزال في بعض مدنها- من معاقل الأشعرية. ومسمىٰ (إيران) قديم، وقد يعبر عنه في كتب البلدانيات بـ (إيران شهر)، إلا أن هذا الاسم يشمل عند بعض المتقدمين الأقاليم التالية: (العراق والجبال وفارس وخراسان). انظر: «معجم البلدان»، ياقوت الحموي (ت٦٢٦)، ١/ ٢٨٩. ولا شك أن كل من ليس بعربي فهو من العجم، فيدخل في ذلك الروم والإفرنج والبربر والقبط وبقية شعوب الأرض، ولذا فإن قصر مصطلح: (العجم) علىٰ قومية: (الفرس) دون غيرهم، هو من أخطاء العامة. انظر: «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب»، أبو العباس القلقشندي (ت٨٢١)، ص١١.

(تـ ٩٠٨)، وشمس الدين محمد بن أحمد الخفري الشيرازي (تـ ٩٤٢)[1]، حيث سوف نرىٰ علماء الأشعرية العجم، فيما بعد الفترة الرازية، يميلون بشكل واضح إلىٰ المناهج الفلسفية، وسينشط علىٰ أيديهم التأليف الفلسفي بكتابة الشروح والحواشي علىٰ المتون الفلسفية المتداولة في المشرق، بالإضافة إلىٰ كتابة الشروح والحواشي علىٰ الكتب الكلامية التقليدية، أو الفلسفية، مع وجود عدد من المؤلفات المستقلة في علم الكلام[2].

وفي تلك الفترة، وتحديدًا في القرن السابع الهجري؛ كان هناك حضور لأشاعرة، وخصوصًا في البلاد الشامية والمصرية، لم يكونوا علىٰ توافق مع فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) في منهجيته اللاهوتية، وسيكون أهمهم، بل حامل تلك الراية هو: أبو الحسن، سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي الشافعي (تـ ٦٣١)، والذي تذكر بعض المصادر التاريخية أنه كان صاحب موقف عدائي تجاه فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، بسبب ميل متكلمي العجم في تلك الفترة إليه، وتأثرهم بمنهجيته، مما أدىٰ إلىٰ ضعف حضوره عندهم[3].

---

(١) وهو من كبار المتكلمين المتفلسفين المتأخرين، ولديه مؤلفات في غاية الأهمية، في عدد من العلوم؛ كعلم الكلام والفلسفة والفلك والرياضيات، ومن أهمها حاشيته علىٰ شرح علاء الدين القوشجي (تـ٨٧٩) علىٰ كتاب **«تجريد العقائد»** لنصير الدين الطوسي (تـ٦٧٢)، والذي يُعرف بـ **«الشرح الجديد»**. كما أن شمس الدين الخفري (تـ٩٤٢) من أصحاب المساهمات العلمية في علم الفلك. وقد أدركت هذه الشخصية زمن ظهور الدولة الصفوية، ويُفهم أنها اعتنقت المعتقد الإمامي الاثني عشري، وذلك بعد استيلاء الصفويين علىٰ بلاد العجم، وهذا بحسب حاجي خليفة (تـ١٠٦٧)! انظر: **«سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول»**، ٣/ ٣٠١، الترجمة رقم: [٤٨١٥]. وهذا ما تؤكده بعض المصادر الفارسية الشيعية المتأخرة. انظر: **«ست رسائل في إثبات واجب الوجود بالذات وفي الإلهيات»**، شمس الدين الخفري (تـ٩٤٢)، ص١٩-٢٢، من مقدمة المحقق: د. فيروزه ساعتجيان، **«معجم طبقات المتكلمين»**، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، ٣/ ٣٢٧-٣٢٨، الترجمة رقم: [٣٧٣]. وعن إسهامات هذه الشخصية في علم الفلك انظر: **«العلوم الإسلامية وقيام النهضة الأوروبية»**، د. جورج صليبا، ص٢٦٨-٢٧١.

(٢) انظر: **«معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف»**، عبد الحي الحسني الهندي (تـ١٣٤١)، ص٢٣٤-٢٤٣، ٢٦٤-٢٦٨. وأود أن أنبه إلىٰ أني في الحقيقة لا أعلم بدقة المذهب العقدي لأصحاب المؤلفات الكلامية في إقليم الهند، وهل هم أشعرية أو ماتريدية؛ إذ إن أكثر الكتب التي أوردها عبد الحي الحسني الهندي (تـ١٣٤١) في كتابه، هي غير متداولة في البلاد العربية، ولا أعلم أيضًا هل هي مطبوعة في باكستان والهند أو لا، وكذلك فلا أعلم علىٰ أي المناهج الأشعرية كُتبت بها هذه الكتب، هل هي علىٰ طريقة التقليدية أو الفلسفية أو السنوسية؟

(٣) انظر: **«مفرج الكروب في أخبار بني أيوب»**، جمال الدين ابن واصل (تـ٦٩٧)، ٥/ ٣٦.

وقد نتج من جراء ذلك قيام سيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١) بتعقب فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) في عدد من مؤلفاته؛ كـ «**شرحه**» علىٰ «**إشارات**» ابن سينا (تـ ٤٢٨)، وكتابه «**المطالب العالية من العلم الإلهي**». ومع ما يحتله سيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١) من منزلة عالية جدًا في العلوم العقلية؛ لدرجة أنه كان يحفظ عشرين كتابًا في علم الجدل[1]! إلا أن من سوء حظه أنه كان معاصرًا لفخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)! حيث لم يكن له حضور قوي لدىٰ الأشعرية، وخصوصًا لدىٰ الأعاجم الشرقيين منهم؛ ولعل من أسباب ذلك؛ أنه، وتحديدًا في كتبه الكلامية؛ لم يكن ذا نفس تجديدي كما كان فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)؛ فمؤلفاته الكلامية، مع أهميتها؛ لا تعدو أن تكون تقليدية لدرجة كبيرة، بالإضافة لكونه تصدىٰ لتزييف أدلة أصحابه علىٰ آرائهم الاعتقادية، ولا نستغرب إن تم تجاهله من قبل بعض أصحابه لأجل هذا الأمر، كما فعل المعتزلة مع صاحبهم أبي الحسين البصري (تـ ٤٣٦)[2]؛ لكن هذا لم يمنع من وجود متأثرين بمنهجيته، وكان من أبرزهم جمال الدين ابن الحاجب المالكي (تـ ٦٤٦).

ولعلنا نضيف إلىٰ هذه الطبقة: تقي الدين أبا العز المظفر بن عبد الله المصري الشافعي (تـ ٦١٢)، والذي يلقب بـ (**المقترح**)؛ وذلك لعنايته الشديدة بكتاب «**المقترح في المصطلح**»، وهو كتاب في علم الجدل، كتبه محمد بن محمد البروي الشافعي (تـ ٥٦٧). وتقي الدين المقترح (تـ ٦١٢) أقرب متكلمي هذه الطبقة إلىٰ المنهجية الجوينية، وقد كتب شرحين، أحدهما علىٰ «**كتاب الإرشاد**»، لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) والآخر علىٰ مختصره «**العقيدة البرهانية**» للسلالجي الفاسي (تـ ٥٧٤). وشرح تقي الدين المقترح (تـ ٦١٢) علىٰ «**كتاب الإرشاد**» سيكون من أهم أعماله. وهذا الشرح سيصبح من المصادر المهمة لدىٰ السنوسي (تـ ٨٩٥) في بحوثه العقدية.

---

(١) انظر: «**فهرست اللبلي**»، أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (تـ٦٩١)، ص١٣٣.

(٢) انظر: «**المنية والأمل في شرح الملل والنحل- طبقات المعتزلة**»، ابن المرتضىٰ اليماني (تـ٨٤٠)، ص١١٩.

ومن المتأثرين بتقي الدين المقترح (تـ ٦١٢)، رجلان اثنان، الأول: زكريا بن يحيىٰ الإدريسي المالكي (تـ بعد ٦٢٩)، والذي سيكون أول من يتولىٰ شرح متن تقي الدين المقترح (تـ ٦١٢) في الاعتقاد الأشعري، وهذا المتن هو: «**الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**»، وذلك في كتابه: «**أبكار الأفكار العلوية**»، وهو كذلك -أي الإدريسي (تـ بعد ٦٢٩)- أحد الشارحين لـ«**كتاب الإرشاد**».

أما الثاني فهو شرف الدين ابن التلمساني الشافعي (تـ ٦٥٨) والذي سيكون لـ «**شرحه**» المهم علىٰ «**معالم أصول الدين**» لفخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) أهمية بالغة في تاريخ التطور الأشعري؛ بحيث تتبع مخالفاته للمذهب ورد عليها[1]. بالإضافة إلىٰ أنه سيكون من أهم المصادر لدىٰ السنوسي (تـ ٨٩٥) صاحب المدرسة الجديدة في المذهب الأشعري.

وقد استمرت منهجية فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) في التصنيف الكلامي هي المهيمنة علىٰ أشعرية العجم الشرقيين في القرنين السابع والثامن؛ فكان ممن تابعه وتأثر به: ناصر الدين البيضاوي الشافعي (تـ ٦٨٥)، وشمس الدين السمرقندي (تـ ٧٢٢)، وعضد الدين الإيجي الشافعي (تـ ٧٥٦)، وسعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)؛ حيث سلك هؤلاء المتكلمون منهجية الرازي (تـ ٦٠٦)، وتحديدًا في كتابه «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**»؛ فكتبوا كتبًا خلطت بين علم الكلام وعلم الفلسفة المشائية.

أما الأول؛ فيمكن أن نعده صورة مصغرة من فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)؛ حيث تأثر جدًا بطريقته في مصنفاته الكلامية والأصولية.

وأما الثاني؛ فهو شخصية مجهولة! والمفترض أن يكون ماتريدي المعتقد؛ بسبب انتسابه إلىٰ مدينة سمرقند؛ أحد أهم المعاقل التاريخية لهذه الفرقة، لكنا نجده في كتابه الكلامي الشهير «**الصحائف الإلهية**» يتبنىٰ آراء أشعرية بحتة، لا يمكن أن يتبناها متكلم ماتريدي بأي حال من الأحوال!

وأما الثالث؛ فسيكون لكتابه المهم «**المواقف في علم الكلام**» هيمنة علىٰ متكلمي وفلاسفة العجم الشرقيين، وسيزيد من أهميته: الشرح الذي كتبه الشريف

---

(١) انظر: «**شرح السنوسية الكبرىٰ**»، السنوسي (تـ٨٩٥)، ص٢١٧.

الجرجاني (تـ ٨١٦) عليه، وبطبيعة الحال ستكثر الحواشي والتعليقات عليه، ولعضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦) اجتهاد في مسألة من مسائل المذهب الكبرىٰ، وهي مسألة الكلام، وهذا الاجتهاد مخالف لرأي أصحابه، وقد أورد رأيه هذا في رسالة مفردة.

وأما الرابع فيمكن أن يعد خاتمة الأشعرية العجم الشرقيين المحققين في علم الكلام الفلسفي؛ ومع أن كتابه **«مقاصد الطالبين في علم أصول الدين»** لم يكتب عليه من الشروح والحواشي ما يليق بمكانة مؤلفه العلمية؛ إلا أنه سيكون لكتابه الآخر **«شرح العقائد النسفية»** الحضور الأبرز بين متكلمي وفلاسفة العجم؛ حيث ستبلغ الشروح والحواشي التي كُتبت علىٰ هذا الشرح قرابة المائة! وسوف يستمر تأثير هذه المؤلفات في أشعرية العجم الشرقيين واعتمادهم عليها في مصنفاتهم؛ حتىٰ ظهور الدولة الصفوية عام: (٩٠٦هـ)، والتي سيكون لها أثر بالغ في إضعاف الوجود الأشعري في بلاد العجم؛ بسبب المجازر المروعة التي ارتكبتها بحق علماء الأشعرية هناك[١]. وبطبيعة الحال سيؤدي هذا إلىٰ ضعف المذهب الأشعري في تلك الجهات من العالم الإسلامي، بالإضافة إلىٰ اعتناء أشعرية العجم الشرقيين، قبل الصفويين وبعدهم؛ بعلوم الفلسفة والتصوف النظري، لدرجة التوغل فيها. بالإضافة إلىٰ الانصراف إلىٰ كتابة الشروح والحواشي علىٰ الكتب الكلامية والفلسفية المدرسية المتداولة؛ لكن هذا لم يكن هو نهاية تاريخ الأشعرية؛ حيث سيبرز في المغرب الإسلامي أحد أهم الشخصيات الأشعرية، والتي سيكون لها دور عظيم في توحيد المعتقد الأشعري، وتقنينه، وسيبقىٰ أثر هذه الشخصية ظاهرًا إلىٰ يومنا هذا؛ حيث تبنت المؤسسات التعليمية، والمعاهد الدينية الأشعرية الرسمية، وتحديدًا في المغرب ومصر، منهجية وآراء هذه الشخصية، وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (تـ ٨٩٥).

لقد اعتنىٰ السنوسي (تـ ٨٩٥) بعلم العقيدة، وأولاه عناية فائقة، حيث كان، كبعض أسلافه من الأشعرية، يرىٰ أن التقليد في باب المعتقد لا يكفي للنجاة يوم القيامة؛ ولو كان ما قلده المكلف صحيحًا في واقع الأمر! ولكي

---

(١) انظر: **«سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول»**، حاجي خليفة (تـ١٠٦٧)، ١/ ٢٦٥، الترجمة رقم: [٧٤٥].

يوجد السنوسي (تـ ٨٩٥) القدر الكافي للنجاة في باب الاعتقاد؛ انصبت جل اهتماماته علىٰ تحرير المعتقد الحق -حسب تصوره- في أهم أصلين عقديين؛ وهما: الألوهية، والرسالة؛ فقسم الأحكام النظرية المتعلقة بهما إلىٰ ثلاثة أقسام؛ وهي: الصفات الواجبة، والمستحيلة، والجائزة، وقد أقام السنوسي (تـ ٨٩٥) مؤلفاته العقدية علىٰ هذين الاعتقادين. وقد كتب؛ لترسيخ هذا المعتقد، عددًا من الرسائل، والتي كان الاختصار هو أبرز السمات عليها، ولم يمنعه ذلك من تنويع حجم هذه الرسائل، مراعاة منه لمستويات القراء. وقد أثرت منهجيته التأليفية، وآراؤه العقدية في جل من سيأتي بعده من الأشعرية، وخصوصًا في المغرب الإسلامي والديار المصرية. لدرجة أن اعتمدت المعاهد الدينية الأشعرية الرسمية؛ كالأزهر في مصر، والزيتونة في تونس؛ مؤلفاته العقدية، بالإضافة إلىٰ مؤلفات من تبع منهجيته؛ كمتن «**جوهرة التوحيد**»، لبرهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي (تـ ١٠٤١) وما كتب عليه من شروح، علىٰ سبيل المثال. وأصبحت هذه الرسائل هي المناهج المعتمدة لتدريس المعتقد الأشعري، علىٰ الأقل في العالم العربي.

ولم يظهر بعد السنوسي (تـ ٨٩٥) -حسب اطلاعنا- ما يمكن أن نعده نقطة تحول أو تجديد داخل المذهب الأشعري، ولعل الاجتهاد العقدي الأشعري ختم به. وسيلحظ الباحث أن أكثر الأشعرية الذين عاشوا ما بين القرن العاشر إلىٰ القرن الخامس عشر؛ هم عالة علىٰ منهجية السنوسي (تـ ٨٩٥) المميزة في علم الاعتقاد، باستثناء أشعرية العجم الشرقيين؛ حيث لا يزالون يعتمدون علىٰ المتون المتقدمة علىٰ السنوسي (تـ ٨٩٥) في الدرس العقدي، بالإضافة إلىٰ اشتغالهم بعلوم الفلسفة.

المبحث الثاني

معالم المذهب الأشعري في مسالكه الاستدلالية، ومقدماته الكلامية، وآرائه الاعتقادية

تمهيد

كيفية التعامل مع الاختلافات داخل المذهب الأشعري، وطريقة تحديد القول المعتمد في المذهب

أولًا: قبل أن نشرع في ذكر معالم المذهب الأشعري؛ رأينا ضرورة تقديم هذه المقدمة؛ نظرًا لكثرة الاختلاف داخل هذا المذهب؛ إلا أننا نرىٰ أنفسنا في البداية بحاجة إلىٰ التأكيد علىٰ أن أصل هذا المذهب واحد، وهذه الاختلافات الكثيرة داخله لا تعود علىٰ هذا الأصل بالاضطراب، وهذا في مجمل المسائل التي اختلف فيها علماء الأشعرية فيما بينهم. إلا أنه لا يمكننا أن ننكر وجود مخالفات شديدة من قبل بعض علماء الأشعرية لأصول المذهب الكبرىٰ، لكن عامة علماء المذهب أنكروها وردوها علىٰ أصحابها، كما حاول البعض الآخر تبرئة من وقع في هذه المخالفات، ونفيها عنه. وبناء علىٰ ما سبق ذكره؛ فنستطيع أن نقسم الخلاف داخل المذهب الأشعري إلىٰ قسمين أساسيين، وهما:

١- خلاف غير مخالف للأصول الكبرىٰ للمذهب الأشعري، وأكثر الاختلافات داخل المذهب الأشعري تعود إلىٰ هذا القسم. وهذا القسم يتنوع إلىٰ نوعين:

أ- خلاف معتبر، وقال به عدد من علماء المذهب، ومثال هذا النوع: إثبات زيادة صفة البقاء علىٰ الذات[1].

---

(١) انظر: «الإنباء في شرح حقائق الصفات والأسماء»، أبو العباس الأقليشي (ت:٥٥٠)، ١/ ٣٣٧.

ب- خلاف لم يتم اعتباره، ويمكن تصنيفه كحالة تفرد؛ لكن القول به ليس مصادمًا لأصول المذهب الكبرىٰ، ومثال هذا النوع: القول بتعدد علوم الله بتعدد معلوماته، والذي قال به أبو سهل الصعلوكي النيسابوري الشافعي (تـ ٣٦٩) من الطبقة الأولىٰ من علماء المذهب(١).

٢- خلاف مخالف للأصول الكبرىٰ للمذهب الأشعري، وهذا النوع يقل وجوده داخل المذهب. ويمكننا أن نجعله -أيضًا- علىٰ نوعين اثنين:

أ- خلاف شاذ جدًا، لم يقل به إلا قلة قليلة جدًا من علماء المذهب، ومثال ذلك: القول بإثبات تأثير القدرة الحادثة في الفعل(٢).

ب- خلاف غير شاذ، حيث قال به عدد من علماء المذهب، إلا أنه مخالف لأصول المذهب الكبرىٰ، وتم رفض هذه المخالفة من أكثر علماء المذهب، ومثال ذلك: القول بعينية الصفات، وعدم تحقيق زيادتها علىٰ الذات، وأنها ممكنة بذاتها؛ كما مال إليه فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، وعدد ممن سيأتي بعده من علماء المذهب، وخصوصًا من الأعاجم الشرقيين(٣).

ويجب علىٰ الباحث أن يتعاطىٰ مع الخلاف داخل هذا المذهب بهذه المنهجية؛ حتىٰ تكون أحكامه عنه مبنية علىٰ منطلقات علمية منضبطة.

---

(١) انظر: «**الرياض المونقة في آراء أهل العلم**»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص١٠٧-١٠٨.

(٢) وهذا القول قال به أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨) في كتابه «**العقيدة النظامية**»، ص١٨٦، ولم أقف علىٰ من تابعه من الأشعرية، إلا شمس الدين محمد الآملي (ت٧٥٠) في شرحه علىٰ كتاب «**طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**»، لناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥). وإن كان شمس الدين الآملي (ت٧٥٠) رجح مذهب المعتزلة في مسألة خلق أفعال العباد، وهناك فرق كبير بين مذهب أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨) وبين مذهب المعتزلة في هذه المسألة. انظر: «**تنقيح الأفكار في شرح طوالع الأنوار**»، ل٢١٩/ب، (= مخطوط في مكتبة راغب باشا، برقم: [٧٨٢]). إلا أن بعض المتأخرين، نصروا قول أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨)، وألفوا رسائل في تقرير مذهبه، وهم كل من: أحمد بن محمد بن يونس الدجاني القشاشي المدني (ت١٠٧١)، وتلميذه الملا برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني (ت١١٠١)، وبكل تأكيد؛ فإنه لا يمكننا اعتبار قولهما داخل المذهب الأشعري؛ لكونهما من غلاة الصوفية، كما أن علماء المذهب الأشعري المعاصرين لهما كتبوا عدة رسائل في الرد عليهما. انظر: «**الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج**»، محمد بن الطيب القادري (ت١١٨٧)، ص١٩٨-٢٠٠، الترجمة رقم: [١٥٤].

(٣) انظر: «**المختصر الكلامي**»، ابن عرفة التونسي (ت٨٠٣)، ص١٤٨، حاشية رقم: (٢)، من إضافة المحقق: نزار حمادي.

ثانيًا: أما بالنسبة إلىٰ طريقة استخراج القول المعتمد داخل المذهب، فيمكن أن يكون هذا من خلال عدة طرق، وهي:

١- أن يكون هذا القول قال به أكثر علماء المذهب.

٢- أن يكون هذا القول اتفق علىٰ القول به علماء المذهب المعتنون بتحرير المذهب.

٣- أن يكون هذا القول ملائمًا لأصول المذهب وقواعده الكلية.

كما أنه يمكننا أن نقسم الأشعرية المعاصرين، من حيث نوعية الآراء المعتمدة في المذهب، إلىٰ قسمين أساسيين، وهما:

١- الأشعرية الشرقيون، وهم الأشعرية العجم، والغالب علىٰ هؤلاء سلوك منهجية فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، والمتأثرة بالمناهج الفلسفية. وينتشر هؤلاء في بلاد الأكراد، وإيران، وأفغانستان، والهند.

٢- الأشعرية الغربيون، وهم الأشعرية العرب، والغالب عليهم سلوك منهجية السنوسي (ت ٨٩٥)، والتي تعد امتدادًا للأشعريين التقليديين. وينتشر هؤلاء في بلاد الشام، ومصر، والجزيرة، والمغرب الإسلامي.

وبناء علىٰ هذا التقسيم؛ فما يكون معتمدًا لدىٰ الأشعرية الشرقيين لا يلزم بالضرورة أن يكون معتمدًا لدىٰ الأشعرية الغربيين، والعكس صحيح، وليتعامل الباحث بهذه الطريقة مع كتب هذا المذهب عندما يريد أن يستخرج منها القول المعتمد في المذهب، مع أن الخلاف بين الشرقيين والغربيين هو خلاف يسير وقليل، وأشده وأكثره يدور حول موضوع صفات المعاني وتحقيق زيادتها علىٰ الذات، وإثبات الأحوال، وبعض الآراء الطبيعية[1]. ومما يجب أن يُعلم هنا أيضًا أنه لا يلزم بالضرورة أن تكون آراء الأئمة مؤسسي هذا المذهب، هي الآراء

---

(١) انظر أنموذجًا من مخالفة الأشاعرة الشرقيين للمذهب في موضوع الصفات، وأخذهم برأي المعتزلة والفلاسفة في عينية الصفات في: «**رسالة إثبات الواجب الجديدة**»، الملا جلال الدين الدواني (ت٩٠٨)، ص١٤٠، (= ضمن كتاب: «**سبع رسائل**»، للعلامة جلال الدين الدواني (ت٩٠٨)، والملا إسماعيل الخواجوئي الأصفهاني (ت١١٧٣)، «**ميزان العقائد**»، عبد العزيز الدهلوي (ت١٢٣٩)، ص٢٣، (= ضمن كتاب: «**مجموع خمس رسائل**»).

المعتمدة داخل المذهب الأشعري، ويمكن أن نمثل لذلك بـ: صفة القِدم، وصفة البقاء، حيث يرىٰ ابن كلاب البصري (ت حدود ٢٤٠) أن الصفة الأولىٰ صفة ثبوتية زائدة علىٰ الذات، وعلىٰ الصفات السبع المشهورة، كما يرىٰ أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) أن الصفة الثانية صفة ثبوتية زائدة علىٰ الذات، وعلىٰ الصفات السبع المشهورة؛ لكن المعتمد والمقرر عند متأخري علماء هذا المذهب، هو خلاف ذلك؛ حيث يرون أن كلتا الصفتين من الصفات السلبية. والأمثلة حول هذا كثيرة، وستتبين للباحث حال المقارنة بين كتب المتقدمين وكتب المتأخرين من علماء هذا المذهب. وننتقل الآن إلىٰ ذكر معالم المذهب الأشعري في مسالكه الاستدلالية، ومقدماته الكلامية، وآرائه الاعتقادية.

المطلب الأول
أهم المسالك الاستدلالية في المذهب الأشعري

أولًا: يُعرّف بعض علماء الأشعرية الدليل بأنه: **(ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلىٰ معرفة ما لا يعلم باضطراره)**[1]. ويفرق المتكلمون بين الدليل والأمارة، بأن الأول ما أوجب علمًا، والثاني ما أوجب ظنًا[2]. ويقسم علماء الأشعرية الأدلة إلىٰ قسمين أساسيين، وهما:

١- الأدلة النقلية.

٢- الأدلة العقلية.

ثانيًا: تنقسم الأدلة النقلية التي يستدل بها علماء الأشعرية إلىٰ قسمين؛ هما:

١- الخبر الصادق، وهذا القسم ينقسم كذلك إلىٰ قسمين:

أ- القرآن الكريم.

ب- السنة النبوية.

٢- الإجماع.

---

(١) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص١٢٢، «كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٨.

(٢) انظر: «الرسالة التسعينية في الأصول الدينية»، صفي الدين الهندي (ت٧١٥)، ص٣٤٨، (= ضمن كتاب: «الآراء الكلامية لصفي الدين الهندي»، د. ثائر علي الحلاق).

ويمكن أن يضاف لأقسام الأدلة النقلية السابقة؛ دليل اللغة العربية. حيث يستند المتكلمون علىٰ اللغة العربية في الاستدلال علىٰ المطالب العقدية[1]. وقد نص علىٰ هذا الدليل بعض المتكلمين[2]، وإن كان يُفهم من بعضهم أنه يجعل دليل اللغة العربية قسمًا مستقلًا عن الأدلة النقلية. لكن لعل الأقرب أنه يعود إلىٰ جنس الأدلة النقلية.

ثالثًا: يُعرّف متكلمو الأشعرية الدليل العقلي بأنه: **(ما يدل بصفة لازمة هو في نفسه عليها، لا يتصور في العقل وجوده غير دال علىٰ مدلوله)**[3]. والأدلة العقلية هي ما عدا الأدلة النقلية السابقة، وهي مسالك متعددة، إلا أن أبرز ما يكثر متكلمو الأشعرية من الاستدلال بها[4]، هي ما يلي:

١- الاستقراء.

٢- قياس الأولىٰ.

٣- السبر والتقسيم.

٤- إنتاج المقدمات للنتائج[5].

---

(١) انظر: «**بنية العقل العربي**»، د. محمد عابد الجابري (ت١٤٣١)، ص٢٤١. وانظر أنموذجًا من جدل الاحتجاج باللغة العربية بين المتكلمين في: «**تصفح الأدلة**»، أبو الحسين البصري (ت٤٣٦)، ص٣١-٣٧.

(٢) انظر: «**كتاب التمهيد**»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص١٣، (= تحقيق رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، نشرة المكتبة الشرقية)، «**البيان عن أصول الإيمان والكشف علىٰ تمويهات أهل الطغيان**»، أبو جعفر السمناني (ت٤٤٤)، ص٥٤.

(٣) انظر: «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٨، «**الغنية في الكلام**»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ١/ ٢٤١.

(٤) انظر: «**كتاب التمهيد**»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص١١-١٣، (= تحقيق رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، نشرة المكتبة الشرقية)، «**البيان عن أصول الإيمان والكشف علىٰ تمويهات أهل الطغيان**»، أبو جعفر السمناني (ت٤٤٤)، ص٥٢-٥٦، «**الشامل في أصول الدين**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٦١-٦٩، (= تحقيق Richard M. Frank، نشرة جامعة طِهران)، «**البرهان في أصول الفقه**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ١/ ١٠٤-١٠٥، «**الاقتصاد في الاعتقاد**»، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥)، ص٨٠-٨١، «**الغنية في الكلام**»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ١/ ١٣٥-١٩٢، من مقدمة المحقق: مصطفىٰ حسنين عبد الهادي، «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ١/ ١٨٩-٢١٤، «**المدخل إلىٰ دراسة علم الكلام**»، د. حسن محمود الشافعي، ص١٧٣-١٩٨.

(٥) وقد يعبر بعض متكلمي الأشعرية عن هذا المسلك بـ **(ترتيب أصلين علىٰ وجه آخر)**. انظر: «**الاقتصاد في الاعتقاد**»، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥)، ص٨١.

٥- إلحاق الغائب بالشاهد[١].

٦- الاكتفاء بادعاء استحالة دعوىٰ الخصم.

٧- الاستدلال بالمتفق عليه علىٰ المختلف فيه.

٨- الاستدلال بصحة الشيء علىٰ صحة مثله، أو ما في معناه، وباستحالته علىٰ استحالة مثله، أو ما في معناه.

هذه هي أبرز المسالك الاستدلالية التي يسلكها علماء الأشعرية لتقرير مقدماتهم الكلامية وآرائهم الاعتقادية[٢]. ولا يخفىٰ تفرع بعضها عن مسالك أوسع منها. كما أن بعضها أقرب إلىٰ المسالك الجدلية. وتوجد مسالك استدلالية أخرىٰ يستخدمها بعض المتكلمين، إلا أن أئمة المذهب الأشعري يرفضونها، مثل: (**الدليل علىٰ انتفاء المسؤول عنه؛ عدم الدليل علىٰ إثباته**)، وهو ما يعبر عنه بـ: (**دلالة النفي**). وهذا المسلك يكثر من استخدامه متكلمو المعتزلة، ويعللون صنيعهم هذا: بأنه لو ثبت المسؤول عنه؛ لعلم بالضرورة، أو بالدليل. إلا أن أئمة المذهب الأشعري يرفضون هذا المسلك بشدة[٣]. وسيلحظ الباحث أن المتأخرين من علماء الأشعرية، وخصوصًا من تأثر بالفلسفة المشائية منهم، أدرجوا القياس المنطقي المركب من مقدمتين -بقسميه: (الاقتراني، والاستثنائي)- ضمن الأدلة العقلية في كتبهم[٤]. وإن كان هذا النوع من الأدلة

---

(١) ولا تخرج طرق الإلحاق لدىٰ المتكلمين عن أربع طرائق، وهي: (**الحد، العلة، الشرط، الدلالة**). انظر: «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ١/ ٢١٢-٢١٣.

(٢) وقد ذكر أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥) أنه اعتمد علىٰ ثلاثة مناهج؛ وذلك لوضوحها، وهي: (**السبر والتقسيم**)، و(**ترتيب أصلين علىٰ وجه آخر**)، و(**ترك التعرض لثبوت دعواه، وبيان استحالة دعوىٰ الخصم**). انظر: «**الاقتصاد في الاعتقاد**»، ص٨٠-٨١. أما شيخه أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨) فقد ذكر أن أئمته قسموا الأدلة العقلية إلىٰ أربعة أقسام، وهي: (**بناء الغائب علىٰ الشاهد**)، (**إنتاج المقدمات النتائج**)، (**السبر والتقسيم**)، (**الاستدلال بالمتفق عليه علىٰ المختلف فيه**). انظر: «**البرهان في أصول الفقه**»، ١/ ١٠٤.

(٣) انظر: «**الشامل في أصول الدين**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٦٧، (= تحقيق Richard M. Frank، نشرة جامعة طِهران)، «**الغنية في الكلام**»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ١/ ٥٢١.

(٤) انظر: «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص١٤٣-١٤٦، «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ١/ ١٩٨-٢٠٦، =

يقل وجوده في كتب المتقدمين من المتكلمين، وإن وجد فلا يلزم عندهم أن يكون مركبًا من مقدمتين، وهذا يظهر للباحث من خلال النظر في كيفية تركيبهم للمقدمات حين استدلالهم علىٰ مطالبهم. فمثلًا نرىٰ أبا المعالي الجويني (ت ٤٧٨) اقتصر علىٰ مقدمة واحدة لما أراد أن يستدل علىٰ مسألة انحصار الأجناس[١]. وقد نقد طريقة استدلاله بعض علماء المذهب[٢]. كما نرىٰ أبا المعالي الجويني (ت ٤٧٨) أيضًا انتقد الفلاسفة في نقدهم لمسالك المتكلمين في الاستدلال، واتهامهم لهم بأنهم لم يستخدموا الأقيسة البرهانية[٣]! ويجب علىٰ الباحث أن ينتبه إلىٰ أن أكثر كتب متكلمي الأشعرية لا تنص علىٰ ذكر مسالك الاستدلال، إلا أن الباحث يستطيع أن يستنبط هذه المسالك من خلال النظر في كيفية إقامة متكلمي الأشعرية للأدلة علىٰ مقدماتهم الكلامية وآرائهم الاعتقادية.

رابعًا: يشترط المتكلمون لصحة الدليل العقلي أن يكون مطردًا؛ ويقصدون من اطراد الدليل: (**وجود المدلول عند وجود الدليل**)، ولا يشترطون لصحته: الانعكاس؛ أي: (**انتفاء المدلول عند عدم الدليل**)؛ إذ إنهم يفرقون بين الأدلة العقلية والعلل العقلية؛ فالعلل العقلية هي التي يلزم من عدمها انتفاء المدلول[٤].

= «**طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**»، ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥)، ص٦٠-٦٤، «**كتاب مصباح الأرواح في أصول الدين**»، ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥)، ص٦٦-٧٤، «**الرسالة التسعينية في الأصول الدينية**»، صفي الدين الهندي (ت٧١٥)، ص٣٥٠-٣٥١، (= ضمن كتاب: «**الآراء الكلامية لصفي الدين الهندي**»، د. ثائر علي الحلاق)، «**المواقف في علم الكلام**»، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦)، ص٣٥-٣٦، «**شرح المقاصد**»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ١/ ١٢٣-١٢٧، «**المدخل إلىٰ دراسة علم الكلام**»، د. حسن محمود الشافعي، ص١٩٨-٢٠٦.

(١) انظر: «**البرهان في أصول الفقه**»، ١/ ١١٥-١١٦.

(٢) انظر: «**العواصم من القواصم**»، القاضي ابن العربي (ت٥٤٣)، ٢/ ١٣٨، (= ضمن كتاب: «**آراء أبي بكر بن العربي الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية**»، د. عمار الطالبي).

(٣) انظر: «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، ص٢٣٦.

(٤) انظر: «**الشامل في أصول الدين**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٦٩، (= تحقيق Richard M. Frank، نشرة جامعة طِهران)، «**الغنية في الكلام**»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ١/ ٥٢٢، «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ١/ ٢٠٧.

المطلب الثاني
أهم المقدمات الكلامية في المذهب الأشعري

أولًا: الأحكام:

الحكم هو إثبات أمر أو نفيه. ويقسمه الأشعرية إلىٰ ثلاثة أحكام[1]، وهي:

١- الحكم الشرعي.

٢- الحكم العادي.

٣- الحكم العقلي.

والحكم الأول هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما، والطلب ينقسم إلىٰ الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة. والوضع هو عبارة عن نصب الشارع أمارة علىٰ حكم من تلك الأحكام الخمسة، وينقسم إلىٰ السبب والشرط والمانع. وغالب ما يتناوله الحكم الشرعي هو مسائل الفقه، لذا فهو يُبحث في كتب علم أصول الفقه.

أما الحكم الثاني، فهو إثبات الربط بين أمر وأمر وجودًا أو عدمًا بواسطة التكرير، مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر. والقوانين الفيزيائية والتفاعلات الكيميائية هي داخلة ضمن الحكم العادي؛ لذا فالأشعرية يجوزون التخلف فيها، وأنها غير مؤثرة؛ مثل أن النار محرقة، فكونها محرقة هو حكم عادي؛ لتكرير حصول الاحتراق بملامستها، مع صحة تخلف الإحراق، مع

---

(١) انظر: «شرح المقدمات»، السنوسي (ت٨٩٥)، ٥٢-٨٠.

اعتقاد أن النار غير مؤثرة في وقوع الاحتراق لو وقع.

أما الحكم الثالث، فهو إثبات أمر أو نفيه من غير توقف علىٰ تكرير ولا وضع واضع، وهو مبني علىٰ منع التناقض. وهذا القسم هو الذي يتعلق بمسائل علم الكلام، وقد جعل موسىٰ بن ميمون الإسرائيلي القرطبي (تـ ٦٠٣) التجويز العقلي عمدة علم الكلام[١]! بل يرىٰ بعض الأشعرية أن جميع قواعد الدين تتفرع عن هذا الحكم[٢]! والحكم العقلي هو الذي يُذكر عادة لدىٰ متكلمي الأشعرية في مقدمات كتبهم الكلامية دون الحكمين السابقين[٣].

وينقسم الحكم العقلي إلىٰ ثلاثة أقسام، وهي: **(الواجب)** وهو: ما لا يتصور في العقل عدمه، و**(المستحيل)** وهو: ما لا يتصور في العقل وجوده، و**(الجائز)** وهو: ما يصح في العقل وجوده وعدمه.

وفي كل قسم من هذه الأقسام، ينقسم إلىٰ الضروري والنظري، وجميع مباحث علم الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

ويضيف بعض متكلمي الأشعرية قسمًا رابعًا، وهو: **(المحتمل)**. لكن يبدو أن هذا القسم يندرج في قسم الجائز. وهناك علاقة بين الحكم العادي والحكم العقلي، فالواجب والممتنع العاديان هما أعم من الواجب والممتنع العقليين، بخلاف الممكن العادي؛ فهو أخص من الممكن العقلي؛ إذ إن الأحكام العادية الثلاثة؛ هي جميعها ممكنات عقلية[٤].

---

(١) انظر: «**دلالة الحائرين**»، ص٢٠٧.

(٢) انظر: «**العقيدة النظامية**»، أبو المعالي الجويني (تـ٤٧٨)، ص١٢٨.

(٣) انظر: «**عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي (تـ٤٨٩)**»، ص١٨٣-١٨٤، «**الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**»، تقي الدين المقترح (تـ٦١٢)، ص٤٧-٤٨، «**أنوار المعارف في أسرار المعارف**»، عبد العزيز الديريني (تـ٦٩٤)، ص١٧٢، «**الوسيلة بذات الله وصفاته**»، أبو عثمان سعيد العقباني (تـ٨١١)، ص٣٧-٣٨، «**مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد**»، أحمد بن علي المنجور الفاسي (تـ٩٩٥)، ١/٤٩٢، «**شرح صغرىٰ السنوسي**»، محمد بن بلقاسم السعيدي الفجيجي (تـ حدود ١٠٥٠)، ص٥٤-٥٨.

(٤) انظر: «**رسالة في علم الكلام**»، أثير الدين الأبهري (تـ٦٦٣)، ص١٦، من مقدمة المحقق: محمد أكرم أبو غوش.

ثانيًا: الآراء الطبيعية:

للمتكلمين نظرتهم الخاصة للكون؛ فهم ابتداء يقسمونه إلىٰ قسمين أساسيين، وهما: الموجودات المتحيزة (= الجواهر، الأجسام)، والموجودات القائمة بالمتحيز (= الأعراض)[1]. والأجسام تتركب من الجواهر، والأعراض هي صفات تقوم بالجواهر والأجسام. والكون بجميع ما فيه لا يخرج أبدًا عن هذه الأنواع الثلاثة[2]. وتقسيم الكون بهذه الطريقة هو المعتمد لدىٰ جمهور المتكلمين. وسبب تلك النظرة ابتداء أنهم رأوا أن الله تعالىٰ لا يُعرف ضرورة، وأن معرفته مكتسبة، ولا طريق إلىٰ الوصول إلىٰ هذه المعرفة إلا بالاستدلال علىٰ ذلك من خلال أفعاله؛ أي بالنظر في هذا العالم، ودلالة حدوثه علىٰ وجود محدثه[3]. وبناء علىٰ هذه المقدمة؛ قام المعتزلة -والمتكلمون من بعدهم- بمحاولة تقسيم هذا العالم تقسيمًا جامعًا يعم جميع المخلوقات؛ حتىٰ يكون حكمهم علىٰ أفراد هذا العالم حكمًا شاملًا لجميع هذه الأفراد؛ فلذا قسمه معظم المتكلمين إلىٰ القسمين السابقين. ومن هنا يفترق المتكلمون عن الفلاسفة في تحديد بنية الكون؛ حيث إنهم -أي المتكلمين- لا يرون التفرقة بين الموجودات السفلية والأجرام السماوية من ناحية المادة التي تتركب منها جميع هذه الموجودات، إذ إن جميع هذه الموجودات تتركب من مادة واحدة، خلافًا للفلاسفة الذين يفرقون بين الموجودات التي تقع تحت مقعر فلك القمر، وبين

---

(١) انظر: «**زيادات شرح الأصول**»، أبو طالب البطحاني (ت٤٢٤)، ص٦، (= طوالع علم الكلام المعتزلي، «**كتاب الأصول**» لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه، CAMILLA ADANG, WILFERD MADELUNG AND SABINE SCHMIDTKE)، «**الأنطولوجيا الأشعرية: الذوات الأولية**»، Richard M. Frank، ص٢٣٨-٢٤٣، (= ضمن كتاب: «**دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة**»، د. رشدي راشد).

(٢) انظر: «**شرح عقيدة مالك الصغير**»، القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت٤٢٢)، ص١١٣.

(٣) انظر: «**زيادات شرح الأصول**»، أبو طالب البطحاني (ت٤٢٤)، ص٥، (= طوالع علم الكلام المعتزلي، «**كتاب الأصول**» لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه، CAMILLA ADANG, WILFERD MADELUNG AND SABINE SCHMIDTKE)، «**شرح الإشارات والتنبيهات**»، نصير الدين الطوسي (ت٦٧٢)، ٢/٦٤٦-٦٤٧.

الموجودات التي تقع فوقه، فالعالم السفلي يتركب من العناصر الأربعة، وهي: (**الماء، والهواء، والأرض، والنار**)[1]، وهذه العناصر هي التي تتشكل منها الأجسام الواقعة تحت مقعر فلك القمر، وهي ما يطلق عليها بالمواليد الثلاثة، وهي: (**المعادن، والنباتات، والحيوانات**)، بينما الأجرام السماوية لا تتركب من أجسام مختلفة الطبائع، وإنما هي بسيطة[2]. لذا فالأجسام السفلية -في نظر الفلاسفة- قابلة للكون والفساد بخلاف الأجرام السماوية[3]! ومن هنا؛ فإن للأجرام السماوية مكانة خاصة لدىٰ الفلاسفة، بخلاف المتكلمين والذين يرونها مثل باقي الموجودات[4]. ولا ننكر تأثر المتكلمين ببعض آراء قدماء الفلاسفة اليونانيين في هذه المسائل[5]. وهذا ما يؤكده شهاب الدين السهروردي (ت ٥٨٧)، وإن كان وجه نقدًا لقدماء المتكلمين لاعتدادهم بآراء فلاسفة يونانيين من غير المدارس الفلسفية اليونانية التي سيكون لها حضور قوي في الساحة الفكرية[6]، أو ما يعبر عنها عند د. ماجد فخري؛ ببناة الأنظمة الفلسفية الكبرىٰ[7]. كمدرسة أرسطوطاليس (= Aristoteles) (ت ٣٢٢ ق.م)، والأفلاطونية المحدثة، والتي سيتبناها معظم الفلاسفة العرب لاحقًا. ويمكننا أن نرىٰ هذا

---

(١) انظر: «**تقريب المحجة وتهذيب الحجة**»، عز الدولة ابن كمونة الإسرائيلي البغدادي (ت٦٨٣)، ص٢٠٤، (= ضمن كتاب:
BY REZA POURJAVADY & SABINE SCHMIDTKE. "A Jewish Philosopher of Baghdad").

(٢) انظر: «**شرح حكمة الإشراق**»، قطب الدين الشيرازي (ت٧١٠)، ص٤٠٢، «**شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام**»، الملا عبد الرزاق اللاهيجي (ت١٠٧٢)، ٣/ ٢٨٠.

(٣) انظر: «**الهدية السعيدية في الحكمة الطبيعية**»، فضل الحق الخيرأبادي (ت١٢٧٨)، ص١١٤، «**تكوّن مفهوم القوة في الفيزياء الحديثة- غاليلي أو كثافة الأشياء ولطافة الفكر**»، حمادي بن جاء بالله، ص١٢٧.

(٤) انظر: «**تثبيت دلائل النبوة**»، القاضي عبد الجبار (ت٤١٥)، ٢/ ٤٣٠، «**حكمة الإشراق**»، شهاب الدين السهروردي (ت٥٨٧)، ٢/ ١٤٧-١٤٨، (= ضمن كتاب: «**مجموع مصنفات شيخ إشراق**»).

(٥) انظر: «**أثر الفلسفة اليونانية في علم الكلام الإسلامي حتىٰ القرن السادس الهجري- دراسة تحليلية نقدية**»، د. محمود محمد عيد نفيسة، ص٩٢.

(٦) انظر: «**كتاب المشارع والمطارحات**»، ١/ ٢٠٥-٢٠٦، (= ضمن كتاب: «**مجموع مصنفات شيخ إشراق**»).

(٧) انظر: «**تاريخ الفلسفة اليونانية من طاليس (٥٨٥ق.م) إلىٰ أفلوطين (٢٧٠م) وبرُقلِس (٤٨٥م)**»، ص٦٥.

الاعتداد في مثل مسألتي إثبات الجزء الذي لا يتجزأ (= الجوهر الفرد)، وإثبات الخلاء[١]؛ حيث تذكر بعض المراجع تأثر المتكلمين بآراء الفيلسوفين اليونانيين لوقيبوس (= Leucippus) (تـ القرن الخامس قبل الميلاد)، وديموقريطوس (= Democritus) (تـ ٣٧٠ ق.م) مؤسسي المذهب الذري والقائلين بثبوت الخلاء[٢]. وإن كانت هناك آراء في عدم المطابقة التامة بين رأي الفلاسفة اليونانيين ورأي المتكلمين الإسلاميين في بعض تفاصيل الجزء الذي لا يتجزأ (= الجوهر الفرد)، وأنها قد تكون -هذه التفاصيل- مقتبسة من فلسفات أخرىٰ؛ كالفلسفة الهندية[٣].

هذا وبالإضافة إلىٰ أن المتكلمين استفادوا جدًا من آراء متكلمي النصارىٰ؛ سواء اليونانيين أم السريان، والذين ساهموا في وضع اللبنات الأساسية لمقدمات علم الكلام؛ من أجل دحض آراء الفلاسفة المناقضة للدين، وذلك بحسب موسىٰ بن ميمون الإسرائيلي القرطبي (تـ ٦٠٣) حيث يقول في نص تاريخي بالغ الأهمية: **(واعلم أن كل ما قالته فرق الإسلام في تلك المعاني، المعتزلة منهم والأشعرية، هي كلها آراء مبنية علىٰ مقدمات، تلك المقدمات مأخوذة من كتب اليونانيين، والسريانيين الذين راموا مخالفة آراء الفلاسفة ودحض أقاويلهم. وكان سبب ذلك أنه لما عمّت الملة النصرانية لتلك الملل، ودعوىٰ النصارىٰ، ما قد عُلم. وكانت آراء الفلاسفة شائعة في تلك الملل. ومنهم نشأت الفلسفة ونشأ ملوك يحمون الدين، رأوا علماء تلك الأعصار من اليونان والسريان، أن هذه دعاوىٰ تناقضها الآراء الفلسفية مناقضة عظيمة بينة، فنشأ فيهم هذا علم الكلام وابتدأوا ليثبتوا مقدمات نافعة لهم في اعتقادهم ويردوا علىٰ تلك الآراء التي تهد قواعد شريعتهم. فلما جاءت ملة الإسلام ونقلت إليهم كتب الفلاسفة، نقلت إليهم أيضا تلك الردود التي ألفت علىٰ كتب الفلاسفة، فوجدوا كلام يحيىٰ النحوي**

---

(١) انظر: «فلسفة المتكلمين»، Harry A. Wolfson، ٢/ ٦٤٣، «معالم الفكر الفلسفي في العصور الوسطىٰ- فلسفة إسلامية ومسيحية»، عبده فراج، ص٦٤.

(٢) انظر: «مدخل إلىٰ الفلسفة القديمة»، Arthur H. Armstrong (تـ١٩٩٧م)، ص٤٠-٤١، «تاريخ الفلسفة اليونانية من طاليس (٥٨٥ق.م) إلىٰ أفلوطين (٢٧٠م) وبرُقلِس (٤٨٥م)»، د. ماجد فخري، ص٤٨-٥٢، ١١٢، «المنطق ومناهج البحث»، د. ماهر عبد القادر محمد علي، ص٢٥٢- ٢٥٤.

(٣) انظر: «فلسفة المتكلمين»، Harry A. Wolfson، ٢/ ٦٢٠-٦٢١.

وابن عدي وغيرهما في تلك المعاني، فتمسكوا به وظفروا بمطلب عظيم بحسب رأيهم واختاروا أيضا من آراء الفلاسفة المتقدمين كل ما رآه المختار أنه نافع له. وإن كان الفلاسفة المتأخرون[1] قد برهنوا علىٰ بطلانه كالجزء[2] والخلاء، ورأوا أن هذه أمور مشتركة ومقدمات يضطر إليها كل صاحب شريعة، ثم اتسع الكلام وانحطوا إلىٰ طرق أخرىٰ عجيبة، ما ألم بها قط المتكلمون من يونان وغيرهم لأن أولئك كانوا علىٰ قرب من الفلاسفة)[3]. وتأثر المتكلمين الإسلاميين بمتكلمي النصارىٰ هو أيضًا ما تؤكده بعض المراجع الغربية الحديثة[4]. لذا فما من داع للاستغراب عندما نرىٰ متكلمي الإسلام ينقلون عمن سبقهم من متكلمي النصارىٰ، ويعتمدون علىٰ طرائقهم الجدلية في الرد علىٰ الفلاسفة؛ كيحيىٰ النحوي (ت القرن السادس الميلادي)[5]. وقد أصبحت هذه الأبحاث تُعرف بمسائل الطبيعيات، وبتعبير علمي: (Physics)[6]. وهي المسائل المتعلقة بالبنية التي يتكون منها العالم الطبيعي، والأحكام التي تلحق بتلك المكونات، وهذه الأحكام إما أن تكون أحكامًا مشتركة فيما بينها، وإما أن تكون أحكامًا خاصة بكل مكون علىٰ حدة، وهذه المكونات هي: (**الجوهر، الجسم، العرض**). وقد اعتنىٰ المعتزلة، والذين كانوا أوائل من خاض في هذه المسائل من طوائف المتكلمين الإسلاميين[7]،

---

(١) = المشائية.

(٢) = الجوهر الفرد.

(٣) «**دلالة الحائرين**»، ص١٨٠-١٨١.

(٤) انظر: «**تاريخ الفلسفة في الإسلام**»، Tjitze Jacobs De Boer (ت١٩٤٢م)، ص٤٨-٤٩.

(٥) انظر: «**شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد**»، تقي الدين المقترح (ت٦١٢)، ١/ ٢١٢.

(٦) ويرىٰ بعض الباحثين المعاصرين؛ كخالد الدرفوفي، في كتابه: «**نظرية الجوهر الفرد الكلامية وتفريعاتها الوجودية والعقلية في ضوء العلم الحديث**»، ص١٠، أن هذه الآراء الطبيعية يُرمز لها بمصطلح: (**دقيق الكلام**)، في مقابل مسائل وجود الله وصفاته وأفعاله وبعثة الرسل، والتي يُرمز لها بمصطلح: (**جليل الكلام**). إلا أن للدكتور سعيد بن عبد اللطيف فودة رسالة حول هذا الموضوع، نشرها تحت عنوان: «**رسالة في بيان جليل الكلام ودقيقه**»، وقد ناقش فيها هذا التصور، وبيّن أن من مسائل دقيق الكلام عند المتقدمين بعض مسائل الصفات الإلهية. إلا أننا نجد، في بعض كتب التراث، قصر مصطلح: (**لطيف الكلام**) علىٰ مسائل الطبيعيات. انظر: «**إيثار الحق علىٰ الخلق في رد الخلافات إلىٰ المذهب الحق من أصول التوحيد**»، عز الدين ابن الوزير اليماني (ت٨٤٠)، ١/ ٤١٧.

(٧) انظر: «**الانتصار والرد علىٰ ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب علىٰ المسلمين والطعن** =

ببحث هذه المسائل، وأفردوها بالتصنيف المستقل؛ لما في ذلك من إقامة الدليل علىٰ حدوث العالم ووجود محدثه، والتي سيتفرع علىٰ هذه النتيجة بقية الاعتقادات الدينية[1]. بل أصبحت هذه الأبحاث -أي مسائل الطبيعيات- هي الحاكمة علىٰ كثير من آراء المتكلمين في عدد من مسائل الاعتقاد الكبرىٰ لديهم، ولا سيما في باب صفات الإله. لذا فعلينا ألا نستغرب عندما نرىٰ تشددًا من قبل المتكلمين عند بحثهم لهذه المسائل، وقد يصل الأمر إلىٰ تكفير المنكر لبعض الآراء الطبيعية الكبرىٰ[2]! ويرىٰ علماء الأشعرية: أن أصول العالم لا يتصور خروجها عن حقائقها التي خلقها الله عليها؛ ككون الجوهر جوهرًا، وأنه لا يخلو من قيام الأعراض به . . . إلخ، لذا فهم يصنفون هذه الحقائق من ضمن أقسام الواجب؛ إلا أنها واجبة من وجه، وليست واجبة بإطلاق؛ كالله وصفاته[3]. وقد تعرض المتكلمون إلىٰ النقد من قبل أهل الحديث لخوضهم في هذه المسائل، وقد حاول بعض المتكلمين تبرير هذا الخوض بأنه من جنس خوض بقية علماء العلوم الأخرىٰ في مسائل ومصطلحات لم تعهد لدىٰ رجال الصدر الأول من الإسلام[4]. إلا أن الإشكالية في هذا الخوض هي ليست في مجرد تقسيم العالم فيزيائيًا، باستخدام مصطلحات مبتكرة؛ بل لما كان من هذه المسائل من آثار سلبية علىٰ جانب التعامل مع نصوص الصفات الإلهية. وقد سار أغلب المتكلمين علىٰ طريقة المعتزلة في الاعتناء بهذه المسائل، والاستناد عليها في تقرير

= عليهم»، أبو الحسين الخياط المعتزلي (ت حدود ٣٠٠)، ص٦٩، ٧٣، ٨٩، «تصفح الأدلة»، أبو الحسين البصري (ت٤٣٦)، ص٣٥، «تاريخ الفكر العربي والإسلامي»، DOMINIQUE URVOY، ص٣٠٧، «التشكلات الفلسفية لعلم الكلام الإسلامي- النشأة والتكوين والمنهج»، حسن أبو هنية، ص٢٧٣، (= ضمن كتاب: «الفلسفة في الفكر الإسلامي- قراءة منهجية ومعرفية»، رائد جميل عكاشة، محمد علي الجندي، مروه محمود خرمه).

(١) انظر: «رسالة الغنية عن الكلام وأهله»، أبو سليمان الخطابي (ت٣٨٨)، ص٩٤، (= ضمن كتاب: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، جلال الدين السيوطي (ت٩١١)).

(٢) انظر: «أصول الدين»، عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩)، ص٣٣٥.

(٣) انظر: «العواصم من القواصم»، القاضي ابن العربي (ت٥٤٣)، ٢/١٣٦، (= ضمن كتاب: «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية»، د. عمار الطالبي).

(٤) انظر: «كتاب المعتمد في أصول الدين»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص٧٢.

عقائدهم، إلا أن لبعض الطوائف آراءها المميزة في هذه المسائل؛ سواء في تحديد ما تتركب منه الأجسام، أم في تماثل الأجسام، أم في بقاء الأعراض . . . إلخ. وبكل تأكيد؛ فإن الأشعرية، والكلابية من قبلهم، تأثرت في هذا الجانب بالمعتزلة[١]، إلا أن هذا لم يمنع من أن يكون للأشعرية مذهبٌ خاص بهم في عدد من مسائل الطبيعيات. أما بالنسبة إلىٰ متكلمي العدلية[٢]؛ كالاثني عشرية والجارودية؛ فلا تكاد تخرج أقوالهم في هذا الباب عن آراء المعتزلة. ولا بد أن يُعلم هنا: أن استدلالات المتكلمين علىٰ آرائهم الطبيعية هي استدلالات عقلية، أكثر من كونها استدلالات فيزيائية، وهذا في معظم المسائل. ومن أهم آراء الأشعرية في الطبيعيات، سواء التي اتفقوا فيها مع المعتزلة، أم التي اختلفوا معهم فيها؛ هي ما يلي:

١- يقسم جمهور المتكلمين الموجودات المحدثة إلىٰ قسمين أساسيين وهما:

أ- المتحيز بالذات.

ب- القائم بالمتحيز بالذات، وهو العرض، وهو أجناس متعددة.

ويقسم متكلمو الأشعرية القسم الأول إلىٰ:

- جوهر، وهو ما لا يقبل الانقسام بوجه، وهو جنس واحد.
- جسم، وهو ما تركب من الجواهر، ويقبل الانقسام.

وتقسيم القسم الأول بهذا الاعتبار، هو بناء علىٰ الرؤية الأشعرية للموجودات المتحيزة؛ إذ يرىٰ جمهورهم -كما سيأتي معنا- أن أقل ما يتألف منه الجسم هو: جوهران اثنان؛ فالجوهر الواحد منهما هو: جوهر فرد (= الجزء الذي لا يتجزأ)، والجسم عندهم هو: ما تركب من جوهرين اثنين. وعلىٰ هذا تكون الموجودات المحدثة عند جمهور الأشعرية محصورة في: (**الجوهر الفرد**،

---

(١) انظر: «**تاريخ الفكر العربي والإسلامي**»، DOMINIQUE URVOY، ص٣٠٧.

(٢) يشير مصطلح: (العدلية) في كتب العقائد -غالبًا- إلىٰ الطوائف التي تقول بعقائد المعتزلة في بابي التوحيد والعدل -تحديدًا-، وأبرز الفرق التي تابعت المعتزلة في هذين البابين هما: (**الإمامية الاثنا عشرية**)، و(**الزيدية الجارودية**).

الجسم، العرض). بينما يختلف رأي المعتزلة في هذه القضية؛ إذ يرىٰ متأخرو البصريين أن الجسم هو ما تركب من ثمانية جواهر، ويرىٰ أبو الهذيل العلاف (تـ ٢٣٥) أنه ما تركب من ستة جواهر، ويرىٰ أبو القاسم الكعبي البلخي (تـ ٣١٩) أنه ما تركب من أربعة جواهر[١]. وبناء علىٰ هذا؛ فيرىٰ متأخرو البصريين أن ما تركب من جوهرين اثنين هو: (**الخط**)، وبزيادة جوهرين آخرين من جهة العرض يكون هو: (**السطح والصحيفة**)، وإن وُضع فوق هذه الأربعة جواهر، أربعة جواهر أخرىٰ أصبح: (**الجسم**)؛ لأنه حصل له حينئذ الطول والعرض والعمق، وهذه هي حقيقة الجسم في نظرهم. وبناء علىٰ هذه الرؤية؛ فالجوهر هنا يقبل الانقسام عند المعتزلة؛ لأنه ليس محصورًا في الجوهر الفرد، إذ إن (**الخط، السطح والصحيفة**) هي جواهر، وليست أجسامًا[٢]، وهي قابلة للانقسام إلىٰ أن تصبح جواهر فردة. وعلىٰ هذا تكون أقسام الموجودات المتحيزة عند أبي الهذيل العلاف (تـ ٢٣٥) ومتأخري البصريين من المعتزلة، أربعة[٣]، وهي: (**الجوهر الفرد، الخط، السطح، الجسم**). وعند أبي القاسم الكعبي البلخي (تـ ٣١٩) ثلاثة، وهي: (**الجوهر الفرد، الخط، الجسم**).

ويرىٰ الأشعريون، خلافًا للبهشمية ومتأخري البصريين وبعض البغداديين من المعتزلة؛ أن الوجود والثابت والشيء والكائن من جهة، والمعدوم والمنفي من جهة أخرىٰ؛ هي مصطلحات متفقة المعنىٰ؛ فكل موجود فهو ثابت وشيء وكائن، وما ليس كذلك فهو معدوم ومنفي، والمعدوم والمنفي بمعنىٰ واحد[٤]؛ لذا فالأشعريون لا يقولون بشيئية المعدوم، ولا يقولون -من باب أولىٰ- بالذوات

(١) انظر: «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (تـ القرن الخامس)، ١/ ٩.

(٢) هذا عند متأخري البصريين وأبي الهذيل العلاف (تـ٢٣٥)، إلا أن السطح والصحيفة المركبة من أربعة جواهر فردة من جهة الطول والعرض، هي أجسام لدىٰ أبي القاسم الكعبي البلخي (تـ٣١٩)؛ وذلك لأن الجسم عنده هو ما تركب من أربعة جواهر فردة.

(٣) انظر: «الحاشية علىٰ الجواهر المنتظمات في عقود المقولات»، حسن العطار (تـ١٢٥٠)، ص١٩.

(٤) انظر: «البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهات أهل الطغيان»، أبو جعفر السمناني (تـ٤٤٤)، ص٣٩، «عقيدة السلف»، أبو إسحاق الشيرازي (تـ٤٧٦)، ص٢٩٥.

المعدومة[١]، كما يرىٰ ذلك البهشمية ومتأخرو البصريين وبعض البغداديين من المعتزلة؛ إذ يرىٰ هؤلاء التفرقة بين الوجود وبين الثبوت، فالثاني أعم من الأول؛ فكل موجود فهو ثابت، وليس كل ثابت فهو موجود، وكذلك هم يفرقون بين المعدوم والمنفي؛ إذ إن الأول أعم، والثاني يطلق علىٰ المستحيل وجوده فقط، دون الأول؛ فهو يطلق علىٰ الممكن وجوده، ويشمل كذلك المستحيل وجوده[٢]. كما أن المتكلمين، وخصوصًا القدماء منهم، يرفضون أن تكون هناك ممكنات ليست بمتحيزة، أو ليست قائمة بمتحيز؛ كما يقوله الفلاسفة في مثل الجواهر المجردة (= العقل، النفس)[٣]. فلا وجود في عالم الموجودات المحدثة -في نظر المتكلمين- لشيء غير متعين، أو غير محدود، أو لا نهائي[٤]! إذ إن المتكلمين ينظرون إلىٰ العالم نظرة حسية ظاهرية؛ فالمتكلم -كما يقول د. محمد بو هلال- لا يقر بأي موجود في هذا العالم إلا إذا كان ماديًا يقبل الملاحظة والوصف[٥].

٢- يرىٰ الأشعريون، كمعظم المعتزلة، إثبات الجوهر الفرد، وأن الجوهر الفرد غير مركب من الأعراض، وهو كذلك لا يقبل الانقسام. والجوهر الفرد في

---

(١) وقد نسب المقداد السيوري (ت٨٢٦)، من متكلمي الاثني عشرية، إلىٰ بعض الأشعرية أنهم يقولون بالذوات المعدومة! انظر: «**اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية**»، ص٤٧. والحقيقة إن هذه نسبة غريبة، لم نقف علىٰ ما يشهد لصحتها في كتب الأشعرية.

(٢) انظر: «**المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين**»، أبو رشيد النيسابوري (ت القرن الخامس)، ص٣٧-٣٨، «**كتاب المعتمد في أصول الدين**»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص٣٥٢-٣٥٣، «**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**»، تقي الأئمة العجالي (ت أواخر القرن السادس)، ص١٨٥، «**العصمة عن الضلال**»، الحسن بن أحمد الجلال (ت١٠٨٤)، ص٩٨-٩٩، (= ضمن كتاب: «**العلامة والمجتهد المطلق الحسن بن أحمد الجلال- حياته وآثاره، دراسة ونصوص محققة**»، د. حسين بن عبد الله العمري، محمد بن أحمد الجرافي).

(٣) انظر: «**مصارعة الفلاسفة**»، تاج الدين الشهرستاني (ت٥٤٨)، ص٧، (= ضمن كتاب:
"STRUGGLING WITH THE PHILOSOPHER- A Refutation of Avicenna،s Metaphysics", Edited and Translated by WILFERD MADELUNG & TOBY MAYER).

(٤) انظر: «**الأنطولوجيا الأشعرية: الذوات الأولية**»، Richard M. Frank، ص٢٤٩، (= ضمن كتاب: «**دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة**»، د. رشدي راشد).

(٥) انظر: «**إسلام المتكلمين**»، ص١٢٤.

مفهوم المتكلمين هو أصغر مكونات الجسم، ويطلق عليه بعض الباحثين مصطلح: (الذرة) (= Atom)[١]. وهذا في الحقيقة تصور خاطئ؛ نتج عن عدم إدراك معنىٰ الجوهر الفرد (= الجزء الذي لا يتجزأ) لدىٰ المتكلمين، وبناء علىٰ هذا التصور ظن بعض الباحثين المعاصرين أن رأي الفلاسفة، في نفي وجود الجوهر الفرد: صحيح، وقد أيده العلم الحديث؛ لأجل انشطار الذرة (= Atom)[٢]! والواقع أن المتكلمين لم يريدوا من الجوهر الفرد: الذرة بالمفهوم الفيزيائي (= Atom)، بل أرادوا أصغر مكونات الجسم والذي لا شيء بعده، سواء كانت النواة (= Nucleus)، أم كان الإلكترون (= Electron)، أم كانت الجسيمات التي تتركب منها النواة (= Nucleus) وهي: البروتونات (= Protons)، والنيوترونات (= Neutrons)، أم كانت الجسيمات التي تتكون منها البروتونات (= Protons) والنيوترونات (= Neutrons) وهي: كواركات (= Quarks). لذا فما من شك أن المتكلمين يريدون من الجوهر الفرد (= الجزء الذي لا يتجزأ) أصغر هذه المكونات علىٰ الإطلاق، والذي لن يكون بعده أي مكون آخر؛ وعند ذلك فإن صح عدم انقسام هذا المكون الأخير؛ فستكون وجهة نظر المتكلمين صحيحة، وإلا سيبطل رأيهم حول الجوهر الفرد إذا صارت المادة إلىٰ العدم بالانقسام. إلا أن صحة فرضية الجوهر الفرد ستبقىٰ قائمة إذا لم يصر المكون الأخير بعد الانقسام إلىٰ الفناء، وإن كان قابلًا للانقسام؛ لجواز أن يوجد بعده مكون آخر لا ينقسم. وللجوهر الفرد أهمية كبرىٰ في أطروحات المتكلمين؛ إذ بإجازة انقسام الأجسام إلىٰ ما لا نهاية؛ فتحٌ لباب القول بقدم العالم؛ إذ لا يتصور القول بحدوث الجسم مع اعتقاد أن أجزاءه تنقسم إلىٰ ما لا نهاية! لذا رأىٰ المتكلمون أهمية إثبات الجوهر الفرد؛ للدلالة علىٰ حدوث العالم[٣]. وفائدة إثبات الجوهر

---

(١) انظر: «مذهب الذرة عند المسلمين وعلاقته بمذاهب اليونان والهنود»، S. Pines (ت١٩٩٠م)، ص (هـ-د)، من مقدمة المترجم: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة (ت١٤١٢).

(٢) انظر: «أبكار الأفكار في أصول الدين»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ٣/ ٥٥، من تعليق المحقق: د. أحمد محمد المهدي.

(٣) انظر: «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (تـ القرن الخامس)، ١/ ٨٠، «شرح العقائد النسفية»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ص٣٧.

الفرد لا تقتصر علىٰ قضية إثبات حدوث العالم، بل تشمل غيرها من مسائل الاعتقاد الكبرىٰ[1]. بل يرىٰ د. محمد بو هلال أن الذرية كانت النظرية الفيزيائية الأقدر علىٰ إثبات وجاهة الاعتقاد الإسلامي[2]! ومع هذا فإن ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) ينكر الجوهر الفرد[3]. وكذلك فإن هذا هو رأي بعض الأشعرية المتأخرين، وتحديدًا المتفلسفة؛ لكن هذا بسبب تأثرهم بآراء الفلاسفة المشائية، وحججهم ضد إثبات الجوهر الفرد. وإن كان إثبات الجوهر الفرد لدىٰ قدماء المتكلمين هو القول الأشهر والمعتمد، إلا أن إنكاره أصبح، في العصور المتأخرة، قريبًا من البديهيات، بحسب هادي السبزواري (تـ ١٢٨٩)[4]!

٣- الجسم لدىٰ عموم المتكلمين هو المؤلف من الجواهر، وأقل ما يكون منه الجسم عند جمهور الأشعرية: جوهران اثنان[5]، وبناء علىٰ ذلك؛ فـ (الخط) وما فوقه، هو جسم عندهم، خلافًا للمعتزلة، الذين لا يرون أن اجتماع جوهرين كاف لتحقق الجسم[6]. ويرفض الأشعرية أن تتركب الأجسام من الأعراض، كما يرىٰ ذلك بعض المتكلمين، بل لا بد أن تتركب من الجواهر عندهم. كما أنهم يرفضون مذهب الفلاسفة المشائية، والذين يرون أن الجسم الطبيعي يتركب من الهيولىٰ والصورة[7].

٤- الأجسام متماثلة لدىٰ الأشعرية وجمهور المعتزلة؛ وذلك لاتفاقها في حقيقة ما تتركب منه، وهي الجواهر المتماثلة فيما بينها. وهما يشتركان في صفة

---

(١) انظر: «نصير الدين الطوسي .. فيلسوف الحوار»، د. غلام حسين الديناني، ص١٠٦.

(٢) انظر: «إسلام المتكلمين»، ص١٢٣.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»، تقي الدين ابن تيمية (تـ٧٢٨)، ١٧/ ٢٤٤، «فلسفة المتكلمين»، Harry A. Wolfson، ٢/ ٦١٥، ٦٤٧.

(٤) انظر: «شرح المنظومة»، ٤/ ١٧١.

(٥) انظر: «أبكار الأفكار في أصول الدين»، سيف الدين الآمدي (تـ٦٣١)، ٣/ ٩٢.

(٦) انظر: «شرح كتاب التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، متكلم عدلي مجهول (تـ أواخر القرن السادس)، ص٣/ب.

(٧) انظر: «الهدية السعيدية في الحكمة الطبيعية»، فضل الحق الخيرأبادي (تـ١٢٧٨)، ص٣٣.

التحيز، وفي قبول حمل الأعراض. والتغيّر الواقع بين الأجسام إنما يكون فيما يطرأ عليها من أعراض[1].

٥- الجواهر والأجسام لا تتداخل مع بعضها البعض؛ فلا يصح وجود جوهرين متداخلين في محل واحد؛ خلافًا لبعض المتكلمين من المعتزلة[2].

٦- الأعراض (= الصفات) هي كل ما عدا الجواهر من المحدثات، وهي معان وجودية في الخارج، زائدة علىٰ ما تقوم به، وهي تعرض علىٰ الجواهر والأجسام، ولا تقوم بذاتها، وإنما تحتاج إلىٰ محل تقوم به[3]. وهي اثنان وعشرون نوعًا، وهي: (**الألوان، الطعوم، الروائح، الحرارة، البرودة، الرطوبة، اليبوسة، التأليف، الاعتماد، الألم، الصوت، الحياة، القدرة، الشهوة، النفار، الإرادة، الكراهة، الاعتقاد، الظن، النظر، الفناء، الأكوان [= الحركة، السكون، الاجتماع، الافتراق]**)[4]، وهذا هي أنواع الأعراض عند جمهور المعتزلة، وقد ينازعهم الأشعرية في بعضها، كما أنهم -أعني الأشعرية- يضيفون بعض الأعراض علىٰ ما سبق ذكره؛ كالموت والعجز[5]. ويقسم بعض متكلمي الأشعرية الأعراض إلىٰ:

- ما يكون مشروطًا بالحياة، مثل: (**العقل، العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام، الإدراك، النظر، الظن، الشك، الوهم، السهو، النسيان، الذهول، الغفلة، التقليد، الجهل، العجز، الكراهة، الموت، الصمم، العمىٰ، الخرص، الآلام، اللذات**).

---

(١) انظر: «**التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**»، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (ت القرن الخامس)، ١/ ٦٤، «**شرح معالم أصول الدين**»، شرف الدين ابن التلمساني (ت٦٥٨)، ص١٧٣-١٧٤.

(٢) انظر: «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص٢٠٦، «**الحدود**»، قطب الدين النيسابوري المقري (ت القرن السادس)، ص٢٧، «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ٣/ ٣٩.

(٣) انظر: «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص٣٣٣، «**لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٣٦.

(٤) انظر: «**التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**»، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (ت القرن الخامس)، ١/ ٢، «**الحدود**»، قطب الدين النيسابوري المقري (ت القرن السادس)، ص٣٣.

(٥) انظر: «**المختصر في أصول الدين**»، ابن طلحة اليابري (ت٥٢٣)، ٢٢٨.

- ما لا يكون مشروطًا بالحياة. وهي الأعراض المحسوسة بإحدىٰ الحواس الخمس، مثل: (**الأصوات، الحروف، الأضواء، الألوان، الحلاوة، المرارة، الملوحة، الدسومة، الحموضة، العفوصة، القبض، التفاهة، الطيب، النتن، الحرارة، البرودة، الرطوبة، اليبوسة، اللطافة، الكثافة، اللزوجة، الهشاشة، الملوسة، الخشونة، الثقل، الخفة، الصلابة، اللين، الجفاف**)، ويلحق بهذا القسم: (**الأكوان**)[1].

ويرىٰ بعض المتكلمين؛ أن بعض الأعراض؛ كالأكوان، ليست معاني وجودية تقوم بالجواهر والأجسام لكي تتصف بها؛ وإنما هي بمثابة الأحوال اللازمة للجواهر والأجسام، وأن حركة الجسم وسكونه ليست معللة بمعنىٰ يقوم به، وهو: (الحركة، السكون). وأبرز من تبنىٰ هذا الرأي هو أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦)[2]، من متأخري المعتزلة[3]، وقد سبقه لتبني هذا الرأي؛ عبد الرحمن بن كيسان الأصم (ت حدود ٢٢٠) من قدماء متكلمي المعتزلة[4]. ومن اختار هذا التفسير الفيزيائي لحركة الجسم وسكونه؛ أثبت حدوث العالم بطريقة الأحوال، لا بطريقة المعاني، وهذه الطريقة هي التي سيتبناها أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦) ومن تأثر بمنهجيته الكلامية من المعتزلة وغيرهم في تقرير حدوث العالم[5].

---

(١) انظر: «**المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية**»، أبو الحسن علي اليفرني (ت٧٣٤)، ٢/ ٦٦٥-٦٦٦.

(٢) انظر: «**كتاب المعتمد في أصول الدين**»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص١١٦، «**كتاب الفائق في أصول الدين**»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص١٢، «**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**»، تقي الأئمة العجالي (ت أواخر القرن السادس)، ص٦٢، ١١٥.

(٣) وقد نُسب، لأجل رأيه هذا، إلىٰ القول بإنكار الأعراض، وهذه نسبة ليست بدقيقة. انظر:
"YUSUF AL- BASIRS REFUTATION OF ABU L-HUSAYN AL- BASRIS PROOF FOR THE EXISTENCE OF GOD", 37, (= "Rational Theology in Interfaith Communication Abu l-Husayn al-Basris Mutazili Theology among the Karaites in the .Fatimid Age", By Wilferd Madelung and Sabine Schmidtke).

(٤) انظر: «**منهاج السنة النبوية**»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ٢/ ٥٧٠-٥٧٤.

(٥) انظر: «**كتاب المعتمد في أصول الدين**»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص٨٠، «**كتاب الفائق في أصول الدين**»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص١١، «**المنقذ من التقليد**»، سديد الدين الحمصي الرازي (ت بعد ٥٨٠)، ١/ ٢٣-٢٤، «**خلاصة النظر**»، متكلم اثنا عشري مجهول (ت بعد ٥٩٠)، =

٧- يختلف المتكلمون فيما بينهم في تحديد نوع العرض الذي لا بد أن يقوم بالجوهر المتحيز، تحديدًا[(١)]، إلا أن الأشعرية يرون أن الجواهر المتحيزة لا يمكن أن تخلوَ عن شيء من الأعراض أو عن ضدها[(٢)].

٨- الأعراض لا تحمل بعضها البعض عند جمهور المتكلمين؛ فالعرض لا يقوم بعرض مثله، وإنما لا بد وأن يقوم بالجواهر والأجسام. والأعراض كذلك، لا يمكن عليها الانتقال[(٣)].

٩- الأعراض عند أكثر الأشعرية لا تبقىٰ زمانين، وإنما هي في حالة تجدد مستمر[(٤)]؛ خلافًا لجمهور المعتزلة، الذين يفرقون بين الأعراض؛ فيرون أن بعض الأعراض لا تبقىٰ زمانين، والبعض الآخر يبقىٰ أكثر من ذلك[(٥)]. ويفسر متكلمو الأشعرية هذه المقدمة بأن البقاء عرض، والأعراض لا تقوم ببعضها البعض كما سبق معنا[(٦)]؛ فإذًا هي في حالة تجدد مستمر.

١٠- العرض الواحد لا يصح أن يوجد في محلين اثنين، إلا أنه يجوز أن توجد أعراض مختلفة في محل واحد؛ بسبب أن الأعراض لا تشغل الأماكن، والجوهر يشغل المكان الذي يحل فيه[(٧)]. وبناء علىٰ هذه المقدمة أنكر أبو الحسن

= ص٢٤، «**المسلك في أصول الدين**»، نجم الدين الحلي (ت٦٧٦)، ص٤٠، «**كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد**»، ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦)، ص١٣٦، «**كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**»، ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦)، ص٢٦٠، «**كتاب التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد**»، يحيىٰ بن حمزة العلوي (ت٧٤٩)، ١/٦٧، «**المعالم الدينية في العقائد الإلهية**»، يحيىٰ بن حمزة العلوي (ت٧٤٩)، ص٥٢، «**إرشاد الطالبين إلىٰ نهج المسترشدين**»، المقداد السيوري (ت٨٢٦)، ص٧٠.

(١) انظر: «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ٣/٤٣.

(٢) انظر: «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٢٢.

(٣) انظر: «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٢٠.

(٤) انظر: «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص٢٦٥.

(٥) انظر: «**التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض**»، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (ت القرن الخامس)، ١/٥.

(٦) انظر: «**المختصر الكلامي**»، ابن عرفة التونسي (ت٨٠٣)، ص٣٢١.

(٧) انظر: «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص٢٠٧، «**الصحائف الإلهية**»، شمس الدين السمرقندي (ت٧٢٢)، ص٢٥٠.

الأشعري (تـ ٣٣٦) وأتباعه أن يكون تأليف الجسم بواسطة حصول معنىٰ يحل في محلين، وهذا المعنىٰ هو التأليف؛ كما يقوله البصريون من المعتزلة[١].

١١- إثبات الخلاء[٢]. ويعني به المتكلمون الفضاء الخالي من الجواهر والأجسام[٣]؛ لكي يصح أن تتحرك الجواهر والأجسام بلا مانع يحول بينها وبين ذلك، وإلا لتعذر تحرك الأجسام، ولما استطاع أحدنا -مثلًا- أن يرفع يده للأعلىٰ لو كان ليس هناك خلاء؛ إذ إن الهواء -وهو جسم عند المتكلمين، والجواهر في تصور جمهورهم لا تتداخل فيما بينها، ويستحيل أن يوجد جوهران في مكان واحد عند الجميع- سيمنع من ذلك، لكن لما دلت المشاهدة علىٰ إمكانية تحريك أيدينا بلا مانع؛ دل ذلك علىٰ وجود خلاء تنتقل إليه الأجسام حال الحركة. ومن ينكر الخلاء من المتكلمين، وخصوصًا من معتزلة بغداد[٤]؛ يفسر عملية تحرك الأجسام بالمبادلة بين مكان الجسم الأول، بمكان الجسم الثاني، وانتقال الجسم الثاني إلىٰ مكان الجسم الأول؛ فتحرك اليد للأعلىٰ

---

(١) انظر: **«تصفح الأدلة»**، أبو الحسين البصري (تـ٤٣٦)، ص٧٨، **«المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين»**، أبو رشيد النيسابوري (تـ القرن الخامس)، ص٢١٩، **«الحدود»**، قطب الدين النيسابوري المقري (تـ القرن السادس)، ص٤٠-٤٣، **«شرح كتاب التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»**، متكلم عدلي مجهول (تـ أواخر القرن السادس)، ص٨٣/ب.

(٢) انظر: : **«زيادات شرح الأصول»**، أبو طالب البطحاني (تـ٤٢٤)، ص٥٤، (= طوالع علم الكلام المعتزلي، **«كتاب الأصول»** لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه، CAMILLA ADANG, WILFERD MADELUNG AND SABINE SCHMIDTKE)، **«كتاب الأربعين في أصول الدين»**، فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦)، ٢/ ٢٦٦-٢٧٠، **«رسالة في علم الكلام»**، أثير الدين الأبهري (تـ٦٦٣)، ص١٠٦-١١١، مع تعليقات المحقق: محمد أكرم أبو غوش.

(٣) هناك جدل حول مفهوم الخلاء الذي يثبته المتكلمون وينكره الفلاسفة، لكن لا بد أن يُعلم أن سبب إنكار الفلاسفة للخلاء، وهو مرادف للمكان عندهم؛ عائد إلىٰ عدم تصورهم وجود مكان خالٍ عن شاغل، وهذا غير متصور ابتداء؛ لأن المكان -بتصورهم- يلزم منه الطول والعرض والعمق، وهو بهذا المفهوم لا خلاء فيه. وللاستزادة انظر: **«في الرد علىٰ ابن الهيثم في المكان»**، موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (تـ٦٢٩)، ٤/ ٨٦٥، (= ضمن كتاب: **«الرياضيات التحليلية بين القرن الثالث والقرن الخامس للهجرة»**، د. رشدي راشد)، **«الأصل الأصيل»**، الملا رجب علي التبريزي (تـ١٠٨٠)، ص٦٧-٦٨.

(٤) انظر: **«عيون المسائل والجوابات»**، أبو القاسم الكعبي البلخي (تـ٣١٩)، ص١١٥، **«أوائل المقالات في المذاهب والمختارات»**، المفيد العكبري (تـ٤١٣)، ص٤٣.

-مثلًا- ينتج منه حصول الهواء في مكان اليد الأول، والذي انتقلت منه لمكانها الثاني في الأعلىٰ، وذلك عن طريق المبادلة، وهكذا. ويبدو أن هذا التفسير منهم مبني علىٰ أنهم كانوا يظنون أن الهواء ينتشر في الكون كله، كما ينسبه بعض المتكلمين إلىٰ الكرامية[1]! لكن مثبتي الخلاء يرفضون هذا التحليل؛ وذلك بسبب أن تحرك اليد للأمام ينتج منه دفع الهواء إلىٰ الأمام، وليس عوده إلىٰ مكان اليد الأول؛ لذا لا بد من وجود خلاء؛ حتىٰ ينتقل إليه الهواء؛ وإلا لتعذر تحرك الجواهر والأجسام تمامًا. وبناء علىٰ مذهب هؤلاء؛ فإنهم لا يرون أن الهواء ينتشر في الكون كله.

١٢- يسلب الأشعريون عن كافة الموجودات الكونية أي خاصية للفعل أو التأثير الحقيقي، وأن حقيقة ما يصدر عن هذه الموجودات من أفعال وآثار إنما هو مجرد اقتران عادي، جرت العادة به؛ وكل هذا لأجل ألا تقع أي مصادمة لتوحيد الفعل الإلهي؛ إذ إنهم يرون: أن تحقيق هذا التوحيد لا يتأتىٰ إلا بحصر الفعل والتأثير في الله تعالىٰ، وسلبه عمن سواه. وبناء علىٰ هذه المقدمة؛ فرّع الأشعريون كثيرًا من أصولهم الاعتقادية الشهيرة عليها؛ كأقوالهم في مسائل خلق أفعال العباد؛ من إنكار كون العبد فاعلًا علىٰ الحقيقة، وأنه لا أثر لقدرته في مقدوره، وأن فعله المباشر والمتولد عنه كلاهما من فعل الله، ونفيهم أن يكون للأسباب الطبيعية أي تأثير؛ كتأثير النار في حرق الأجسام القابلة لذلك، إذ إن العلاقة بين جميع الأسباب ومسبباتها في هذا الكون هي علاقة صورية، وليست حقيقية، فليس ثم تأثير يكمن في السبب لحصول مسببه، وإنما هو مجرد ربط عادي بين هذه الظواهر التي نشاهد تكرر وقوعها، حيث جرت عادة الله بذلك، عند الأسباب لا بها، وأن تخلف المسببات عند وقوع الأسباب جائز[2]. وعليه؛ فالتفاعلات الكيميائية ليست ناشئة لما في المكونات الطبيعية من خاصية لأثر معين، وإنما هو تفاعل عادي بين هذه المكونات، بسبب خلق الله لهذا التفاعل. والأحكام العادية تتناول هذا الموضوع لدىٰ الأشعرية. وعند ذلك قال الأشعريون

---

(١) انظر: «الشامل في أصول الدين»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٥٠٨.

(٢) انظر: «شرح العقائد النسفية»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ص٢٥.

بأن الحواس لا يستفاد منها يقين في جميع الأحوال؛ لأن الإدراك الحاصل من أي حاسة هو واقع عندها لا بها؛ إذ إن الله هو فاعل هذا الإدراك والمؤثر في حصوله[١]. وبناء علىٰ هذا، فيحتمل بأن الله لا يخلق الإدراكات الواقعة من جهة الحواس، لذا فلا يمكن أن تعطي الحواس اليقين دائمًا. بل تطرف الأشعريون في موقفهم هذا؛ فزعموا أنه يجوز أن يتبدل نوع إدراكات الحواس؛ كأن تدرك حاسة البصر الأصوات! وقد استفاد الأشعريون من هذه المقدمة؛ حيث جعلوا لأنفسهم حصانة عند إنكارهم للقضايا العقدية المتعلقة بأصل حسي عندهم؛ كإجازتهم رؤية ما ليس بمقابل للرائي، وإنكارهم كون العباد فاعلين، وزعمهم جواز استمرارية تجدد أعراض الأجسام، وأن لون الجسم -مثلًا- الذي نراه في الزمن الأول، ليس هو بعينه اللون الذي نراه في الزمن الثاني[٢]. وما إلىٰ ذلك من آرائهم المصادمة للحس[٣]. وقد جعل موسىٰ بن ميمون الإسرائيلي القرطبي (تـ ٦٠٣) القول بأن الحواس لا تعطي اليقين دائمًا؛ مقدمة مستقلة من مقدمات المتكلمين[٤]. ولعل الأقرب أن هذا القول هو أحد فروع حصر الأشعريين الفعل والتأثير في الله تعالىٰ، وسلبه عمن سواه من كافة الموجودات الكونية. لكن لا بد أن يُعلم؛ أن علماء الأشعرية لا ينكرون الحقائق الكونية الموجودة في الخارج، وإن كانوا يجعلون الآثار الصادرة عنها بمقتضىٰ العادة؛ إلا أن ذلك عندهم من أسباب العلم بطريق الحس والعادة، مع جواز التخلف؛ لكونها متوقفة علىٰ خلق الله[٥]. وعليه فيجوز أن يُرىٰ ما ليس بمقابل للرائي، وذلك بخلق الله هذا الإدراك للرائي[٦].

١٣- المتكلمون -في الجملة- لا يفرقون بين المخلوق، وبين المحدث؛ فكل محدث عندهم فهو مخلوق، والعكس صحيح، وما ليس بمخلوق فهو قديم.

---

(١) انظر: «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، ابن فورك الأصبهاني (تـ٤٠٦)، ص١٣٣.

(٢) انظر: «كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته»، أبو عثمان سعيد العقباني (تـ٨١١)، ص٥٢.

(٣) انظر: «الرسالة السعدية»، ابن المطهر الحلي (تـ٧٢٦)، ص٤٣.

(٤) انظر: «دلالة الحائرين»، ص٢١٣.

(٥) انظر: «مُلجمة المجسّمة»، علاء الدين البخاري (تـ٨٤١)، ص٤٩-٥٠.

(٦) انظر: «الإسعاد في شرح الإرشاد»، ابن بزيزة التونسي (تـ٦٦٢)، ص٣٧٢، «شرح السنوسية الكبرىٰ»، السنوسي (تـ٨٩٥)، ص٥٠٣-٥٠٤.

١٤- المتكلمون، وخصوصًا القدماء منهم، لا يفرقون بين الموجود بالقوة، وبين الموجود بالفعل، ويرون أن الوجود -لأي أمر- يطلق علىٰ ما في الخارج، دون ما له استعداد لذلك، وإن لم يتحقق في الخارج، فمثلًا قول القائل: الماء حار بالقوة. أي أن صفة الحرارة في الماء بالقوة؛ لاستعداد الماء قبول هذه الصفة، فإذا تحققت هذه الصفة، قيل: إن الماء حار بالفعل[١]. وقدماء المتكلمين لا يصفون الماء بالحرارة إلا عند وجود هذه الحرارة فيه بالفعل.

هذه هي أهم الآراء الطبيعية التي آمن بها جمهور الأشعرية، وجعلوها كالتمهيد لتقرير عقائدهم. وينبغي تصورها جيدًا؛ لمعرفة الأصول التي بُنيت عليها عقائدهم[٢]. وقد ذكر عز الدين ابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠)، أن هذه المسائل هي أساس علم الكلام[٣]! ويستحسن الإشارة هنا إلىٰ أن مفهوم الجوهر والجسم والعرض عند المتكلمين، وخصوصًا القدماء منهم؛ يختلف عند الفلاسفة تمامًا، والذي سوف يورده متفلسفو الأشعرية في كتبهم، وإن كانوا لن يعتقدوا بصحة جميع آرائهم. إلا أننا سنرىٰ في كتب الأشعرية المتفلسفة بعض المخالفات لأصول المذهب في الآراء الطبيعية؛ كالقول بإمكان بقاء الأعراض علىٰ سبيل المثال، ولعل ذلك بسبب تأثرهم بأطروحات الفلاسفة[٤].

ويرىٰ الفلاسفة أن الجوهر هو: ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع. وينقسم الجوهر عند الفلاسفة المشائية إلىٰ خمسة أقسام، وهي:

- الهيولىٰ.

---

(١) انظر: «كتاب الحروف»، أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩)، ص١٢٠، «شرح المقدمات الخمس والعشرين»، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر التبريزي (ت القرن السابع)، ص٨٢-٨٣، «الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة»، الملا صدر الدين الشيرازي (ت١٠٥٠)، ٥/٦٥.

(٢) وللاستزادة انظر: «دلالة الحائرين»، موسىٰ بن ميمون الإسرائيلي القرطبي (ت٦٠٣)، ص١٩٥-٢١٤، «الأنطولوجيا الأشعرية: الذوات الأولية»، Richard M. Frank، ص٢١١-٢٨٣، (= ضمن كتاب: «دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة»، د. رشدي راشد).

(٣) انظر: «إيثار الحق علىٰ الخلق في رد الخلافات إلىٰ المذهب الحق من أصول التوحيد»، ١/٤١٧.

(٤) انظر: «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»، ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥)، ص١٠٤، «كتاب مصباح الأرواح في أصول الدين»، ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥)، «الصحائف الإلهية»، شمس الدين السمرقندي (ت٧٢٢)، ص٢٤٩-٢٥٠، ص١٠٦، «المواقف في علم الكلام»، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦)، ص١٠١.

- الصورة.

- الجسم الطبيعي، وهو المركب من الهيولىٰ والصورة.

- النفس.

- العقل.

والقسمان الأخيران مجردان عن المادة، وغير متحيزين، والمتكلمون ينكرون وجود هذا النوع من الموجودات، كما سبق معنا.

وينقسم الجسم عند الفلاسفة إلىٰ قسمين:

- البسيط، وهو ما لا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع. وينقسم إلىٰ قسمين:

أ- الجسم الفلكي، وهو: الأفلاك والكواكب.

ب- الجسم العنصري، وهو: العناصر الأربعة (النار، الهواء، الأرض، الماء).

- المركب، وهو المركب من أجسام مختلفة الطبائع. وينقسم إلىٰ قسمين:

أ- ما له مزاج.

ب- ما لا مزاج له[1].

أما العرض لدىٰ الفلاسفة، فهو الموجود في موضوع. وينقسم إلىٰ قسمين:

- الأعراض الذاتية (= غير النسبية)، وهي كذلك تنقسم إلىٰ قسمين:

أ- الكم، وينقسم إلىٰ: المتصل والمنفصل.

ب- الكيف.

- الأعراض النسبية، وهي تنقسم إلىٰ سبعة أقسام:

أ- الأين.

ب- المتىٰ.

ت- الوضع.

---

(١) انظر: «المواقف في علم الكلام»، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦)، ص٢٠٠، «الهدية السعيدية في الحكمة الطبيعية»، فضل الحق الخيرأبادي (ت١٢٧٨)، ص١١١، ١٢٦.

ث- الملك.

ج- الإضافة.

ح- الفعل.

خ- الانفعال.

والمتكلمون يثبتون[١] وجود مقولة الكيف من الأعراض الذاتية، ومقولة الأين من الأعراض النسبية[٢]، وينكرون وجود مقولة الكم، وبقية الأعراض النسبية، ويرونها أمورًا عدمية[٣].

فهذه هي أقسام الجواهر والأعراض لدىٰ الفلاسفة، وهي تبحث لديهم فيما يُعرف بعلم المقولات العشر، وقد أُفردت بالتصنيف المستقل. كما أنه من الملاحظ -بحسب البحث- أنه لم يصل إلينا شيء من مؤلفات الأشعرية المخصصة في مسائل الطبيعيات علىٰ طريقة المتقدمين من المتكلمين، لا كما هو الحال مع متكلمي العدلية؛ إذ وصل إلينا عدد من مؤلفاتهم المخصصة ببحث هذه المسائل. ومن أورد هذه المسائل من علماء الأشعرية في مقدمات كتبهم الكلامية؛ فإنما اقتصروا علىٰ مسائل معينة منها؛ للدلالة علىٰ حدوث العالم، وإبطال حوادث لا أول لها.

---

(١) وأغلب أعراض المتكلمين، التي سبق الإشارة لها، هي داخلة في مقولة الكيف عند الفلاسفة، عدا الأكوان (= الحركة، السكون، الاجتماع، الافتراق)؛ فهي داخلة في مقولة الأين.

(٢) لأبي الحسين البصري (ت٤٣٦) وأتباعه رأي مختلف عن رأي معظم المتكلمين في الأكوان (= الحركة، السكون، الاجتماع، الافتراق)، سبق ذكره.

(٣) انظر: «**الصحائف الإلهية**»، شمس الدين السمرقندي (ت٧٢٢)، ص٢٤٢، «**المواقف في علم الكلام**»، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦)، ص١٦١، «**تعريف المقولات**»، محمد أبو عليان الشافعي (ت١٣٥٥)، ص١٧-٢٩، «**المقولات العشر بين الفلاسفة والمتكلمين**»، د. محمد رمضان عبد الله (ت١٤٣٥)، ص٢٧.

المطلب الثالث
أهم الآراء الاعتقادية في المذهب الأشعري

أولًا: المتكلمون، والأشعريون من ضمنهم، لما قرروا مسالكهم الاستدلالية، واعتقدوا بمقدماتهم الكلامية؛ أصبح لهذا أثرٌ في كيفية تعاطيهم مع النصوص الشرعية؛ فحاكموا هذه النصوص، وتحديدًا ما يتعلق بجانب صفات الإله، إلىٰ آرائهم الطبيعية (= الجواهر والأعراض)؛ فمال أكثرهم إلىٰ مسلك التأويل، ورجح بعضهم مسلك التفويض[1]، وكل هذا لأجل صرف الأدلة النقلية عن ظاهرها؛ حتىٰ لا ينتقض شيء من مسالكهم في الاستدلال العقلي، ولا يختل شيء من مقدماتهم في الطبيعيات؛ إذ إن الاطراد من شرط صحة الأدلة العقلية، والاطراد -كما سبق معنا- هو وجود المدلول عند وجود الدليل؛ فإن كان الدليل علىٰ حدوث العالم هو تجدد الصفات التي تقوم به؛ فكذلك سيكون الحال مع الإله؛ لو أُثبتت له الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة القائمة بالذات علىٰ سبيل المثال! ولأجل هذا قال المتكلمون بتأويل مفاهيم هذه الصفات أو تفويضها؛ وحتىٰ تسلم -في نظرهم- النصوص الشرعية من معارضة القطعيات. لذا فهم يعدون هذا الإجراء من باب تقديم القطعي علىٰ الظني، فقد ثبت بالقطع -عندهم- أن تجدد الصفات دلالة علىٰ حدوث من تقوم به؛ فاضطروا لأجل ذلك

(١) مما ينبغي التنبيه عليه هنا، أن مسلك التفويض لا يستخدمه متكلمو المعتزلة في التعاطي مع نصوص الصفات الخبرية، وإنما يكتفون بمسلك التأويل! بينما نرىٰ بعض الأشعرية والكرامية والحنابلة يقولون بتفويض مفاهيم الصفات الخبرية. ومن قواعد المعتزلة في باب الصفات: (الصفات التي لا تُعقل يجب نفيها عن الله). انظر: «كتاب الفائق في أصول الدين»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص٥٠.

إلىٰ تقديم القطعي (= مدلول الدليل العقلي) علىٰ الظني (= ظاهر الأدلة النقلية)[1]. إلا أن هذا لا يعني أن الأشعريين لا يحاولون -إلىٰ حد ما- التوفيق بين العقل والنقل، أو أنهم يغفلون الأدلة النقلية حين الاستدلال علىٰ القضايا العقدية؛ فإن هذا تصور خاطئ؛ حيث إن كتبهم مشحونة بالاستدلال بالأدلة السمعية، بل إن بعض علمائهم لا يرىٰ لبعض المسائل العقدية الكبرىٰ التي تبناها مذهبهم؛ دليلًا يثبت صحتها، إلا ظاهر الأدلة النقلية؛ كمسألة الرؤية[2].

ولا ننكر أن بعض المتأخرين منهم؛ جنح جنوحًا ظاهرًا في تقديم العقل، وتهميش النقل؛ حتىٰ جاوز المعتزلة في ذلك؛ إذ لا يخفىٰ علينا أن المتكلم الأشعري المشهور، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، أحد الأئمة المؤثرين في المذهب، قرر قاعدة الاحتمالات العشرة[3]، والتي تجعل الدليل النقلي ظنيًا حتىٰ يسلم منها! ولم يسبقه أحد إلىٰ تقرير هذه القاعدة. كما أنه تعرض للنقد من قبل بعض أتباع مذهبه بسبب هذه القاعدة المتطرفة، والتي يلزم منها تعطيل الاستدلال بالنصوص الشرعية علىٰ القضايا العقدية[4]! بل عدها محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١) من صنع بعض المبتدعة، وأن بعض المتفلسفين من أهل الأصول قال بها[5]. ولعله يشير إلىٰ فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦). لكننا في الحقيقة لا نعلم أحدًا سبق فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) إلىٰ تقرير هذه القاعدة بهذه الصورة. وهذا ما يؤكده عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي (ت ١٣٨٦)[6].

---

(١) انظر: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص٣٦٥، «مُلجمة المجسِّمة»، علاء الدين البخاري (ت٨٤١)، ص٦٣-٦٦.

(٢) انظر: «كتاب الأربعين في أصول الدين»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ١/ ١٩٠.

(٣) يمكن مراجعة كلام فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) حول هذه القاعدة، وذلك في كتبه التالية: «المحصول في علم أصول الفقه»، ١/ ٣٩٠-٤٠٧، «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين»، ص١٤٢، «كتاب الأربعين في أصول الدين»، ٢/ ٤١٦-٤١٨، «معالم أصول الدين»، ص٣٠، «المطالب العالية من العلم الإلهي»، ٩/ ١١٣-١١٨.

(٤) انظر: «الإسعاد في شرح الإرشاد»، ابن بزيزة التونسي (ت٦٦٢)، ص٩٣.

(٥) انظر: «نظرة عابرة في مزاعم من يُنكر نزول عيسىٰ ﷺ قبل الآخرة»، ص٦٨-٦٩.

(٦) انظر: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، ٢/ ٥٠٤. ويستحسن الإشارة هنا إلىٰ أنه يوجد متكلم، قال بقاعدة الاحتمالات العشرة، ومن المحتمل أن يكون هذا المتكلم عاش في زمن متقدم علىٰ زمن فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، وهذا المتكلم هو: أبو إسحاق إبراهيم ابن نوبخت، من متكلمي =

والحقيقة أن لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) طريقة تشكيكية في دلالات الأدلة النقلية علىٰ مطالبها[1]. كما أن الأشعرية لا ترىٰ إفادة خبر الواحد للعلم؛ وهم لا يحتجون به في بعض مسائل الاعتقاد الكبرىٰ[2].

ثانيًا: معرفة الإله مكتسبة وليست فطرية، وبناء علىٰ هذه المقدمة أوجب الأشعريون، كغيرهم من المتكلمين، النظر علىٰ المكلف، بل جعله جمهورهم أول واجب عليه؛ لكي يتوصل المكلف إلىٰ معرفة الإله بهذا النظر، لكن إيجاب النظر عندهم بالشرع، لا بالعقل؛ خلافًا للمعتزلة، ولن يتوصل المكلف إلىٰ معرفة هذا الإله إلا عن طريق النظر في هذا العالم، الذي سيدل حدوثه -إن نجح بإثبات ذلك- علىٰ وجود محدثه[3].

= الاثني عشرية. وقد أورد هذه القاعدة في كتابه «**الياقوت في علم الكلام**»، ص٢٨. والحقيقة أن المشكلة تكمن في أن هذا المتكلم مجهول، وهناك اختلاف شديد في تحديد عصره. انظر: «**الياقوت في علم الكلام**»، أبو إسحاق إبراهيم ابن نوبخت، ص١٥-١٧، من مقدمة المحقق: علي أكبر ضيائي. وقد يُفهم من عبارات ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦) في شرحه لكتاب «**الياقوت في علم الكلام**»؛ أن أبا الحسين البصري (ت٤٣٦) متأخر في الزمن علىٰ إبراهيم ابن نوبخت، حيث تابعه في بعض آرائه. انظر: «**أنوار الملكوت في شرح الياقوت**»، ص٦٧. وهذا مما يدل علىٰ تقدم زمن إبراهيم ابن نوبخت هذا إلىٰ ما قبل عصر أبي الحسين البصري (ت٤٣٦). إلا أنه لا يمكن الاعتماد علىٰ ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦) في هذا الجانب؛ لأن الرجل يخطئ في قضايا تاريخية جلية، مثل ادعائه أن المعتزلة تابعوا الاثني عشرية في أبواب التوحيد والقدر، كما في كتابه «**نهج الحق وكشف الصدق**»، ص٨٢. وهذا -كما هو معلوم- مخالف للحقائق التاريخية الثابتة المتفق عليها بين الباحثين، من كون الاثني عشرية تأثرت بالمعتزلة في مسائل الاعتقاد، لا العكس. كما أننا نرأىٰ الباحثة الألمانية المتخصصة في المعتزلة والاثني عشرية Sabine Schmidtke رأت أن أول اثني عشري يتأثر بنظريات أبي الحسين البصري (ت٤٣٦) الكلامية هو سديد الدين محمود الحمصي الرازي (ت بعد ٥٨٠)، وهي بلا شك علىٰ دراية بكتاب «**الياقوت في علم الكلام**»، لإبراهيم ابن نوبخت، وهذا يبطل دعوىٰ ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦) بتقدم زمن إبراهيم ابن نوبخت علىٰ زمن أبي الحسين البصري (ت٤٣٦)، بل يفهم من هذا تأخر زمن إبراهيم ابن نوبخت علىٰ زمن سديد الدين الحمصي الرازي (ت بعد ٥٨٠). انظر: «**مواجهة القرائين مع فكر أبي الحسين البصري**»، Sabine Schmidtke، (= مقال منشور علىٰ الشبكة العنكبوتية). إلا أننا مع ما سبق ذكره لا نملك إلا أن نقول بأن ابن نوبخت هذا، توفي قبل منتصف القرن السابع؛ وذلك لوجود شرح كتبه المتكلم المعتزلي عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (ت٦٥٦) علىٰ كتاب «**الياقوت في علم الكلام**».

(١) انظر أنموذجًا من ذلك في: «**التفسير الكبير**»، تفسير آية (٢٣) من سورة النساء.

(٢) انظر: «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص١٦١.

(٣) انظر: «**الكتاب المتوسط في الاعتقاد والرد علىٰ من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد**»، القاضي ابن العربي (ت٥٤٣)، ص١١٣.

وكما تقدم معنا؛ فقد سعىٰ المتكلمون إلىٰ تقسيم هذا العالم تقسيمًا جامعًا منضبطًا؛ لكي يكون حكمهم عليه شاملًا لجميع أفراده؛ فقسموه إلىٰ جواهر وأعراض. ثم استدلوا بما يطرأ علىٰ هذين القسمين من تغيّر علىٰ حدوث هذا العالم المركب منهما، وكون ذلك التغير وما يترتب عليه من حدوث؛ يدل، بالضرورة، علىٰ وجود محدِث أحدثه. والأشعريون يوافقون جمهور المتكلمين في هذه المسألة. ومما ينبغي التنبيه عليه؛ أن هناك خلافًا بين علماء الأشعرية في صحة إيمان المقلد، ولو كان ما قلده صحيحًا في واقع الأمر؛ حيث يرىٰ بعضهم أنه غير مؤمن؛ لانعدام العلم لديه، ويرىٰ البعض الآخر صحة إيمانه مع كونه عاصيًا بترك معرفة الأدلة، إذا كان قادرًا علىٰ النظر.

ثالثًا: ركز الأشعريون -كغيرهم من المتكلمين- علىٰ بحث توحيد الصفات بمفهومه العام، لذا حدث لدىٰ المتكلمين -والأشعرية معهم- قصور في بحث المسائل الاعتقادية العملية في كتبهم الاعتقادية؛ وذلك لأنها لا تتعلق لديهم بعلم أصول الدين بالأصالة. والوحدانية التي ركز الأشعريون في تقريرها؛ هي: وحدانية الذات، ووحدانية الفعل، ووحدانية الصفات[1]. ومذهب الأشعريين في الصفات الذاتية -وهي أهم مباحث أصول الدين لدىٰ الغالبية العظمىٰ من فرق المتكلمين- يقوم علىٰ إثباتها، ويعنون بذلك إثبات زيادتها علىٰ الذات، أي إثبات صفات المعاني[2]، وأنها لا هي الذات ولا غيرها[3]. وهذه الصفات عند معظم

---

(١) انظر: **«عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي (ت٤٨٩)»**، ص١٩٨، **«نهاية الإقدام في علم الكلام»**، تاج الدين الشهرستاني (ت٥٤٨)، ص٩٠، **«مقدمات المراشد إلىٰ علم العقائد»**، ابن خمير السبتي (ت٦١٤)، ص١٦٦.

(٢) يستحسن التنبيه هنا إلىٰ أن مصطلح: **(معنىٰ، معان، المعاني)**، والذي يكثر استخدامه في كتب المتكلمين، وتحديدًا في باب الصفات الإلهية، يقصد به -غالبًا- هذه المصادر: **(القدرة، والعلم، والحياة ... إلخ)**، أو ما يُعبر عنه بالصفات الزائدة علىٰ الذات، أو ما يعبر عنه بصفات المعاني، وهي ما يثبتها متكلمو الصفاتية؛ كالكلابية ومن تبعهم، وينكرها متكلمو العدلية؛ كالمعتزلة ومن تبعهم. وبكل تأكيد فإن هذا المصطلح في هذا الموضع -تحديدًا- لا يقصد به: **(المفهوم، المفاهيم)**. ومن هنا يخطئ عددٌ من الباحثين المعاصرين، فيظنون أن المعتزلة، لنفيها صفات المعاني، تقول بأن أسماء الله أعلام محضة لا يستفاد منها أي مفهوم، وهذا الخطأ ناشئ من عدم تصور مصطلحات المتكلمين جيدًا. انظر: **«موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات»**، أحمد بن محمد بن الصادق النجار، ١/٤٠٨، **«النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة»**، أزرقي بن محمد سعيداني، ص٥٧٩-٥٨٠.

(٣) وقد وجهت للأشعرية عدة انتقادات لأجل هذا القول، والذي لا يمكن أن يستفاد منه أي مفهوم =

الأشعريين لا تخرج عن هذه الصفات في الغالب: (**القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر**)[1]، بالإضافة إلىٰ القول بقدمها بشكل مطلق، ووحدتها، في مقابل نظرية المعتزلة فيها، والذين رأوا نفي صفات المعاني من الأساس، والاكتفاء بكون الذات -وهذا عند معظمهم- تقوم مقام هذه الصفات الزائدة، فليس هناك معان قديمة وموجودة تقوم بذات الرب، وتزيد عليها، كما تصور ذلك الأشعرية؛ إذ إن هذا مناقض تمامًا لمبدأ اختصاص الله بالقدم الذي دندن حوله المعتزلة. والمعتزلة تنازع الأشعرية في ذاتية بعض صفات المعاني؛ كالكلام؛ إذ هي من الصفات الفعلية لدىٰ المعتزلة. وإن كانت مسألة (**حدوث العالم**) من أعظم مسائل الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين؛ فإن مسألة (**صفات المعاني**) هي من أعظم مسائل الخلاف بين فرق المتكلمين، وبالأخص بين المعتزلة والأشعرية. ولا يكاد يخلو كتاب واحد من كتب الأشعرية من إثبات صفات المعاني، والتنصيص علىٰ ذلك، والإشارة إلىٰ مذهب المعتزلة المخالف لمذهبهم، هذا مع وجود مخالفات من قبل بعض علماء الأشعرية في هذه المسألة أو فروعها؛ إذ رأىٰ بعضهم عدم وحدة بعض صفات المعاني وأنها تتعدد بحسب تعدد متعلقاتها، كما رأىٰ البعض الآخر أن ليس لصفات المعاني أي وجود خارجي حقيقي، وإنما هي مجرد نسب وإضافات، وهذه آراء مخالفة لما عليه أكثر علماء المذهب الأشعري، وقد قوبلت بالرفض من الأغلبية.

ومع أهمية باب الصفات في الاعتقاد الأشعري؛ إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث خلاف في كثير من مباحثه بين الأشعريين؛ كتقسيم الصفات، وما يثبت منها وما لا يثبت، وتحديد الثبوتي والسلبي . . . إلخ. كما أن مثبتي الأحوال من الأشعرية؛ يرون أن قيام صفات المعاني بالذات يترتب عليه صدور أحكامها، فقيام العلم بالذات؛ يترتب منه كون الله عالمًا، وهم هنا يفرقون بين المعاني وأحكامها، بينما يرىٰ منكرو الأحوال من الأشعرية أنه لا فرق بين الأمرين؛ فقيام

= معقول. انظر: «**إيمان الإيمان**»، غياث الدين الدشتكي الشيرازي (ت٩٤٨)، ١/٤٤، (= ضمن كتاب: «**مصنفات غياث الدين منصور حسيني دشتكي شيرازي**»). إلا أن بعض المتأخرين من الأشعرية فسروا هذا القول بما يتناسب مع القواعد العقلية.

(١) انظر: «**تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص٤٨.

العلم بالذات هو نفسه كون الله عالمًا[1]. ومسالك الأشعريين في إثبات الصفات الذاتية لله، لا تخرج عن ثلاثة مسالك[2]، وهي:

١- ما دل فعل الله علىٰ إثباتها، وهي: القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة.

٢- ما دل وجوب اتصاف الله بالكمال علىٰ إثباتها، وهي: السمع، والبصر، والكلام، والبقاء -عند من أثبته صفة زائدة-.

٣- ما دل الوحي علىٰ إثباتها لله، وهي: اليد، والوجه.

وهنا يختلف متكلمو الأشعرية عن متكلمي المعتزلة في طرق إثبات الصفات الإلهية؛ حيث نرىٰ متكلمي المعتزلة لا يثبتون صفة للرب إلا إن دل عليها الفعل الإلهي[3]؛ بخلاف الأشعرية الذين يستخدمون طرقًا أخرىٰ في إثبات الصفات الإلهية غير دلالة الفعل الإلهي.

رابعًا: لا يثبت الأشعريون الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة القائمة بالذات، والتي يعبرون عنها بـ (**حلول الحوادث**)؛ وسبب ذلك -كما سبق معنا- أنهم تصوروا أن أي تغيّر يلحق بالله تعالىٰ -بمفهومهم لهذا التغيّر ومهما بلغ حجمه-؛ فهو يدل علىٰ حدوث من اتصف به. وقد كان من أهم أدلة المتكلمين علىٰ إثبات حدوث العالم؛ يرتكز علىٰ إثبات أن التغير دليل علىٰ حدوث من يتصف به، والعالم متغير؛ فهو إذًا حادث. والاطراد شرطٌ لصحة الدليل العقلي.

ونظرة الأشعرية للصفات الفعلية بشكل عام: أن قسمًا منها يجعلونها من

---

(١) انظر: «**موقف مدرسة الأشعرية من نظرية الأحوال**»، أحمد العلمي، ص١٤٤، (= ضمن كتاب: «**دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة**»، د. رشدي راشد).

(٢) انظر: «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص٤١، «**اللمع في الاعتقاد**»، أبو القاسم القشيري (ت٤٦٥)، ص٥٩-٦٠، (= ضمن كتاب:

"Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam", Richard M. Frank.).

(٣) انظر: «**زيادات الشرح**»، أبو رشيد النيسابوري (ت القرن الخامس)، ص٤٥٧-٤٥٩، [= وقد طُبع هذا النص منسوبًا إلىٰ أبي رشيد النيسابوري (ت القرن الخامس) بتحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة (ت١٤١٢)، إلا أنه نشره بعنوان: «**في التوحيد- ديوان الأصول**»، وهذا خطأ]، «**المحيط بالتكليف**»، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (ت القرن الخامس)، ١٥٨/١.

قبيل الصفات الإضافية؛ كالخلق، والقسم الآخر منها إما أن يؤولوها ثم يرجعوها إلىٰ صفات ذاتية أخرىٰ؛ كالغضب، والرضا؛ والتي يفسرون الأولىٰ بإرادة الله للانتقام، والأخرىٰ بإرادة الله للإنعام، ولا يخفىٰ أن الإرادة صفة ذاتية قديمة عندهم، وإما أن يفسروها بصفة فعلية أخرىٰ؛ كالرحمة التي فسروها -في أحد قوليهم- بالإحسان، وتكون، علىٰ هذا، صفة فعلية إضافية متجددة، وإما أن يثبتوها لكن مع تفويض مفاهيمها؛ كالاستواء في قول بعض علمائهم. لذا سيلحظ الباحث أن الحديث في الصفات الفعلية لا يكاد يُذكر في عموم كتب الأشعرية؛ وسبب ذلك هو عدم وجود خلاف كبير بينهم وبين المعتزلة حول هذه المسألة.

ويجب علىٰ الباحث أن يعلم أنه لا يوجد أحد من الأشعرية يثبت الصفات الفعلية الخبرية بمفهومها، مثل مذهب بعض أهل الحديث فيها؛ لأن هذا يناقض أصول المذهب الأشعري الكبرىٰ تمامًا، وبعض من أثبت هذه الصفات الفعلية الخبرية بلا تفويض من الأشعرية؛ كالاستواء والمجيء؛ فسرها بأنه فعل فعله الله في العرش والمخلوق؛ سمي لأجله مستويًا وجائيًا[1]! وليس في هذا التفسير إثبات لهذه الصفات مثل إثبات بعض أهل الحديث لها.

خامسًا: وبناء علىٰ ما سبق؛ فليس في أبجديات الأشعرية -بل عموم المتكلمين- وجود صفة ذاتية فعلية؛ مثل بعض أهل الحديث؛ فالصفة عند الأشعرية إما أن تكون صفة ذاتية قديمة محضة؛ كالكلام، وإما أن تكون صفة فعلية متجددة محضة؛ كالرزق[2]، بينما يرىٰ بعض أهل الحديث جواز أن تكون بعض الصفات ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار آخر؛ كما في صفة الكلام والإرادة . . . إلخ. وبناء علىٰ هذا؛ قال الأشعريون بقدم صفة الكلام مطلقًا هذا من جهة، وبناء علىٰ رأيهم في حقيقة الكلام، وأنه يطلق علىٰ المعاني، دون الألفاظ من جهة أخرىٰ؛ قالوا بأن حروف القرآن عبارة أو حكاية عن كلام الله

---

(١) انظر: «**الشامل في أصول الدين**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٥٤٩.

(٢) وترىٰ الماتريدية من الحنفية أن صفات الأفعال قديمة بإطلاق أيضًا. انظر: «**كتاب التوحيد**»، أبو منصور الماتريدي السمرقندي (ت٣٣٣)، ص٨٥، «**شرح الفقه الأكبر**»، أبو الليث السمرقندي (ت٣٧٥)، ص٢٣، (= ضمن كتاب: «**الرسائل السبعة في العقائد**»). [= وقد طُبع هذا النص منسوبًا إلىٰ أبي منصور الماتريدي السمرقندي (ت٣٣٣)، وهذه نسبة خاطئة].

النفسي القديم، وهي حادثة. ولم يتصور الأشعريون إمكانية القول بقدم الحروف، كما تصور ذلك السالمية، وبعض فقهاء الحنابلة، وبعض المحدثين؛ حيث إن هذا مخالف لضروريات المتكلمين من أن الشيء المسبوق بغيره هو حادث؛ فالسين من كلمة (بسم الله) متأخرة عن الباء، كما أن الحرف والصوت يحتاجان لمخارج، وكل هذا مما يدل علىٰ الحدوث لا القدم[1]. علمًا أن أحد كبار علماء الأشعرية، وهو عضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦) خالف المذهب في هذه القضية الجوهرية، وأثبت الحرف، وجعله من حقيقة الكلام، وكتب رسالة مشهورة، أورد فيها رأيه حول هذه المسألة. وقد ذكر بعض علماء الأشعرية أن تاج الدين الشهرستاني (تـ ٥٤٨) سبق عضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦) إلىٰ تبني هذا الرأي[2]. لكن بعض المعاصرين من الأشعرية بيّن عدم صحة هذا الادعاء، وأن تاج الدين الشهرستاني (تـ ٥٤٨) لم يخالف المذهب في هذه المسألة[3].

سادسًا: للأشعريين طريقتان في التعامل مع نصوص الصفات الذاتية الخبرية؛ فهم إما أن يؤولوها ثم يرجعوها إلىٰ إحدىٰ الصفات التي يثبتونها؛ كاليدين التي يفسرونها بالقدرة أو القوة. وإما أن يثبتوها زيادة علىٰ ما أثبتوه من الصفات؛ لكن مع تفويض مفاهيمها، ويجعلوها بمنزلة صفات المعاني (= العلم، القدرة، الحياة ... إلخ)؛ كالوجه، واليدين ... إلخ[4]. وهذا هو مذهب

---

(١) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، القاضي الباقلاني (تـ٤٠٣)، ص٢١٣.

(٢) انظر: «شرح المواقف»، الشريف الجرجاني الحنفي (تـ٨١٦)، ٣/ ٨٥، «شرح العقائد العضدية»، الملا جلال الدين الدواني (تـ٩٠٨)، ٢/ ٢٣٣-٢٣٨، «شرح رسالة صفة الكلام»، ابن كمال باشا (تـ٩٤٠)، ص٥٦-٥٩، «النبراس لكشف الالتباس الواقع في الأساس لعقائد طائفة سموا أنفسهم بالأكياس»، الملا إبراهيم الكوراني (تـ١١٠١)، ل٢٠٠/ب-٢٠١/ب، (= مخطوط في مكتبة الحرم المكي الشريف بمكة المكرمة، برقم: [١٤٥٥]).

(٣) انظر: «شرح رسالة صفة الكلام»، ابن كمال باشا (تـ٩٤٠)، ص٥٦، من تعليق المحقق: محمد أكرم أبو غوش.

(٤) وقد ذكر السنوسي (تـ٨٩٥) ثلاثة مذاهب في التعامل مع نصوص الصفات الخبرية، والمذهب الثالث هو عدم التعرض للتأويل والاكتفاء بمجرد التنزيه عن الظاهر المستحيل. وقد نسب هذا المذهب إلىٰ جمهور السلف! ولعل الفرق بين هذا المذهب وبين مذهب المفوضة من الأشعرية؛ أن أصحاب هذا المذهب لا يجعلون الوارد في هذه النصوص صفات زائدة، بخلاف مذهب المفوضة من الأشعرية، والذين يجعلون الوارد في هذه النصوص صفات زائدة، وإن كان معناها لا يُعقل! فكلا القولين -بحسب =

المتقدمين منهم، ولا تصح دعوىٰ بعض الباحثين؛ أن متقدمي الأشعرية يثبتون الصفات الذاتية الخبرية كإثبات بعض أهل الحديث، وذلك من إثبات مفهوم لها[1]؛ فإن هذا الكلام غير دقيق، ويدل علىٰ ذلك:

١- أن المتأمل في نصوص قدماء الأشعرية يرىٰ أنهم يثبتون هذه الصفات من غير مفهوم لها، مع تأكيدهم علىٰ كونها صفات، وأنها زائدة علىٰ الذات والصفات السبع[2].

= النظرة الأشعرية- متفقان علىٰ القول بالتفويض، إلا أن أحدهما -وهم مفوضة الأشعرية- يقولون بزيادة الصفات الواردة في هذه النصوص علىٰ الصفات الأخرىٰ، والآخر -وهم السلف بحسب ادعاء الأشعرية- لا يقولون بذلك. انظر: **«شرح المقدمات»**، ص١٢١-١٢٢، **«المنهج السديد في شرح كفاية المريد»**، ص٢٠٥-٢٠٦. وقد أخطأ بعض الباحثين المعاصرين عندما ظن أن المذهب الثاني -وهو مذهب أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦)- يثبت مفاهيم الصفات الخبرية، اعتمادًا منه علىٰ عرض السنوسي (ت٨٩٥) للمذاهب الثلاثة في كتابه **«شرح المقدمات»**! وكلام السنوسي (ت٨٩٥) في كتابه الآخر **«المنهج السديد في شرح كفاية التوحيد»**، ص٢٠٥-٢٠٦، واضح في أن جميع أصحاب هذه المذاهب الثلاثة متفقون علىٰ عدم الحمل علىٰ الظاهر، والتنزيه عنه؛ إذ نراه يقول: **(تقدم أن الاعتماد في أصول العقائد علىٰ مجرد ظاهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها، وما لا يستحيل، هو أصل من أصول الكفر ... الثالث: حمل تلك الظواهر علىٰ إثبات صفات لائقة به جل وعلا عقلًا وشرعًا باعتبار ما في نفس الأمر، وإن لم نكن نحن نعرف حقائق تلك الصفات، ولهذا يسميها صفات سمعية، أي دل عليها السمع لا العقل، وهي عنده زائدة علىٰ الصفات المعلومة لنا التي شهدت بها العوالم عقلًا، فيحمل الاستواء من قوله تعالىٰ: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ علىٰ إثبات صفة لمولانا جل وعلا زائدة علىٰ الصفات التي نعلمها من دلالة العوالم، سمىٰ ﷺ تلك الصفات استواء وهو أعلم بحقيقتها ... وهذا مذهب الشيخ الأشعري)**؛ فاتضح من هذا النص أن الفرق بين مذهب السلف ومذهب أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦) -بحسب النظرة السنوسية- أن أبا الحسن الأشعري (ت٣٣٦) يجعل الوارد في هذه النصوص صفات زائدة، بخلاف السلف، والجميع متفق علىٰ التفويض، وعدم الحمل علىٰ الظاهر.
ومما ينبغي التنبيه عليه هنا؛ أن الغالب علىٰ علماء الأشعرية هو ذكر مذهبين اثنين في كيفية التعامل مع نصوص الصفات الخبرية، وهما: تأويلها، ومن ثم إرجاعها إلىٰ إحدىٰ الصفات السبع، أو تفويض مفاهيمها، ومن ثم إثباتها صفات زائدة علىٰ الذات وعلىٰ بقية الصفات السبع. انظر: **«مُلجمة المجسّمة»**، علاء الدين البخاري (ت٨٤١)، ص٦٦-٦٧.

(١) انظر: **«مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين»**، د. محمد بن محمود آل خضير، ص١٠٧-١٠٩.

(٢) انظر: **«مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»**، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص٤١، **«كتاب مشكل الحديث»**، ابن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦)، ص٢-٣، **«البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهات أهل الطغيان»**، أبو جعفر السمناني (ت٤٤٤)، ص١٢٥-١٢٦، **«لمعٌ في الاعتقاد»**، أبو القاسم القشيري (ت٤٦٥)، ص٦٠، (= ضمن كتاب:
("Philosophy Theology and Mysticism in Medieval Islam", Richard M. Frank.، **«عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي (ت ٤٨٩)»**، ص٢٣١، ٢٦١.

٢- أن علماء الأشعرية المبرزين؛ لم يفهموا من إثبات أصحابهم لهذه الصفات؛ إلا التفويض، ولو فهموا منه إثباتًا كإثبات بعض أهل الحديث؛ لوجب عليهم أمران:

أ- الطعن في أئمتهم، وإلحاقهم بمن طعنوا فيه من أهل الحديث.

ب- الإعراض عن بعض علماء أهل الحديث، وعدم الطعن فيهم، كما فعلوا مع أصحابهم.

لكن واقع كتبهم خلاف ذلك تمامًا؛ إذ نرىٰ أبا الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري (تـ ٣٨٠) -تلميذ أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)- يهاجم من يصفهم بالفرقة المنتسبة إلىٰ الحديث، ويتهمهم بالتشبيه، وينكر حمل الصفات الخبرية علىٰ ظاهرها، ويصرفها إلىٰ مفاهيم أخرىٰ[1]! مع أنه معدود من قدماء الأشعرية. كما نرىٰ فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)؛ يطعن في أبي بكر ابن خزيمة النيسابوري (تـ ٣١١)، ويصف كتابه «**التوحيد**» بأنه كتاب الشرك[2]! ومع ذلك لما ناقش أصحابه الذين يثبتون الصفات الخبرية؛ ناقشهم علىٰ أنهم مفوضة، فهو يقول مثلًا: (... **لنا أن الصفات** -أي الصفات الخبرية- **التي تثبتونها** -أي قدماء أصحابه- **لا تسمىٰ بهذه الأسماء لا حقيقة ولا مجازًا؛ لأن من شرط كون اللفظ حقيقة في شيء أو مجازًا فيه استعمالَ أهل اللغة اللفظ فيه، وذلك إنما يمكن لو كان ذلك المعنىٰ معقولًا لهم، وما ذكروه من الصفات غيرُ معقول لهم، فلا يمكن جعل هذه الألفاظ حقيقة ولا مجازًا فيها**)[3].

٣- وكما سبق معنا في النبذة التاريخية لهذا المذهب؛ فإن دعوة ابن تومرت (تـ ٥٢٤) في المغرب كانت قائمة علىٰ اتهام المغاربة المتقدمين بالتجسيم والتشبيه، ولذا قاتلهم، وعاملهم أسوأ معاملة[4]. ولو كان إثبات المتقدمين من علماء الأشعرية للصفات الذاتية الخبرية بمنزلة إثبات بعض علماء أهل الحديث

---

(١) انظر: «**تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان**»، ص٥٥-٥٧، ١٥٩، ٢٣٦.

(٢) انظر: «**التفسير الكبير**»، تفسير آية (١١) من سورة الشورىٰ.

(٣) «**نهاية العقول في دراية الأصول**»، ٢/٤٧٥.

(٤) انظر: «**أعز ما يطلب**»، ابن تومرت (تـ٥٢٤)، ص٣٨٥-٣٨٧.

لها؛ لما كان ثمة ما يوجب منه هذه المعاملة تجاه المرابطين؛ إذ إنهم علىٰ قول معتبر داخل المذهب الأشعري! لكنا نراه ينعتهم بالتجسيم.

٤- أن قوام السنة أبا القاسم الأصبهاني الشافعي (ت ٥٣٥)، من علماء أهل الحديث، نسب إلىٰ قدماء الأشعرية إثبات الصفات الخبرية الذاتية، لكن بلا معنىٰ لها. حيث نراه يقول: (... **أن المتكلمين مثل: الباقلاني وابن فورك وغيرهما قد أثبتوا صفات ولم يعقلوا معناها، ولم يحملوا الوجه علىٰ الذات واليدين علىٰ النعمتين، بل أثبتوها صفات ذات لورود الشرع بها**)[1].

٥- أن المعتزلة -خصوم الأشعرية التقليديين- لم يفهموا من مذهب خصومهم في إثبات الصفات الذاتية الخبرية، إلا التفويض؛ حيث وصفوا مذهب الأشعرية في الصفات الخبرية بأنه غير معقول، وميزه بعضهم عن مذهب أهل الحديث[2].

٦- إن في إثبات الصفات الذاتية الخبرية بمعانيها في اللغة مناقضة لأصول المتكلمين المجمع عليها بينهم[3]!

---

(١) «**الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**»، ١/ ٤٨٢.

(٢) انظر: «**رسالة إبليس إلىٰ إخوانه المناحيس**»، الحاكم الجشمي (ت٤٩٤)، ص٤١-٤٢، «**كتاب المعتمد في أصول الدين**»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص٣٨١-٣٨٢.

(٣) وللاستزادة حول هذه القضية؛ يمكن مراجعة ما كتبه الحبيب بن الطاهر في مقدمة تحقيقه لكتاب «**الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**»، للقاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص٩٨-١١٢. لكن في الحقيقة يوجد نص لأبي المعالي الجويني (ت٤٧٨)، قد يُفهم منه أن إثبات المتقدمين للصفات الخبرية الذاتية -تحديدًا- هو مثل إثبات بعض أهل الحديث لها؛ حيث يقول: (**فإن قيل: قد حمل الشيخ** (= أبو الحسن الأشعري) **اليدين والوجه والعين علىٰ صفات زائدة، ولم يقل بذلك في المجيء والنزول ونحوه فما الفرق؟ قلنا: لأن القسم الأول لا يدل علىٰ تجدد وحدوث وانتقال، والثاني يدل عليه، وهو منزَّه عنه**). «**الكامل في اختصار الشامل**»، ابن الأمير التبريزي (ت٧٣٦)، ٢/ ٤٩٢. وما من شك، من خلال هذا النص، أنه لو كان إثبات الوجه واليدين والعين هو إثبات بطريقة المفوضة؛ لما كان من داع لتميز الصفات الخبرية الفعلية عنها؛ لأن إثباتها بطريق التفويض، لا يدل كذلك علىٰ تجدد وحدوث وانتقال، لا سيما أن أبا المعالي الجويني (ت٤٧٨) نفسه في كتابه «**العقيدة النظامية**»، ص١٦٥-١٦٨، لما أثبت الصفات الخبرية، أثبتها بطريق التفويض، وقد أثبت كلًا من الصفات الخبرية الذاتية والصفات الخبرية الفعلية، وساقها مساقًا واحدًا! والحقيقة أن مثل هذه النصوص المتعارضة توجد داخل المذهب الأشعري، إلا أنه يجب علىٰ الباحث أن يعتمد علىٰ التفسيرات المشهورة والمعتبرة والمتفق عليها بين =

سابعًا: الأشعريون يثبتون رؤية الله تعالىٰ في الآخرة، لكنهم يقولون بأن هذه الرؤية لا تكون عن مقابلة! وتتهم بعض المصادر العدلية المتقدمة أبا الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) بأنه استفاد من كلام لشيخه أبي علي الجبائي (تـ ٣٠٣)، شيخ البصريين من المعتزلة، في تقريره لهذه العقيدة بهذه الصورة، وهو: أن شيخه ذكر أن مثبت الرؤية مع عدم إثباته أن الله جسم أو في جهة؛ أنه لا يكفر بذلك؛ لأنه ليس في إثبات الرؤية بهذا المفهوم تشبيه الله بخلقه، ولا تجويره في حكمه، ولا تكذيبه في خبره[1]. ومع هذا فالأشعريون يحاولون أن يدللوا علىٰ صحة رؤية الله بأدلة عقلية؛ فجعلوا الوجود هو العلة المصححة للرؤية، من غير اشتراط: سلامة الحواس، وعدم الحاجب، والمقابلة ... إلخ؛ فالتزموا لوازم مناقضة للحس كل المناقضة! منها إجازتهم رؤية أعمىٰ في الصين لبقة في الأندلس؛

= عموم علماء المذهب، ويتأكد هذا عندما لا يكون فهم هؤلاء العلماء لأقوال أئمتهم يعارض أصول المذهب وقواعده الكبرىٰ. علمًا أن ابن فورك الأصبهاني (تـ٤٠٦)، وهو الخبير بأقوال إمام المذهب، نسب إلىٰ أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦) إثبات صفة المجيء والنزول، خلافًا لما ذكره أبو المعالي الجويني (تـ٤٧٨)! إلا أن ابن فورك الأصبهاني (تـ٤٠٦) فرّق بين الصفات الخبرية الذاتية والصفات الخبرية الفعلية؛ بأن الأولىٰ نعوت ثبوتية لله دون الثانية؛ فهي صفات فعلية إضافية، فلعل هذا التفريق هو مراد أبي المعالي الجويني (تـ٤٧٨)! انظر: «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، ابن فورك الأصبهاني (تـ٤٠٦)، ص٤١. ولعل هذا ما يبين مراد المتأخرين والمعاصرين من علماء الأشعرية عندما ذكروا أن الصفات الخبرية الذاتية هي صفات معان عند أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦). انظر: «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، سيف الدين الآمدي (تـ٦٣١)، ١/ ٤٥٦، «**الشرح الكبير علىٰ العقيدة الطحاوية**»، د. سعيد عبد اللطيف فودة، ١/ ٧١٦. وهذا يُحتم علينا أن نعيد النظر فيما ذكره أبو المعالي الجويني (تـ٤٧٨) عن أبي الحسن الأشعري (تـ٣٣٦)، أو أن ندقق النظر فيه، ونفهمه بطريقة تتفق مع أصول المذهب ونصوص أئمته.

تنبيه: عبر سيف الدين الآمدي (تـ٦٣١) عن هذه الصفات الخبرية بأنها صفات نفسية، والصفات النفسية -باصطلاح المتكلمين- ليست هي صفات المعاني، ولا تكون زائدة علىٰ الذات، إلا أنه يمكننا أن نقول بأن هذا اصطلاح خاص بسيف الدين الآمدي (تـ٦٣١)، ولعل مما يؤكد هذا أنه هو بنفسه في كتابه الآخر يطلق علىٰ صفات المعاني السبع المشهورة مصطلح الصفات النفسية! وهذا يؤكد أنه يرىٰ أن هذه الصفات الخبرية هي صفات معان. انظر: «**غاية المرام في علم الكلام**»، ص٣٨.

(١) انظر: «**زيادات شرح الأصول**»، أبو طالب البطحاني (تـ٤٢٤)، ص١١٧، (= طوالع علم الكلام المعتزلي، «**كتاب الأصول**» لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه، CAMILLA ADANG, WILFERD MADELUNG AND SABINE SCHMIDTKE)، وقارنه بـ «**اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع**»، أبو الحسن الأشعري (تـ٣٣٦)، ص٦١.

لتحقق العلة، وهي وجود هذه البقة[١]! وقد انتقد أحد علماء المذهب هذا الدليل، وبيّن ما يترتب عليه من إشكالات مناقضة للعقل[٢]. وقولهم هذا في الرؤية هو مما انفردوا به، ولم يوافقهم عليه إلا بعض طوائف الكلابية؛ كالماتريدية، لكن الماتريدية يجعلون المستند في هذه القضية -أعني رؤية الرب- أدلة السمع، لا أدلة العقل[٣]. وقد وافقهم علىٰ هذا المسلك بعض علماء الأشعرية. وتنبغي الإشارة إلىٰ أن بعض الأشعرية يفسر الرؤية بأنها زيادة انكشاف وعلم بالله[٤]، وهذا أحد تفسيرات المعتزلة لأدلة الرؤية[٥].

ثامنًا: للأشعريين حساسية مفرطة من قضية التشبيه، وهو ما يعبرون عنها في كتبهم بالصفات السلبية؛ فلذا -كما سبق معنا- سلكوا مسلكي التأويل والتفويض في التعامل مع نصوص الصفات الخبرية، هربًا من الوقوع في أي تشبيه حسب تصورهم. والمتقدمون من علماء هذا المذهب يكثرون في كتبهم من التنصيص علىٰ نفي مشابهة الله لجزئيات خلقه، فنراهم ينصون علىٰ نفي مشابهة الله للجوهر، وللعرض، وللون، وللطعوم . . . إلخ، وهذا مما يعبر عنه بالنفي المفصل، حتىٰ أتىٰ السنوسي (ت ٨٩٥)، وصنّف هذه الصفات السلبية تصنيفًا علميًا، فأرجعها إلىٰ خمسة أقسام كبرىٰ، تعود إليها جميع مفردات الصفات السلبية. وبناء علىٰ هذا الموقف الصارم للأشعرية من هذه القضية الجوهرية؛ فعلىٰ الباحث أن يتصور أي إثبات يقول به أحد علماء هذا المذهب؛ تصورًا جاريًا علىٰ أصول المذهب وقواعده الكلية، لا أن يتصور نصوص بعض علماء المذهب في الإثبات بما يعود علىٰ أصول المذهب بالنقض والإبطال؛ فإن هذا من الخلل في تحرير المذاهب. وسنضرب مثالًا حول هذه القضية الجوهرية في

---

(١) انظر: «شرح العقائد العضدية»، الملا جلال الدين الدواني (ت٩٠٨)، ١/ ٤٢.

(٢) انظر: «الإسعاد في شرح الإرشاد»، ابن بزيزة التونسي (ت٦٦٢)، ص٣٧٦.

(٣) انظر: «كتاب التوحيد»، أبو منصور الماتريدي السمرقندي (ت٣٣٣)، ص١٢٠-١٣٤.

(٤) انظر: «الاقتصاد في الاعتقاد»، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥)، ص١٣٤-١٣٨، «غاية المرام في علم الكلام»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ص١٦٦-١٦٨، «الرسالة التسعينية في الأصول الدينية»، صفي الدين الهندي (ت٧١٥)، ص٤٤٨، (= ضمن كتاب: «الآراء الكلامية لصفي الدين الهندي»، د. ثائر علي الحلاق).

(٥) انظر: «كتاب المعتمد في أصول الدين»، ركن الدين الخوارزمي (ت٥٣٦)، ص٥٤٥-٥٤٨.

أشهر مسألة، حدث خلل في تصورها، وهي ما يُنسب إلىٰ متقدمي الأشعرية من إثبات صفة العلو؛ فإن التصور الدارج في الأوساط العلمية السلفية المعاصرة أن إثبات هؤلاء بمنزلة إثبات أهل الحديث لهذه الصفة، من حيث تحقيق الفوقية الذاتية، والتصريح بمباينة الله لخلقه (= بمعنىٰ أنه خارج العالم)، مع إثبات الحد، كما ينص علىٰ ذلك علماء أهل الحديث في كتبهم[1]. والواقع أن هذا تصور خاطئ؛ إذ إن قدماء الأشعرية، وإن كانوا ينصون علىٰ إثبات علو الله، وأنه فوق عرشه، إلا أن إثباتهم هذا هو إثبات مجمل؛ حيث ينفون اللوازم بما يعود علىٰ هذه الصفة بالنفي[2]؛ حيث نجدهم لا يحققون الفوقية الذاتية، وينفون المباينة[3]. ومن أثبت العلو منهم اكتفىٰ بالقول بأن الله فوق سماواته علىٰ عرشه دون أرضه[4]. وليس في هذا إثبات العلو الذي يثبته علماء أهل الحديث، وهذا الذي فهمه أحد علماء أهل الحديث المتقدمين، وهو أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤)، حيث نسب لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) أنه يعتقد أن القول بأن الله بذاته في السماء وأنه مباين لخلقه، أنه من الأقوال الكفرية[5]! مع أن أبا الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) يُنسب إليه إثبات العلو. والسبب أن القول بالمباينة مع القول بقدم الله يتضمن إبطال أصول المتكلمين الكبرىٰ المجمع عليها بينهم؛ من كون التحيز دلالة علىٰ حدوث من يتصف به. لذا انتقد ابن عرفة التونسي (ت ٨٠٣) القاضي عياضًا (ت ٥٤٤) فيما نسبه إلىٰ بعض المتكلمين من إثبات الفوقية الذاتية[6]!

---

(١) انظر: «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب»، أبو بكر ابن خزيمة النيسابوري الشافعي (ت٣١١)، ١/ ٢٥٤، «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، أبو القاسم اللالكائي الطبري الشافعي (ت٤١٨)، ٣/ ٤٤٥، «كتاب إثبات الحد لله وأنه قاعد وجالس علىٰ عرشه»، ابن بدران الدشتي الحنبلي (ت٦٦٥)، ص١٩٦.

(٢) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص١٤٩-١٥٠. وانظر أنموذجًا من نقد هذه الطريقة في الإثبات في: «دفع شبهة التشبيه والرد علىٰ المجسمة»، أبو الفرج ابن الجوزي البغدادي الحنبلي (ت٥٩٧)، ص٥٨-٥٩.

(٣) انظر: «تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان»، أبو الحسن ابن مهدي الطبري (ت٣٨٠)، ص١٤٤.

(٤) انظر: «رسالة إلىٰ أهل الثغر»، ابن مجاهد البصري (ت٣٧٠)، ص٢٣٢. [= وقد نُسب هذا النص خطأ إلىٰ أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦)].

(٥) انظر: «الرسالة إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت»، ص١٢٩، ٢٢٦-٢٢٧.

(٦) انظر: «المختصر الكلامي»، ص٧٢٣-٧٢٤.

ولا ننكر وجود علماء من الأشعرية يثبتون العلو مع التنصيص على المباينة[1]، إلا أن هؤلاء من محدثي الأشعرية لا من متكلميهم، فلعلهم تأثروا في ذلك بأقوال أئمة الحديث حول هذه المسألة، مع أن أبا بكر البيهقي الشافعي (تـ ٤٥٨)، وهو من محدثي الأشعرية، وضح مراد متكلمي الأشعرية من إثبات العلو، وأنه لا يعدو كونه إثباتًا مجملًا[2]. وأيضًا؛ فينبغي منا أن نفهم قولهم هذا بما لا يتعارض مع أصولهم؛ حيث فسر عبد القاهر بن طاهر البغدادي (تـ ٤٢٩) تنصيص ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) على مباينة الله لخلقه؛ بأنها على معنى أنه ليس في العالم ولا العالم فيه، لا على معنى أن الله خارج العالم؛ لأن هذا يلزم منه أن يكون الله متحيزًا، وهذا يستلزم أن يكون جسمًا[3]! وكذلك، فقد ذكر أبو عبد الله محمد بن قاسم البكي الكومي (تـ ٩١٦) توجيهًا، يتفق مع أصول المذهب الأشعري، لكلام من أثبت فوقية الله من علماء الأشعرية[4]. وهذا أيضًا ما تدل عليه بعض المصادر العدلية المتقدمة، حيث نراها لا تنسب إثبات الجهة (= صفة العلو) إلى الأشعرية، وإنما تنسبها إلى الكرامية، كما أنها تحكي عن أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) إثباته للرؤية مع نفيه للجهة[5]! ومهما يكن؛ فيجب على الباحث أن يكون حذرًا عندما يتعاطى مع مثل هذا الإثبات الذي يرد في بعض كتب علماء الأشعرية -خاصة المتقدمين منهم-، وأن يحاكمه

---

(١) انظر: «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات»، أبو عمرو الداني (تـ٤٤٤)، ص٥٢، «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة»، أبو بكر البيهقي (تـ٤٥٨)، ص١١٣.

(٢) انظر: «كتاب أسماء الله وصفاته»، ٣/ ١٠٣٢-١٠٣٣. وانظر أيضًا: «تذكرة اعتماد الفكر في صحة اعتقاد البشر»، أبو بكر قطب الدين القسطلاني (تـ٦٨٦)، ص٥٩.

(٣) انظر: «الأسماء والصفات»، ل١٥١/ب- ل١٥٢/أ، (= مخطوط في مكتبة رشيد أفندي، في قيصري- تركيا، رقم: [٤٩٧]).

(٤) انظر: «تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب»، ص١١٥-١١٦.

(٥) انظر: «التعليق على شرح الأصول الخمسة»، مانكديم الرازي (تـ حدود ٤٢٠)، ص٢٣٢، ٢٥٠، «زيادات شرح الأصول»، أبو طالب البطحاني (تـ٤٢٤)، ص١٠٢، ١١٧، (= طوالع علم الكلام المعتزلي، «كتاب الأصول» لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه، CAMILLA ADANG, WILFERD MADELUNG AND SABINE SCHMIDTKE).

إلىٰ أصولهم الكلامية، وإلىٰ تحريرات المتأخرين منهم، كما يجب علىٰ الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار أن الأشعرية ينسبون أنفسهم إلىٰ أهل الحديث، فلذا فقد نجد في كلامهم إثباتًا لبعض الصفات، وإن كانت مناقضة لأصولهم الكلامية، إلا أنهم لا يحققون معنىٰ ما يثبتونه، وينفون لوازمه بما يعود علىٰ ما أثبتوه بالإبطال، ولعل هذا الذي دعا بعض العلماء إلىٰ اتهام الأشعرية بعدم الوضوح عند حكاية عقائدهم، وأنهم يسلكون مسالك الزنادقة في الخفاء[1]!

تاسعًا: الأشعريون من الفرق التي تثبت عموم مشيئة الله وخلقه لجميع للكائنات، فكل ما يقع في هذا الكون؛ فهو من تقدير الله ومشيئته وخلقه؛ فهم في هذا الموقف علىٰ الضد من طوائف القدرية (= العدلية)، الذين يخرجون أفعال العباد وما يُلحق بها عن كونها مرادة لله. إلا أن الأشعريين غلوا جدًا في إثبات توحيد الأفعال؛ فزعموا أن الله هو الفاعل الوحيد في هذا الكون، وأنه لا فاعل آخر معه؛ فاضطروا -لكي يسلم لهم هذا الرأي- إلىٰ أن يسلبوا عن جميع الكائنات أي خاصية للفعل الحقيقي أو التأثير! وذلك خشية وقوع أي مصادمة لهذا الرأي -في نظرهم-. وأن ما نراه من تأثير لبعض المخلوقات؛ إنما هو مجرد اقتران عادي، لا حقيقة له في واقع الأمر، فإحراق النار للورق -مثلًا-؛ هو عبارة عن خلق الله لهذا الإحراق بعد ملامسة الورق للنار، وأن النار ليست مؤثرة بأي حال من الأحوال في هذا الحرق، بل هي والماء سواء في هذا الجانب!

عاشرًا: وبناء علىٰ ما سبق؛ ففكرة الكسب لدىٰ الأشعريين ترتكز علىٰ المفهوم السابق نفسه؛ فقدرة العبد لا تأثير لها بأي وجه في حصول مقدوره[2]، وأن الفاعل والمؤثر في الحقيقة هو الله، والإنسان فاعل علىٰ المجاز[3]. وبعبارة أخرىٰ؛ فالعبد مختار في الظاهر مجبور في الباطن. لذا عدت الأشعرية من فرق

---

(١) انظر: «**حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة**»، موفق الدين ابن قدامة المقدسي الحنبلي (ت٦٢٠)، ص٣٥، ٤٧.

(٢) وبسبب غرابة هذا الرأي ومصادمته للحس؛ فقد انتقد شيخ الأزهر الحالي د. أحمد الطيب هذا المفهوم للكسب الأشعري، وأرجعه إلىٰ المتأخرين من الأشعرية. انظر: «**حديث في العلل والمقاصد**»، ص٣٥.

(٣) انظر: «**الغنية في الكلام**»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ٢/٧٩٧.

الجبرية[1]، بل صرح بعض علمائهم، وهو عبد القاهر بن طاهر البغدادي (تـ٤٢٩)، بأن خلافهم مع الجهمية، والذين هم غلاة الجبرية، إنما هو خلاف في وصف العبد[2]! وإن كانت هذه المسألة من الأهمية بمكان إلا أن بعض علماء المذهب أثبتوا للقدرة الحادثة تأثيرًا، ثم اختلفوا في مدىٰ حدود هذا التأثير؛ إذ إن بعضهم يرىٰ أنها لا تؤثر في أصل الفعل؛ لكن بوصفه طاعة أو معصية، وبعضهم يرىٰ أنها لا تؤثر إلا بانضمام القدرة القديمة، وهذه الأقوال قريبة من بعضها البعض بحسب بعض علماء الأشعرية[3]. إلا أن بعض علماء الأشعرية تجرأ؛ فأثبت للقدرة الحادثة تأثيرًا في وقوع الفعل؛ وقد قوبل هذا الرأي بالرفض والاستنكار داخل المذهب؛ لمصادمته أهم أصول الأشعرية، بل تتهم بعض المصادر الأشعرية صاحب هذا الرأي بأنه اقتبسه من آراء الفلاسفة الإلهيين، وأن لوازم قوله لا تتفق مع مذاهب الإسلاميين (= المتكلمون)[4]. والذي استقر عليه رأي الأشعرية هو نفي التأثير مطلقًا. وتعود جذور هذه المسألة، أو بعض أصولها وفروعها، بحسب بعض المصادر، إلىٰ متكلمين متقدمين؛ كضرار بن عمرو الغطفاني (تـ حدود ١٩٠)[5]، والحسين بن محمد النجار (تـ حدود ٢٢٠)؛ لذا فسنجد في بعض المصادر المتقدمة نسبة (**الكسب**) إلىٰ فرقة النجارية[6]! ولا نملك ما يكفي من المصادر لتحرير موقف ابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠) من هذه المسألة[7].

---

(١) انظر: «**كتاب الملل والنحل**»، تاج الدين الشهرستاني (تـ٥٤٨)، ١/١٣٣-١٣٤.

(٢) انظر: «**أصول الدين**»، ص٣٣٣.

(٣) انظر: «**نهاية الإقدام في علم الكلام**»، تاج الدين الشهرستاني (تـ٥٤٨)، ص٧٥، ٧٨.

(٤) انظر: «**كتاب الملل والنحل**»، تاج الدين الشهرستاني (تـ٥٤٨)، ١/١٦٠-١٦١.

(٥) انظر: «**ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين**»، عبد الله بن أسعد اليافعي (تـ٧٦٨)، ص٥٢.

(٦) انظر: «**الحكايات**»، المفيد العكبري (تـ٤١٣)، ص٥٩٨، (= ضمن مجلة: «**تراثنا**»، ١٦، العدد الثالث/ السنة الرابعة/رجب ١٤٠٩هـ).

(٧) انظر: «**آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية- في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة**»، هدىٰ بنت ناصر الشلالي، ص٢٢٩.

حادي عشر: لا يقول الأشعريون بأن للعقل أي مدخل للتحسين أو التقبيح في المسائل المرتبطة بالتكليف وأفعال الرب، وقد فرعوا علىٰ هذه المقدمة نفي الإيجاب علىٰ الله تعالىٰ، وأنه لا يجب عليه فعلٌ معينٌ[1]؛ وبناء علىٰ هذا؛ لم يتحرجوا من القول بأنه يجوز أن يعذب الله الأتقياء ويثيب الأشقياء، وأنه لا يجب عليه أي شيء؛ سواء أكان إرسال الرسل، أم العوض، أم فعل الصلاح والأصلح . . . إلخ؛ خلافًا لخصومهم التقليديين من المعتزلة المنكرين لهذا الفرع؛ بسبب مخالفتهم للأشعريين في أصل المسألة. كما أن الأشعريين يرون أن أفعال الله غير معللة، وأنه لا يفعل لغرض، وهذا محل اتفاق بين جمهور علماء المذهب، وقد خالفهم بعض أئمة المذهب، فرأىٰ أن بعض أفعال الله معللة بالأغراض[2].

ثاني عشر: الأشعرية معدودة من فرق المرجئة؛ إذ إنهم يرون أن الإيمان هو تصديق القلب فقط، ومع ذلك فهم يرون زيادته ونقصانه؛ لكن هذه الزيادة والنقصان ليستا باعتبار حقيقته، وإنما باعتبار آثاره[3]، وفريق آخر منهم يرىٰ أن الزيادة والنقصان تتعلقان بحقيقة الإيمان الذي هو التصديق[4]، بالإضافة إلىٰ أنهم يجوزون الاستثناء في الإيمان[5]. وقلة من علماء الأشعرية من يرىٰ أن الإيمان هو تصديق القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح؛ لكن يبدو أن العمل لدىٰ هؤلاء ليس ركنًا في الإيمان؛ كما هو قول أهل الحديث، وإنما هو شرط كمال.

ثالث عشر: الأشعريون يوافقون أهل الحديث في أبواب السمعيات في جانب الإثبات، وإن كانوا يخالفونهم في طريقة الاستدلال لإثباتها؛ فهم يثبتون

---

(١) انظر: «كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٢٧١.

(٢) انظر: «تهذيب المنطق والكلام»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ص٣٤٧.

(٣) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص١٦٥.

(٤) انظر: «المواقف في علم الكلام»، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦)، ص٣٨٨، «تهذيب المنطق والكلام»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ٣٩٨.

(٥) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، القاضي الباقلاني (ت٤٠٣)، ص١٦٩، «شرح المقاصد»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ٥/ ٢١٠-٢١٧.

أشراط الساعة، وعذاب القبر، والميزان، والحوض، والصراط، والشفاعة . . . إلخ؛ لثبوت النص فيها، وعدم مخالفة هذا النص للعقل.

رابع عشر: الأشعريون يوافقون أهل الحديث في أبواب الإمامة ومسائل الصحابة؛ حيث يقولون بإمامة الخلفاء الراشدين، ويجعلون طريق ثبوت إمامتهم: الاختيار، ولا يطعنون في الصحابة، ولا يفسقونهم، وإن كان قد ذكر بعض متكلميهم: أن من علمائهم من رأىٰ أن القتال الواقع بين الصحابة يبلغ بهم إلىٰ درجة الفسق[1]! وإن كان عموم علماء الأشعرية يرون أن مسائل الإمامة ليست من مسائل علم العقيدة، وأنها أقرب إلىٰ علم الفقه[2]؛ إلا أنهم اضطروا إلىٰ بحثها؛ بسبب وقوع مخالفة شديدة من قبل بعض الفرق الأخرىٰ في هذا الباب[3]. لذا فنرىٰ بعض المتون العقدية الأشعرية لا تذكر هذه المسألة.

هذه هي أهم الآراء الاعتقادية داخل المذهب الأشعري. ويجب التنبيه علىٰ أن كتب المذهب الأشعري لم تقتصر علىٰ طرق هذه الآراء، بل تناولت غيرها من المسائل العقدية.

---

(١) انظر: «أبكار الأفكار في أصول الدين»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ٥/ ٢٩٤.

(٢) انظر: «العقيدة النظامية»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص١٣٤.

(٣) انظر: «الرياض المونقة في آراء أهل العلم»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص١٦٧، «غاية المرام في علم الكلام»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ص٣٦٣.

المبحث الثالث
كيفية تمييز العالم الأشعري

يمكن معرفة انتماء العالم للمذهب الأشعري من خلال عدة طرق، وهي:

- أن يكون له كتاب علىٰ معتقد الأشعرية.

- أن ينتسب هذا العالم للأشعرية، أو يقول: (**أصحابنا**)، ويقصد بذلك الأشعرية، أو يقول: (**من أصحابنا**)، ويقصد بذلك أحد علمائها المشهورين.

- أن ينص أحد العلماء علىٰ أشعريته.

- أن يُذكر خلافه أو اختياراته في كتب الأشعرية؛ علىٰ اعتبار أنه منهم.

- أن يقول هذا العالم -في غير كتبه في العقيدة- بمقالات الأشعرية المميزة؛ والتي تميزهم عن جميع الطوائف، بمن في ذلك الماتريدية؛ كالقول بالكسب، والقول بجواز الاستثناء في الإيمان، وإنكار صفة التكوين، ولا بد أن يكون إنكار هذه الصفة مقيدًا بكونه يقول بالمقالات التي لا يقول بها إلا الأشعرية والماتريدية؛ كالقول بالكلام النفسي، والقول بالرؤية بلا مقابلة؛ لأن مجرد إنكار صفة التكوين من غير هذا الضابط؛ قد لا يدل علىٰ أشعرية العالم؛ فبعض العلماء ينكر صفة التكوين، ولا يلزم من هذا أن يكون من الأشعرية؛ لأنه قد لا يقول ببقية مقالات الأشعرية المميزة، ويخالفهم فيها؛ كما هو عند فقهاء الحنابلة ومتكلمي المعتزلة مثلًا.

- أن يكون من متأخري الشافعية والمالكية، بشرط ألا ينتسب هو لغير الأشعرية، أو يقول بمقالات لا يقول بها الأشعرية، أو ألا ينسبه أحد العلماء لغير الأشعرية، أو ألا يكون من متفلسفة الصوفية؛ كابن عربي المالكي (تـ ٦٣٨)،

أو من غلاة الفلاسفة؛ كالسهروردي الشافعي المقتول (تـ ٥٨٧)= فالأصل أنه سيكون من الأشعرية؛ بسبب تبني المتأخرين من مذهب المالكية ومذهب الشافعية المعتقد الأشعري بشكل رسمي، كما سبق معنا في النبذة التاريخية.

ويمكن عد هذه النقاط هي من أهم ما يمكن أن تحدد أشعرية العالم من خلالها. ومما ينبغي التنبيه عليه هنا؛ أنه يمكننا أن نقسم العلماء المنتمين للمذهب الأشعري إلىٰ قسمين اثنين:

الأول: العلماء المعتنون بالبحث العقدي.

الثاني: العلماء غير المعتنين بالبحث العقدي.

وأكثر الفقهاء والمحدثين المنتمين لهذا المذهب؛ هم معدودون من القسم الثاني، ومن الخطأ إخراجهم من هذا المذهب؛ بسبب عدم، أو ضعف اشتغالهم بعلم الكلام. فما دام أنهم يقولون بمقالات الأشعرية المميزة، وينتسبون لهذا المذهب، ويرونه هو المذهب الحق؛ فيجب عدهم من هذا المذهب.

ولأجل التقارب الشديد بين مذهب الأشعرية ومذهب الماتريدية، لتفرع كليهما عن مذهب الكلابية؛ ناسب أن نذكر أهم النقاط التي تميز بين المذهبين:

- الغالب علىٰ علماء مذهب الماتريدية أنهم حنفية في الفروع، بخلاف مذهب الأشعرية؛ فالغالب علىٰ علماء هذا المذهب أنهم شافعية أو مالكية، وتوجد قلة من الحنفية تبنوا معتقد الأشعرية[1].

- يعد إثبات صفة التكوين والقول بقدم صفات الأفعال، من أهم ما يميز علماء الماتريدية، بينما الأشعرية لا يقولون بقدم صفات الأفعال، ولا يثبتون صفة التكوين، بل لا يكادون يذكرون هذه الصفة في كتبهم، إلا قلة قليلة من متأخريهم، أشاروا إلىٰ الخلاف في صفة التكوين، مع عدم إثباتهم لها[2].

---

(١) انظر: «شرح المقاصد»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ٥/ ٢٣١، «بيان الفرق الضالة»، الشريف الجرجاني الحنفي (ت٨١٦)، ل١٣٣/أ، (= مخطوط ضمن مجموع رسائل).

(٢) انظر: «السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور»، تاج الدين السبكي (ت٧٧١)، ص٢٣، «رسالة في الخلاف بين الأشعري والماتريدي»، ابن كمال باشا (ت٩٤٠)، ص٢٠، «نظم الفرائد وجمع الفوائد =

- للماتريدية، بحكم متابعتهم لمرجئة الفقهاء، موقف صارم من قضايا الإيمان؛ فهم لا يرون العمل داخلًا في مسمىٰ الإيمان، كما لا يرون أن الإيمان قابل للزيادة والنقصان، بالإضافة إلىٰ أنهم يحرمون الاستثناء فيه، بينما نرىٰ الأشعرية تتعدد أقوالهم في هذه المسائل؛ فمنهم من يوافق أهل الحديث -شكليًا فيما يبدو- في مسمىٰ الإيمان، وبعضهم يرىٰ أن حقيقة الإيمان قابلة للزيادة والنقصان، بالإضافة إلىٰ تجويز الاستثناء فيه[1].

- يُعد الكسب الأشعري من العلامات المميزة بين المذهبين؛ حيث إن الماتريدية، وإن كانوا يوافقون الأشعرية في أن الله خالق لأفعال العباد، إلا أن جمهور الماتريدية لا يقولون بالكسب الأشعري، وهم يثبتون للعبد فعلًا علىٰ الحقيقة، ويرون أن قدرته مؤثرة في فعله[2].

= في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد»، شيخ زاده (ت١١٣٧)، ص١٧، «المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء»، مستجي زاده (ت١١٥٠)، ص١٥١، «الروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية»، أبو عذبة (ت بعد ١١٧٢)، ص٦٣.

(١) انظر: «السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور»، تاج الدين السبكي (ت٧٧١)، ص٤٣، «نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد»، شيخ زاده (ت١١٣٧)، ص٣٩، ٤٨، «المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء»، مستجي زاده (ت١١٥٠)، ص١٥٤، «الروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية»، أبو عذبة (ت بعد ١١٧٢)، ص٩.

(٢) انظر: «اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد»، إبراهيم بن مصطفىٰ المذاري الحلبي (ت١١٩٠)، ص٤٥-٥٢.

المبحث الرابع

كيفية معرفة منزلة العالم الأشعري داخل مذهبه، والأعلام المؤثرون في المذهب

المطلب الأول
كيفية معرفة منزلة العالم الأشعري داخل مذهبه

فكما سبق معنا في النبذة التاريخية لهذا المذهب؛ فإن الأشعرية، بحسب بعض الظروف، تعد أوسع الفرق تبنيًا؛ فقد تبنىٰ معتقدها -بشكل رسمي- المتأخرون من فقهاء الشافعية، وفقهاء المالكية، مع وجود قلة من فقهاء الحنفية مالوا لتبني آراء الأشعرية، لذا كثر عدد العلماء المتأخرين المعتنقين لهذا المذهب، بالإضافة إلىٰ كثرة المشتغلين بالبحث العقدي من هؤلاء العلماء؛ إلا أنه يمكننا معرفة المنزلة العلمية لأي عالم أشعري في داخل مذهبه من خلال عدة طرق، وهي:

أولًا: [أن ينص أحد علماء المذهب المعتبرين علىٰ منزلته العلمية في المذهب].

ومن أمثلة ذلك:

أ- ثناء تاج الدين السبكي (ت ٧٧١) علىٰ علاء الدين علي بن محمد الباجي المصري الشافعي (تـ ٧١٤)؛ حيث وصفه بأنه أعلم أهل الأرض بمذهب الأشعري في علم الكلام[١]!

ب- ثناء تاج الدين السبكي (تـ ٧٧١) علىٰ صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الهندي الشافعي (ت ٧١٥)؛ حيث وصفه بأنه من أعلم الناس بمذهب الأشعري، وأدراهم بأسراره[٢].

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، ١٠/ ٣٤٠، الترجمة رقم: [١٣٩٤].

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، ٩/ ١٦٢، الترجمة رقم: [١٣١٩].

ثانيًا: [كثرة ذكره في كتب المذهب، مع العناية بذكر آرائه، واختياراته].

ومن أمثلة ذلك: القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣)، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (تـ ٤١٨)، وأبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨)؛ حيث نرىٰ هؤلاء العلماء يكثر ذكرهم في كتب أصحابهم، مع العناية بذكر آرائهم، والإشارة إلىٰ اختياراتهم[١].

ثالثًا: [أن يكون من المعتنين بالتحرير العقدي داخل مذهبه].

ومن أمثلة ذلك: فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، وسيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١)؛ حيث كتب الأول كتبًا متعددة في اعتقاد طائفته، مع ظهور نفس التحرير والتجديد فيها بشكل لافت للنظر. وكتب الثاني كتابين في اعتقاد طائفته؛ تميزا بظهور النفس التحريري فيهما، وخاصة في جانب تقويم مسالك الاستدلال.

رابعًا: [أن يُرجع إلىٰ أقواله حال الاختلاف بين علماء المذهب].

ومن أمثلة ذلك: السنوسي (تـ ٨٩٥)؛ حيث نرىٰ أشعرية المغرب رجعوا إلىٰ تحريره لمفهوم الكسب؛ وذلك لما أرادوا الرد علىٰ أحمد بن محمد بن يونس الدجاني القشاشي المدني (ت ١٠٧١)، وتلميذه الملا برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني (تـ ١١٠١)، لما قالا بتأثير القدرة الحادثة في الفعل، وخالفا مشهور مذهب الأشعرية، والذي بالغ في تحريره وتقريره السنوسي (تـ ٨٩٥) في مؤلفاته العقدية المشهورة[٢].

---

(١) انظر ما قاله أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي (ت١٠٩٠) عن هؤلاء الثلاثة تحديدًا في: «**الرسالة إلىٰ أبي زيد عبد الرحمن الفاسي بشأن مقالة إمام الحرمين في الكسب التي ألف فيها الملا والقشاشي**»، ل١٥٢/ب، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة، برقم: [١٢٦/ ٨٠]).

(٢) انظر: «**نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**»، محمد بن الطيب القادري (ت١١٨٧)، ٥/ ١٧٩٠، (= ضمن كتاب: «**موسوعة أعلام المغرب**»، محمد حجي).

المطلب الثاني
الأعلام المؤثرون في المذهب

في المذهب الأشعري علماء لهم تأثير قوي فيه، وضابط هذا التأثير؛ أن يحدث هذا العالم نقلة نوعية للمذهب. والمتأمل في علماء الأشعرية؛ سيجد أن هذا الوصف لم يتصف به إلا عدد قليل جدًا من علماء هذا المذهب، والقدر المشترك بين هؤلاء الأعلام المؤثرين في المذهب الأشعري؛ هو أنهم تميزوا بتحرير المذهب، واختاروا آراء عقدية معينة، وابتكروا منهجية مميزة في التأليف الكلامي؛ وسيتبنىٰ هذه الآراء العقدية، وسيقلدهم في منهجية التأليف الكلامي عددٌ لا بأس به ممن سيأتي بعدهم من علماء الأشعرية.

وهؤلاء الأعلام المؤثرون في المذهب الأشعري هم التالية أسماؤهم:

أولًا: [أبو الحسن، علي بن إسماعيل الأشعري (تـ ٣٣٦)].

ولشدة الأثر الذي أحدثه أبو الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) في المذهب الكلابي؛ نشأ اتجاه آخر عُرف باسمه، وأصبح موازيًا للكلابية؛ فحين تُذكر الكلابية، تُذكر معها الأشعرية؛ بل طغىٰ الاتجاه الأشعري علىٰ الاتجاه الكلابي بشكل عام؛ لدرجة أن ابتلعت الأشعريةُ الكلابيةَ في وقت مبكر من وفاة مؤسس الاتجاه الأشعري، بحسب بعض المؤرخين المعاصرين لأبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)[1]. وهذا لم يكن ليحدث؛ لولا شدة الأثر الذي أحدثه أبو الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) في المدرسة الكلابية، وقوة طرحه. ولا يخفىٰ أن

(١) انظر: «كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، البشاري المقدسي (تـ٣٨٠)، ص٣٧.

لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) آراءً تختلف عن آراء ابن كلاب البصري (ت حدود ٢٤٠)، في عدد من المسائل العقدية؛ كوصف صفات المعاني بالقدم[١]، وأن الإيمان هو تصديق القلب[٢]، مما نتج من جرائه تأسيس اتجاه حمل اسمه، وإن كان يتفق مع مذهب الكلابية في مجمل أصوله وفروعه. وليس بين أيدينا من كتب أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) التي كتبها علىٰ طريقة الكلابية سوىٰ كتاب «**اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع**»، لكن وصل إلينا كتاب ابن فورك الأصبهاني (ت ٤٠٦) «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»، وسوف يكون مصدرًا مهمًا في معرفة أقواله في طوره الاعتقادي الثاني. وأما كتاب أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) الآخر وهو: «**الإبانة عن أصول الديانة**»، فبغض النظر عن مدىٰ صحة نسبته إليه، وهل الموجود منه يمثل النص الحقيقي الذي كتبه المؤلف، وما هو المبرر الذي جعله يكتب هذا الكتاب، وهل هو آخر مؤلفاته، أو هو أول ما كتب بعد تركه للاعتزال= فهو في الحقيقة من الكتب غير المعتبرة داخل المذهب الأشعري، وعلماء المذهب لا يستندون علىٰ هذا الكتاب، ولا يذكرونه في مؤلفاتهم الكلامية[٣]، إلا في مقام الدفاع عن إمام المذهب، وتبيين أنه لم يخالف أهل الحديث في معتقدهم[٤].

---

(١) يتفق ابن كلاب البصري (ت حدود ٢٤٠)، مع أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦) علىٰ القول بأن الله لم يزل متصفًا بصفات المعاني، ويختلفان في وصف هذه الصفات بالقدم، فالأول يمتنع عن وصفها بالقدم، بخلاف الثاني. ويعلل الأول موقفه بأن القدم معنىٰ قائم بالقديم، ولا يصح أن توصف المعاني بالأحكام التي توجبها المعاني نفسها! انظر: «**الشامل في أصول الدين**»، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص١٤٠. والحقيقة أن الخلاف بينهما هو أقرب إلىٰ الخلاف اللفظي، ومع ذلك فإننا نرىٰ متكلمي العدلية يشنعون علىٰ أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦) لمخالفته سلفه في إطلاقه القدم علىٰ صفات المعاني! انظر: «**التعليق علىٰ شرح الأصول الخمسة**»، مانكديم الرازي (ت حدود ٤٢٠)، ص١٨٣.

(٢) انظر: «**آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية- في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة**»، هدىٰ بنت ناصر الشلالي، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) انظر: «**الإبانة عن أصول الديانة**»، أبو الحسن الأشعري (ت٣٣٦)، ص١٠٩، من مقدمة المحقق: د. صالح بن مقبل العصيمي.

(٤) انظر: «**تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري**»، ابن عساكر (ت٥٧١)، ص٣٨٨، «**رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري**»، أبو القاسم ابن درباس (ت٦٠٥)، ص١٠٧.

ثانيًا: [القاضي أبو بكر، محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (تـ ٤٠٣)].

وهو يُعد المؤسس الثاني للمذهب، والذي قام بدور تأصيله، وتولي مهمة الرد علىٰ خصومه، كما أن له آراءً مميزة في عدد من المسائل الكلامية، خالف فيها إمام المذهب؛ منها إثبات الأحوال، والقول بعدم زيادة صفة البقاء علىٰ الذات، وتحرير مفهوم الكسب، وغيرها. وقد ذكر بعض المؤرخين أن القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣) هو الذي وضع بعض المقدمات الكلامية لتصحيح أصول المذهب؛ كإثبات الجوهر الفرد، وأن العرض لا يقوم بمثله، وعدم بقاء الأعراض[١]. والحقيقة أن هذه الدعوىٰ فيها نظر؛ إذ إن لأبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) رأيًا حول هذه المسائل، وقد ذكر آراءه حولها ابن فورك الأصبهاني (تـ ٤٠٦) في كتابه «**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**»[٢]، وقد يكون المقصود أن القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣) هو من أورد هذه الآراء كمقدمات في كتب علم الكلام الأشعري، ولم يفصل بينها كما كان يفعل معظم متكلمي الطبقة الأولىٰ؛ حيث كانوا يجعلون كتب علم الكلام علىٰ قسمين؛ الأول: وهي المؤلفات المخصصة في مسائل الطبيعيات (= الجواهر والأعراض). والثاني: وهي المؤلفات المخصصة في مسائل الصفات والأفعال الإلهية. فلعل أبا الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) كان علىٰ طريقة المتقدمين في التأليف، وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بذلك؛ لفقدان أغلب كتبه، أو أن يكون المقصود بأن القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣) كان له مزيد عناية بتحريرها. أما أن يكون هو واضعها ابتداء؛ فإن هذا مستبعد في ظل ما لدينا من نصوص. وقد طبع من كتب القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣) في علم الكلام الكتب التالية:

أ- «**تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**».

ب- «**الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**».

---

(١) انظر: «**المقدمة**»، ابن خلدون (تـ٨٠٨)، ٣/ ٣٤، «**علم الكلام الجديد**»، شبلي النعماني (تـ١٣٣٢)، ص٦٢.

(٢) انظر: ص٢٠٢، وما بعدها.

والحقيقة لا يعلم بالدقة أي الكتابين متقدم على الآخر، وإن كانا جميعًا -فيما يظهر- من أوائل مصنفاته؛ بسبب إثبات المصنف لزيادة صفة البقاء، والذي اشتهر عنه -لدى المتكلمين- تقرير مخالف لهذا الرأي؛ حيث إن المشهور من قول القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، وهو ما تذكره عموم كتب الأشعرية، أنه لا يرى صفة البقاء صفة زائدة على الذات، خلافًا لما يراه مؤسس المذهب[١]، بينما نرى القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣) في كتابيه «**تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**»[٢]، و«**الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**»[٣] يجعلها صفة زائدة.

ثالثًا: [أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي (ت ٤٧٨)].

ومنزلة أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) داخل المذهب الأشعري لا يقرب منها أحد؛ فحيث يطلق (الإمام) فهو المراد عند أغلب الأشعرية. وأبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨) متأثر جدًا بالقاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، بل نستطيع أن نعده ملخص وشارح آرائه، وقد وافقه في جملة من آرائه التي خالف فيها من سبقه من علماء مذهب؛ كإثبات الأحوال، ونفي أن تكون صفة البقاء صفة زائدة على الذات. وهذا لم يمنع من أن يكون لأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) آراؤه الخاصة به، وبعضها قوبلت بالرفض من قبل علماء الأشعرية، وبناء على ذلك لا يمكن أن تنسب هذه الآراء للمذهب؛ كقوله بتأثير القدرة الحادثة في الفعل[٤]، وقوله في

---

(١) انظر: «**الإسعاد في شرح الإرشاد**»، ابن بزيزة التونسي (ت٦٦٢)، ص٣٥١.

(٢) انظر: ص٢٩٩.

(٣) انظر: ص١٣١.

(٤) انظر: «**العقيدة النظامية**»، ص١٨٦. ويبدو أن من أسباب اختيار أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨) هذا القول المصادم لأصول المذهب الأشعري؛ هو مناظرته لأبي القاسم ابن برهان العكبري المعتزلي (ت٤٥٦) في مسألة هل للعباد أفعال أم لا؟ وقد ذكر أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (ت٥١٣) بأن أبا القاسم ابن برهان العكبري (ت٤٥٦) أفحم أبا المعالي الجويني (ت٤٧٨) لما أنكر أن يكون للعباد أفعال. انظر: «**سير أعلام النبلاء**»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١٨/٤٦٩، الترجمة رقم: [٢٤٠]. لكن يُشكل على هذا التحليل البعد الزمني بين وقوع هذه المناظرة، والذي توفي أحد طرفيها في عام: (٤٥٦هـ)، وبين وفاة أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨) نفسه، بما يزيد على عشرين سنة!

علم الله[1]. وقد ذكرت المصادر التاريخية ندامة وتحسر أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) علىٰ خوضه في علم الكلام[2]. وقد طبع من كتبه في علم الكلام الكتب التالية:

أ- **«كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»**.

ب- **«الشامل في أصول الدين»**.

ت- **«لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة»**.

ث- **«العقيدة النظامية»**.

والحقيقة لا نعرف ترتيب كتب أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) بدقة، لكن من المؤكد أن **«العقيدة النظامية»** هي آخر مؤلفاته في علم الكلام، ولعل مما يشهد لهذا، أنه لم يذكر مسألة الأحوال في هذا الكتاب، خلافًا لما صنع في مؤلفيه **«كتاب الإرشاد»**، و**«الشامل»**، وقد ذكر تلميذه أبو القاسم الأنصاري (تـ ٥١٢) أن شيخه كان من مثبتي الأحوال في ابتداء أمره، ثم رجع عن ذلك[3]. بالإضافة إلىٰ أنه لم يُنقل عنه أنه تراجع عن قوله بتأثير القدرة الحادثة في مقدورها، والذي ذكره في كتابه **«العقيدة النظامية»**[4]. أما الكتابان الأول والثاني فيبدو أن تأليفهما كان متزامنًا في وقت واحد؛ حيث نرىٰ أبا المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) في **«كتاب الإرشاد»** يحيل علىٰ **«الشامل»**، وتارة تكون الإحالة بأنه انتهىٰ من تقرير مسألة معينة، وتارة تكون بأنه سيبسط القول فيها[5]. أما الكتاب الثالث فلا يُعرف بالدقة ترتيبه بين بقية كتبه الكلامية.

---

(١) انظر: **«البرهان في أصول الفقه»**، ١/١١٥-١١٦. وانظر في نقده: **«إيضاح المحصول من برهان الأصول»**، أبو عبد الله المازري (تـ٥٣٦)، ص١٢٥.

(٢) انظر: **«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»**، شمس الدين الذهبي (تـ٧٤٨)، ١٠/٤٢٦.

(٣) انظر: **«الغنية في الكلام»**، ١/٤٨٦.

(٤) انظر: ص١٨٦، **«الغنية في الكلام»**، أبو القاسم الأنصاري (تـ٥١٢)، ٢/٨٠٨.

(٥) انظر: **«كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»**، أبو المعالي الجويني (تـ٤٧٨)، ص٢٨٩، ٤١٨.

رابعًا: [فخر الدين، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦)].

وقد بلغ فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) رتبة الإمامة العظمىٰ في علم الكلام؛ لدرجة أن نصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢) -وهو من خصومه- قد نقل إجماع المحققين علىٰ أن كتبه هي أجل المصنفات في علم الكلام[1]! ولا غرابة في ذلك؛ حيث تذكر المصادر التاريخية أن فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) كان يحفظ كتاب «**الشامل في أصول الدين**»، لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)[2]! وهذا إن دل علىٰ شيء فإنما يدل علىٰ اهتمامه الشديد بعلم الكلام! ويرىٰ د. أيمن شحادة أن مكانة فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) في علم الكلام توازي -إلىٰ حد ما- مكانة ابن سينا (تـ ٤٢٨) في الفلسفة[3]! ومع كل هذا؛ فيبدو أن فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) لاقىٰ معاملة سيئة، واتهم في معتقده من قبل بعض علماء الأشعرية؛ وذلك بسبب توغله في علوم الفلسفة، ومنهجه في عرض أدلة خصومه، بطريقة مفصلة، وإجابته عن هذه الأدلة بإجابة ضعيفة مجملة[4]! وقد انتقده لأجل هذا المنهج بعض خصومه من المعتزلة[5]! ومع كل هذا؛ فإننا نرىٰ فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) يؤكد انتسابه لمذهب أهل السنة في تصوره (= الأشعرية)، وأنه ما كتب كتبه في الفلسفة إلا انتصارًا لهذا المذهب[6]. وليس معنىٰ ذلك أنه تابع المذهب الأشعري في كل آرائه، بل خالفه في عدد من الآراء والتفسيرات[7]! وفخر الدين

---

(١) انظر: «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»، شمس الدين الذهبي (تـ٧٤٨)، ١٥/ ٢٥٢.

(٢) انظر: «**طبقات الفقهاء الشافعيين**»، ابن كثير الدمشقي (تـ٧٧٤)، ٢/ ٢٥٨، الترجمة رقم: [١٣].

(٣) انظر: «**من الغزالي إلىٰ الرازي: تطور علم الكلام الفلسفي في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)**»، ص٦٠٠، (= ضمن كتاب: «**بين الفلسفة والرياضيات- من ابن سينا إلىٰ كمال الدين الفارسي**»، د. رشدي راشد).

(٤) انظر: «**لسان الميزان**»، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (تـ٨٥٢)، م٢/ ج٦/ ٣١٩-٣٢٠، الترجمة رقم: [٦٠١٧].

(٥) انظر: «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (تـ٦٥٦)، ل٤١٩/ أ، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

(٦) انظر: «**اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**»، ص١٢٩.

(٧) انظر: «**الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة**»، سراج الدين الغزنوي (تـ٧٧٣)، ص٧- ٨، من مقدمة المحقق: محمد زاهد الكوثري (تـ١٣٧١).

الرازي (ت ٦٠٦) عدو لدود للكرامية، ويُكثر من ثلبهم والوقيعة فيهم، ويُرجع بعض المؤرخين سبب هذه العداوة الشديدة إلىٰ الفتنة التي جرت عام: (٥٩٥هـ) في مدينة هرات في إقليم خراسان، بسبب مناظرة فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، مع أحد شيوخ الكرامية، وهو مجد الدين عبد المجيد بن عمر ابن القدوة (ت ؟)[(١)]، حيث تذكر المصادر التاريخية أن فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) نال من مجد الدين ابن القدوة (ت ؟)؛ فثار لذلك الكرامية، وهم غالبية سكان مدينة هرات في تلك الحقبة التاريخية، مما اضطر السلطان إلىٰ إخراج فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) من البلدة[(٢)].

ومما تميّز به فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) عن غيره من الأشعرية؛ اعتناؤه بتحرير مذاهب المخالفين، لا سيما الفلاسفة والمعتزلة، وما من شك بأن مطالعته الدائمة لمؤلفات محققي هذه المذاهب؛ كأبي علي ابن سينا المشائي (ت ٤٢٨)، وأبي الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦)؛ كان لها تأثيرٌ في كتاباته حول هذين المذهبين، بل تذكر بعض المصادر الكلامية أنه وافق أبا الحسين البصري (ت ٤٣٦) في عدد من المسائل[(٣)]! ويعد فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) أول متكلم أشعري يعتني بنقل آراء ركن الدين الخوارزمي المعتزلي (ت ٥٣٦)[(٤)] الكلامية،

---

(١) لا أدري في الحقيقة، هل مجد الدين ابن القدوة شيخ الكرامية هذا هو: القاضي مجد الدين أبو نصر عبد المجيد بن عمر بن أحمد المعروف بـ (ابن القدرة)، والذي ذكره كمال الدين ابن الفوطي (ت٧٢٣)، ويكون علىٰ ذلك أحد الرسمين: (القدوة)، (القدرة) مصحفًا، أو لا؟ انظر: «**مجمع الآداب في معجم الألقاب**»، ٤/٤٥٦، الترجمة رقم: [٤٢٠٨].

(٢) انظر: «**المختار من تاريخ ابن الجزري**»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ص٦٢-٦٤، «**البداية والنهاية**»، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤)، ١٦/٦٨٨، حوادث عام: (٥٩٥هـ).

(٣) انظر: «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (ت٦٥٦)، ل٤٤١/أ-ب، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

(٤) وتعد هذه الشخصية من الشخصيات المهمة في مذهب المعتزلة، إلا أنها لا تمتلك ترجمة كافية في كتب الطبقات والتواريخ، مع أن كثيرًا من كتب المتكلمين المتأخرين من الأشعرية والاثني عشرية والجارودية تذكرها، وتشير إلىٰ اختياراتها الكلامية، ومن هنا يخطئ عددٌ من الباحثين المعاصرين في تحديد هوية هذه الشخصية عندما يرد ذكرها في كتب المتكلمين المتأخرين. وصاحب هذه الشخصية هو: ركن الدين أبو عبد الله محمود بن محمد ابن الملاحمي الخوارزمي الحنفي المتوفىٰ في عام: (٥٣٦هـ)، وهو يعد من أتباع مدرسة أبي الحسين البصري (ت٤٣٦) الاعتزالية، بل هو أكبر الشارحين لآرائه العقدية =

وهذه الشخصية الاعتزالية ستذكرها المصادر الأشعرية التي كُتبت بعد فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) نقلًا عنه. ولعل فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، كذلك، هو أول متكلم أشعري يشير إلىٰ مذهب الماتريدية في صفة التكوين، لكن سيصفهم بـ (**فقهاء ما وراء النهر**). ومع توغل فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) في المباحث العقدية علىٰ طريقة المتكلمين والفلاسفة، وعلو مرتبته فيها؛ إلا أنه وصل، في آخر عمره، إلىٰ قناعة بأن هذه الطرق غير كافية لإقامة البرهان علىٰ المطالب العقدية، وأن الطريق الأصوب والأصلح هو طريقة القرآن الكريم في الإثبات والنفي[1]! ومن المتوقع أن يكون لرجل، بمنزلة فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، منهجية خاصة، وآراء معينة، وبعضها خالف فيها المذهب؛ كقوله بجواز بقاء الأعراض، وأن صفات المعاني هي مجرد نسب وإضافات، وأنها ممكنة بذاتها واجبة بغيرها . . . إلخ[2]. وقد طبع من كتب فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) في علم الكلام الكتب التالية:

أ- «**المسائل الخمسون في أصول الدين**».

ب- «**الإشارة في علم الكلام**».

ت- «**نهاية العقول في دراية الأصول**».

ث- «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**».

ج- «**كتاب الأربعين في أصول الدين**».

ح- «**معالم أصول الدين**»[3].

= والداعين لمنهجيته الكلامية. ولهذه الشخصية مؤلفان كلاميان يكتسبان أهمية بالغة في معرفة آراء المعتزلة الكلامية، لا سيما آراء المدرسة الحسينية، وهما: «**المعتمد في أصول الدين**»، ومختصره «**الفائق في أصول الدين**». ويُكثر فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦) من النقل عن هذين الكتابين. ودائمًا ما يُشار إلىٰ هذه الشخصية في كتب المتكلمين المتأخرين بالأسماء التالية: (**محمود**)، أو: (**الخوارزمي من المعتزلة**)، أو: (**ابن الملاحمي**)، أو: (**معتزلة خوارزم**)، أو: (**صاحب المعتمد من المعتزلة**)، أو: (**صاحب الفائق من المعتزلة**).

(١) انظر: «**ذم لذات الدنيا**»، ص٢٦٣، (= ضمن كتاب:

("The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Razi", AYMAN SHIHADEH.

(٢) انظر: «**معالم أصول الدين**»، ص٤٢، ٧٣-٧٥.

(٣) لفخر الدين الرازي (تـ٦٠٦) كتاب كلامي آخر، نُشر في إيران قبل نصف قرن، وعنوانه: «**البراهين في علم الكلام**»، وقد حققه محمد باقر السبزواري، ونشره عام: ١٣٤١هـ-ش (= ١٣٨٢هـ-ق/ ١٩٦٢م) =

وترتيب مؤلفات فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) الكلامية، هو بهذا السياق، بحسب د. أيمن شحادة في أطروحته عن فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)[١]. باستثناء الكتاب الأول[٢]، فلا يعلم في الحقيقة موقعه من بقية كتبه، لكن يبدو أنه من كتبه

= في طهران؛ لكنه باللغة الفارسية، وقد يُفهم من نقولات الأكاديمي الإيراني د. غلام حسين الديناني عن كتاب **«البراهين»** أنه هو بعينه كتاب فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) الآخر **«كتاب الأربعين في أصول الدين»**؛ حيث يظهر توافق -إلىٰ حد ما- بين ما ينقله د. غلام حسين من كتاب **«البراهين»** مع كتاب **«الأربعين»**، وذلك من خلال المقارنة بين الكتابين. انظر: **«حركة الفكر الفلسفي في العالم الإسلامي»** ١/ ٣٣٢، وقارنه بـ **«كتاب الأربعين في أصول الدين»**، ٢/ ٤٦٣. إلا أنه كذلك في المقابل قد يُفهم من إحالات عدي جواد ماهان النجفي في تحقيقه لكتاب **«مصفاة الحياة في الاعتصام بنور وجه الله العلي العلام»** أن كتاب **«البراهين»** غير **«كتاب الأربعين»**؛ حيث نراه يحيل إلىٰ كلا الكتابين في حاشية واحدة، كما في ص٣٨٧، حاشية: (٤) مثلًا. (= ضمن مجلة: **«تراثنا»**، ٩٥، ٩٦، العددان الثالث والرابع/السنة الرابعة والعشرون/رجب- ذو الحجة ١٤٢٩هـ). وهذا ما أكدته لي الأكاديمية الألمانية Sabine Schmidtke المتخصصة في الدراسات الكلامية، فقد سألتها عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (٢٤/ ٩/ ٢٠١٦م) عن كتاب **«البراهين في علم الكلام»** هل هو بعينه **«كتاب الأربعين في أصول الدين»**، أم أنهما كتابان مختلفان؟ فأجابتني بأنهما كتابان مختلفان، وأن **«البراهين»** عمل موسع! والحقيقة أني لم أستطع الوقوف علىٰ كتاب **«البراهين في علم الكلام»** الذي نُشر في إيران؛ علمًا أن د. محمد صالح الزركان في أطروحته عن فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، والتي نشرها بعنوان: **«فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية»** ص١٥٤-١٦٤، لم يذكر كتابًا له باسم **«البراهين في علم الكلام»**، مع أنه أورد (١٩٤) كتابًا منسوبة إلىٰ فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)!

(١) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", 7-10.

(٢) نود أن نشير هنا إلىٰ أن تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨) ذكر أن فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) صنف كتاب **«نهاية العقول في دراية الأصول»** بعد تصنيفه لكتاب **«أساس التقديس»**! انظر: **«بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»**، ٢/ ٤٩٦، ٤٩٩. والواقع أن هذا الادعاء غير صحيح؛ لأن تأليف كتاب **«أساس التقديس»** كان بعد استقلال السلطان العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب (ت٦١٥) بالسلطنة في مصر والشام، وكان ذلك في عام: (٥٩٦هـ)؛ حيث وصفه فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) في مقدمة كتابه بـ: [**سلطان الإسلام والمسلمين**]، وما كان ليصفه بذلك حال حياة أخيه السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب (ت٥٨٩)، وعليه فلا يمكن أن يكون تأليف **«نهاية العقول في دراية الأصول»** حدث بعد تأليف **«أساس التقديس»**؛ لأن المؤرخين ذكروا أن فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) صنف **«نهاية العقول في دراية الأصول»** وهو في عنفوان شبابه؛ فكيف يكون صنفه بعد عام: (٥٩٦هـ)، وقد جاوز حينها الخمسين من عمره؟! علمًا أنه توجد نسخة خطية لكتاب **«أساس التقديس»** ورد فيها الإشارة إلىٰ أن الفراغ من تأليفه كان في عام: (٥٩٨هـ)، وهذا يؤكد من خطأ تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨). انظر: **«تأسيس التقديس»**، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص٣٤، من مقدمة المحققين: أنس محمد عدنان الشرفاوي، أحمد محمد خير الخطيب.

المتقدمة؛ بسبب ظهور النفس الأشعري التقليدي علىٰ مؤلفه فيه. وإن كنا نجزم بأن المؤلف كتبه بعد عام: (٥٧٥هـ)؛ لأنه أشار إلىٰ الخليفة العباسي الناصر لدين الله (تـ ٦٢٢)[1]، والذي تولىٰ الخلافة في عام: (٥٧٥هـ)[2]. وإن كان د. أيمن شحادة لم يذكر «**المسائل الخمسون في أصول الدين**» ضمن قائمة مؤلفات فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، إلا أنه ذكر كتابًا آخر في أصول الدين، لم يتبين له عنوانه بشكل مؤكد، وقد جعله أول مؤلف يكتبه فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، ورجح أنه كتاب المؤلف الآخر والمعنون بـ «**تهذيب الدلائل في عيون المسائل**»[3]. وقد نسبه فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) لنفسه في أحد كتبه[4]. وهذا الكتاب، الذي لم تتبين هويته، لا يزال مخطوطًا، لم ينشر بعد، بحسب د. أيمن شحادة.

وقد ذكرت بعض المصادر، أن كتب فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) لم تتلق بالقبول عند دخولها مصر؛ بسبب مخالفتها كتب الأقدمين من جهة الترتيب والعرض؛ إلا أن تقي الدين المقترح (تـ ٦١٢) استطاع أن يقرِّبها لأفهام الناس، فأقبلوا عليها وتركوا كتب المتقدمين[5]!

خامسًا: [أبو عبد الله، محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (تـ ٨٩٥)].

يُعد السنوسي (تـ ٨٩٥)، بحسب الاطلاع، آخر أئمة المذهب الأشعري الذين ختم بهم تحرير المذهب وتنقيحه؛ لدرجة أن أوجد صيغة معينة عند عرض المذهب وتقديمه سيتم تبنيها بشكل ملحوظ. وقد كانت جل أعمال السنوسي (تـ ٨٩٥) تعليمية؛ لأنه ركز علىٰ مخاطبة العوام، لاعتقاده بعدم نجاة المقلد يوم القيامة؛ لكن هذه الأعمال تتفاوت في حجمها. والسنوسي (تـ ٨٩٥) أشد التزامًا

---

(١) انظر: «**المسائل الخمسون في أصول الدين**»، ص٧٣.

(٢) انظر: «**النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس**»، أبو الخطاب ابن دحية الكلبي (تـ٦٣٣)، ص١٦٥، «**تاريخ الخلفاء**»، جلال الدين السيوطي (تـ٩١١)، ص٦٨٦.

(٣) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", 7.

(٤) انظر: «**اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**»، ص٩٢.

(٥) انظر: «**نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد**»، أبو العباس البسيلي التونسي (تـ٨٣٠)، ٢/١٨.

بأصول المذهب الأشعري وقواعده من مثل فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦). وهو متأثر جدًا بآراء أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، وخصوصًا في مؤلفه: **«كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»**، بالإضافة إلىٰ بعض الشروح التي كُتبت علىٰ هذا الكتاب. وقد تبنىٰ معظم الأشعرية المتأخرين، ولا سيما العرب، الصياغة السنوسية للمذهب الأشعري، وتم اعتناق آرائه، وتقليد منهجيته في التأليف. وقد طُبع من كتب السنوسي (تـ ٨٩٥) في علم الكلام الكتب التالية:

أ- **«عقيدة أهل التوحيد، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد، المرغمة بفضل الله أنف كل مبتدع عنيد»**، (= العقيدة الكبرىٰ).

ب- **«شرح العقيدة الكبرىٰ»**.

ت- **«العقيدة الوسطىٰ»**.

ث- **«شرح العقيدة الوسطىٰ»**.

ج- **«المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد»**.

ح- **«أم البراهين»**، (= العقيدة الصغرىٰ).

خ- **«شرح العقيدة الصغرىٰ»**.

د- **«المقدمات»**.

ذ- **«شرح المقدمات»**.

ر- **«صغرىٰ الصغرىٰ»**.

ز- **«شرح صغرىٰ الصغرىٰ»**.

س- **«صغرىٰ صغرىٰ الصغرىٰ»**، (= الحفيدة)

ش- **«المفيدة للولدان والنساء المؤمنات»**.

ولا يهم الباحث معرفة ترتيب مؤلفات السنوسي (تـ ٨٩٥) تاريخيًا؛ لسبب واحد، وهو: أن آراءه الكلامية متفقة إلىٰ حد كبير، ولا يوجد اختلاف جوهري فيما بينها؛ فليس لديه في كتاب رأي محدد، ثم يخالفه في كتاب آخر، خلافًا لما نراه عند عدد ممن تقدمه من علماء الأشعرية. وإن كان، فيما يظهر من طريقة تصنيفه لمتونه العقدية، أنه بدأ أولًا بتأليف: **«العقيدة الكبرىٰ»**، ثم **«شرحها»**، ثم **«العقيدة الوسطىٰ»**، ثم **«شرحها»**، ثم **«العقيدة الصغرىٰ»**، ثم **«شرحها»**، ثم

«المقدمات»، ثم «شرحها»، ثم «صغرىٰ الصغرىٰ»، ثم «شرحها»، ثم «صغرىٰ صغرىٰ الصغرىٰ»، ثم «المفيدة». وهذا ما يُوحي إليه كلام تلميذ السنوسي (تـ ٨٩٥)، محمد بن عمر الملالي التلمساني (تـ بعد ٨٩٧) وإن كان توقف عند «شرح العقيدة الصغرىٰ»، ولم يذكر ترتيب الكتب التي تلته[1].

---

(١) انظر: «نيل الابتهاج بتطريز الديباج»، أبو العباس أحمد بابا التنبكتي (تـ١٠٣٦)، ص٥٧١، الترجمة رقم: [٦٩٦].

المبحث الخامس

كيفية معرفة قيمة الكتاب داخل المذهب الأشعري، والكتب المؤثرة في المذهب

المطلب الأول
كيفية معرفة قيمة الكتاب داخل المذهب الأشعري

بطبيعة الحال؛ فإن الأشعرية من أكثر الطوائف كتبًا في علم أصول الدين؛ لدرجة أنه لا يمكن استقصاؤها! لكن يمكن معرفة القيمة العلمية لأي كتاب عقدي داخل المذهب الأشعري من خلال عدة طرق، وهي:

أولًا: [أن ينص أحد علماء المذهب المعتبرين علىٰ قيمته العلمية في المذهب].

ومن أمثلة ذلك:

أ- ثناء فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) علىٰ كتاب أبي الحسن علي بن محمد الطبري، المعروف بـ **(الكيا الهراسي)** (تـ ٥٠٤)، حيث يقول: (**... والإمام شمس الإسلام أبو الحسن الهراس، وله تعليقة في الكلام، لو قلتُ إنها أحسن ما صنف في مذهبنا لصدقتُ**)[1].

ب- ثناء تاج الدين السبكي (تـ ٧٧١) علىٰ كتاب ضياء الدين المكي المعروف بـ (خطيب الريّ) (تـ ٥٥٩)، حيث يقول: (**... كان أحد أئمة الإسلام، مقدمًا في علم الكلام، له فيه كتاب «غاية المرام»[2] في مجلدين، وقفت عليه،**

(١) «الرياض المونقة في آراء أهل العلم»، ص١٨٣. ويبدو أن هذه التعليقة التي أشار لها فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦) هي ما تم تحقيقه كأطروحة ماجستير في دار العلوم في مصر، من قبل: إيناس البشلاوي في عام: (٢٠٠٠م).

(٢) نُشر في إيران بعنوان: «نهاية المرام في دراية الكلام»، وسيأتي الحديث عنه.

وهو من أنفس كتب أهل السنة[1] وأسدها تحقيقًا، وقد عقد في آخره فصلًا حسنًا في فضائل أبي الحسن الأشعري ﷺ وأتباعه[2].

ثانيًا: [أن يكون الكتاب أصلًا لغيره من كتب المذهب].

ومن أمثلة ذلك: كتاب «**الشامل في أصول الدين**»، لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، وكتاب «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**»، لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، و«**أم البراهين**»، للسنوسي (ت ٨٩٥)؛ حيث أصبحت هذه الأعمال أصلًا لغيرها من كتب العقيدة الأشعرية التي ألفت من بعدها، سواء في محاكاتها في منهجية التأليف، أم في تقليدها في اختيار الآراء العقدية.

ثالثًا: [أن يعتني الكتاب عناية خاصة بنقل نصوص أئمة المذهب المؤسسين وكبار علمائه، وتزداد أهميته كلما ازدادت مصداقية هذه النقول؛ إما لقرب زمن المؤلف من زمن هؤلاء الأئمة والعلماء، وإما لزيادة علمه بأصولهم وقواعدهم، وإما لعنايته بتحرير المذهب، وتنقيح مسالكه الاستدلالية].

ومن أمثلة ذلك: كتاب «**أصول الدين**»، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (تـ ٤٢٩)، وكتاب «**المتوسط في الاعتقاد**»، للقاضي أبي بكر ابن العربي (ت ٥٤٣)؛ حيث تميزا بالعناية بنقل آراء الأئمة المؤسسين للمذهب. ومثل: كتاب «**غاية المرام في علم الكلام**»، لسيف الدين الآمدي (ت ٦٣١)، حيث تميّز بتحرير المذهب، وتقويم مسالك علمائه في الاستدلال.

رابعًا: [كثرة الأعمال عليه].

ومن أمثلة ذلك: متن «**أم البراهين**» (= العقيدة الصغرىٰ)، للسنوسي (تـ ٨٩٥)؛ حيث بلغت الأعمال علىٰ هذا المتن قرابة سبعين عملًا! و«**شرح العقائد النسفية**»، لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢)؛ حيث بلغت الأعمال علىٰ هذا الشرح قرابة مائة عمل!

---

(١) = الأشعرية.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، ٧/ ٢٤٢، الترجمة رقم: [٩٤٦].

المطلب الثاني
الكتب المؤثرة في المذهب

الكتب المهمة داخل المذهب الأشعري كثيرة؛ لكن يوجد عدد من الكتب قامت بإحداث نقلة نوعية داخل المذهب، وهي كتب قليلة جدًا، وذلك بالنظر إلىٰ مجموع مؤلفات علماء الأشعرية في علم أصول الدين. وهذه الكتب المؤثرة في المذهب هي ما يلي:

أولًا: [الشامل في أصول الدين]. لأبي المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي (تـ ٤٧٨).

ويُعد هذا العمل من أكبر الأعمال الاعتقادية لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، بل هو من كتب المذهب الموسعة. وهذا الكتاب في الأصل عبارة عن تحرير لكتاب «**شرح اللمع**»، للقاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣)، وقد أشار إلىٰ ذلك المؤلف في مقدمة كتابه[1]. لكن لا يعلم حال كتاب «**شرح اللمع**»، وهل وصل إلينا أو أنه مفقود؟ وذلك لكي نعقد مقارنة بين الكتابين. وقد أخطأ من ظن أن «**الشامل**» شرح لكتاب أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) الآخر: «**لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة**»[2]. وقد ذكر فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، أنه لو لم يكن

---

(١) انظر: «**الشامل في أصول الدين**»، أبو المعالي الجويني (تـ٤٧٨)، ص٣، (= تحقيق Richard M. Frank، نشرة جامعة طِهران). وهذه المقدمة سقطت من الطبعة المصرية المتداولة بين الباحثين في العالم العربي؛ لذا لم يستطيعوا تحديد هوية هذا الكتاب.

(٢) انظر: «**الكامل في اختصار الشامل**»، ابن الأمير (تـ٧٣٦)، ١/ ٤٨، من مقدمة المحقق: جمال عبد الناصر عبد المنعم.

لأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) إلا كتاب **«نهاية المطلب»** في علم الفقه، وكتاب **«الشامل»** في علم الكلام؛ لكفاه فخرًا[١]! والكتب التي تأثرت بكتاب **«الشامل في أصول الدين»** من كتب الاعتقاد الأشعري هي:

أ- **«الغنية في الكلام»**، لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري الشافعي (ت ٥١٢).

ب- **«نهاية المرام في دراية الكلام»**، لضياء الدين عمر بن الحسين المكي الشافعي، خطيب الريّ (ت ٥٥٩).

ت- **«أبكار الأفكار في أصول الدين»**، لسيف الدين علي بن أبي علي الآمدي الشافعي (ت ٦٣١).

وسيلحظ الباحث أن جميع هذه الكتب التي تأثرت بكتاب **«الشامل»**، هي من كتب المذهب الأشعري الموسعة! ولم يصل إلينا من كتاب **«الشامل»** إلا الجزء الأول، وما وصل إلينا يتضمن ثلاثة كتب رئيسة، الأول في النظر، والثاني في التوحيد، والثالث في العلل[٢]. لكن وصل إلينا مختصر يتضمن جميع كُتب وأبواب الكتاب. ولضخامة هذا الكتاب لم نر أعمالًا كُتبت عليه (= شروح، حواش). **انظر الشكل رقم: [١].**

ثانيًا: [كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد]. لأبي المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري الشافعي (ت ٤٧٨).

وهذا الكتاب من أهم وأشهر أعمال أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) في علم الكلام، وقد ذكر ابن خلدون (ت ٨٠٨)، أن هذا الكتاب تلخيص لكتاب المؤلف الآخر **«الشامل»**[٣]! ولعل الأقرب أنهما كُتبا في مرحلة زمنية واحدة. وقد أثر

---

(١) انظر: **«الرياض المونقة في آراء أهل العلم»**، ص١٨٢.

(٢) انظر: **«الشامل في أصول الدين»**، أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٧٩-٨٠، من مقدمة المحققين: د. علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار.

(٣) انظر: **«المقدمة»**، ٣/ ٣٤.

«**كتاب الإرشاد**» تأثيرًا بالغًا في الأشعرية، سيما أشعرية المغرب، ومن الكتب التي تأثرت بهذا الكتاب:

أ- «**التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد**»، لأبي الحجاج الضرير الكلبي المالكي (ت ٥٢٠).

ب- «**الكتاب المتوسط في الاعتقاد والرد علىٰ من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد**»، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣).

ت- «**الأسرار العقلية في الكلمات النبوية**»، لتقي الدين المظفر بن عبد الله المقترح المصري الشافعي (ت ٦١٢).

ث- «**مقدمات المراشد إلىٰ علم العقائد**»، لابن خمير السبتي المالكي (ت ٦١٤).

ج- «**كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته**»، لأبي عثمان سعيد العقباني المالكي (ت ٨١١).

ويبلغ عدد الأعمال التي كُتبت علىٰ «**كتاب الإرشاد**» قرابة عشرة شروح[١]، وهذه الأعمال هي:

أ- «**شرح الإرشاد**»، لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري الشافعي (ت ٥١٢).

ب- «**المهاد في شرح الإرشاد**»، لأبي عبد الله محمد بن المسلم بن محمد القرشي المازري الإسكندراني المالكي (ت ٥٣٠)[٢].

---

(١) انظر: «**جامع الشروح والحواشي**»، عبد الله الحبشي، ١/١٦٦-١٦٨.

(٢) وقد يختلط صاحب كتاب «**المهاد**» بالفقيه المالكي الشهير: أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت٥٣٦)، وممن وقع في هذا الخلط: عبد الله الحبشي في كتابه «**جامع الشروح والحواشي**»، ١/١٦٦. وقد نبه شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨) علىٰ الاختلاف بين هاتين الشخصيتين، وأن المازري صاحب كتاب «**المهاد**»، هو غير الفقيه المالكي الشهير، وذكر -أيضًا- أن صاحب كتاب «**المهاد**» متأخر. انظر: «**سير أعلام النبلاء**»، ٢٠/١٠٧، الترجمة رقم: [٦٤]. وهذا يُوحي بتأخر زمن صاحب كتاب «**المهاد**» عن زمن أبي عبد الله التميمي المازري (ت٥٣٦)، إلا أن صاحب كتاب «**المهاد**» هو من شيوخ القاضي عياض (ت٥٤٤)، وقد ترجم له في فهرسته، إلا أنه لم يذكر تاريخ وفاته! لكن من المرجح أنه توفي قبل القاضي عياض (ت٥٤٤)! وهذا يدل علىٰ عدم دقة عبارة شمس الدين الذهبي =

ت- «**شرح الإرشاد**»، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (ت ٥٣٦)[١].

ث- «**منهاج السداد في شرح الرشاد**»، لأبي الحسن علي بن محمد الفزاري الغرناطي المالكي (ت ٥٥٧).

ج- «**شرح الإرشاد**»، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي المالكي (ت ٥٨١).

ح- «**شرح الإرشاد**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف ابن دهاق الأوسي المالكي (ت ٦١١) الملقب بـ (**ابن المرأة**).

خ- «**شرح الإرشاد**»، لتقي الدين المظفر بن عبد الله المصري الشافعي (ت ٦١٢).

د- «**كفاية الطالب بعلم الكلام في شرح إرشاد الإمام**»، لزكريا بن يحيىٰ الإدريسي المالكي (ت بعد ٦٢٩).

ذ- «**شرح الإرشاد**»، لأبي بكر بن ميمون (ت قبل ٦٣٣)[٢].

= (ت٧٤٨) لما وصف صاحب كتاب «**المهاد**» بالمتأخر؛ لأنه معاصر للفقيه المالكي الشهير! انظر: «**الغنية- فهرست شيوخ القاضي عياض**»، ص٨٨، الترجمة رقم: [٢١]. وقد ذكر عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨) تاريخ وفاة صاحب كتاب «**المهاد**» في عام: (٥٣٠هـ)! انظر: «**معجم المؤلفين- تراجم مُصنِّفي الكتب العربية**»، ١٢/٢٢.

(١) ذكر هذا الشرح تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح الشافعي (ت٦٤٣). انظر: «**طبقات الفقهاء الشافعية**»، ١/٢٥٥، الترجمة رقم: [٧٠].

(٢) نشر د. أحمد حجازي السقا هذا الشرح، ولم يذكر ترجمة للشارح، واكتفىٰ بأنه أبو بكر بن ميمون، إلا أن د. نزيهة امعاريج ذكرت أن هذا الشارح هو: أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري القرطبي (ت٥٦٧). انظر: «**شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد**»، تقي الدين المقترح (ت٦١٢)، ١/٥٥، من مقدمة المحقق: د. نزيهة امعاريج. والحقيقة أن المصادر التاريخية، والتي تسنىٰ لنا الاطلاع عليها، لم تذكر شرحًا لـ «**كتاب الإرشاد**» كتبه العبدري القرطبي (ت٥٦٧)؛ لكن من المؤكد أن صاحب هذا الشرح من مدينة قرطبة في الأندلس، وقد كتب شرحه قبل عام: (٦٣٣هـ)، حيث أشار في أثناء الشرح أنه مستقر في مدينة قرطبة، ومن المعلوم أن مدينة قرطبة سقطت بيد النصارىٰ في عام: (٦٣٣هـ). انظر: «**شرح الإرشاد**»، أبو بكر ابن ميمون (ت قبل ٦٣٣)، ص٥٨٩، «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١٤/١٣-١٤.

ر- «**الإسعاد في شرح الإرشاد**»، لعبد العزيز بن إبراهيم التونسي المالكي (ت ٦٦٢).

بالإضافة إلىٰ مختصراته، ومن أشهرها «**العقيدة البرهانية**»، لعثمان السلالجي الفاسي المالكي (ت ٥٧٤)، والتي كذلك كان لها تأثيرٌ قوي في أشعرية المغرب. وكذلك؛ فقد بلغ عدد الأعمال التي كُتبت علىٰ هذه العقيدة قرابة أربعة عشر شرحًا[1]. بالإضافة إلىٰ مختصر «كتاب الإرشاد» الآخر، وهو: «**عقيدة أهل التوحيد المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد المرغمة بفضل الله أنف كل مبتدع عنيد**»، لمحمد بن يوسف السنوسي المالكي (ت ٨٩٥) والتي تعرف اختصارًا بـ «**العقيدة الكبرىٰ**»[2]، وقد بلغت الأعمال عليها قرابة سبعة شروح، وأربع حواش كُتبت علىٰ شرح مصنفها[3]. **انظر الشكل رقم: [١]**.

ثالثًا: [محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين]. لفخر الدين، أبي عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي (ت ٦٠٦).

وهو أول مؤلف كلامي يتم فيه الدمج بين مباحث علم الكلام وبعض مباحث علم الفلسفة المشائية، وقد أسس المؤلف بكتابه هذا منهجًا جديدًا في تاريخ علم الكلام، وسيعرف فيما بعد بـ [**علم الكلام الفلسفي**]. وما من غرابة أن يكون له أثرٌ في من سيأتي بعده من المتكلمين، وإن كان تأثيره في الأشعرية سيبقىٰ محدودًا بأشعرية العجم الشرقيين في الأغلب. ومما يدعو إلىٰ العجب أن تأثير هذا الكتاب لم يقتصر علىٰ متكلمي الأشعرية، بل تجاوز ذلك ليشمل متكلمي الاثني عشرية؛ حيث نرىٰ عددًا من كتبهم سلكت طريقة هذا الكتاب. ومن أهم الكتب المطبوعة التي تأثرت بمنهجية «**المحصل**» ما يلي:

أ- «**تجريد العقائد**»، لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢)، من الاثني عشرية.

---

(١) انظر: «عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية- دراسة لجانب من الفكر الكلامي بالمغرب من خلال (البرهانية)، وشروحها»، د. جمال علال البختي، ص٢٠٨-٢٥٣.

(٢) انظر: «ثلاث عقائد أشعرية»، د. خالد زهري، ص٤١.

(٣) انظر: «جامع الشروح والحواشي»، عبد الله الحبشي، ١/ ٣١٠-٣٣٢.

ب- «**قواعد العقائد**»، لنصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢)، من الاثني عشرية.

ت- «**الفصول في الأصول**»، لنصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢)، من الاثني عشرية، وكتابه هذا باللغة الفارسية، وقد ترجمه أحد الذين تولوا مهمة شرحه إلىٰ العربية.

ث- «**قواعد المرام في علم الكلام**»، لكمال الدين ميثم البحراني (تـ بعد ٦٨١)، من الاثني عشرية.

ج- «**طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**»، لناصر الدين البيضاوي (تـ ٦٨٥)، من الأشعرية.

ح- «**كتاب مصباح الأرواح في أصول الدين**»، لناصر الدين البيضاوي (تـ ٦٨٥)، من الأشعرية.

خ- «**الصحائف الإلهية**»، لشمس الدين السمرقندي (تـ ٧٢٢)، من الأشعرية.

د- «**نهاية المرام في علم الكلام**»، لابن المطهر الحلي (تـ ٧٢٦)، من الاثني عشرية.

ذ- «**مناهج اليقين في أصول الدين**»، لابن المطهر الحلي (تـ ٧٢٦)، من الاثني عشرية.

ر- «**المواقف في علم الكلام**»، لعضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦)، من الأشعرية.

ز- «**مقاصد الطالبين في علم أصول الدين**»، لسعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)، من الأشعرية.

س- «**تهذيب المنطق والكلام**»، لسعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)، من الأشعرية.

ش- «**المختصر الكلامي**»، لابن عرفة التونسي (تـ ٨٠٣)، من الأشعرية.

ص- «**اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية**»، للمقداد السيوري (تـ ٨٢٦)، من الاثني عشرية.

ض- «**مسلك الأفهام في علم الكلام**»، لمحمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي (تـ بعد ٩٠٦)، من الاثني عشرية.

ط- «**مصفاة الحياة في الاعتصام بنور وجه الله العلي العلام**»، لأبي الخير عماد الدين محمد حكيم بن عبد الله البافقي اليزدي (ت القرن الحادي عشر)، من الاثني عشرية.

فهذه هي الكتب المطبوعة التي تأثرت بمنهجية كتاب «**المحصل**»، ولا يمكن أن ننكر التأثير القوي، والذي فرضه كتاب «**تجريد العقائد**»، لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢) علىٰ عدد من كتب علم الكلام الفلسفي، لا سيما كتب متكلمي الاثني عشرية؛ حيث تميّز هذا الكتاب بالترتيب الموضوعي الذي افتقده كتاب «**المحصل**»، وهذا أمر لا يُستغرب؛ لأجل كونه الكتاب الأول الذي سلك هذه الطريقة، ومن عادة الكتب التأسيسية أنها تفتقد الشمولية والترتيب. **انظر الشكل رقم: [٢].**

ويبلغ عدد ما كُتب علىٰ «**المحصل**» قرابة عشرة أعمال[(١)]، وليست جميعها من تأليف الأشاعرة، بل بعضها من تأليف المعتزلة والاثني عشرية، بل ومن اليهود! وهذا، بلا شك، مما يدل علىٰ أهمية هذا الكتاب، وعظم أثره. وهذه الأعمال هي:

أ- «**شرح المحصل**»، لقطب الدين إبراهيم السلمي المصري (ت ٦١٨).

ب- «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، لعز الدين عبد الحميد ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (ت ٦٥٦).

ت- «**تلخيص المحصل**»، لنصير الدين محمد بن محمد الطوسي الاثني عشري (ت ٦٧٢).

---

(١) انظر: «**جامع الشروح والحواشي**»، عبد الله الحبشي، ٣/ ١٨٢٠-١٨٢١. ومن الشروح والتعليقات التي لم يذكرها، وتستدرك عليه: «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، لابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (ت٦٥٦)، وهو مخطوط في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، وحاليًا يتم الإعداد لنشره في أوروبا. كما أنه أخطأ في تحديد تاريخ وفاة تلميذ فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، قطب الدين أبي إسحاق إبراهيم السلمي المصري (ت٦١٨)، أحد الشارحين لكتاب «**المحصل**»، حيث جعلها في عام: (٦٢٥هـ)، والصواب أنها كانت في عام: (٦١٨هـ)، وهي سنة احتلال المغول لمدينة نيسابور، في إقليم خراسان، وقتلهم لسكانها؛ فكان قطب الدين المصري (ت٦١٨) -وكان قد استقر في نيسابور بعد وفاة شيخه- من جملة القتلىٰ. انظر: «**عيون الأنباء في طبقات الأطباء**»، ابن أبي أصيبعة (ت٦٦٨)، ص٤٧١.

ث- «**المفصل في شرح المحصل**»، لنجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني الشافعي (ت ٦٧٥).

ج- «**شرح المحصل**»، لعز الدولة سعد بن منصور بن كمونة الإسرائيلي البغدادي (ت ٦٨٣).

ح- «**مختصر المحصل**»، لعلاء الدين علي بن عثمان التركماني الحنفي (ت ٧٥٠).

خ- «**مختصر المحصل**»، لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن المقري التلمساني المالكي (ت ٧٥٩).

د- «**لباب المحصل**»، لولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المالكي (ت ٨٠٨).

ذ- «**شرح المحصل**»، لمحمد سعد الله المرادأبادي الهندي (ت ١٢٩٣).

ر- «**مختصر المحصل**»، لبير محمد مغنيسوي (ت ؟).

رابعًا: [أم البراهين]. لأبي عبد الله، محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥).

وهي من المتون العقدية المتداولة بين علماء الأشعرية بشكل واسع، وقد فرضت منهجيتها وآراءها علىٰ علماء الأشعرية الغربيين من القرن العاشر حتىٰ يومنا هذا. وهذا بلا شك يدل علىٰ مدىٰ الأثر الذي أحدثته هذه العقيدة علىٰ المذهب الأشعري. وللمتأخرين من متكلمي الأشعرية احتفاء شديد بهذه العقيدة[1]. وهذا المتن هو مختصر من «**العقيدة الوسطىٰ**» للسنوسي (تـ ٨٩٥)، و«**العقيدة الوسطىٰ**» هي الصيغة المهذبة والمختصرة لـ «**للعقيدة الكبرىٰ**» للسنوسي (تـ ٨٩٥) نفسه[2]. ومن كتب الاعتقاد الأشعري

---

(١) انظر: «**الاجتهاد الكلامي بين المنهجية والمذهبية عند السنوسي**»، د. خالد زهري، ص٦٠٧-٦١٥، (= ضمن كتاب: «**من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقاربة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب**»، د. خالد زهري).

(٢) ويرىٰ بعض الباحثين أن «**العقيدة الوسطىٰ**» ليست مختصرة من «**العقيدة الكبرىٰ**». انظر: «**شرح السنوسية الكبرىٰ**»، السنوسي (ت٨٩٥)، ص١٦٦، من مقدمة المحقق: أبو أحمد بلكرد بوكعبر.

التي تأثرت بـ «أم البراهين» ما يلي[1]:

أ- «العقيدة»، لعلي بن عطية الحموي (ت ٩٣٦).

ب- «المرشد المعين على الضروري من علوم الدين»، لعبد الواحد ابن عاشر الفاسي (ت ١٠٤٠).

ت- «إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة»، لأحمد بن محمد المقري (ت ١٠٤١).

ث- «جوهرة التوحيد»، لبرهان الدين إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١).

ج- «سبل المعارف الربانية وأسوارها الفائقة الحصينية»، لمحمد بن عمر الغدامسي (ت بعد ١٠٨٠).

ح- «نظم عقيدة أهل السنة»، لعلي بن عبد الله الغماد (ت حدود ١٠٩٠).

خ- «عقيدة أهل الإيمان»، لعبد القادر بن علي الفاسي (ت ١٠٩١).

د- «سبك الجواهر في استخراج ما تضمنه قول لا إله إلا الله محمد رسول الله من العقائد»، لمحمد الصالح بن عبد الرحمن الأوجلي (تـ بعد ١٠٩٢).

ذ- «العقيدة المنورة في معتقد السادات الأشاعرة»، لعلي النوري الصفاقسي (ت ١١١٨).

ر- «رسالة في عقائد أهل السنة»، لمحمد الغماري (ت ١١١٩).

ز- «مقدمة في عقائد أهل السنة»، لخوجه ميرزا (ت بعد ١١٥٨).

س- «نظم النورية في التوحيد»، لعبد النور (ت بعد ١١٧٠).

---

(١) والحقيقة إن الاستفادة من هذه العقيدة لم تقتصر على علماء المذهب الأشعري، بل شملت غيرهم! حيث نرى حسن كافي الأقحصاري البوسنوي (ت١٠٢٥)، من علماء الماتريدية، استفاد من هذه العقيدة عندما كتب متنه العقدي: «روضات الجنات في أصول الاعتقادات»، وقد صاغه من خمسة متون عقدية، وهي: «الفقه الأكبر» المنسوب لأبي حنيفة (ت١٥٠)، «العقيدة الطحاوية» لأبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١)، «العقائد النسفية» لنجم الدين النسفي (ت٥٣٧)، «أم البراهين» للسنوسي (ت٨٩٥)، «النقاية» لجلال الدين السيوطي (ت٩١١). انظر: «أزهار الروضات في شرح روضات الجنات»، حسن كافي الأقحصاري البوسنوي (ت١٠٢٥)، ص١٥٥-١٥٩.

ش- «**الرياض الخليفية**»، لعلي بن خليفة التونسي (ت ١١٧٢).

ص- «**العقد الفريد في علم التوحيد**»، ليوسف بن سالم الحفني (ت ١١٧٨).

ض- «**رسالة في علم التوحيد**»، لمحمد عبادة بن صالح بن بري العدوي (ت ١١٩٣).

ط- «**فوائد الفرائد في ضابط العقائد**»، لكمال الدين محمد بن مصطفىٰ البكري (ت ١١٩٦)[١].

ظ- «**الخريدة البهية**»، لأحمد بن محمد الدردير (ت ١٢٠١).

ع- «**العقيدة التوحيدية**»، لأحمد بن محمد الدردير (ت ١٢٠١).

غ- «**كفاية العوام من علم الكلام**»، لمحمد بن شافعي الفضالي (ت ١٢٣٦).

ف- «**صفة الإيمان واجبة العلم علىٰ الأعيان**»، لمحمد بيرم الثاني (ت ١٢٤٧).

ق- «**عقيدة العوام**»، لأحمد بن رمضان المرزوقي (ت ١٢٦٢).

ك- «**الدرة الوضية في توحيد رب البرية**»، لمحمد حوت البيروتي (ت ١٢٧٦).

ل- «**تيجان الدراري**»، لإبراهيم بن محمد البيجوري (ت ١٢٧٧).

م- «**تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية**»، لمحمد بن أحمد عليش (ت ١٢٩٩).

ن- «**خلاصة علم التوحيد**»، لمجهول (ت أواخر القرن الثالث عشر).

هـ- «**العقيدة الشعيبية**»، لشعيب بن علي التلمساني المالكي (ت بعد ١٣١٦).

و- «**وسيلة العبيد في علم التوحيد**»، لمحمد الطاهري (ت حدود ١٣٢٥).

ي- «**عقود الجمان في عقائد أهل الإيمان**»، لسليم بن أبي فراج البشري (ت ١٣٣٥).

أ أ- «**نظم في عقائد التوحيد**»، لعبد المجيد الشرنوبي (ت ١٣٤٨).

---

(١) وقد نُسب هذا النظم إلىٰ والد المؤلف، قطب الدين مصطفىٰ بن كمال الدين البكري (ت١١٦٢)، وهذا غير ممكن؛ لأن أحد شُراح هذا النظم ذكر أن المؤلف نظمه في عام: (١١٨٨هـ)، كما أنه نسب المنظومة للابن. انظر: «**شرح فوائد الفرائد في ضابط العقائد**»، أحمد بن محمد الدردير (ت١٢٠١)، ص٢.

ب ب- «**كتاب المباحث الكلامية في أصول العقائد الإسلامية**»، لعبد القادر بن محمد سليم الكيلاني (ت ١٣٦٢).

ت ت- «**نظم عقيدة أهل السنة**»، لمحمد بن الهاشمي التلمساني (ت بعد ١٣٧٧).

ث ث- «**عقيدة الفلاح ومنهج الصلاح**»، لمحمد شاكر الصفاقسي (ت ١٣٨٣).

ج ج- «**لب العقائد الصغير**»، لمحمد مفتاح قريو (ت بعد ١٤١٥).

ح- «**كبرىٰ اليقينيات الكونية**»، لمحمد سعيد بن رمضان البوطي (ت ١٤٣٤).

انظر الشكل رقم: [١].

وقد بلغت الأعمال علىٰ هذه العقيدة عددًا كبيرًا[١]، ومن هذه الأعمال ما يلي:

أ- «**شرح أم البراهين**»، لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني (ت ٨٩٥).

ب- «**شرح أم البراهين**»، لمحمد بن عمر الملالي التلمساني (ت بعد ٨٩٧).

ت- «**زبدة التفريد من نبذة التوحيد**»، لإبراهيم بن محمود الأقصرائي المواهبي (ت ٩٠٨).

ث- «**شرح أم البراهين**»، لعلي بن محمد بن محمد الشاذلي (ت ٩٣٩).

ج- «**الحاشية علىٰ أم البراهين**»، لأحمد بن أقدار (ت بعد ٩٣٩).

ح- «**الحاشية علىٰ صغرىٰ السنوسي**»، لأحمد بن يوسف الفاسي (ت ٩٧١).

خ- «**شرح أم البراهين**»، لعبد الرحمن بن محمد الأخضري (ت ٩٨٣).

د- «**شرح أم البراهين**»، لمحمد بن منصور الهدهدي (ت القرن العاشر)[٢].

---

(١) وللاستزادة انظر: «جامع الشروح والحواشي»، عبد الله الحبشي، ١/ ٣١٠-٣٣٢.

(٢) وهذا الشرح من أشهر شروح «أم البراهين»، وقد كُتب عليه عدد كبير من الحواشي.

ذ- «**شرح الصغرىٰ للسنوسي**»، للحسن بن محمد الهداجي (ت ١٠٠٦).

ر- «**الحاشية علىٰ الصغرىٰ للسنوسي**»، لأحمد بن يوسف القصري الفاسي (ت ١٠٢١).

ز- «**شرح أم البراهين**»، للحسن بن يوسف بن مهدي الزياني (ت ١٠٢٣).

س- «**الفتح المبين في شرح أم البراهين**»، لأبي السعود علي بن الزين القسطلاني المكي (ت ١٠٣٣).

ش- «**شرح الصغرىٰ**»، لأحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦).

ص- «**شرح أم البراهين**»، لمحمد المأمون بن محمد التونسي الحفصي (ت ١٠٣٧).

ض- «**بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين**»، لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري الغنيمي (ت ١٠٤٤).

ط- «**الحدود علىٰ الصغرىٰ**»، لأحمد بن عبد الحميد المريد المراكشي (ت ١٠٤٨).

ظ- «**شرح صغرىٰ السنوسي**»، لمحمد بن بلقاسم بن ناصر السعيدي المالكي (ت حدود ١٠٥٠).

ع- «**شرح أم البراهين**»، لمحمد بن علي بن علان البكري (ت ١٠٥٣).

غ- «**شرح الصغرىٰ**»، لسعيد بن إبراهيم التونسي (ت ١٠٦٦).

ف- «**شرح أم البراهين**»، للملا حسين بن إسكندر الحنفي (ت ١٠٦٩).

ق- «**شرح أم البراهين**»، لعلي بن سري السوداني (ت ١٠٧٣).

ك- «**المواهب الهنية في حل ألفاظ السنوسية**»، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي السرقسطي (ت بعد ١٠٩١).

ل- «**إرشاد الطالبين شرح أم البراهين**»، لعبد الرحمن بن محمد العاري الأريحاوي (ت ١١٢٨).

م- «**الأنوار الإلهية شرح العقيدة السنوسية**»، لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣).

ن- «**الحاشية على متن السنوسية**»، لإبراهيم البيجوري الشافعي (ت ١٢٧٧).

هـ- «**شرح أم البراهين**»، لأحمد بن عيسىٰ الأنصاري (ت القرن الثالث عشر).

و- «**ذريعة اليقين على أم البراهين**»، لمحمد نووي بن عمر الجاوي (ت ١٣١٦).

ي- «**شرح أم البراهين**»، لمحمد بن فتح الله الفضيلي المالكي (ت ١٣١٨).

أ أ- «**شرح صغرىٰ السنوسي**»، لعمر بن عبدم الديماني (ت ١٣٣٣).

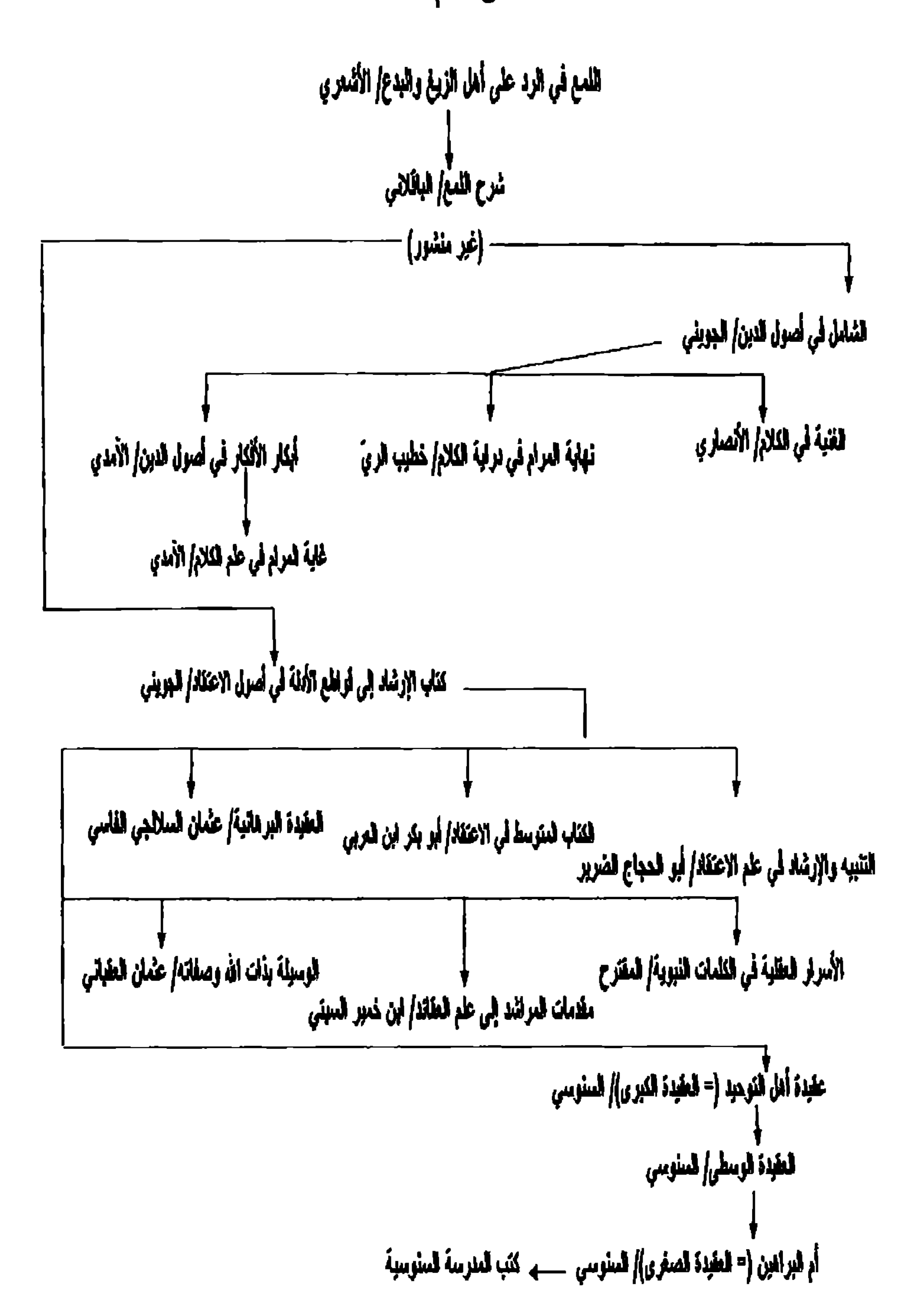
ب ب- «**طالع البشرىٰ على العقيدة الصغرىٰ**»، لإبراهيم المارغني المالكي (ت ١٣٤٩).

ت ت- «**شرح العقيدة الصغرىٰ**»، لمحمد المكي بن محمد البطاوري الشرشالي (ت ١٣٥٤).

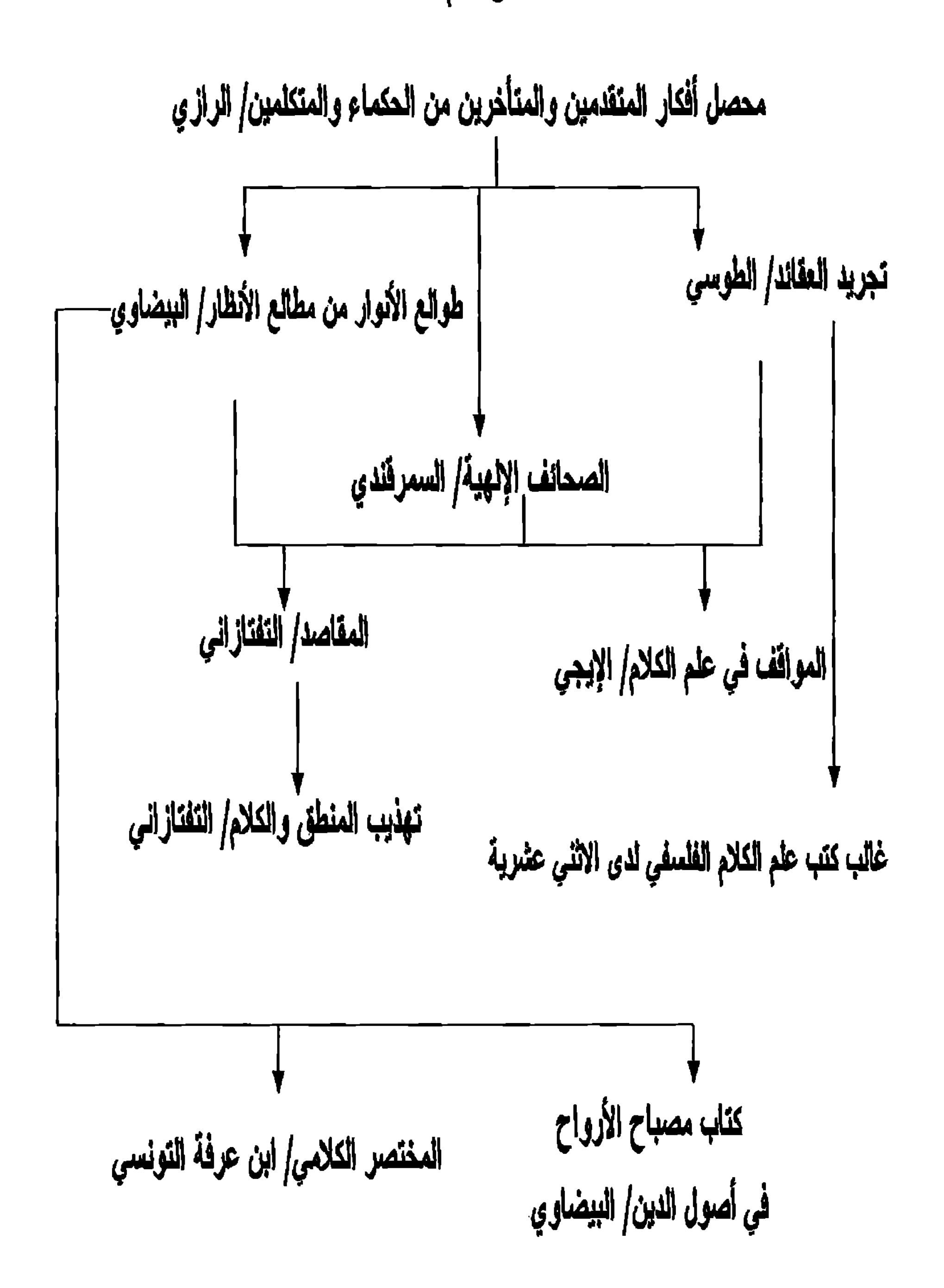
ث ث- «**شرح أم البراهين**»، لعبد العليم الحدادي (ت ١٣٦١).

ولعل فيما أوردناه من الشروح المستقلة ما يكفي للدلالة علىٰ منزلة هذه العقيدة لدىٰ المتأخرين من علماء الأشعرية، وشدة عنايتهم بها.

الشكل رقم: [١]


اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع/ الأشعري
شرح اللمع/ الباقلاني
(غير منشور)
الشامل في أصول الدين/ الجويني
الغنية في الكلام/ الأنصاري
نهاية المرام في دراية الكلام/ خطيب الري
أبكار الأفكار في أصول الدين/ الآمدي
غاية المرام في علم الكلام/ الآمدي
كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد/ الجويني
العقيدة البرهانية/ عثمان السلالجي الفاسي
الكتاب المتوسط في الاعتقاد/ أبو بكر ابن العربي
التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد/ أبو الحجاج الضرير
الوسيلة بذات الله وصفاته/ عثمان العقباني
مقدمات المراشد إلى علم العقائد/ ابن خمير السبتي
الأسرار العقلية في الكلمات النبوية/ المقترح
عقيدة أهل التوحيد (= العقيدة الكبرى)/ السنوسي
العقيدة الوسطى/ السنوسي
أم البراهين (= العقيدة الصغرى)/ السنوسي
كتب المدرسة السنوسية

الشكل رقم: [٢]


محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين/ الرازي
تجريد العقائد/ الطوسي
طوالع الأنوار من مطالع الأنظار/ البيضاوي
الصحائف الإلهية/ السمرقندي
المقاصد/ التفتازاني
المواقف في علم الكلام/ الإيجي
تهذيب المنطق والكلام/ التفتازاني
غالب كتب علم الكلام الفلسفي لدى الاثني عشرية
كتاب مصباح الأرواح
في أصول الدين/ البيضاوي
المختصر الكلامي/ ابن عرفة التونسي

المبحث السادس
مصطلحات المذهب

للمذهب الأشعري -كغيره من المذاهب العقدية والفقهية- مصطلحات خاصة به، وأهم هذه المصطلحات المتداولة في كتب هذا المذهب هي ما يلي:

- **(الشيخ)**:

ويقصدون بهذا اللقب إمام المذهب: أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٣٦). وقد يُستخدم هذا اللقب في كتب الأشعرية، وخصوصًا الفلسفية منها، ويريدون به: ابن سينا (ت ٤٢٨)[1].

- **(القاضي)**:

ويقصدون بهذا اللقب: أبا بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣).

- **(الأستاذ)**:

ويقصدون بهذا اللقب: أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني الشافعي (ت ٤١٨).

- **(الإمام)**:

ولهذا اللقب استخدامان في كتب الأشعرية:

---

(١) انظر مثلًا: «المختصر الكلامي»، ابن عرفة التونسي (ت٨٠٣)، ص٣٦١.

الأول: عند المتقدمين من المشارقة والمغاربة، وكذلك عند المتأخرين من المغاربة، فيريدون به: أبا المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (تـ ٤٧٨).

الثاني: عند المتأخرين من المشارقة، المتأثرين بالمناهج الفلسفية، فيريدون به: أبا عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦).

- (إمام الحرمين):

ويقصدون بهذا اللقب: أبا المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (تـ ٤٧٨).

- (حجة الإسلام):

ويقصدون بهذا اللقب: أبا حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (تـ ٥٠٥).

- (العلامة الأول + العضد):

ويقصدون بهذين اللقبين: أبا الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي (تـ ٧٥٦).

- (العلامة الثاني + السعد):

ويقصدون بهذين اللقبين: أبا سعيد سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (تـ ٧٩٢).

- (السيد + السيد السند + السيد الشريف + سيد المحققين + سيد المحشين):

ويقصدون بهذه الألقاب: أبا الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي (تـ ٨١٦).

وهذه المصطلحات هي ما تتداول في عموم كتب الأشعرية، وقد تنفرد بعض الكتب بمصطلحات خاصة بها؛ فمثلًا نرىٰ سيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١) يطلق مصطلح: (**بعض المحققين**) علىٰ تاج الدين الشهرستاني (تـ ٥٤٨)، ونراه يطلق مصطلح: (**بعض المتأخرين**) علىٰ فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦). ويمكن

للباحث أن يعرف المصطلحات الخاصة بكل كتاب من خلال القراءة المركزة، والمقارنة الدقيقة. كما أن لدىٰ الأعاجم المتأخرين من علماء الأشعرية والماتريدية في الشرق، من بعد القرن التاسع= اصطلاحًا انفردوا به عن بقية علماء المذهب الأشعري، وهو تفريقهم بين مصطلح: **(الأشعرية)**، و**(الأشاعرة)**؛ فالأول يراد منه عند الاستخدام أصحاب أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) فقط، أما الثاني فله معنيان:

الأول: عندما يستخدم في مقابل المعتزلة، فيقصد به: الأشعرية والماتريدية.

الثاني: عندما يستخدم في مقابل الفلاسفة، فيقصد به: جميع طوائف المتكلمين[1].

(١) انظر: «جامع العلوم»، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدنكري (ت أواخر القرن الثاني عشر)، ١/١١٧-١١٨.

المبحث السابع

الدراسات والأبحاث المعاصرة المنشورة عن المذهب الأشعري

ما من غرابة أن تكون الدراسات والأبحاث المعاصرة عن المذهب الأشعري كثيرة جدًا! إذ إنه لمن المعقول أن تكتب مئات الدراسات والأبحاث عن مذهب بحجم هذا المذهب! وبطبيعة الحال؛ سيعسر تتبعها وحصرها في مثل هذا البحث، لذا كان من المناسب إيراد نماذج من هذه الدراسات والأبحاث، وقد تم الاقتصار علىٰ المنشور منها؛ وذلك لتسهيل المهمة علىٰ الباحث في هذا المذهب؛ لمعرفة عناوين هذه الدراسات، ومراجعتها؛ للاستفادة منها في أبحاثه. وما سيتم ذكره من هذه الدراسات والأبحاث هنا؛ قد تناولت نقد هذا المذهب بشكل عام، وبعضها تناولت دراسة آراء هذا المذهب في شتىٰ أبواب الاعتقاد، سواء بالتحليل المجرد، أم المصاحب للنقد، والبعض الآخر ركز علىٰ دراسة جزئية معينة لدىٰ هذا المذهب، بالإضافة إلىٰ الدراسات والأبحاث المفردة عن مؤلفاته وأعلامه[1]. وهذه الدراسات هي:

١- آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية- عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف، محمد بن عبد العزيز الشايع، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

٢- آراء أبي بكر بن العربي الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية، د. عمار الطالبي، موفم للنشر، الجزائر، ٢٠١٣م.

---

(١) وللاستزادة انظر: «دليل المكتبة العقدية- معجم موضوعي للكتب والرسائل والبحوث في العقيدة»، د. محمد بن عبد العزيز الشايع، ص١٦٢-١٦٦.

٣- آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية- عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح، عجلان بن محمد العجلان، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤- آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، هدىٰ بنت ناصر الشلالي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥- الآراء الكلامية لصفي الدين الهندي ت: ٧١٥هـ- مع تحقيق كتابه الرسالة التسعينية في الأصول الدينية، تحقيق ودراسة د. ثائر علي الحلاق، دار النوادر اللبنانية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٦- الآمدي وآراؤه الكلامية، حسن عبد اللطيف الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م.

٧- أبو حامد الغزالي- دراسات في فكره وعصره وتأثيره، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، ١٩٨٨م.

٨- أبو حامد الغزالي في الذكرىٰ المئوية التاسعة لميلاده- مهرجان الغزالي في دمشق ٢٧-٣١/ مارس/ ١٩٦١م، المجلس الأعلىٰ لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.

٩- أبو حامد الغزالي في الذكرىٰ المئوية التاسعة لوفاته- أشغال الندوة الدولية «**الغزالي اليوم، لماذا؟**»، ١٧-٢١ ماي ٢٠١١، راجعه وأعده للنشر مقداد عرفة منسية، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»، قرطاج، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٢م.

١٠- أبو الحسن الأشعري، حمودة غرابة، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٣م.

١١- أبو الحسن الأشعري- بدأ بالاعتزال ثم مال إلىٰ أهل السنة ولكن أبقىٰ علىٰ أسلوب المعتزلة في الجدل، محمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤)، (= ضمن مجلة: «**العربي**»، العدد ٦٤، شوال ١٣٨٣- مارس ١٩٦٤).

١٢- أبو الحسن الأشعري وعقيدته، حماد بن محمد الأنصاري (ت ١٤١٨)، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٣- الاجتهاد الكلامي بين المنهجية والمذهبية عند السنوسي، د. خالد زهري، (= ضمن: **«الاجتهاد في الفكر الإسلامي بين المنهجية والمذهبية»**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، دار القلم، الرباط، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

١٤- الاجتهاد والمجتهد عند أبي حامد الغزالي- مساهمة في دراسة العقل الأصولي الأشعري، محمد الشبة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٥- الأسباب والمسببات- دراسة تحليلية مقارنة للغزالي وابن رشد وابن عربي، د. محمد عبد الله الشرقاوي، دار الجيل، بيروت.

١٦- الأسماء والصفات في مذهب الأشعري، Michelle Alar، دار المشرق، بيروت[1].

١٧- الأشاعرة عرض ونقض، د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، مكتب مجلة البيان، الرياض، ١٤٣٠هـ.

١٨- الأشاعرة في ميزان أهل السنة، فيصل بن قزار الجاسم، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١٩- الأشاعرة من أهل السنة والجماعة، عبد الكريم تتان، دار الفكر المعاصر، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٢٠- الأشعرية والاستقرار المذهبي بالمغرب، علي الإدريسي، (= ضمن كتاب: **«المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب: من التعدد إلىٰ الوحدة»**، منشورات جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم: [١٤٧]، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م).

٢١- الأشعرية ضرورة ومنهج واستمرار، فاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ٢٠١٤م.

(١) وهذه الدراسة باللغة الفرنسية.

٢٢- الأشعرية في المغرب- دخولها، رجالها، تطورها، وموقف الناس منها، د. إبراهيم التهامي، دار قرطبة، الجزائر، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٦م.

٢٣- الأشعرية في ميزان الأشاعرة، د. شاكر بن توفيق العاروري، عمان، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢٤- إشكالية الجمع بين الشريعة والحقيقة عند متصوفة الأشاعرة- دراسة نقدية تحليلية لخطاب متصوفة أهل السنة، د. محمد إسحاق الكنتي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس- ليبيا، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م.

٢٥- الأصول والدوافع الثقافية والاجتماعية لاعتراضات السبكي علىٰ الذهبي في تراجمه لمتكلمي الأشاعرة، نبيل فولي محمد، (= ضمن: **«المجلة العربية للعلوم الإنسانية»**، س٢٧، العدد ١٠٨، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٢٦- الأطوار العقدية في المذهب الأشعري، د. عبد الله بن دجين السهلي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢٧- إعادة النظر في علاقة الغزالي بالأشعرية، ميشيل مرموره، (= ضمن كتاب: **«دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة»**، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م).

٢٨- أعمال ندوة: الفكر الأشعري في المغرب خلال مرحلتي التأسيس والترسيم- المؤثرات المشرقية والخصوصيات المحلية، تنسيق د. جمال علال البختي، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ.

٢٩- التباس الوضع المعرفي لعلم الكلام عند المكلاتي (تـ ٦٢٦)، محمد المصباحي، (= ضمن كتاب: **«الاتجاهات الكلامية في الغرب الإسلامي»**، تنسيق علي الإدريسي، منشورات جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم: [١١٨]، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م).

٣٠- إلقام الحجر للمتطاول علىٰ الأشاعرة من البشر، حسن بن علي السقاف، مكتبة الإمام النووي، عمان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣١- الإلهيات عند ناصر الدين البيضاوي، سيد عبد الستار ميهوب، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

٣٢- الإمام أبو الحسن الأشعري وآراؤه الأصولية، حسين بن خلف الجبوري، مطبعة الصفا، مكة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٣- الإمام أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة والجماعة (نحو وسطية إسلامية جامعة)- أعمال الملتقىٰ العالمي الخامس لرابطة خريجي الأزهر الشريف ٢٤-٢٧ جمادىٰ الأولىٰ ١٤٣١هـ/٨-١١ مايو ٢٠١٠م، باعتناء وتصدير فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب شيخ الأزهر، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٣م.

٣٤- الإمام الأشعري- حياته وأطواره العقدية، د. صالح بن مقبل العصيمي التميمي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣٥- إمام الحرمين أبو المعالي الجويني وأثره في علم الكلام، محمد بن علي عثمان حربىٰ، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٦- الإمام السنوسي وموقفه من مسائل علم الكلام، د. رشا محمود رجب، بستان المعرفة، الإسكندرية، ٢٠١٠م.

٣٧- الإمام ابن يوسف السنوسي وعلم التوحيد، جمال الدين بوقلي حسن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥م.

٣٨- الإمام الغزالي وموقفه من علم الكلام، أحمد محمد أحمد جلي، (= ضمن: **«مجلة جامعة الملك سعود- العلوم التربوية والدراسات الإسلامية»**، المجلد ٤، العدد ٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٣٩- الإمامان: المازري والجويني، د. عمار الطالبي، (= ضمن كتاب: **«دراسات في الفلسفة وفي الفكر الإسلامي»**، د. عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

٤٠- الأنطولوجيا الأشعرية: الذوات الأولية، Richard M. Frank، (= ضمن كتاب: **«دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة»**، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م).

٤١- أهل السنة الأشاعرة- شهادة علماء الأمة وأدلتهم، حمد السنان، فوزي العنجري، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٤٢- الباقلاني وآراؤه الكلامية، د. محمد رمضان عبد الله، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بغداد، ١٩٨٦م.

٤٣- الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن- دراسة تحليلية نقدية، د. عبد الرؤوف مخلوف، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٤- بحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الأشاعرة والحركات الإسلامية المعاصرة منها، ناصر بن عبد الكريم العقل، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٥- براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، محمد العربي بن التباني بن الحسين الواحدي المغربي (ت ١٣٩٠)، دراسة وتعليق د. نظير محمد النظير عياد، د. عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

٤٦- بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة، خليل إبراهيم أحمد الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٧- البيهقي وموقفه من الإلهيات، د. أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٨- تاريخ أبي الحسن الأشعري ومذهبه، Wilhelm Spitta (تـ ١٨٨٣م)، Leipzig، ١٨٧٦م[1].

٤٩- تاريخ الفرق الإسلامية- بحث موضوعي في الخلافة والفرق الإسلامية من خوارج ومعتزلة وأشاعرة، محمد خليل الزين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

---

(١) وهذه الدراسة باللغة الألمانية، وهي بعنوان:

"Zur geschichte Abu 'l-Hasan al-As'ari's".

وقد نشر فيها المؤلف رسالة لأبي الحسن الأشعري (ت٣٣٦) في مسألة الإيمان.

٥٠- التأصيل القرآني للعقيدة عند الأشعري، عبد الحميد مؤمن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ٢٠١٦م.

٥١- تأويل الصفات عند المتولي الشافعي في كتابه «**الغنية في أصول الدين**»- عرض ونقد، د. سارة بنت حامد محمد العبادي، (= ضمن: «**مجلة الجامعة الإسلامية**»، العدد ١٦٢- السنة ٤٦- ١٤٣٤هـ).

٥٢- التراث الكلامي بالغرب الإسلامي، عبد القادر بطار، مركز الدراسات والبحوث، وجدة، ٢٠١٥م.

٥٣- تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي، د. يوسف احنانة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٤- التعليقات المفيدة علىٰ رسالة منهج الأشاعرة في العقيدة للأستاذ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي، أحمد سالم المصري، دار المودة للنشر والإنتاج الإعلامي، المنصورة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٥- تفنيد أهل السنة والجماعة لمذهب الأشاعرة، السيد أحمد أبو سيف، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٥٦- تقريب المذهب والعقيدة والسلوك، د. عبد الله معصر، مركز دارس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة والسلوك، فاس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥٧- تقنية التعامل مع الكتاب المخطوط -مخطوط العقيدة نموذجًا-، د. خالد زهري، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥٨- التوافق في العقيدة بين الأشاعرة والسلف، عدنان علي الفراجي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٥٩- جهود المغاربة في خدمة المذهب الأشعري، بحوث الندوة العلمية التي نظمها مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية بالرابطة المحمدية للعلماء بكلية أصول الدين بتطوان- يوم الأربعاء ٢٤/ جمادىٰ الثانية/ ١٤٣٢هـ- الموافق ٢٥/مايو/٢٠١١م.

٦٠- الحقيقة في نظر الغزالي، د. سليمان دنيا (ت ١٤٠٨)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.

٦١- حكم الإمامة وشروطها عند علماء العقيدة (الأشاعرة والشيعة)، إبراهيم مصباح، (= ضمن مجلة: «التسامح»، العدد ٢٥، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

٦٢- حوار مع أشعري ويليه الماتريدية ربيبة الكلابية، د. محمد بن عبد الرحمن الخميّس، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٣- الخطاب الأشعري- مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي، سعيد بنسعيد العلوي، منتدىٰ المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.

٦٤- الخطاب السياسي الأشعري- نحو قراءة مغايرة، علي مبروك، رؤية للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٥- الدرس العقدي المعاصر- قراءة تحليلية للدرس العقدي عند السلفية والأشعرية والشيعة، عمرو بسيوني، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٥م.

٦٦- دلالة المعجزة علىٰ صدق النبوة عند الأشاعرة- دراسة نقدية، عبد الله بن محمد القرني، تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٦٧- الدليل اللغوي بين المعتزلة والأشاعرة، جمال حسين أمين، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٦٨- ذم الأشاعرة والمتكلمين والفلاسفة للشيخ أحمد بن الصديق الغماري الحسني «مجموع من بعض كتبه» ومعها مقدمة مهمة في الرد علىٰ بعض معظميه ومحبيه، جمع وإعداد وتعليق د. صادق بن سليم بن صادق، دار التوحيد للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦٩- الرد الشامل علىٰ عمر كامل- نقد علمي موثق لكتاب الدكتور عمر عبد الله كامل الموسوم بـ **«كفىٰ تفريقًا للأمة باسم السلف»**، عبد الله بن حسين الموجان، مركز الكون، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٠- رفع الغمام عن تحول الإمام أبي الحسن الأشعري، محمود سعيد حميدة عطية، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٧١- السببية عند الأشاعرة- دراسة نقدية، جمعان بن محمد الشهري، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٧٢- السديد في أصول التوحيد- قواعد التوحيد عند الأشاعرة، محمد الرزقي، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٧٣- السلفية وأعلامها في موريتانيا (شنقيط)- عرض لتاريخ السلفية والأشعرية وما له علاقة بذلك من الحركة العلمية والجهادية من دخول الإسلام إلىٰ القطر سنة ٦٣ إلىٰ سنة ١٤١٣هـ، الطيب بن عمر بن الحسين، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٧٤- سيرًا علىٰ خطا الأشعري- أئمة الخلف يتراجعون إلىٰ ما تراجع إليه، محمد محمد عبد العليم دسوقي، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٧٥- سيف الدين الآمدي وآراؤه الاعتقادية في الله وصفاته، د. إحسان بنت عبد الغفار مرزا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٧٦- الشروح الرشيدة علىٰ عقيدة المرشدة، رشيد ايت رامي، المجلس العلمي المحلي لبرشيد، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١١م.

٧٧- الشهرستاني ومنهجه النقدي- دراسة مقارنة مع آراء الفلاسفة والمتكلمين، د. محمد حسيني أبو سعده، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٧٨- شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن الأشعري- فحص نقدي لعلم الكلام الإسلامي، محمد إبراهيم الفيومي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٧٩- صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات وأثره في وحدة إعادة صياغة المجتمع الإسلامي، محمد محمد عبد العليم دسوقي، دار اليسر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٨٠- ظنية الدلائل اللفظية بين الإمام الرازي وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله وأثرها في الانحراف الاستدلالي المعاصر، د. عبد العزيز بن محمد

العويد، جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، ١٤٣٣هـ.

٨١- عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية- دراسة لجانب من الفكر الكلامي بالمغرب من خلال «البرهانية»، وشروحها، د. جمال علال البختي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨٢- عجائب علم الكلام الثلاث- طفرة النظام وكسب الأشعري وأحوال أبي هاشم، الشفيع الماحي محمد، (= ضمن: «**مجلة جامعة الملك سعود- العلوم التربوية والدراسات الإسلامية**»، المجلد ١٥، العدد ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٨٣- عقائد الأشاعرة في حوار هادئ مع شبهات المناوئين، صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٨٤- عقائد الأشاعرة وجولة جديدة من الحوار، صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٨٥- عقائد الأشاعرة، مصطفىٰ باحو، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٨٦- العقيدة الإسلامية بين الأشاعرة ومن وافقهم وبين الوهابيين التيميين، أو بيان تلبيس ابن تيمية وأتباعه في نشر أوهامهم في فهم آيات وأحاديث العقيدة، عبد السلام العسري، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٨٧- العقيدة الإسلامية عند سلطان العلماء العز ابن عبد السلام، عبد السلام مازن أبو خلف، دار النور المبين، عمان، ٢٠١٢م.

٨٨- العقيدة الأشعرية: النشأة- التأصيل- الانتشار- الاستمرار، د. عبد السلام البكاري، ditions IDGL، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٣م.

٨٩ عقيدة الأشاعرة- دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد لبرهان الدين اللقاني علىٰ ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، حسان بن إبراهيم الرديعان، دار التوحيد للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٩٠- العقيدة الأشعرية هي عقيدة أهل السنة والجماعة، عبد الله بنطاهر التناني السوسي، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٩١- عقيدة ابن تيمية الحنبلي، محمد بن أحمد الهبراوي، تحقيق للعقيدة السلفية ودراسة للمنهج السلفي التيمي والأشعري، محمد فريجة، دار الحكمة، دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩٢- عقيدة المرشدة للمهدي بن تومرت، عبد الله كنون، (= ضمن كتاب: **«نصوص فلسفية مهداة إلىٰ د. إبراهيم مدكور»**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م).

٩٣- العلاقة بين المنطق وعلم أصول الفقه- قراءة في الفكر الأشعري، محمود محمد علي محمد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٩٤- العلاقة بين المنطق والفقه عند مفكري الإسلام- قراءة في الفكر الأشعري، محمود محمد علي محمد، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٩٥- علم الكلام في الغرب الإسلامي بين الاقتباس والخصوصية، محمد أيت حمو، (= ضمن كتاب: **«الاتجاهات الكلامية في الغرب الإسلامي»**، تنسيق علي الإدريسي، منشورات جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم: [١١٨]، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م).

٩٦- عناية علماء البلاد الليبية بالتأليف في المباحث الكلامية، محمد سالم العجيل، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٩٧- الغيب والشهادة في فكر الغزالي، د. محمد بو هلال، دار محمد علي للنشر، تونس، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٣م.

٩٨- فخر الدين الرازي، د. فتح الله خليف، دار المعارف، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٩٩- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، محمد صالح الزركان، دار الفكر.

١٠٠- الفروق في العقيدة بين أهل السنة والأشاعرة- دراسة مقارنة، صادق عبده السفياني، دار الإيمان، الإسكندرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٠١- فصل في القدرة الإلهية من الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ميشيل مرمورة، (= ضمن كتاب: «**بين الفلسفة والرياضيات من ابن سينا إلىٰ كمال الدين الفارسي**»، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م).

١٠٢- فكر أبي الحسن الأشعري من التبعية إلىٰ الذاتية- الأشعري والمعتزلة وأهل السنة- دراسة تحليلية، كريمة شروي، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٠٣- فكرة الزمان عند الأشاعرة، د. عبد المحسن عبد المقصود محمد سلطان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٠٤- فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، د. خالد زهري، عبد المجيد بوكاري، منشورات الخزانة الحسينية بالرباط، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٠٥- فهم الخطاب القرآني بين الإمامية والأشاعرة- دراسة مقارنة في ضوء ركائز الأسلوبية، صباح عيدان حمود العبادي، دار الفيحاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٠٦- في بعض أوجه نقد الشهرستاني لابن سينا في كتاب مصارعة الفلاسفة، جان جوليفيه، (= ضمن كتاب: «**بين الفلسفة والرياضيات من ابن سينا إلىٰ كمال الدين الفارسي**»، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م).

١٠٧- في علم الكلام- دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين- الأشاعرة، د. أحمد محمود صبحي، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٥م.

١٠٨- القاضي أبو بكر الباقلاني وآراؤه الكلامية والفلسفية، د. عبد العزيز المجدوب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٠٩- قراءة في علم الكلام- الغائية عند الأشاعرة، نوران الجزيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٣م.

١١٠- قضية الألوهية بين السلف والأشاعرة- الإمام ابن القيم والإمام الجويني، شحاته حافظ محمد الشيخ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١١١- كفىٰ تفريقًا للأمة باسم السلف- مناقشة علمية لكتاب سفر الحوالي «**نقد منهج الأشاعرة في العقيدة**»، عمر عبد الله كامل، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١١٢- مآل علم الكلام عند ابن حزم والباجي، بناصر البعزاتي، (= ضمن كتاب: «**الاتجاهات الكلامية في الغرب الإسلامي**»، تنسيق علي الإدريسي، منشورات جامعة محمد الخامس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم: [١١٨]، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٥م).

١١٣- ما خالف فيه الأشاعرة أهل السنة، الأمين الحاج محمد أحمد، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

١١٤- محاضرات في المذهب الأشعري، عبد القادر بطار، ٢٠١٥م.

١١٥- محاولة تاريخية في مؤلفات الغزالي، Maurice Bouge, Michelle Alar، دار المشرق، بيروت[١].

١١٦- المدارس الأشعرية- دراسة مقارنة، د. محمد بن محمد الشهري، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١١٧- مدارس علم الكلام في الفكر الإسلامي- المعتزلة الأشاعرة وأثرها في تطور علم الحوار، خالد حربي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١١٨- المدرسة الكلامية الأشعرية- بين النزعة العقلية والمرجعية النصية، معالم سالم يونس المشهداني، دار الرياحين، بيروت، الطبعة الأولىٰ.

١١٩- مذاهب الماتريدية والأشعرية في رؤية رب العالمين، د. محمد بن عبد الرحمن الخميّس، (= ضمن: «**مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**»، العدد ٢٣، رجب ١٤١٩هـ- نوفمبر ١٩٩٨م).

---

(١) وهذه الدراسة باللغة الفرنسية.

١٢٠- مرشدة ابن تومرت وأثرها في التفكير المغربي، سعيد أعراب، الدراسات التونسية، العدد ١٠٣-١٠٤، ١٩٨٧م.

١٢١- مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، طه خالد السامرائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٢٢- مشكلة الأفعال الإنسانية بين «الخلق» الاعتزالي و«الكسب» الأشعري، محمد آيت حمو، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٥م.

١٢٣- مصادر التلقي عند الأشاعرة، د. زياد بن عبد الله الحمام، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٢٤- المصادر المغربية للعقيدة الأشعرية- ببليوغرافيا ودراسة ببليومترية، د. خالد زهري، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

١٢٥- مع القاضي أبي بكر بن العربي، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٢٦- معتقد الإمام أبي الحسن الأشعري ومنهجه، عمر سليمان عبد الله الأشقر، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٢٧- مفهوم العقل ومكانته في الفكر الأشعري- أبو الحسن الأشعري وأبو حامد الغزالي نموذجًا، سالمة شعبان عبد السلام الخبولي، جامعة الزاوية، ليبيا، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٢٨- مفهوم علم الكلام عند الإمام أبي الحسن الأشعري وموقفه منه من خلال «رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام»، محمد لعسيلي، مطبعة التيسير، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

١٢٩- مفهوم النبوة عند الغزالي: تأثير نظرية ابن سينا في النفس علىٰ المذهب الأشعري، فرانك غريفل، (= ضمن كتاب: «**بين الفلسفة والرياضيات من ابن سينا إلىٰ كمال الدين الفارسي**»، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م).

١٣٠- مقارنة بين الغزالي وابن تيمية، د. محمد رشاد سالم (ت ١٤٠٧)، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٣١- مقالات في تناقضات الأشاعرة، محمد براء ياسين، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٣٢- من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقارنة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب، د. خالد زهري، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

١٣٣- من الغزالي إلىٰ الرازي: تطور علم الكلام الفلسفي في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، أيمن شحادة، (= ضمن كتاب: «**بين الفلسفة والرياضيات من ابن سينا إلىٰ كمال الدين الفارسي**»، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م).

١٣٤- منهاج البحث عند الغزالي، د. عادل زعبوب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٣٥- منهج الأشاعرة في العقيدة، د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، دار منابر الفكر.

١٣٦- منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام، محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار القادري، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٣٧- منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، أحمد بن عبد اللطيف العبد اللطيف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٣٨- منهج الإمام فخر الدين الرازي بين الأشاعرة والمعتزلة، د. خديجة حمادي العبد الله، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١٣٩- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، خالد عبد اللطيف بن محمد نور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٤٠- منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل- عرض وتقويم، محمد بن ناصر السحيباني، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ.

١٤١- المنهج العقدي للقاضي أبي بكر بن العربي، زيد الشريف، دار الكلمة، مصر، ٢٠١٤م.

١٤٢- منهج علماء الأشاعرة في تقرير العقيدة، عبد المجيد معلومي، ٢٠٠٦م.

١٤٣- منهج القاضي أبي بكر ابن العربي في شرح الأسماء الحسنىٰ من خلال كتابه (**الأمد الأقصىٰ**)، عرضًا ونقدًا ومقارنة، د. موفق بن عبد الله علي كدسة، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ٢٠١٥م.

١٤٤- المنهجية العامة في العقيدة والفقه والسلوك والإعلام بأن الأشعرية والماتريدية من أهل السنة، عبد الفتاح بن صالح اليافعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٤٥- المهدي بن تومرت- حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب، د. عبد المجيد النجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٦- مؤلفات الغزالي، د. عبد الرحمن بدوي (تـ ١٤٢٣)، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١٤٧- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٤٨- موقف ابن حزم من المذهب الأشعري كما في كتابه الفصل في الملل والنحل، عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٤٩- موقف ابن رشد من الأشاعرة، ماهر بن عبد العزيز الشبل، تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

١٥٠- موقف الأشعرية من الصفات- شبهة ورد، علي حامد علي الخليفة، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٥١- موقف الإمام الغزالي من علم الكلام ويليه تأملات كلامية في كتاب المنقذ من الضلال، سعيد عبد اللطيف فودة، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٥٢- موقف الرازي من القضاء والقدر، عرض ونقد- دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، أنفال بنت يحيىٰ إمام، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الإسماعيلية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٥٣- موقف الرازي من مسائل الإيمان والأسماء والأحكام، عرض ونقد- دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، إيلاف بنت يحيىٰ إمام، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الإسماعيلية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٥٤- موقف المستشرقين من علم الكلام والأشاعرة- عرض ونقد في ضوء منهج أهل السنة والجماعة، د. هدىٰ بنت ناصر الشلالي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١٥٥- موقف مدرسة الأشعرية من نظرية الأحوال، أحمد العلمي، (= ضمن كتاب: «**دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة**»، د. رشدي راشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م).

١٥٦ ناصر الدين البيضاوي وآراؤه الكلامية والفلسفية، د. حمودة السعفي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ.

١٥٧- ندوة: الوسطية مشروعًا لتدبير الاختلاف عند أبي الحسن الأشعري- المبررات والمظاهر والأسباب، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

١٥٨- نشأة الأشعرية وتطورها، جلال محمد عبد الحميد موسىٰ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

١٥٩- نشأة المذهب الأشعري وتطوره في الهند، د. عبد النصير أحمد الشافعي المليباري، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

١٦٠- النشاط العقدي بالغرب الإسلامي خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجري، د. جمعة مصطفىٰ الفيتوري، دار المدار الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٢م.

١٦١- نظرات في فكر الإمام الأشعري، د. أحمد الطيب، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٤م.

١٦٢- نظرات في قضايا عقدية أشعرية، عبد السلام أحمد فيغو، ٢٠١٤م.

١٦٣- نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلىٰ الإمام الجليل ناصر السنة أبي الحسن الأشعري، وهبي سليمان غاوجي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٦٤- نظرية الكسب عند الأشاعرة- جدلية الضرورة والحرية في الفكر الإسلامي، مرزوق العمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦٥- نظرية الكسب عند الأشعرية، سالم محمد القرني، (= ضمن: «**مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**»، العدد ٣٤، ربيع الآخر ١٤٢٢هـ- يونيو ٢٠٠١م).

١٦٦- نقد الأشاعرة للشيعة الاثني عشرية في مسألة الإمامة، عبد الله بن سليمان الفيفي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١٦٧- نقض عقائد الأشاعرة في كتاب مناهل العرفان، توفيق علوان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٦٨- نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية، خالد بن علي الغامدي، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦٩- وحدانية الألوهية بين المعتزلة والأشعرية، خالد السيوطي، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٧٠- الوسيط في عقائد الإمام الأشعري- الآراء الوسيطية والتوفيقية للإمام الأشعري ﷺ، أحمد مخلص الراوي (تـ ١٤٢٧)، دار النور المبين، عمان، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٧١- اليقيني والظني من الأخبار- سجال بين الإمام أبي الحسن الأشعري والمحدثين، د. حاتم بن عارف العوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

172- Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam، Richard M. Frank, Ashgate, USA, 2005.

173- Early Islamic Theology: The Mutazilites and al-Ashari, Richard M. Frank, Ashgate, USA, 2007.

174- Classical Islamic Theology: The Asharites, Richard M. Frank, Ashgate, USA, 2008.

175- The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz, AYMAN SHIHADEH, BRILL, LEIDEN- BOSTON, 2006.

الفصل الثاني

قوائم كتب العقيدة الأشعرية

المبحث الأول
كتب المذهب التقليدية

وتُعد كتب هذه الفترة أكثر كتب المذهب الأشعري، وأطولها امتدادًا زمنيًا؛ حيث تبدأ من زمن المؤسس أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦)، وستبقىٰ حاضرة بقوة إلىٰ منتصف القرن العاشر الهجري (٩٥٠هـ)، وسيتخللها كتب المذهب الأشعري الفلسفية، ثم بعد ذلك، سيضعف حضور هذه الكتب ويتقلص؛ بسبب التأثير القوي الذي سيفرضه السنوسي (ت ٨٩٥) علىٰ الأشعرية من بعده. وبطبيعة الحال فهذه الكتب هي من أكثر وأهم كتب الاعتقاد الأشعري، لكن الباحث سيعاني من كيفية التعامل معها، وأسباب ذلك -في نظري- تعود إلىٰ ثلاثة، وهي:

١- أن كتب هذه الفترة غير مرتبة علىٰ منهجية مميزة، ومتفق عليها بين كُتابها، كما هو الحال فيما سيأتي معنا في كتب المدرستين التاليتين (= الفلسفية، والسنوسية).

٢- تعدد الآراء واختلافها بين رجال هذه الفترة، بحيث لا يوجد اتفاق بينهم علىٰ تبني رأي واحد في عدد من مسائل العقيدة، فعلىٰ سبيل المثال: نرىٰ بعض مؤلفي هذه الفترة يثبتون صفة البقاء صفة ثبوتية زائدة علىٰ الذات، والبعض منهم ينفي هذا الرأي، وبعضهم يثبت الأحوال، والبعض منهم ينفيها، وهكذا.

٣- تفاوت حجم كتب هذه الفترة بشكل ظاهر جدًا؛ فمنها المعتقد المختصر الذي كُتب في ورقة واحدة، ومنها الكتاب في عدة مجلدات، بخلاف كتب المدرستين التاليتين (= الفلسفية، والسنوسية)؛ حيث يتوافق حجم كتبها إلىٰ حد ما.

ومما سيلحظه الباحث أن بعض كتب هذه الفترة؛ لا تسترسل في المناهج الكلامية، وهي قريبة بشكل واضح من كتب أهل الحديث، وفي بعضها ذكر لآراء أصبحت فيما بعد لا تكاد تذكر في كتب المذهب الأشعري؛ كإثبات صفة العلو بطريق الإجمال، لذا فقد يختلط أمرها بكتب أهل الحديث، وبعضها تمت دراسته أكاديميًا ونشره باعتبار أنه من كتب أهل الحديث! إلا أن هذا النوع من الكتب قليل جدًا داخل المذهب الأشعري. كما أن أكثر كتب هذه الفترة هي من أوسع كتب الأشعرية في المادة العلمية لعلم الكلام التقليدي، وهي كذلك مادة خصبة في معرفة آراء المعتزلة والكرامية، الخصوم التقليديين للأشعرية، لذا سيلحظ الباحث أن كتب هذه الفترة اهتمت بعرض وبحث الآراء التي وقع فيها نزاع شديد مع خصومهم التقليديين. كما أن بعض هذه الكتب تتضمن شيئًا من آراء الفلاسفة، وتحديدًا، كتب المتأخرين منهم. ونستثني، من كل ما سبق، كثيرًا من المتون المختصرة من كتب هذه الفترة، والتي ركزت علىٰ عرض المعتقد الأشعري مجردًا من ذكر أي خلاف، وبالأخص؛ الخلاف الواقع خارج المذهب.

وبسبب التباين بين كتب هذه الفترة من ناحية منهجية العرض من جهة، ومن ناحية حجم المادة العلمية من جهة أخرىٰ؛ كان من المناسب تقسيمها إلىٰ قسمين أساسيين، وهما:

أ- كتب المذهب الأثرية.

ب- كتب المذهب الكلامية.

ثم تقسيم كتب القسم الثاني إلىٰ ثلاثة أنواع؛ وذلك باعتبار أحجامها، وتتضمن الكتب: المختصرة، والمتوسطة، والمطولة.

المطلب الأول
كتب المذهب الأثرية

الكتاب الأول

عنوان الكتاب: الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات.

المؤلف: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان القرطبي الداني المالكي (ت ٤٤٤).

بيانات النشر: تحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

يُعد هذا الكتاب، من أقدم التراث الأندلسي في الاعتقاد الأشعري الذي يُقدر له الوصول إلينا، ومؤلفه توفي قبل أن يتم ترسيم الاعتقاد الأشعري علىٰ مالكية المغرب والأندلس من قبل ملوك الدولة الموحدية، وهو من تلامذة القاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣)، وقد نقل عنه في كتابه هذا[1]. بل واعتمد علىٰ كتابه **«الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»**. وبسبب غلبة منهج المحدثين علىٰ المؤلف؛ فقد تم نشر كتابه مرتين، علىٰ اعتبار أنه من كتب أهل الحديث في علم المعتقد! والحقيقة أن المؤلف من الأشعرية؛ لكنه من المحدثين، وليس هو من المتعمقين في المباحث الكلامية، وقد انتسب هو للأشعرية، عندما عدهم

---

(١) انظر: ص٧٣.

أصحابًا له! وذلك عندما ذكر قولهم في الإيمان. كما أنه تبنىٰ اختيار آراء الأشعرية في عدد من المسائل، بالإضافة إلىٰ أن بعض علماء الأشعرية اعتدوا ببعض أقواله الاعتقادية[1]. وكل هذا مما يشهد بأشعرية المؤلف. وقد قسم المؤلف كتابه إلىٰ فصول، تناول فيها جل مسائل العقيدة؛ حيث تناول المسائل التالية: أول واجب علىٰ المكلف، صفات الله، الاسم والمسمىٰ، صفة الاستواء علىٰ العرش، صفة النزول، العرش، اللوح والقلم، الملائكة، ملك الموت، القدر، تقدير الرزق والأجل، صفة الكلام، أن القرآن غير مخلوق، الرؤية، الحساب، الإيمان، زيادة الإيمان ونقصانه، الاستثناء في الإيمان، معنىٰ الإسلام، الإيمان أعلىٰ خصلة من الإسلام، منة الله علىٰ المؤمنين بالإيمان، وجوب الإيمان بكل ما أتت به الرسل، جزاء الحسنة والسيئة، وجوب التوبة علىٰ العصاة، مغفرة الله لما دون الشرك من الذنوب، الوعد والوعيد، عدم الشهادة علىٰ معين بجنة ونار إلا بنص شرعي، وجوب لزوم جماعة المسلمين، الرؤيا، الإسراء، الجنة والنار، حياة البرزخ، المعاد، الصراط، الميزان، الحوض، الشفاعة، في صفة خلق السماوات، في مخلوقات السماء الدنيا، أطفال الأنبياء والمؤمنين، أطفال المشركين، الجن، السحر، قبول خبر الواحد والعمل به، فضل الرسل، في صحابة رسول الله، أفضل الصحابة، الإمامة، أشراط الساعة، حكم الأشياء قبل ورود الشرع، ذم أهل البدع ومذاهبهم، الواجب علىٰ السلاطين والعلماء، وبهذا ختم المؤلف كتابه. ومما يلحظ علىٰ المؤلف؛ كثرة ذكره للأحاديث والآثار بسنده، والنقل عن أئمة السنة؛ كالإمام أحمد ابن حنبل (ت ٢٤١) وغيره.

---

(١) انظر: «عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي (ت٤٨٩)»، ص٣٢٦.

الكتاب الثاني

عنوان الكتاب: الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف أهل السنة والجماعة.

المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨).

بيانات النشر: تخريج وتعليق فريح بن صالح البهلال، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

يُعد هذا الكتاب من أشهر التراث الأشعري العقدي علىٰ طريقة المحدثين، ولا غرابة في ذلك! فمؤلف هذا الكتاب من أعظم علماء الحديث في زمنه، كما أنه من كبار فقهاء الشافعية، وتكتسب كتبه أهمية بالغة لدىٰ المحدثين ولدىٰ الفقهاء علىٰ حد سواء، والغالب علىٰ كتابه هذا جانب إيراد الأحاديث بسنده، لكنه ليس نقلًا مجردًا، كما هو الحال مع بعض كتب المحدثين العقدية؛ بل يعقبها ببعض التعليق والتوضيح والشرح. وقد رتب المؤلف كتابه علىٰ أبواب، تناول فيها مجمل الاعتقاد الأشعري، فكان مما تناول منها: أول واجب علىٰ المكلف، أدلة حدوث العالم، ذكر أسماء الله وصفاته، معاني أسماء الله، الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل، ذكر الآيات والأخبار التي وردت في الصفات التي يستحقها البارئ بذاته، ذكر الآيات والأخبار التي وردت في الصفات الزائدة علىٰ الذات، ذكر الآيات والأخبار التي وردت في الصفات الخبرية؛ كالوجه واليدين، ذكر صفة الفعل، القول في القرآن، القول في الاستواء، القول في إثبات رؤية الله، القول في الإيمان بالقدر، القول في خلق الأفعال، القول في الهداية والضلال، القول في وقوع أفعال العباد بمشيئة الله، القول في الأطفال

أنهم يولدون علىٰ فطرة الإسلام، القول في الآجال والأرزاق، القول في الإيمان، القول في مرتكب الكبيرة، القول في الشفاعة، الإيمان بما أخبر عنه رسول الله في الملائكة والكتب والرسل والبعث، الإيمان بعذاب القبر، الاعتصام بالسنة واجتناب البدعة، النهي عن مجالسة أهل البدع ومكالمتهم، ما علىٰ الوالي من مراعاة أمر الرعية، طاعة الولاة ولزوم الجماعة وإنكار المنكر، معرفة جمل ما كلف المؤمنون أن يعقلوه ويعملوه، القول في إثبات نبوة محمد المصطفىٰ ﷺ، عودة أرواح الأنبياء إليهم بعد ما قبضوا، القول في كرامات الأولياء، القول في الصحابة، القول في أهل البيت، تسمية العشرة المبشرين بالجنة، تسمية الخلفاء الذين نبه رسول الله ﷺ علىٰ خلافتهم بعده، تنبيه رسول الله علىٰ خلافة أبي بكر الصديق، اجتماع المسلمين علىٰ بيعة أبي بكر، استخلاف أبي بكر عمر بن الخطاب، استخلاف عثمان بن عفان، استخلاف علي بن أبي طالب، وبهذا ختم المؤلف كتابه.

الأعمال المطبوعة عليه:

مختصر كتاب الاعتقاد، عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣)، دراسة وتحقيق يوسف رضوان الكود، دارة الكرز، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م.

الكتاب الثالث

عنوان الكتاب: تذكرة اعتماد الفكر في صحة اعتقاد البشر.

المؤلف: أبو بكر قطب الدين محمد بن أحمد القسطلاني الشافعي (تـ ٦٨٦).

بيانات النشر: حققه وعلق عليه د. محمد صبحي العايدي، ومحمد بن يحيىٰ الكتاني، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

ركّز مؤلف هذا الكتاب في مقدمة كتابه هذا علىٰ بحث موضوع مفاهيم الصفات والخوض فيها، والذي حدث نزاع عظيم بسببه بين بعض أهل الحديث، وبين المفوضة من الأشعرية، وقد انتصر المؤلف لموقف المفوضة، ورد علىٰ من نعتهم بالمجسمة والمشبهة. ثم قسم المؤلف كتابه إلىٰ ثلاثة أصول؛ الأصل الأول وهو الإيمان بالله، والأصل الثاني وهو الإيمان ببعثة الرسل، والأصل الثالث وهو الإيمان باليوم الآخر، وتحدث في الأصل الأول عن ما يجب لله من الصفات الذاتية، وما يجب نفيه عنه، وبسط القول في صفة الكلام، وتحدث عن رؤية الله يوم القيامة، ثم ذكر ما يجوز في حق الله؛ من خلقه للعباد وأفعالهم، والرزق والآجال. ثم تحدث المؤلف عن الأصل الثاني؛ فكان مما تناول فيه حكم بعثة الرسل، وتحدث عن معجزات رسولنا ﷺ، وخصوصًا القرآن الكريم، ثم تطرق لمسألة التفضيل بين الصحابة، ووجوب الكف عما شجر بينهم. وفي الأصل الثالث تحدث المؤلف عن ماهية الإيمان، وقرر فيه مذهب الأشعرية من كونه يطلق علىٰ التصديق، وفرّع من ذلك عدم تكفير تارك الصلوات الخمس، وذكر حكم عصاة الموحدين، وحكم التوبة وشرطها، ثم ختم المؤلف كتابه بذكر بعض أحوال الآخرة، ووجوب الإيمان بما ورد منها. ومما يلحظ علىٰ الكتاب كثرة استدلال المؤلف بالآيات القرآنية في تقرير مسائل الاعتقاد.

المطلب الثاني
كتب المذهب الكلامية

النوع الأول
الكتب المختصرة

الكتاب الأول

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني الشافعي (ت ٤١٨).

بيانات النشر: تحقيق Richard M. Frank (= ضمن كتاب:

"Classical Islamic Theology: The Asharites", Ashgate, USA, 2008).

يتميز هذا الكتاب بكون مؤلفه؛ أحد أئمة الأشعرية الكبار، وممن لهم مكانة مرموقة داخل المذهب. وهو المعروف بلقب **(الأستاذ)** بين الأشعرية. ويبدو أنه لم يصل إلينا من كتبه العقدية سوىٰ هذا الكتاب، لذا سيكون له أهمية بالغة في دراسة المعتقد الأشعري لا سيما في مراحله المبكرة. وقد ذكر حاجي خليفة (ت ١٠٦٧)، كتابًا عنون له بـ «**عقيدة الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني (ت ٤١٨)**»، ولا أدري هل يقصد كتابنا هذا، أم يقصد كتابًا آخر[1]؟ وأبو إسحاق

(١) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، ٢/١١٥٧.

الإسفراييني (ت ٤١٨) قصد في كتابه هذا تقرير الاعتقاد الحق؛ لكي يتصف من يحيط به علمًا، بصفة الإيمان؛ فأورد جملة من العقائد خالية من الدليل على صحتها، ثم ذكر الخلاف بين من سماهم بأهل الظاهر وبين المحققين في استحقاق الإيمان لمن عرف هذه العقائد بغير دليلها، ثم أورد دليلًا لكل قضية عقدية ذكرها، ومما يلحظه الباحث أن هذا الكتاب خالٍ من ذكر الاختلافات والأقوال، سواء ما كان داخل المذهب منها، أم ما كان خارجه. والجدير بالذكر أن المؤلف في مقدمته ذكر عبارة يستفاد منها بوجود عداوة بين الأشعرية وبين طائفة لم يسمها؛ لكن يبدو أنه يقصد المحدثين أو الفقهاء؛ حيث نرى المؤلف يقول: (**ولولا وجوبه عليّ بالشريعة** -أي ذكر هذه العقائد، والاستدلال لصحتها- **لكنت لا أجمعه لهذه الطائفة مع ما غلب عليهم من الجهالة وما استشعروه لأهل التوحيد من العداوة لقصورهم عن هذه المرتبة**)[1].

---

(١) «عقيدة الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني (ت٤١٨)»، ص١٣٣.

الكتاب الثاني

عنوان الكتاب: القصيدة القشيرية.

المؤلف: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٥).

بيانات النشر: حقق نصها وشرحها د. حمزة محمد وسيم البكري، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٤٠) بيتًا، ولعلها أقدم ما وصل إلينا من المنظومات العقدية علىٰ المذهب الأشعري. وهي عبارة عن إجابة سؤال، وجه للناظم في بيان المعتقد الحق. وناظم هذه المنظومة يجري في كتبه الكلامية علىٰ طريقة قدماء الأشعرية، حيث نراه يثبت زيادة صفة البقاء، بالإضافة إلىٰ إثباته للصفات الخبرية علىٰ طريقة المفوضة. وقد بدأ الناظم نظمه بذكر حدوث العالم مع الاستدلال عليه، وأن حدوث العالم يدل علىٰ وجود صانع له، ولا بد أن يكون هذا الصانع مخالفًا لصنعه، ثم ذكر صفات المعاني، عدا صفة الكلام، وقرر بعدها نفي الجهة عن الله، ثم تحدث عن إثبات رؤية الله تعالىٰ في الآخرة، وقرر بعدها نفي أن يكون القرآن مخلوقًا، ثم انتقل للحديث عن مسائل القضاء والقدر؛ فذكر خلق الله للخير والشر، وحقيقة الكسب، وأن هذا الكسب وسط بين الجبر والقدر، ثم تحدث عن إرسال الله لرسله، ثم ذكر نبوة سيدنا محمد ﷺ، وذكر بعض خصائصه، ثم تحدث عن فضل الخلفاء الأربعة، والموقف تجاه بقية الصحابة، ثم ختم الناظم نظمه بوجوب مخالفة المبتدعة، من المشبهة والمعطلة والرافضة والمعتزلة.

الكتاب الثالث

عنوان الكتاب: لمعٌ في الاعتقاد.

المؤلف: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٥).

بيانات النشر: تحقيق Richard M. Frank (= ضمن كتاب:
"Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam", Ashgate, USA, 2005).

وهي عقيدة مختصرة؛ تقع في بضع صفحات، وهي خالية من ذكر الاختلافات، سواء داخل المذهب، أم خارجه، وكذلك هي خالية من ذكر الأدلة علىٰ ما أورده المؤلف من عقائد. وقد تناول فيها المؤلف الحديث عن صفات الله الذاتية والسلبية، وقد قسم المؤلف الصفات باعتبار دليل ثبوتها إلىٰ ثلاثة أقسام، وللمؤلف كلام صريح في تفويض مفاهيم الصفات الخبرية، وتطرق بعدها لمسألة القرآن الكريم، وقرر بعد ذلك توقيفية أسماء الله وصفاته، وتحدث عن مسألة الرؤية، والقدر، ومفهوم الكسب، وإرسال الرسل، ومعجزات سيدنا محمد ﷺ، وعرّف الإيمان الشرعي، وقد وافق السلف في مفهوم الإيمان، وذكر معتقد طائفته في مرتكب الكبيرة، وتحدث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحرمة الخروج علىٰ السلطان الجائر بالسيف، وأن الإجماع حجة، وثبوت عذاب القبر، وفضائل الصحابة، ووجوب الكف عما جرىٰ بينهم، وبهذا ختم المؤلف عقيدته.

الكتاب الرابع

عنوان الكتاب: الفصول في الأصول.

المؤلف: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٥).

بيانات النشر: تحقيق Richard M. Frank (= ضمن كتاب:

"Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam", Ashgate, USA, 2005).

وهي عقيدة مختصرة، جردها المؤلف من ذكر الخلافات، وقد جعلها في (٨٥) فصلًا، وبدأها المؤلف بذكر بعض المقدمات الكلامية، وذكر بعدها حدوث العالم، وقد ركز المؤلف بعد ذلك علىٰ تفصيل ما يُنفىٰ عن الله ﷻ، فجعله في (١٩) فصلًا، ثم انتقل بعدها إلىٰ ذكر صفات المعاني، مع الاستدلال لها، وقد ذكر صفة البقاء، ضمن صفات المعاني، ثم انتقل المؤلف للحديث بشكل مفصل عن صفة الكلام؛ فذكر (١٥) فصلًا للحديث عنها، ثم تحدث عن رؤية الله في فصلين، ثم تحدث عن إثبات الصفات الخبرية؛ فذكر منها اليد والوجه، ثم تحدث عن عموم إرادته لجميع الكائنات، وذكر بعدها أن صفات الله باقية، وأن الله تعالىٰ باقٍ، ثم وقع خرم في المخطوطة بعد هذه المسألة، وعاد النص للحديث عن مسألة عدم وجوب الصلاح والأصلح عليه، ثم ذكر أن الواجبات الشرعية مستندها السمع لا العقل، ثم ذكر جواز إرسال الرسل من طريق العقل، ثم ذكر توقيفية أسماء الله تعالىٰ، بعدها سرد معاني أسماء الله تعالىٰ، وهذه إحدىٰ مميزات الكتاب، ويلحظ أن المؤلف فسر الألوهية بالقدرة علىٰ اختراع الأعيان! بعدها ذكر إرسال الله للرسل، وعدم إجازة إظهار المعجزات علىٰ أيدي

الكذابين، وعرّف المعجزة، ثم ذكر نبوة نبينا محمد ﷺ، ودليلها، ثم عرّف الإيمان الشرعي، ويلحظ أن المؤلف خالف مذهب أصحابه في جعله الأعمال داخلة في مسمىٰ الإيمان! كما ذكر زيادة الإيمان بالطاعة، ونقصانه بالمعصية، وجوّز الاستثناء في الإيمان، وذكر أن الفاسق لا يخرج بفسقه عن الإيمان، ثم ذكر أن من مات مؤمنًا فإنه من أهل الجنة، وإن عُذب بقدر ذنوبه، وتحدث عن كون الأعمار مقدرة من قبل الله تعالىٰ، وعرّف بعدها الرزق، والنعمة، والشكر، ثم ذكر شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته، وتحدث عن مسألة الأسعار، وذكر بعد ذلك حجية الإجماع، وختم المؤلف عقيدته بذكر تسعة فصول تتعلق بمسائل الإمامة والصحابة.

الكتاب الخامس

عنوان الكتاب: عقيدة السلف.

المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. محمد الزبيدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م. (= ملحق رقم: (١) ضمن كتاب: «**الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق**»، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦)).

ومؤلف هذه العقيدة من أئمة الشافعية الكبار في الفقه والأصول، وتكتسب مؤلفاته في هذين العلمين أهمية بالغة لدىٰ فقهاء الشافعية. وعقيدته هذه هي عقيدة مختصرة، جعلها المؤلف في (٣٨) فصلًا، وتميّزت هذه العقيدة بالتركيز علىٰ تعريف عدد من المصطلحات الكلامية المتداولة في كتب العقائد، لذا فيقل ذكر الاختلافات الخارجية في هذه العقيدة، وإن ذكر؛ فبلا نسبة. ونلحظ أن الفصول الستة الأولىٰ، تحدث المؤلف فيها عن مسائل الطبيعيات، ثم تحدث في الفصل السابع والثامن والتاسع عن تعريف الصفة والوصف والاسم، ثم في الفصل العاشر والحادي عشر والثاني عشر عرّف المؤلف المثلين والضدين والغيرين والخلافين، ثم قسم الصفات في الفصل الثالث عشر، ثم عرّف العلة في الفصل الرابع عشر، وتحدث عن أقسام العلم في الفصل الخامس عشر، ثم عرّف المؤلف الموجود والمعدوم في الفصل السادس عشر، ثم قسم المحدثات في الفصل السابع عشر، ثم تحدث عن تقسيم القديم، وهو الموصوف وصفته، وتطرق لصفات الأفعال في الفصل الثامن عشر، ثم في الفصل التاسع عشر والعشرين تحدث عن أقسام المعلومات والمعلومات المعدومة، ثم في الفصل

الحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين تحدث عن جملة من مسائل القضاء والقدر وخلق الأفعال، ثم في الفصل الخامس والعشرين قرر رؤية الله يوم القيامة، وفي الفصل السادس والعشرين بيّن وجوب القطع بدخول المستحق من أهل القبلة للنار استنادًا لأحاديث الشفاعة، وفيها أن قومًا يخرجون من النار، ثم في الفصل السابع والعشرين ذكر أن من مات مصرًا علىٰ ذنبه فإنه لا يُغفر له، ويُقطع عليه بالنار! ويبدو أن المؤلف يقصد بالذنب هنا الشرك؛ لأنه استدل بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وإلا كان ما قرره مخالفًا لما عليه جمهور الأشعرية! ثم في الفصل الثامن والعشرين ذكر وجوب الإيمان بجملة من مسائل الغيبيات، ثم في الفصل التاسع والعشرين والثلاثين والحادي والثلاثين والثاني والثلاثين والثالث والثلاثين؛ تحدث عن جملة من تفاريع القول بخلق الأفعال؛ كالآجال والأرزاق والأسعار والأصلح، ثم في الفصل الرابع والثلاثين تحدث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الفصل الخامس والثلاثين عرّف الإيمان بأنه التصديق، ثم ذكر مسألة الأفضل من الصحابة ومسألة المفاضلة بين الملائكة وبين الأنبياء في الفصل السادس والثلاثين والسابع والثلاثين، ثم في الفصل الثامن والثلاثين ختم المؤلف عقيدته ببيان معنىٰ استواء الله علىٰ عرشه، وأنه عبارة عن فعل فعله الله سبحانه في العرش فيسمىٰ به مستويًا، كما هو تفسير أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦).

الكتاب السادس

عنوان الكتاب: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة.

المؤلف: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨).

بيانات النشر: تقديم وتحقيق د. فوقية حسين محمود، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

وهو كتاب مختصر، ويعد أصغر كتب المؤلف الكلامية التي تصل إلينا، وقد ذكر نزار حمادي أن هذا كتاب مختصر من «**كتاب الإرشاد**» للمؤلف[1]. وقد ركز مؤلفه علىٰ تقرير العقائد الأشعرية بأدلتها العقلية، مع ذكر آراء بعض الأديان والفرق والرد عليهم. وقد رتبه علىٰ فصول، فكان مما بدأ به؛ تقرير حدوث العالم، وقد تحدث في هذه المسألة عن عدد من مسائل الطبيعيات؛ كتقسيم العالم إلىٰ جواهر وأعراض، ثم علىٰ ما ينبني عليه القول بحدوث الجوهر، ثم تحدث بعد ذلك عن إثبات العلم بالصانع، ثم عقد فصولًا، فكان مما ذكر فصل في إثبات قدم صانع العالم، فصل في إثبات الحيية والعالمية والقادرية لصانع العالم، فصل في إثبات الإرادة، فصل في الرد علىٰ من قال بأن الله مريد لنفسه، فصل في الرد علىٰ من قال بأن الله مريد بإرادة حادثة لا في محل، فصل في إثبات أن صانع العالم سميع بصير متكلم، فصل في إثبات أن صانع العالم باق، فصل في الوحدانية، فصل في إثبات صفات المعاني، فصل في إثبات قدم كلام

(١) انظر: «**شرح معالم أصول الدين**»، شرف الدين ابن التلمساني (ت٦٥٨)، ص٣٠، من مقدمة المحقق: نزار حمادي.

الله، فصل في بيان حقيقة الكلام، فصل في أن كلام الله مقروء بألسنة القراء، محفوظ في صدور الحفظة، مكتوب في المصاحف علىٰ الحقيقة، ثم عقد بابًا في ذكر ما يستحيل في أوصاف الرب، فذكر فصلًا في نفي اختصاص الله بجهة من الجهات، ثم ذكر فصلًا عن تنزيه الله عن قبول الحوادث، بعدها عقد فصلًا في بيان أن الحوادث كلها تقع مرادة لله، ثم عقد فصلًا في رؤية الله يوم القيامة، ثم عقد فصلًا في تقرير انفراد الرب بالخلق، ثم عقد فصلًا في نفي كون العبد مجبرًا علىٰ أفعاله، ثم عقد فصلًا في أن الله لا يجب عليه شيء، ثم انتقل للحديث عن مسائل النبوات؛ فعقد بابًا قرر فيه أن لله أن يرسل الرسل، ثم تحدث عن معجزات الأنبياء في فصل، ثم عقد فصلًا في بيان أدلة نبوة نبينا ﷺ فذكر القرآن الكريم، ثم عقد فصلًا بذكر معجزات نبينا الأخرىٰ، ثم عقد فصلًا في تقرير الإيمان بكل ما جوَّزه العقل وورد به الشرع؛ كعذاب القبر والصراط . . . إلخ، ثم ختم المؤلف كتابه بفصل عقده في ذكر إمامة الخلفاء الراشدين.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح لمع الأدلة، شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري، المعروف بـ(ابن التلمساني) الشافعي (تـ ٦٥٨)، تحقيق السيد محمد سيد عبد الوهاب، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

الكتاب السابع

عنوان الكتاب: قواعد العقائد.

المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥).

بيانات النشر: دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م. (= ضمن كتاب: «**إحياء علوم الدين**»، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)). تحقيق خديجة محمد كامل، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م. (= ضمن كتاب: «**جواهر القرآن ودرره**»، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)).

وهي عقيدة مختصرة، ضمنها المؤلف أهم الأصول العقدية التي ركز عليها الأشعرية، وهي: الذات، التنزيه، القدرة، العلم، الإرادة، السمع والبصر، الكلام، الأفعال، اليوم الآخر، النبوة. ويجب التنبيه أن لهذه العقيدة نسختين:

الأولىٰ: نسخة كتاب «**إحياء علوم الدين**»، للمؤلف.

الثانية: نسخة «**كتاب الأربعين في أصول الدين**»، والذي هو أحد أقسام كتاب «**جواهر القرآن ودرره**»، للمؤلف.

وسيلحظ الباحث أن النسختين هما عمل واحد، لكن هذا في بداية العقيدة، والاختلاف بينهما يقع في المقدمة، وبعد مسألة الأفعال الإلهية، حيث يتغير كلام المؤلف كليًا؛ إذ نرىٰ في النسخة الثانية أن المؤلف تحدث بعد الأفعال الإلهية، عن اليوم الآخر ثم النبوة، وبهذا ختم عقيدته، بينما نرىٰ في النسخة الأولىٰ أن المؤلف قدم النبوة علىٰ اليوم الآخر، هذا مع اختلاف واضح في العبارات والعرض. كما يجب أن يعلم الباحث؛ أن المؤلف جمع هذه العقيدة،

مع كتابه «**الرسالة القدسية**» في عمل واحد، سماه: «**كتاب قواعد العقائد**»، وأورده في مقدمة كتابه «**إحياء علوم الدين**». وقد جعل هذه العقيدة هي الفصل الأول من هذا العمل، وعنون لها بـ (**ترجمة عقيدة أهل السنة في كلمتي الشهادة التي هي أحد مباني الإسلام**)، ثم جعل الفصل الثاني بعنوان: (**وجه التدريج إلىٰ الإرشاد وترتيب درجات الاعتقاد**)، ثم الفصل الثالث، وهو كتابه «**الرسالة القدسية**»، ثم الفصل الرابع، وعنون له بـ (**الإيمان والإسلام وما بينهما من الاتصال والانفصال وما يتطرق إليه من الزيادة والنقصان ووجه استثناء السلف فيه**). والحقيقة أن الفصل الأول والفصل الثالث هما أعمال مستقلة.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- اغتنام الفوائد في التنبيه علىٰ معاني قواعد العقائد (= الشرح الأول)، أحمد بن محمد زروق الفاسي المالكي (تـ ٨٩٩)، تحقيق د. شريف المرسي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١١م.

٢- اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد (= الشرح الثاني)، أحمد بن محمد زروق الفاسي المالكي (تـ ٨٩٩)، عناية نزار حمادي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

الكتاب الثامن

عنوان الكتاب: المرشدة.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري المالكي (تـ ٥٢٤)[1].

بيانات النشر: تقديم وتحقيق د. عبد الغني أبو العزم، موسسة الغني للنشر، الرباط، ١٩٩٧م. (= ضمن كتاب: «**أعز ما يطلب**»، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن تومرت (تـ ٥٢٤)، ص٢٢٤)[2].

وهي عقيدة مختصرة جدًا، تقع في صفحة واحدة، وقد تميّزت هذه العقيدة بكون مؤلفها هو مؤسس الدولة الموحدية في المغرب، والذي قام بفرض الاعتقاد الأشعري علىٰ تلك الجهات. والغريب في هذه العقيدة، مع ما تحتله من مكانة لدىٰ الأشعرية، والدور البارز الذي لعبته في ترسيخ الاعتقاد الأشعري علىٰ المغاربة= أنها ركزت علىٰ جانب الإلهيات، وتحديدًا في جانب تنزيه الله عن مشابهة خلقه، وإثبات بعض الصفات الذاتية، من دون التنصيص علىٰ إثبات صفات المعاني كما جرت عادة الأشعرية بذلك! ومع التأكيد علىٰ توحيد

---

(١) وقد نُسبت هذه العقيدة في إحدىٰ طبعاتها إلىٰ فخر الدين عبد الرحمن بن محمد ابن عساكر الدمشقي الشافعي (تـ٦٢٠)، وقد كان له اعتناء بهذه العقيدة. انظر: «**طبقات الشافعية الكبرىٰ**»، تاج الدين السبكي (تـ٧٧١)، ٨/ ١٧٧، ١٨٥، الترجمة رقم: [١١٧٠].

(٢) وقد أوردها كاملة كل من: تاج الدين السبكي (تـ٧٧١) في كتابه «**طبقات الشافعية الكبرىٰ**»، ٨/ ١٨٥-١٨٦، الترجمة رقم: [١١٧٠]، وأبي القاسم بن أحمد البلوي البرزلي (تـ٨٤١) في كتابه «**جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**»، ٦/ ٣٦٦.

الأفعال. لذا فقد أغفل المؤلف كثيرًا من مسائل الاعتقاد في هذه العقيدة، وهذا ما أشار إليه تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨)[١]. ويبدو أن ذلك يعود إلىٰ محاولة مؤلفها القضاء علىٰ مذهب المغاربة في الاعتقاد، والذي كان امتدادًا لمذهب أهل الحديث، ولا تخفىٰ المخالفة الشديدة بين مذهب بعض أهل الحديث ومذهب الأشعرية في أبواب الصفات تحديدًا؛ فلعل هذا ما يفسر تركيز المؤلف علىٰ هذا الجانب؛ وذلك لكي يرسخ معتقد الأشعرية في باب الإلهيات. وقد أشار بعض المؤرخين إلىٰ أن المؤلف حمل أتباعه علىٰ هذه العقيدة، واتهم من خالفها بالتجسيم[٢]ا ولتقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨) -أيضًا- فتوىٰ نقدية موسعة حول هذه العقيدة[٣]. وبسبب أهمية هذه العقيدة، والدور الذي لعبته في ترسيخ الاعتقاد الأشعري علىٰ أهل المغرب، بالإضافة إلىٰ عناية علماء الأشعرية بها[٤]، بل وإلىٰ غلو بعض أتباع هذا المذهب فيها؛ لدرجة أن وقع تكفير لمن امتنع عن قراءتها[٥]= فقد تم ذكرها في هذا البحث، مع أنها لم تتناول أغلب مسائل الاعتقاد الأشعري. وقد ذكر أبو القاسم بن أحمد البلوي البرزلي (تـ ٨٤١) أنه كثر حفظ هذه العقيدة، وعلل ذلك: لقلتها وبلاغتها[٦].

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح المرشدة، أبو عبد الله محمد بن خليل السكوني الإشبيلي المالكي (تـ القرن السابع)، دراسة وتحقيق يوسف احنانا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، ٣/ ٤٣٨.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١٩/ ٥٤١، الترجمة رقم: [٣١٨].

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»، ١١/ ٤٧٦-٤٩١.

(٤) انظر: «أعز ما يطلب»، ابن تومرت (ت٥٢٤)، ص١٣-١٤، من مقدمة المحقق: د. عبد الغني أبو العزم، «جامع الشروح والحواشي»، عبد الله الحبشي، ٣/ ١٩٣٤.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوىٰ»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ١١/ ٤٩٢.

(٦) انظر: «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام»، ٦/ ٣٦٦.

الكتاب التاسع

عنوان الكتاب: العقيدة البرهانية.

المؤلف: أبو عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي الفاسي المالكي (ت ٥٧٤).

بيانات النشر: تقديم وتحقيق د. جمال علال البختي، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

وتعد هذه العقيدة من أقوىٰ المتون الأشعرية التي أثرت في الفكر الأشعري في المغرب الإسلامي، وقد امتد تأثيرها إلىٰ زمن السنوسي (ت ٨٩٥)، صاحب المدرسة الجديدة في المذهب الأشعري، بل كان لها تأثير فيه أيضًا. وهذه العقيدة هي مختصرة من **«كتاب الإرشاد»** لأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨)؛ لكن المؤلف لم يلتزم ترتيب **«كتاب الإرشاد»**، وقام بحذف بعض الأبواب والفصول، مما أمكننا أن نعدها عملًا مستقلًا. وقد ذكرها تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨)، وعدها من مختصرات **«كتاب الإرشاد»**[1]. وهذه العقيدة خالية من ذكر الخلافات سواء الداخلية، أم الخارجية، ويظهر أن المؤلف ركز علىٰ ذكر الاعتقاد الحق -في نظره-، تسهيلًا علىٰ دارس هذه العقيدة. وتذكر بعض المصادر أن المؤلف كتب عقيدته هذه بناء علىٰ طلب امرأة صالحة[2]. وقد بدأ المؤلف متنه هذا بذكر مسائل من الطبيعيات، وأدلة إثبات الجواهر والأعراض

---

(١) انظر: «شرح الأصبهانية»، ص٤٧٥.

(٢) انظر: «المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية»، أبو الحسن علي اليفرني (ت٧٣٤)، ١/١٨٦.

وحدوثهما، ثم انتقل للحديث عن مسائل الإلهيات؛ فذكر أدلة ثبوت الصانع، وقدمه، وقيامه بنفسه، ومخالفته للحوادث، وعلمه، وقدرته، وإرادته، ثم ذكر أدلة إثبات صفات المعاني، ثم ذكر دليل وحدانية الرب، واستحالة تناهي مقدورات الله، ثم ذكر الدليل علىٰ جواز رؤيته، ثم انتقل للحديث عن الجائزات؛ فذكر خلق أفعال العباد، وبعثة الرسل، وأحكام الأنبياء، ثم تحدث عن معجزات سيدنا رسول الله ﷺ، وذكر بعد ذلك وجوب الإيمان بالغيبيات، وأن أحكام الشرع توقيفية، وذكر أدلة وأصول الأحكام التشريعية، ثم تحدث عن حقيقة التوبة وأحكامها، وذكر معنىٰ الإيمان الشرعي، ثم ختم المؤلف عقيدته بذكر الإمامة وشروطها، ومسألة الأفضلية بين الصحابة.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح العقيدة البرهانية، المظفر بن عبد الله المقترح الشافعي (ت ٦١٢)، اعتنىٰ به نزار حمادي، مكتبة السنة، هولندا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢- المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية، أبو الحسن علي بن عبد الرحمن اليفرني المالكي (ت ٧٣٤)، تحقيق د. جمال علال البختي، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م[(١)].

٣- شرح العقيدة البرهانية، أبو عثمان سعيد العقباني المالكي (ت ٨١١)، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

---

(١) ويُعد هذا الشرح من أكبر الشروح التي كُتبت علىٰ هذه العقيدة.

الكتاب العاشر

عنوان الكتاب: الكوكب الوقاد في صحيح الاعتقاد.

المؤلف: أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي الشافعي (ت ٦٤٢).

بيانات النشر: تحقيق وتقديم نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«مجموع الرسائل الإيمانية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية»**).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٧٥) بيتًا، وناظمها من أئمة القراء. وقد تناول فيها مسائل تنزيه الله عن مشابهة الحوادث، وإثبات صفات المعاني السبع المشهورة، وتحدث قليلًا عن القرآن الكريم، ثم تحدث عن مسائل القدر، وقرر فيها الاعتقاد الأشعري المعروف، بعدها تناول مسائل الذنوب، وأن الشرك لا يُغفر، والتوبة تقبل، وعدم الشهادة علىٰ معين بجنة أو نار إلا بمن ورد فيه النص، وإثبات الشفاعة، ووجوب الإيمان بكل ما بلغه سيدنا رسول الله من مسائل الغيبيات، ثم ذكر مسائل النبوة، وتأييد الله للأنبياء بالمعجزات، ثم تحدث عن الصحابة، وذكر مراتبهم في الفضل، ثم نص علىٰ أن الإمامة في قريش، وأن طريقها الاختيار، ثم ذكر الواجب تجاه الأئمة الفقهاء الأربعة، من محبتهم، ثم ختم المؤلف نظمه بذكر مسائل من علم السلوك والأخلاق.

الأعمال المطبوعة عليه:

الاقتصاد في شرح الكوكب الوقاد في صحيح الاعتقاد، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي (تـ ٩١١)، تحقيق وتقديم نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، (= ضمن كتاب: **«مجموع الرسائل الإيمانية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية»**).

الكتاب الحادي عشر

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب الإسنائي المالكي (ت ٦٤٦).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. (= ضمن كتاب: **«تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب»**).

وتُعرف هذه العقيدة بـ (**الحاجبية**)؛ نسبة إلىٰ مؤلفها، والذي يعد من كبار علماء عصره، وإمامته مشهورة في علم الأصول والعربية، تحديدًا، وهو من المتأثرين بمنهجية سيف الدين الآمدي (ت ٦٣١) الأصولية. وهذه العقيدة عبارة عن متن مختصر يقع في بضع صفحات، وقد أغفل المؤلف ذكر الأدلة علىٰ ما قرره من العقائد، كما لم يتطرق لكثير من الخلافات، إلا أنه يبين أن المسألة خلافية حال تقريره بعض العقائد باستخدامه عبارة: (**علىٰ الأصح**)، فكان مما قرره أن الإيمان يطلق علىٰ التصديق، وأن التقليد في العقائد لا يكفي، وأنه لا بد من معرفة العقائد بدليلها، ولو كان إجماليًا؛ كمعرفة ثبوت الصانع ووجوده وقدمه وعدم تركيبه وعدم تجزئته، وعدم حلوله في المتحيز، وعدم اتحاده بغيره، واستحالة كونه في جهة، واستحالة قيام الحوادث به، واستحالة الآلام واللذات عليه، ثم شرع في ذكر صفات المعاني السبع المشهورة، وأن رؤية الله صحيحة واقعة، ثم ذكر بعض الصفات المختلف فيها بين الأشعرية، ورجح عدم الدليل عليها، لا إثباتًا ولا نفيًا، ثم تحدث عن المسائل المتعلقة بأفعال الله؛ فقرر

الكسب الأشعري، وأن قدرة العبد غير مؤثرة في مقدوره، وعدم استقلالية العقل بإدراك المؤاخذة الشرعية علىٰ الفعل أو الترك، وأنه لا يجب شيء علىٰ الله، وأنه لا يفعل لغرض، ثم تحدث عن مسائل النبوة، فذكر نبوة سيدنا رسول الله ودليل ثبوتها، وتعريف المعجزة، وعصمة الأنبياء، وأنهم أفضل من الملائكة، ثم تحدث عن مسائل اليوم الآخر، فذكر وجوب الإيمان بالمعاد الجسماني، وأن سائر السمعيات، من ثواب الله وعذابه، والصراط . . . إلخ يجب الإيمان بها، وأن وعيد أهل الكبائر منقطع، وتعريف الإيمان الشرعي، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وجواز الاستثناء في الإيمان، وتعريف الكفر، ووجوب نصب الإمام علىٰ الخلق، وأن مناظرة المبتدعة لا تجب إلا بعد التمكن من العلوم الشرعية، وبهذا ختم المؤلف عقيدته.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني المالكي (ت ٩٠٠)، دراسة وتحقيق د. عبد الرزاق دحمون، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٢- تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب، أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل البكي الكومي التونسي المالكي (ت ٩١٦)، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

الكتاب الثاني عشر

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمود العجلي الأصبهاني الشافعي (ت ٦٨٨).

بيانات النشر: تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ. (= ضمن كتاب: **«شرح الأصبهانية»**).

وتُعرف هذه العقيدة بـ **(الأصبهانية)**؛ نسبة إلىٰ مؤلفها، وهي عقيدة مختصرة جدًا، تقع في صفحة واحدة. والمؤلف من المتأثرين بمنهجية فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) الكلامية والأصولية. وقد بدأ المؤلف عقيدته بذكر الصفات المتفق عليها بين الأشعرية؛ فذكر الوجوب، والوحدانية، والعلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، ثم انتقل لذكر دليل عقلي علىٰ كل صفة، ثم ذكر أدلة نبوة الأنبياء، ودليل نبوة نبينا ﷺ، ثم ختم عقيدته بذكر وجوب الإيمان بكل ما أخبر به نبينا ﷺ من أحوال يوم القيامة.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح الأصبهانية، أبو العباس تقي الدين أحمد ابن تيمية (ت ٧٢٨)، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ.

الكتاب الثالث عشر

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي الشافعي (ت ٦٩١).

بيانات النشر: تقديم وتحقيق د. محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: «**جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**»، أبو القاسم بن أحمد البلوي البرزلي (ت ٨٤١)، ٦/ ٣٦١-٣٦٢)[1].

وتُعرف هذه العقيدة بـ(**الفهرية**)؛ نسبة إلىٰ مؤلفها، وهي عقيدة مختصرة جدًا، تقع في صفحة واحدة، ومؤلفها من مؤرخي الأشعرية، وهو صاحب كتاب «**الفهرست**»، والذي ترجم فيه لعدد من علماء الأشعرية، وأشاد بهم، وذم خصومهم. وفي هذه العقيدة قرر المؤلف أصول الاعتقاد الأشعري المعروفة مجردة من أدلتها، ومعرضًا عن ذكر الخلافات. وقد قرر المؤلف تنزيه الله عن مشابهة المحدثات، وإثبات صفات المعاني، ومما أثبته من صفات المعاني؛ صفة الإدراك، فأصبحت الصفات التي أثبتها ثماني صفات، ثم قرر المعتقد الأشعري في أفعال الله، وأن كل ما يقع في العالم فهو مما أراده الله وقدره، ثم تحدث

---

(١) وقد أخطأ د. أحمد الجندي عندما عد هذه العقيدة من مصنفات الفهري اللبلي (ت٦٩١) المفقودة. انظر تحقيقه لكتابه «وشي الحلل في شرح أبيات الجمل»، ١/ ٢٢. كما أخطأ نزار حمادي؛ إذ نشر هذه العقيدة منسوبة إلىٰ أبي محمد عبد الله بن محمد بن علي القرشي المرجاني التونسي المالكي (ت٦٩٩)، بعنوان: «اعتقاد أهل السنة وعلماء الأمة»، ضمن كتاب: «مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية»، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

عن الرسل، وتأييد الله لهم بالمعجزات، ووجوب الإيمان بكل ما أخبروا وبلغوا عن ربهم، وأن مما أخبر به سيدنا رسول الله ﷺ أن المؤمنين يرون ربهم، وأن الله يبعث من في القبور، والإيمان بمسائل الغيبيات، من الجنة والنار والصراط والشفاعة . . . إلخ، وبهذا ختم المؤلف عقيدته.

الكتاب الرابع عشر

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد المالكي ثم الشافعي (ت ٧٠٢).

بيانات النشر: اعتناء نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

وتتميّز هذه العقيدة بكون مؤلفها أحد كبار العلماء في عصره، والذي بلغ رتبة عالية في علوم الفقه والحديث والأصول، حتىٰ عُد بأنه مجدد القرن السابع[1]! وهذه العقيدة مختصرة، تقع في بضع صفحات، وليست مرتبة وفق أبواب أو فصول أو مسائل، وإنما سُردت مسائل الاعتقاد سردًا، والمسائل التي تطرقت إليها هذه العقيدة هي: إثبات الصفات السبع المشهورة، وأن العالم بجميع ما فيه محدث، كان بعد أن لم يكن، مع نفي ما يستحيل علىٰ الله الاتصاف به، والإيمان بالقدر كله، خيره وشره، والإيمان برؤية الله في الآخرة، ثم قرر المؤلف الموقف في التعامل مع نصوص الصفات الخبرية؛ فذكر قاعدة في هذه القضية، وهي: أن هذه الصفات المشكل ظاهرها الواجب هو الإيمان بأنها حق وصدق علىٰ الوجه الذي أراده الله ورسوله، ثم من أوَّل شيئًا من نصوصها، فلا يخلو الأمر من حالين: ١-أن يكون تأويله قريبًا علىٰ ما يقتضيه لسان العرب

---

(١) انظر: «المجددون في الإسلام من القرن الأول إلىٰ الرابع عشر»، عبد المتعال الصعيدي (ت١٣٨٦)، ص٢٠٣-٢٠٨.

وتفهمه في مخاطباتها؛ فهذا مما لا يُنكر علىٰ صاحبه ولا يُبدع لأجله. ٢- أو أن يكون تأويله بعيدًا؛ فيُتوقف عن قبوله ويُستبعد، ويرجع حينها للقاعدة الكلية في الإيمان بمعناه، والتصديق به علىٰ الوجه الذي أراده الله ورسوله مع التنزيه. ثم ذكر المؤلف الإيمان بالملائكة والكتب والرسل، ثم تحدث عن معجزة نبينا العظمىٰ، وهي القرآن الكريم، ثم ذكر وجوب الإيمان بكل ما جاء من عند الله من أحوال الآخرة وأشراط الساعة، ثم تحدث عن وجوب تولي الصحابة، وفصَّل القول فيما نُقل عنهم مما شجر بينهم، ثم ذكر إثبات خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، وأن العمرين هما أفضل الصحابة، ثم ذكر أن الآجال لا تتقدم ولا تتأخر عما علم الله تعالىٰ، وختم المؤلف عقيدته بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ذكر شروط القيام بذلك.

الكتاب الخامس عشر

عنوان الكتاب: العقائد.

المؤلف: أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي (ت ٧٥٦).

بيانات النشر: در سعادت، مطبعة أحمد كامل- سلطان بايزيدده باقرجيلر جاده سي، تركيا، ١٣٢٦هـ.

وتُعرف هذه العقيدة بـ (**العضدية**)؛ نسبة إلىٰ لقب مؤلفها، وهي عقيدة مختصرة، تقع في بضع صفحات، ومما تتميز به؛ أنها آخر مؤلفات عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦)؛ حيث توفي بعد فراغه من كتابتها باثني عشر يومًا[١]! وقد بدأها المؤلف بذكر حديث الافتراق المشهور، وذكر أن الفرقة الناجية هم الأشاعرة، ثم شرع في ذكر ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، من المحدثين والأشعرية -بحسب ظنه-، فذكر المسائل التالية: حدوث العالم، ووجوب النظر شرعًا، وأن للعالم صانعًا متصفًا بصفات الكمال، منزهًا عن سمات النقص، مع التنصيص علىٰ إثبات الصفات السبع المشهورة، وإثبات رؤية الله في الآخرة، وإثبات القضاء والقدر، ونفي أن يكون شيء واجبًا عليه، كما ذهب إلىٰ ذلك المعتزلة، ونفي التحسين والتقبيح العقليين، وإثبات الملائكة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وتوقيفية أسماء الله، وإثبات المعاد الجسماني، ومسائل الغيبيات، من

---

(١) انظر: «**الأنوار الساطعة في شرح الفريدة الجامعة**»، صالح بن صديق النمازي (ت٩٧٥)، ص٨٦، «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**»، حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، ٢/ ١١٤٤.

الصراط والميزان . . . إلخ، وأن المؤمن مخلد في الجنة، والكافر مخلد في النار، وأن صاحب الكبيرة من أهل القبلة غير مخلد في النار، وإثبات الشفاعة، وعذاب القبر، وسؤال الملكين، وإثبات بعثة الرسل، وإثبات عصمتهم من الكبائر ومن الصغائر، وتفضيلهم علىٰ الملائكة، والشهادة لأهل بيعة الرضوان ولأهل بدر بالجنة، وإثبات كرامات الأولياء، وإثبات الإمامة للخلفاء الراشدين، وتعريف الكفر والإيمان، وعدم تكفير أحد من أهل القبلة، إلا في مسائل معينة، ووجوب التوبة، والأمر بالمعروف مع ذكر شروطه، وبهذا ختم المؤلف عقيدته.

والجدير بالذكر؛ أن هذه العقيدة هي الأصل لمنظومة **«الفريدة الجامعة في العقيدة النافعة»**، لصالح بن صديق النمازي اليماني (ت ٩٧٥)، وسيأتي الحديث عنها.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح العقائد العضدية، الحسين ابن قاوان الكيلاني الشافعي (ت ٨٨٩)، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢- شرح العقائد العضدية، الملا جلال الدين محمد بن أسعد الدواني الشافعي (ت ٩٠٨)، در سعادت، تركيا، ١٣١٦هـ[1].

---

(١) ويكتسب هذا الشرح أهمية بالغة لدىٰ اللاهوتيين الشرقيين، وقد كُتب عليه عدد من الحواشي والتعليقات، وبعضها مطبوع في طبعات حجرية وقديمة وهندية.

الكتاب السادس عشر

عنوان الكتاب: عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد العجيسي المالكي (تـ ٨٤٢).

بيانات النشر: اعتنىٰ بها حسن بن عبد الرحمن الحسين، طبعة خاصة.

وهي رسالة مختصرة؛ قصد مؤلفها مخاطبة العامي المقلد في العقائد، فأرشده أولًا لكيفية خروجه عن مرتبة التقليد، وذلك بالنظر في الأشياء، ويعلم أن لها صانعًا. ثم تحدث المؤلف عن صفات هذا الصانع؛ فذكر منها القدم وبقية صفات المعاني السبع، وكان يقرر هذه الصفات بالأدلة العقلية، عدا صفة السمع والبصر والكلام؛ فقد ذكر أن الدليل المعتمد لإثباتها هو السمع. ثم تحدث عن وحدانية الإله، وقرر ذلك بدليل التمانع المشهور، وذكر أن بدليل التمانع يستدل علىٰ كون أفعال العباد مخلوقة، وذكر جملة من الجائزات، وهي: الرؤية، وخلق العالم، وإعدامه، والثواب والعقاب، والملائكة، والرسل، وعرّف المعجزة، وذكر ما يجب للرسل من الصفات وما يجوز عليهم، ثم ذكر وجوب الإيمان بنبينا محمد ﷺ، وأن من الإيمان به الإيمان بما أخبر من الغيبيات، ثم ختم المؤلف رسالته بذكر اعتقاد أفضلية الشيخين، أبي بكر وعمر ﵄ علىٰ جميع الصحابة، والموقف تجاه بقية الصحابة.

وسيلحظ الباحث أن محمد بن يوسف السنوسي (تـ ٨٩٥) استفاد من هذه الرسالة في متونه العقدية، بل إن عنوان أكبر متونه العقدية مقاربٌ لعنوان هذه الرسالة!

الكتاب السابع عشر

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سليمان الجزولي المالكي (ت ٨٧٠).

بيانات النشر: تحقيق ودراسة خالد زهري، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

وصاحب هذه العقيدة هو الصوفي الشهير صاحب كتاب «**دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة علىٰ النبي المختار**»، لذا سيظهر للباحث النفس الصوفي في هذه العقيدة. وهذه العقيدة تفتقر للترتيب الموضوعي المنهجي. ومما ذكر المؤلف فيها: أركان الإسلام الخمسة، وأركان الإيمان الستة، مع شرحها وبيان معناها، كما تطرق المؤلف لمعنىٰ الإله، وقرر أنه المعبود بحق، وهذا مخالف لما عليه بعض أصحابه؛ حيث يجعلون الإله بمعنىٰ القادر علىٰ الاختراع! ثم شرح المؤلف معنىٰ أدعية وحركات الصلاة، ثم عرّف التوحيد، وشرع بعد ذلك بذكر أقسام الصفات؛ فذكر تقسيمًا لعله انفرد به، حيث قسّم الصفات إلىٰ أربعة أقسام، وهي: ١- الذاتية، وهي: الوحدانية والوجود والبقاء والقدم والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث، ٢- المعنوية، وهي: العلم والقدرة والإرادة والحياة والكلام والسمع والبصر والإدراك، ٣- السلبية، وهي: لا شبيه له ولا نظير له ولا شريك له ولا ولد ولا والد له ولا صاحبة له، ٤- الفعلية، وهي: الرحمن الرحيم الخالق الرازق الباعث الوارث. ثم قرر معتقد أصحابه في نفي صفة العلو، ثم تحدث عن أول الواجبات علىٰ المكلف، وذكر خلاف أصحابه، وأشار

إلىٰ رأي أبي جعفر السمناني (تـ ٤٤٤)، والذي يرىٰ أن الإيمان بالله هو أول واجب علىٰ المكلف، ثم ختم المؤلف عقيدته بتفصيل الحديث عن الإيمان والمسائل المتعلقة به.

الكتاب الثامن عشر

عنوان الكتاب: العقيدة السَّنية السُّنية الواضحة الجلية المنيرة المضيئة.

المؤلف: عبد الهادي بن محمد السُّودي الصنعاني الشافعي (ت ٩٣٢).

بيانات النشر: تحقيق عبد العزيز سلطان المنصوب، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م. (= ضمن كتاب: **«العارف بالله عبد الهادي السودي- شعره، رسائله، مناقبه»**).

وهي عقيدة مختصرة، تقع في بضع صفحات، ومما سيلحظه الباحث؛ أن مؤلف هذه العقيدة ممن تأثر بمنهجية محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥) وطريقته في التصنيف العقدي؛ حيث قسم عقيدته إلىٰ قسمين: ما يندرج في كلمة **(لا إله إلا الله)**، وما يندرج في كلمة **(محمد رسول الله)**، ووافقه في طريقته في تقرير بعض العقائد؛ إلا أنه لم يوافقه في كل منهجيته، حيث لم يذكر أقسام الحكم العقلي، ولم يقسم الصفات الواجبة لله إلىٰ أربعة أقسام، وأغفل بعض المسائل التي تطرقت لها كتب الأشعرية السنوسية، فلأجل هذا لم يتم تصنيف هذا الكتاب ضمن كتب المدرسة السنوسية. وقد قرر المؤلف اعتقاد طائفته فيما يتعلق بجانب الإلهيات؛ من نفي مشابهة الله لخلقه، وإثبات صفات المعاني، وأنه الفعال لكل ما سواه، ثم في جانب الرسالة، ذكر وجوب الإيمان بالأنبياء والملائكة والكتب والكرامات، وتصديق نبينا فيما أخبر به من مسائل الغيبيات؛ كعذاب القبر والصراط والميزان . . . إلخ، وإثبات صدق وأمانة الأنبياء، واستحالة الكذب والخيانة عليهم، وجواز اتصافهم بالأعراض البشرية، وأن هذا لا يقدح في رسالتهم، وقد حض المؤلف علىٰ الإكثار من ذكر كلمة الشهادة، وبهذا ختم المؤلف عقيدته.

النوع الثاني
الكتب المتوسطة

الكتاب الأول

عنوان الكتاب: اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع.

المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٣٦).

بيانات النشر: قراءة محمد أمين الإسماعيلي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٣م.

وهذا هو الكتاب الوحيد الذي يصل إلينا من كتب أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦)، والتي ألفها في طوره الاعتقادي الثاني. وللمؤلف كتابان آخران غير كتابنا هذا، وكلاهما يطلق عليهما «اللمع»، وهما: «**اللمع الكبير**»، و«**اللمع الصغير**»، وقد جعل المؤلف الصغير كالمدخل للكبير. ولسنا متأكدين هل «**اللمع الصغير**» هو بعينه كتاب «**اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع**» أم أنه كتاب آخر؟ إلا أن كلام أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦) نفسه يوحي بأنهما كتابان منفصلان[1]. وقد جرت حرب كلامية حول كتاب «**اللمع في الرد علىٰ أهل الزيغ والبدع**»؛ حيث نقضه القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) قاضي المعتزلة، ثم نقض نقضه القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣) قاضي الأشعرية[2]، ثم كتب القاضي الباقلاني

(١) انظر: «**تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري**»، ابن عساكر (ت٥٧١)، ص١٣٠.

(٢) نسخة كتاب القاضي الباقلاني (ت٤٠٣) «**نقض النقض**» التي بخطه كانت بحوزة عبد العزيز بن إبراهيم التيمي التونسي (ت٦٦٢) المعروف بـ (ابن بزيزة)، أحد الشارحين لـ«**كتاب الإرشاد**» لأبي المعالي =

(ت ٤٠٣) كتابًا آخر بعنوان «**النقض الكبير**»، ولا ندري هل النقض الثاني هو رد علىٰ نقض آخر كتبه القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥) علىٰ نقض القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣) الأول، أم لا[١]؟ ولم يقتصر دور القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣) في الدفاع عن هذا الكتاب، بل قام بشرحه[٢]، وهذا الشرح هو الأساس لمؤلفي أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨): «**الشامل في أصول الدين**»، و«**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، واللذين يُعدان من الكتب التي أثرت في المذهب، كما سبق معنا. لكن لا يعرف حال هذا الشرح، وهل وصل إلينا أم أنه مفقود؟ ومن الأهمية بمكان أن يحيط الباحث بهذا التسلسل النسبي لكتب المذهب الأشعري. وقد ذكر تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨) أن علماء الأشعرية اعتنوا بكتاب «**اللمع**»، وشروحه شروحًا كثيرة[٣]! لكن يبدو أنه لم يصل إلينا شيء من هذه الشروح. وكتاب «**اللمع**» يناقش مجمل المسائل الكلامية، والتي كانت محل جدل في عصر المؤلف، وإن كان يبدو لنا تركيز المؤلف في الرد علىٰ المعتزلة بشكل خاص. وقد بدأ المؤلف في تقرير حدوث العالم ووجود الصانع بطريقة الاستدلال بتغير أحوال الإنسان، ثم تحدث في ثماني مسائل عن نفي التشبيه، ووحدانية الله، وجواز إعادة الخلق، ونفي الجسمية عن الله، ومسائل الصفات، وإثبات عالمية الله وسمعه وبصره، وأزلية هذه الصفات، وإثبات صفات المعاني، وتحدث هنا بوجه خاص عن صفة العلم، ثم عقد بابًا خصصه للحديث عن القرآن الكريم وإثبات قدم الكلام، وفي الباب الذي يليه تحدث عن صفة الإرادة وأنها تعم سائر المحدثات، وأنه لا يكون إلا ما يريده الله، ثم تحدث عن الرؤية في باب مستقل، ثم عاد وتحدث عن بقية مسائل القضاء والقدر في عدة أبواب، فعقد بابًا في خلق الأفعال، وتناول فيه مسألة الكسب، ثم عقد بابًا في الاستطاعة وبابًا في التعديل والتجوير، ثم ذكر ثلاثة أبواب تناول فيها مسائل الإيمان والوعد والوعيد والإمامة، وبهذا ختم المؤلف كتابه. ومما يلحظ علىٰ هذا الكتاب؛ أن المؤلف لم يتطرق لذكر الصفات الخبرية.

= الجويني (ت٤٧٨). انظر: «**الإسعاد في شرح الإرشاد**»، ص١١٣.

(١) انظر: «**الرياض المونقة في آراء أهل العلم**»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص١٧٩.

(٢) انظر: «**كتاب النبوات**»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ١/ ٢٦٠.

(٣) انظر: «**كتاب النبوات**»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ١/ ٢٦٠.

الكتاب الثاني

عنوان الكتاب: رسالة إلىٰ أهل الثغر بباب الأبواب.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن مجاهد البصري المالكي (تـ ٣٧٠).

بيانات النشر: تحقيق ودراسة عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

ويُعد هذا الكتاب من الكتب المهمة لمعرفة آراء الطبقة الأولىٰ من علماء المذهب؛ إذ إن مؤلفه من كبار تلامذة مؤسس هذا المذهب. وقد حُقق أطروحة علمية علىٰ اعتبار أنه من كتب أهل الحديث في علم المعتقد، ونُسب لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (تـ ٣٣٦)! وقد أثبت د. فاروق حمادة أن مؤلف هذه الرسالة هو ابن مجاهد البصري (تـ ٣٧٠)، وساق أدلة قوية علىٰ ذلك[1]. ولابن مجاهد البصري (تـ ٣٧٠) رسالة إلىٰ أهل الثغر بباب الأبواب، نسبها له أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (تـ ٥٧٥) في «فهرسته»[2]. كما أنه توجد بعض النقولات عن هذه الرسالة منسوبة إلىٰ ابن مجاهد البصري (تـ ٣٧٠)؛ منها ما نقله محمد بن سلامة الأنصاري (تـ ٧٤٦)[3] عنها بجواز إطلاق القول بأن الله

---

(١) انظر: «الإقناع في مسائل الإجماع»، ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨)، ١/ ٨٧-٨٩، من مقدمة المحقق: د. فاروق حمادة.

(٢) انظر: ص٢٥٧.

(٣) انظر: «النكت المفيدة في شرح الخطبة والعقيدة»، ص٨٣. وانظر أيضًا: «تحرير المقالة في شرح الرسالة»، أحمد القلشاني (ت٨٦٣)، ١/ ٦٧-٦٨.

فوق عرشه، ومنها أيضًا ما نقله عمر بن محمد السكوني (تـ ٧١٧)[١] عنها بأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ قال: (**ما حكمت مخلوقًا وإنما حكمت كلام الله تعالىٰ**)، وقد نسبا ذلك إلىٰ ابن مجاهد البصري (تـ ٣٧٠) وقيّدا هذا النقل بكتابه «**رسالة إلىٰ أهل باب الأبواب**»، وما نقلاه موجود في نص الرسالة المنشورة والمنسوبة إلىٰ أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)[٢]. وقد ورد في مقدمة هذا الكتاب المنشور تاريخ وصول رسالة إلىٰ المؤلف من قبل أهل الثغر بباب الأبواب، والتاريخ كُتب بالحروف: (٢٦٧هـ)، ولعل صحته: (٣٦٧هـ)، وأنه كان في أصل المؤلف مكتوبًا بالأرقام ثم مع النسخ، اختلط علىٰ أحدهم فكتبه بالحروف خطأ. وبكل تأكيد؛ فإنه لا يمكننا أن ننكر أن نسبة هذه الرسالة إلىٰ أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) قديمة، حيث نرىٰ بعض العلماء ينسبها له[٣]، ولعل سبب هذا الخلط هو وجود رسالة لأهل الثغر لكل من أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)، وتلميذه ابن مجاهد البصري (تـ ٣٧٠)، ومع النسخ نسب الكتاب للشيخ خطأ. ولعل مما يشهد بنفي نسبة هذا الكتاب إلىٰ أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)، أننا نرىٰ فيه تبنيًا لرأي مخالف لما يُنسب إلىٰ أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)، وهو عد الوجود من الصفات، والقول بأنه مقول بالاشتراك المعنوي بين الله وبين خلقه[٤]، وهذا خلاف المشهور عن أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)، حيث ينسب إليه أتباعه أنه يرىٰ أن الوجود هو عين الذات الإلهية، وأنه مقول بالاشتراك اللفظي شاهدًا وغائبًا[٥]. ومما سيلحظه الباحث ابتعاد المؤلف عن طرائق المتكلمين ومسالكهم العقلية. والكتاب يتناول مسائل الاعتقاد التي أجمع عليها أهل السنة بسلفهم وخلفهم بحسب نظر المؤلف. وسيلحظ

---

(١) انظر: «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز»، ١/ ١٩٤.

(٢) انظر: ص٢٢٤، ٢٣٢.

(٣) انظر: «كتاب النبوات»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ١/ ٢٦٠، «درء تعارض العقل والنقل»، تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨)، ١/ ٣٠٩، «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت٧٥١)، ٢/ ٣٧٦، «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم»، أحمد بن إبراهيم ابن عيسىٰ (ت١٣٢٩)، ١/ ٤٥٤.

(٤) انظر: «رسالة إلىٰ أهل الثغر»، ص٢١٣.

(٥) انظر: «شرح معالم أصول الدين»، شرف الدين ابن التلمساني (ت٦٥٨)، ص٢٤٤.

الباحث أن المؤلف أثبت صفة العلو وبعض الصفات الخبرية الذاتية والفعلية، لكن علىٰ طريقة الإثبات المجمل والنفي المفصل وعدم تحقيق مفاهيمها، وهي التي فهم منها متأخرو الأشعرية أن أصحابهم الذين أثبتوا هذه الصفات الخبرية، أثبتوها بطريقة التفويض! وقبل أن يشرع المؤلف في ذكر المسائل العقدية التي وقع إجماع عليها؛ قدم بمقدمة طويلة في ذكر اختلاف الأمم وحالهم قبل البعثة المحمدية، ثم ذكر طرائق القرآن الكريم في الاحتجاج علىٰ وجود الله وتوحيده، واستدل المؤلف بالآيات التي بثها الله في خلقه لتقرير هذا الأصل، بعد ذلك أبطل مذاهب المخالفين لملة الإسلام، وبيّن فسادها، وأشار إلىٰ بعض معجزات سيدنا رسول الله ﷺ، والجدير بالذكر؛ أن المؤلف ذم استدلال المتكلمين علىٰ حدوث العالم بطريقة النظر فيما يطرأ علىٰ الأعراض من تغيّر. وقد أكثر المؤلف من ذم القدرية في المقدمة بسبب اتباعهم للفلاسفة. ومقدمة المؤلف لا تخلو من فوائد تاريخية، وبها يتبين ابتعاده عن مسالك المتكلمين في الاستدلال والبحث.
ثم شرع المؤلف في ذكر المسائل التي وقع إجماع عليها؛ فذكر إحدىٰ وخمسين مسألة، وهي: ١- الإجماع علىٰ حدوث العالم، وأن الله لم يزل واحدًا عالمًا قادرًا مريدًا متكلمًا سميعًا بصيرًا. ٢- الإجماع علىٰ نفي التشبيه. ٣- الإجماع علىٰ إثبات الصفات، وفي هذا الإجماع قرر المؤلف إثبات القدر المشترك.
٤- الإجماع علىٰ إثبات صفات المعاني. ٥- الإجماع علىٰ نفي التشبيه عن صفات الله. ٦- الإجماع علىٰ نفي أن يكون كلام الله مخلوقًا. ٧- الإجماع علىٰ إثبات السمع والبصر واليدين. ٨- الإجماع علىٰ إثبات مجيء الله يوم القيامة، ونزوله إلىٰ السماء الدنيا. ٩- الإجماع علىٰ إثبات رضا الله عن الطائعين، وغضبه علىٰ الكافرين، لكن المؤلف فسر هاتين الصفتين بإرادة الإنعام وإرادة الانتقام! ١٠- الإجماع علىٰ إثبات وصف الله بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير تكييف. ١١- الإجماع علىٰ إثبات الرؤية. ١٢- الإجماع علىٰ نفي احتياج الله لأحد من خلقه، وأنه يفعل ما يشاء. ١٣- الإجماع علىٰ إثبات أن القبيح هو ما نهىٰ الله عنه، وأن الحسن هو ما أمر به. ١٤- الإجماع علىٰ إثبات أن علىٰ الخلق الرضا بأحكام الله والصبر علىٰ قضائه. ١٥- الإجماع علىٰ إثبات عدل الله. ١٦- الإجماع علىٰ إثبات تقدير الله لجميع أفعال

المكلفين، وأنه أثبتها في اللوح المحفوظ. ١٧- الإجماع علىٰ إثبات تقسيم الله خلقه إلىٰ فرقتين، فرقة في الجنة، وفرقة في النار. ١٨- الإجماع علىٰ إثبات أن الخلق لا يقدرون علىٰ الخروج مما سبق في علم الله. ١٩- الإجماع علىٰ إثبات انفراد الله بالخلق. ٢٠- الإجماع علىٰ إثبات اختلاف جنس استطاعة الإيمان وجنس استطاعة الكفر. ٢١- الإجماع علىٰ إثبات عدم غنىٰ العبد عن ربه. ٢٢- الإجماع علىٰ عدم استطاعة أن يفعل الإنسان ما علم الله أنه لا يفعله. ٢٣- الإجماع علىٰ إثبات تكليف الله للكفار بالإيمان. ٢٤- الإجماع علىٰ إثبات استحقاق الكفار الذم لإعراضهم. ٢٥- الإجماع علىٰ نفي قدرة الكافرين عن العلم بما دعوا إليه. ٢٦- الإجماع علىٰ أن الإنسان لا يقدر بقدرة واحدة علىٰ مقدورين. ٢٧- الإجماع علىٰ عدم صحة تكليف الإنسان الطاعة ونهيه عن المعصية إلا مع صحة بدنه وسلامة آلات الفعل. ٢٨- الإجماع علىٰ تقدير الله لجميع تصرفات الخلق، وإحصائه لها في اللوح المحفوظ. ٢٩- الإجماع علىٰ أن الله تفضل علىٰ بعض خلقه بالتوفيق. ٣٠- الإجماع علىٰ أن فعل الله للألطاف الموجبة لإيمان الخلق غير واجب عليه. ٣١- الإجماع علىٰ أن الله كان قادرًا علىٰ أن يخلق الخلق في الجنة، وفي النار؛ متفضلًا لأهل الجنة، وعادلًا علىٰ أهل النار، حيث إنه لا يسأل عما يفعل. ٣٢- الإجماع علىٰ عدم وجوب المساواة بين الخلق في النعم علىٰ الله. ٣٣- الإجماع علىٰ أنه ليس لأحد من الخلق الاعتراض علىٰ الله في شيء من فعله. ٣٤- الإجماع علىٰ أن النبي ﷺ دعا الخلق إلىٰ معرفة الله وإلىٰ نبوته. ٣٥- الإجماع علىٰ أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. ٣٦- الإجماع علىٰ أن المؤمن لا يخرج من الإيمان بالمعاصي. ٣٧- الإجماع علىٰ عدم القطع علىٰ عصاة أهل القبلة في غير البدع بالنار. ٣٨- الإجماع علىٰ أن للعباد حفظة. ٣٩- الإجماع علىٰ إثبات عذاب القبر والنفخ والإعادة والموازين. ٤٠- الإجماع علىٰ إثبات الصراط. ٤١- الإجماع علىٰ إثبات خروج المؤمنين من النار. ٤٢- الإجماع علىٰ إثبات الشفاعة لأهل الكبائر والإيمان بالإسراء، وخروج الدجال، ونزول عيسىٰ بن مريم، وبقية أشراط الساعة. ٤٣- الإجماع علىٰ التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ. ٤٤- الإجماع علىٰ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤٥- الإجماع علىٰ السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعدم الخروج علىٰ أئمة الجور[1]، وترك الصلاة خلف أهل البدع. ٤٦- الإجماع علىٰ تفضيل القرون الثلاثة المفضلة، وتفضيل أهل بدر، ثم تفضيل العشرة، ثم تفضيل الخلفاء الأربعة وإثبات إمامتهم. ٤٧- الإجماع علىٰ أن فضل الصحابة بعد العشرة إنما هو بقدر الهجرة والسابقة. ٤٨- الإجماع علىٰ الكف عما شجر بين الصحابة. ٤٩- الإجماع علىٰ ما بين الصحابة من أمور الدنيا لا يسقط حقوقهم، وعدم جواز الخروج عن أقاويل السلف. ٥٠- الإجماع علىٰ ذم أهل البدع والتبري منهم. ٥١- الإجماع علىٰ النصيحة للمسلمين والدعاء لأئمتهم.

ويلحظ الباحث أن المؤلف أغفل ذكر مسألة مفهوم الإيمان، وأنه يشمل تصديق القلب وقول اللسان وعمل الجوارح، ولعل السبب في ذلك يعود إلىٰ مخالفة شيخه المعروفة لأهل الحديث في هذه المسألة، مع أن المؤلف هو ممن يوافق أهل الحديث في مفهوم الإيمان[2]، وإن كنّا لا نستطيع أن نجزم بأن هذه الموافقة تامة؛ لأجل احتمال أن يكون العمل لدىٰ ابن مجاهد البصري (ت ٣٧٠) هو شرط كمال، وليس ركنًا في الإيمان.

---

(١) وقد انتقد ابن حزم الظاهري الأندلسي (ت٤٥٦) المؤلف في حكاية هذا الإجماع. انظر: «مراتب الإجماع»، ص٢٧٤.

(٢) انظر: «أبكار الأفكار في أصول الدين»، سيف الدين الآمدي (ت٦٣١)، ٥/٩. وينبغي التنبيه إلىٰ أن محقق كتاب «الأبكار» ظن أن مقصود سيف الدين الآمدي (ت٦٣١) بابن مجاهد؛ المقرئ المشهور، وهو أحمد بن موسىٰ التميمي البغدادي (ت٣٢٤)، وهذا لا شك بأنه خطأ.

الكتاب الثالث

عنوان الكتاب: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به.

المؤلف: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣).

بيانات النشر: أعده للنشر الحبيب بن طاهر، دار مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

وتُسمىٰ بـ «**رسالة الحرة**» نسبة إلىٰ من أُلف لأجله هذا الكتاب؛ وهي امرأة وصفها المؤلف بالحرة الفاضلة الديّنة، والكتاب يُعرف قديمًا بهذا العنوان[1]، لذا فالعنوان المثبت ليس هو من وضع المؤلف. والكتاب مقسم إلىٰ قسمين؛ الأول في تقرير العقائد، والثاني في الرد علىٰ المخالفين. وقد تناول المؤلف في القسم الأول مقدمات العقيدة، من الحديث عن العلم وأقسامه وحقيقة الدليل وأقسامه وبعض مسائل الطبيعيات وأن النظر أول واجب علىٰ المكلف، ثم انتقل للحديث عن المسائل المتعلقة بالإلهيات وتحدث عن ما يتصف الله به، وذكر من ضمن الصفات التي أثبتها الإدراك، ثم تحدث عن حدوث العالم، ثم فصّل في ذكر صفات الله جاعلًا كل صفة في مسألة، وقد ذكر المؤلف تفسير الغضب والرضا بالإرادة في إحدىٰ مسائل هذا الفصل، كما تحدث عن نفي التشبيه، وعدم التفرقة بين المشيئة والإرادة، وإثبات الكسب، وجواز رؤية الله، وأن الحسن والقبح يدركان بالشرع، وإثبات بعض مسائل السمعيات، من فتنة القبر والصراط ... إلخ، وحقيقة الإيمان، وأن الاسم هو المسمىٰ، ثم انتقل للحديث عن أحكام

---

(١) انظر: «**الفهرست**»، أبو بكر محمد بن خير ابن خليفة الإشبيلي (ت٥٧٥)، ص٢٥٧.

الرسل والأنبياء، فتناول وجوب العلم بجواز بعثة الرسل، ووجوب العلم بأن صدق الرسل يثبت بالمعجزات، ووجوب العلم ببعثة سيدنا رسول الله إلىٰ الخلق كافة، ووجوب العلم باستمرار النبوة للأنبياء بعد وفاتهم؛ وكأن المؤلف في هذه المسألة يرد علىٰ من ينسب للأشعرية القول ببطلان نبوة الأنبياء بعد وفاتهم، ثم انتقل المؤلف للحديث عن أحكام الإمامة والخلافة؛ فذكر عدة مسائل، وهي مسألة الأفضل بعد رسول الله، وإثبات إمامة الخلفاء الأربعة، والكف عما جرىٰ من الصحابة وشجر بينهم، وأنهم خير الأمة، وشروط الإمامة. بعدها تحدث المؤلف عن القسم الثاني، وهو في الرد علىٰ أهل البدع والضلال، فناقشهم في خمس مسائل، وهي كلام الله، وقد أطال المؤلف بحث فروع هذه المسألة، ومسألة خلق أفعال العباد، ومسألة الإرادة، ومسألة الشفاعة، ومسألة الرؤية، وبهذا ختم المؤلف كتابه. وسيلحظ الباحث أن المؤلف في القسم الثاني ركز علىٰ بحث المسائل الكبرىٰ التي حدث خلاف بينهم وبين المعتزلة فيها.

الكتاب الرابع

عنوان الكتاب: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل[1].

المؤلف: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣).

بيانات النشر: تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م[2].

وهو من أشهر كتب المؤلف التي وصلت إلينا؛ ويبدو أنه كتبه في مرحلة متقدمة من عمره، وقد كتبه لأحد أمراء دولة البويهيين. والكتاب يغلب عليه نفس الرد علىٰ المخالفين، وتكثر فيه الأبواب والمسائل المخصصة في الرد علىٰ الفرق والأديان؛ لذا سُمي في إحدىٰ نسخه الخطية بـ «**كتاب التمهيد في الرد علىٰ الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**»، إلا أنه لا يمكن أن يعد هذا الكتاب من كتب الردود المستقلة. والكتاب يشمل معظم المسائل الكلامية التي وقع فيها نزاع بين أهل القبلة، بالإضافة إلىٰ مناقشته لآراء الأديان الأخرىٰ.

---

(١) وحاليًا؛ يتم الإعداد لنشر أحد الشروح المغربية المتقدمة، والتي كُتبت علىٰ كتاب «**تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**».

(٢) وللكتاب نشرتان سابقتان علىٰ هذه النشرة، وهما يكملان بعضهما البعض، وهي نشرة دار الفكر العربي (١٩٤٧م) بتحقيق محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريدة (ت١٤١٢)، ونشرة المكتبة الشرقية (١٩٥٧م) بتحقيق رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي. ونشرة مؤسسة الكتب الثقافية جمعت بين هاتين النشرتين، إلا أن المحقق عماد الدين أحمد حيدر أسقط -متعمدًا- أحد الأبواب، والذي لا يتفق مع ما يعتقده، والباب الذي أسقطه هو في إثبات صفة العلو، وهو في ص٢٦٠ من نشرة المكتبة الشرقية. وموضع السقط في نشرة مؤسسة الكتب الثقافية في ص٢٩٨. انظر: «**موقف ابن تيمية من الأشاعرة**»، د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ٢/ ٥٣٠.

والمؤلف لم يقسم الكتاب إلىٰ أبواب جامعة وفصول تتفرع منها، وإنما يسرد المسائل سردًا؛ تارة بعنوان باب، وتارة بعنوان مسألة، وقد اجتهد محقق إحدىٰ طباعته، وهو رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، بتقسيمه إلىٰ (٤٠) بابًا، جمعت الأبواب والمسائل التي سردها المؤلف. وهذه الأبواب هي: ١- في العلم وأقسامه وطرقه، ٢- في المعلومات والموجودات، ٣- في وجود الله وصفاته، ٤- الكلام علىٰ القائلين بفعل الطبائع، ٥- الكلام علىٰ المنجمين، ٦- الكلام علىٰ أهل التثنية، ٧- الكلام علىٰ المجوس، ٨- الكلام علىٰ النصارىٰ، ٩- الكلام علىٰ البراهمة، ١٠- إثبات نبوة محمد صلىٰ الله عليه والرد علىٰ من أنكرها، ١١- في إعجاز القرآن، ١٢- الكلام علىٰ اليهود في الأخبار، ١٣- الكلام علىٰ منكر نسخ شريعة موسىٰ ﷺ من جهة السمع دون العقل، ١٤- الكلام علىٰ محيل النسخ من اليهود من جهة العقل، ١٥- الكلام علىٰ العيسوية من اليهود، ١٦- الكلام علىٰ المجسمة، ١٧- الكلام في الصفات، ١٨- الكلام في معنىٰ الصفة، وهل هي الوصف أم معنىٰ سواه؟ ١٩- الكلام في الاسم ومما اشتقاقه، وهل هو المسمىٰ أم غيره؟ ٢٠- الكلام في نفي خلق القرآن، ٢١- الكلام علىٰ المعتزلة، ٢٢- مسائل شتىٰ في الصفات، ٢٣- الكلام في جواز رؤية الله تعالىٰ بالأبصار، ٢٤- القول بأن الله مريد لجميع المخلوقات، ٢٥- الكلام في الاستطاعة، ٢٦- إبطال التوليد، ٢٧- الكلام في خلق الأفعال، ٢٨- وجوب تسمية المعتزلة قدرية، ٢٩- القول بأن الله قضىٰ المعاصي وقدرها قبيحة علىٰ ما خلقها، ٣٠- القول في الأرزاق، ٣١- القول في الأسعار، ٣٢- القول في الآجال، ٣٣- القول في الهدىٰ والإضلال، ٣٤- القول في اللطف، ٣٥- الكلام في التعديل والتجوير، ٣٦- القول في معنىٰ الدين، ٣٧- الكلام في الإيمان والإسلام والأسماء والأحكام، ٣٨- القول في الوعد والوعيد، ٣٩- القول في الخصوص والعموم، ٤٠- الكلام في الشفاعة وأحكام الأخبار والإمامة والصحابة.

وسيلحظ الباحث أن المؤلف في كتابه هذا أنكر القول بالأحوال، وأنه في الباب (٢١) والذي خصصه لذكر معايب المعتزلة، قد اعتمد علىٰ كتاب **«فضيحة المعتزلة»**، لأبي الحسين أحمد بن يحيىٰ الروندي (ت ٢٩٨)، وإن لم يشر إليه،

وهذا يتبين من خلال المقارنة بين الآراء التي ذكرها المؤلف في كتابه «**تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**»، بما ورد في كتاب «**الانتصار والرد علىٰ ابن الروندي الملحد ما قصد به من الكذب علىٰ المسلمين والطعن عليهم**» لأبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي (ت حدود ٣٠٠). وكتاب «**فضيحة المعتزلة**» هو أيضًا مصدر عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩) في كتابه الشهير «**الفرق بين الفرق**» عند حديثه عن المعتزلة.

الكتاب الخامس

عنوان الكتاب: أصول الدين.

المؤلف: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الشافعي (ت ٤٢٩).

بيانات النشر: تصوير دار صادر للطبعة الأولىٰ لمدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية باستنابول، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

ويتميز هذا الكتاب بميزتين؛ الأولىٰ: تقدم زمن مؤلفه. والثانية: كونه من المصادر الأشعرية المهمة في معرفة آراء الطبقة الأولىٰ من رجالات المذهب؛ كابن كلاب البصري (تـ حدود ٢٤٠)، وأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن القلانسي الرازي (تـ القرن الثالث)[١]. وقد اختلف في عنوان الكتاب؛ فنرىٰ بعض المؤرخين ينعته بـ «**الأصول الخمسة عشر**»[٢]. إلا أن بعض المتكلمين يذكره بعنوان: «**التبصرة**»، ويقيدها بـ «**البغدادية**»[٣]؛ تميزًا له عن «**تبصرة الأدلة في أصول الدين**»، والتي هي من تأليف متكلم الماتريدية؛ أبي المعين ميمون النسفي (تـ ٥٠٨). وإن كانت «**التبصرة**» الثانية تقيد بـ «**النسفية**». وهذا الكتاب مرتب علىٰ خمسة عشر أصلًا، وفي كل أصل يتناول المؤلف بحث خمس عشرة مسألة. وطريقة المؤلف أنه يعتني بذكر آراء علماء مذهبه، ويشير إلىٰ أقوال المخالفين،

---

(١) وقد ورد اسم والده في بعض المصادر: (إبراهيم). انظر: «**تبصرة الأدلة في أصول الدين**»، أبو المعين النسفي (ت٥٠٨)، ١/١٤٦.

(٢) انظر: «**طبقات الفقهاء الشافعية**»، تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣)، ٢/٥٥٣، الترجمة رقم: [٢٠٧].

(٣) انظر: «**إشارات المرام من عبارات الإمام**»، كمال الدين البياضي (ت١٠٩٨)، ص٥٤.

ولا يطيل في مناقشة الأقوال، لذا فنرىٰ أن بعض المسائل يتحدث عنها بما يقرب من نصف صفحة. وقبل أن يتحدث عن الأصول التي ذكرها؛ بيّن سبب اقتصاره علىٰ العدد (١٥)، وهو أن جملة من أحكام الشريعة جاءت علىٰ عدد خمسة عشر. أما الأصول التي ذكرها فهي: ١- بيان حقائق العلوم علىٰ الخصوص والعموم، ٢- حدوث العالم علىٰ أقسامه من أعراض وأجسام، ٣- معرفة صانع العالم ونعوته في ذاته، ٤- معرفة صفاته القائمة بذاته، ٥- معرفة أسمائه وصفاته، ٦- معرفة عدله وحكمه، ٧- معرفة رسله وأنبيائه، ٨- معرفة معجزات أنبيائه وكرامات أوليائه، ٩- معرفة أركان شريعة الإسلام، ١٠- معرفة أحكام التكليف في الأمر والنهي والخبر، ١١- معرفة أحكام العباد في المعاد، ١٢- بيان أصول الإيمان، ١٣- بيان أحكام الإمامة وشروط الزعامة، ١٤- معرفة أحكام العلماء والأئمة، ١٥- بيان أحكام الكفر وأهل الأهواء. والمؤلف من علماء الأشعرية المتشددين، وهو يتساهل جدًا في تكفير خصومه، لا سيما المعتزلة، كما أن ما يذكره عنهم ليس دقيقًا، وهذا ما أكد عليه فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)[١]. كما أن المؤلف تعرض للنقد ذاته من جهة تقي الدين أبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣)[٢]، واتهمه بأنه يخبط كثيرًا في نقوله! وإن كان -فيما يبدو لنا- أنه يقصد ما ينقله في الفقه لا في العقائد.

---

(١) انظر: «مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر»، ص٣٩.

(٢) انظر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، ٢/٥٥٦، الترجمة رقم: [٢٠٧].

الكتاب السادس

عنوان الكتاب: البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهات أهل الطغيان.

المؤلف: أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني الحنفي (ت ٤٤٤).

بيانات النشر: تحقيق د. عبد العزيز بن رشيد الأيوب، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

والمؤلف من تلامذة القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، ويبدو أنه من أوائل من تبنىٰ المعتقد الأشعري من فقهاء الحنفية، ولعل هذا ما دعا شيخ المؤلف بأن يصفه بأنه: (**مؤمن آل فرعون**)[١]! وسيلحظ الباحث استفادة المؤلف من كتاب «**التمهيد**» لشيخه القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، وسيرىٰ أن بين الكتابين وجه تشابه كبير. وللمؤلف رأي شهير في مسألة أول واجب علىٰ المكلف، حيث خالف المذهب؛ إذ رأىٰ أن أول واجب عليه هو النطق بالشهادتين. وقد وجه نقدًا للمذهب في هذه المسألة، وذكر أنها من آثار الاعتزال التي بقيت لدىٰ مؤسس هذا المذهب[٢]! ولابن حزم الظاهري الأندلسي (ت ٤٥٦) نقد شديد للمؤلف، وصل به إلىٰ أن كفره لأجل بعض آرائه[٣]! وهذا الكتاب مرتب علىٰ (٢٨) بابًا،

---

(١) انظر: «**العواصم من القواصم**»، القاضي ابن العربي (ت٥٤٣)، ٢/٢٨٧، (= ضمن كتاب: «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية ونقده للفلسفة اليونانية»، د. عمار الطالبي).

(٢) انظر: «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، ١٧/٢٩٢، «رد التشديد في مسألة التقليد»، أحمد بن مبارك السجلماسي (ت١١٥٦)، ص٦٧-٦٨.

(٣) انظر: «**الفصل في الملل والأهواء والنحل**»، ٥/٧٨، ٩٥.

وتتضمن بعض الأبواب عددًا من الفصول، وهذه الأبواب هي: ١- القول في حد الحد، ٢- المعلومات، ٣- الفرق بين الأدلة الصحيحة وبين فسادها وذكر أقسامها، ٤- الكلام في حدث العالم، ٥- القول بأن للعالم محدثًا أحدثه، ٦- ذكر الدلالة علىٰ أن صانع العالم موجود، ٧- القول في وجوب قدم الصانع، ٨- التوحيد وعجز القدرية عن تصحيحه، ٩- القول في أن الله حي عالم قادر مريد، ١٠- ذكر الدلالة علىٰ كون الله سمعيًا بصيرًا مدركًا متكلمًا وأنه لم يزل علىٰ هذه الصفات، ١١- القول في نفي التشبيه، ١٢- القول في جواز رؤية الله بالأبصار، ١٣- ذكر إثبات الدلالة علىٰ صفات الله لذاته، ١٤- القول في نفي خلق الإرادة والقرآن، ١٥- الكلام في وجوب تعلق إرادة الله بكل حادث، ١٦- الكلام في خلق الأعمال، ١٧- القول في معنىٰ الهدىٰ والضلال، ١٨- القول في إفساد القول بالتوليد، ١٩- الكلام في الاستطاعة وأحكامها، ٢٠- ذكر الدلالة علىٰ أن الاستطاعة مع الفعل، ٢١- القول في اللطف والأصلح، ٢٢- الكلام في التعديل والتجوير والحسن والقبح، ٢٣- باب آخر من القول في الحسن والقبح، وإحالة قياس الباري وأفعاله علىٰ أفعال المخلوقين، ٢٤- الكلام في الأسماء والأحكام والوعد والوعيد والإيمان والإسلام وحقيقة المعرفة والدين، ٢٥- القول في الوعد والوعيد والخصوص والعموم، ٢٦- القول في إثبات الشفاعة، ٢٧- القول في إثبات عذاب القبر ونعيمه ومنكر ونكير، ٢٨- القول في الآجال.

الكتاب السابع

عنوان الكتاب: الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق.

المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. محمد الزبيدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

وقد صنف المؤلف هذا الكتاب دفاعًا عما يُنسب للأشعرية من الأقوال المنكرة. والكتاب غير مرتب علىٰ أبواب أو فصول، وإنما قام المؤلف بسرد المسائل سردًا؛ فكان مما تحدث عنه وجوب النظر والاستدلال، وحرمة التقليد في معرفة الله، وإثبات الصانع من خلال إثبات حدوث العالم، وإثبات وحدانية الصانع وقدمه، وأنه لا يشبهه شيء من مخلوقاته، وأنه ليس بجسم ولا بجوهر، ثم أثبت الصفات الذاتية والفعلية لله، وقرر وحدة صفات المعاني، وفي صفة الإرادة ناقش المعتزلة في بعض مسائل القضاء والقدر، كما أنه أطال في مناقشة المخالفين للأشعرية في صفة الكلام، وقد أثبت المؤلف الاستواء علىٰ العرش؛ لكنه إثبات علىٰ طريقة المفوضة، وقد أنكر صفة العلو، وقرر المؤلف قاعدة في التعامل مع نصوص الصفات، وهي أن الآيات والأخبار التي ظاهرها التشبيه، ولا يتعلق بها عمل، بل يُقتضىٰ بها العلم؛ فتأويلها أولىٰ وأحرىٰ! ثم انتقل المؤلف للحديث عن النبوة، وقرر بقاء نبوة نبينا ﷺ بعد وفاته إلىٰ يوم القيامة؛ وكأن المؤلف يرد علىٰ ما أشيع عن الأشعرية من إبطالهم نبوة الأنبياء بعد وفاتهم، ومما قرره المؤلف في هذه المسألة، وجوب الإيمان بكل ما أخبر به نبينا ﷺ من مسائل الغيبيات، ثم انتقل للحديث عن مسألة الإمامة والمفاضلة بين

الصحابة؛ فقرر المعتقد الأشعري المعروف في هذه المسائل، وأكد المؤلف علىٰ أن النبي لم ينص علىٰ أحد بالخلافة، ثم تحدث عما جرىٰ بين علي ومعاوية، وبعد عرض المؤلف لاعتقاد الأشعرية؛ كفر كل من خالف هذا الاعتقاد الذي ذكره! وهذه من مجازفات المؤلف! ثم ختم رسالته بالتأكيد علىٰ أن من كان شافعي الفروع أشعري الأصول؛ فهو علىٰ الحق المبين، وخطأ قول من قال: نحن شافعية في الفروع حنابلة في الأصول، وعدهم من الجهلة! والسبب في نظر المؤلف أن الإمام أحمد ابن حنبل (ت ٢٤١) لم يصنف كتابًا في أصول الدين، والواجب هو الاقتداء بمن صنف في ذلك وقمع البدعة بالأدلة، ولا شك أن المؤلف يشير إلىٰ أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٦). وما من شك أن المؤلف صنّف هذا الكتاب وهو يعيش ظرف الفتنة التي وقعت بين الحنابلة وبين الأشعرية في بغداد في منتصف القرن الخامس الهجري. ومما سيلحظه الباحث أن هذا الكتاب يكاد يخلو من ذكر الاختلافات الداخلية في المذهب الأشعري.

الكتاب الثامن

عنوان الكتاب: كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد.

المؤلف: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨).

بيانات النشر: حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه د. محمد يوسف موسىٰ، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

وهذا الكتاب من الكتب المؤثرة في المذهب كما سبق معنا. بل اعتبره Henry Corbin (تـ ١٩٧٨م) الصيغة النهائية للمذهب الأشعري[١]! وقد وصفه تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨) بأنه زبور كتب المتأخرين من الأشعرية[٢]! واعتبره أبو القاسم بن أحمد البلوي البرزلي (تـ ٨٤١) أسلم العقائد المقرونة بحججها[٣]! وفي هذا الكتاب قرر أبو المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) نظرية الأحوال، ورد علىٰ من نفاها، وسيصبح ما ذكره في هذا الكتاب هو المعتمد لكل من قال بالأحوال ممن سيأتي بعده من علماء المذهب الأشعري. وسيلحظ الباحث أن المؤلف ركز في

(١) انظر: «تاريخ الفلسفة الإسلامية»، ص٢٠٣. وتجدر الإشارة إلىٰ أنه وقع سقط في متن هذا الكتاب، حيث جاءت العبارة هكذا، وهو في مقام ذكر رجالات المذهب الأشعري: (... وأبو جعفر [محمد بن] أحمد بن محمد السمناني (توفي سنة ١٠٥٢م/٤٤٤هـ) صاحب كتاب الإرشاد الذي يُعد الصيغة النهائية للمذهب الأشعري. والإمام أبو حامد الغزالي ...). وما من شك أن اسم أبي المعالي الجويني (ت٤٧٨) سقط من هذا النص؛ حيث إنه هو صاحب «كتاب الإرشاد»، وهو الذي توفي بعد السمناني (ت٤٤٤) وقبل الغزالي (ت٥٠٥)، بالإضافة إلىٰ أن المصادر لم تذكر كتابًا للسمناني (ت٤٤٤) بعنوان: «الإرشاد».

(٢) انظر: «التسعينية»، ٢/٦٤٥.

(٣) انظر: «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام»، ٦/٣٦٧.

الرد علىٰ المعتزلة في كتابه هذا، وقد أشار إلىٰ شيء من آراء الفلاسفة، لكن يبدو أن حكايته لم تكن مبنية علىٰ تصور دقيق لمذاهبهم، فلذا انتقده بعض الشارحين لكتابه هذا[1]. وفي هذا الكتاب ذهب أبو المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) إلىٰ أن كلام الله مشترك بين المعنىٰ القديم، واللفظ الحادث[2]. وقد قسم المؤلف كتابه إلىٰ عدة أبواب، وبعض الأبواب تتضمن فصولًا فرعية. وهذه الأبواب هي: ١- أحكام النظر، ٢- حقيقة العلم، ٣- القول في حدث العالم، ٤- القول في إثبات العلم بالصانع، ٥- القول فيما يجب لله تعالىٰ من الصفات، ٦- العلم بالوحدانية، ٧- إثبات العلم بالصفات المعنوية، ٨- القول في إثبات العلم بالصفات، ٩- القول في معاني الأسماء، ١٠- إثبات جواز الرؤية علىٰ الله، ١١- القول في خلق الأعمال، ١٢- القول في الاستطاعة وحكمها، ١٣- القول في التعديل والتجوير، ١٤- القول في الصلاح والأصلح، ١٥- القول في إثبات النبوات، ١٦- القول في الوجه الذي منه تدل المعجزة علىٰ صدق الرسول، ١٧- القول في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، ١٨- أحكام الأنبياء عامة، ١٩- القول في السمعيات، ٢٠- الآجال، ٢١- الرزق، ٢٢- الأسعار، ٢٣- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ٢٤- الإعادة، ٢٥- جمل من أحكام الآخرة المتعلقة بالسمع، ٢٦- الثواب والعقاب وإحباط الأعمال، ٢٧- الأسماء والأحكام، ٢٨- التوبة، ٢٩- تفاصيل الأخبار، ٣٠- في إثبات النص وثبوت الاختيار، ٣١- في الاختيار وصفته وذكر ما تنعقد به الإمامة، ٣٢- القول في إثبات إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، المظفر بن عبد الله المقترح الشافعي (تـ ٦١٢)، دراسة وتحقيق د. نزيهة امعاريج، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

---

(١) انظر: «شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد»، تقي الدين المقترح (تـ٦١٢)، ١/ ٢٠٥، ٢١٠، «المختصر الكلامي»، ابن عرفة التونسي (تـ٨٠٣)، ص٥٦٠.

(٢) انظر: ص١٠٨، «شرح عقيدة الطحاوي»، صدر الدين ابن أبي العز الدمشقي (تـ٧٩٢)، ١/ ٩٢، ١٠٤-١٠٥.

٢- شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، أبو بكر بن ميمون (تـ قبل ٦٣٣)، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣- الإسعاد في شرح الإرشاد، عبد العزيز بن إبراهيم ابن بزيزة التونسي المالكي (تـ ٦٦٢)، تحقيق د. عبد الرزاق بسرور، ود. عماد السهيلي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

الكتاب التاسع

عنوان الكتاب: العقيدة النظامية.

المؤلف: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (تـ ٤٧٨).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. محمد الزبيدي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

وتكمن أهمية هذا الكتاب بأنه آخر مؤلفات أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) الكلامية؛ حيث يأتي بعد قطعه مرحلة طويلة من التحرير الكلامي، وهو في الوقت نفسه يوضح لنا آخر آرائه الكلامية. وهذا الكتاب هو جزء من عمل موسع، يشمل مباحث العقيدة والفقه، وعنوانه الأصلي: **«النظامية في الأركان الإسلامية»**، إلا أنه لم يصل إلينا إلا القسم المتعلق بالمعتقد، ويبدو أن قسم العقيدة من هذا الكتاب أفرد مبكرًا؛ حيث نرىٰ بعض المؤرخين يذكر الكتاب باسم **«العقيدة النظامية»**[1]. والكتاب ألفه المؤلف لوزير السلاجقة الشهير؛ نظام الملك الطوسي (تـ ٤٨٥). وقد قسم المؤلف كتابه هذا إلىٰ ثلاثة أقسام، وهي: الكلام فيما يستحيل علىٰ الله، الكلام فيما يجب لله، الكلام فيما يجوز في أحكام الله، وقد قدم لذلك بمقدمة في أقسام العلم والنظر وإثبات حدوث العالم، وفي القسم الأول ذكر المؤلف ضابطًا لما يجب نفيه عن الله تعالىٰ، ثم في القسم الثاني أثبت الصفات السبع المشهورة، وقرر في هذا القسم تفويض مفاهيم الصفات الخبرية، ثم في القسم الثالث تناول مسائل خلق الأفعال ورؤية

---

(١) انظر: «البداية والنهاية»، ابن كثير الدمشقي (تـ٧٧٤)، ١٦/٩٧، وفيات عام: (٤٧٨هـ).

الله والوحدانية والنبوات وما يتعلق بها من إثبات المعجزات والكرامات والسمعيات، وتحدث عن مفهوم الإيمان والتوبة وأحكامها، وفي هذا القسم خالف المؤلف مذهب أصحابه في مسألة الكسب، وقرر أن لقدرة العبد الحادثة تأثيرًا في حصول مقدوره، وقد استنكر علماء الأشعرية هذا القول من المؤلف؛ إذ يعد ما قرره المؤلف مخالفة صريحة لأصول المذهب المتفق عليها بين علمائه، لذا نرىٰ بعض علماء الأشعرية يُعرض عن حكاية هذا القول، لما أراد أن يذكر اختلاف علماء المذهب في مفهوم الكسب؛ وذلك لعدم ملائمة هذا القول لأصول المذهب[1]، ونرىٰ البعض الآخر حاول تبرئة المؤلف من هذا القول[2].

---

(١) انظر: «الغنية في الكلام»، أبو القاسم الأنصاري (ت٥١٢)، ٢/٨٠٨.

(٢) انظر: «شرح المقدمات»، السنوسي (ت٨٩٥)، ص٨٦.

الكتاب العاشر

عنوان الكتاب: المغني.

المؤلف: أبو سعد المتولي عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري الشافعي (تـ ٤٧٨).

بيانات النشر: تحقيق وتقديم ماري برنان، ملحق حوليات إسلامية، القاهرة، ١٩٨٦م[١].

ومؤلف هذا الكتاب من كبار فقهاء الشافعية، وأحد المدرسين في النظامية، وهو مؤلف كتاب «**تتمة الإبانة**»، ولهذا الكتاب منزلة عظيمة لدىٰ فقهاء الشافعية[٢]. ويظهر علىٰ كتابه هذا استفادته من «**كتاب الإرشاد**» لمعاصره وبلديه، أبي المعالي الجويني النيسابوري (تـ ٤٧٨)، أو أنه استفاد من كتاب «**شرح اللمع**» للقاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣). والكتاب غير مرتب علىٰ أبواب وفصول، وإنما يعنون لكل بحث عقدي بـ (**مسألة**)، وطريقة المؤلف أنه يركز علىٰ ذكر الأدلة وشبه الخصوم ومناقشتهم، ويلحظ تركيزه في الرد علىٰ المعتزلة بوجه خاص، وقليلًا ما يشير المؤلف إلىٰ الخلافات داخل مذهبه. وقد قدم المؤلف بفصول في تعريف بعض المصطلحات الكلامية، وحد العلم، وأقسام النظر، وأن مدارك

---

(١) وللكتاب نشرة أخرىٰ، لكن بعنوان مختلف، وهو: «**الغنية في أصول الدين**»، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

(٢) انظر: «**طبقات الفقهاء الكبرىٰ**»، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الدمشقي الشافعي (تـ حدود ٨٠٠)، ١/ ٤٩٤، الترجمة رقم: [٤١٩].

الإيجاب سمعية، وأول واجب علىٰ المكلف، ثم شرع في ذكر مسائل الكتاب، وهي: إثبات الصانع، ووحدانيته، ووجوده، وقدمه، وقيامه بنفسه، وعدم مشابهته لخلقه، ونفي الجسمية عنه، وعدم قيام الحوادث به، وأنه ليس بجوهر ولا بعرض، وأنه قادر عالم حي مريد سميع بصير متكلم باق، وإثبات صفات المعاني السبع، وقد ذكر الطريقة المشهورة لدىٰ متكلمي الأشعرية في إثبات الصفات بدليل قياس الغائب علىٰ الشاهد، وذلك بالنظر إلىٰ الجوامع الأربعة بينهما، وهي: العلة، والشرط، والحقيقة، والدليل، ثم تحدث عن بعض التفاصيل في مسائل الصفات، مثل أن علم الله يعم جميع المعلومات وقدمه، وقدم كلامه وحقيقته، وأن القرآن منزل علىٰ الحقيقة، ومسموع علىٰ الحقيقة، ومكتوب في المصاحف ومحفوظ في القلب علىٰ الحقيقة، وأنه واحد، ثم ذكر أن صفات الله لا توصف أنها متغايرة، وخالف قول إمام المذهب في صفة البقاء، وذكر أن أسماء الله وصفاته أزلية، والموقف من الصفات الخبرية، وقد مال إلىٰ الإيمان بظاهر الآيات والأخبار التي وردت فيها هذه الصفات مع الاعتقاد أنه لا يجوز علىٰ الله سمات المخلوقين، ثم ذكر معتقد مذهبه في أنه لا خالق إلا الله، وكل ما يقع في هذا العالم فهو مراد لله، وقد أطال في مناقشة المعتزلة في مذهبهم في أفعال العباد، ثم ذكر مسألة الكسب، وأن للعبد قدرة، ثم ذكر عموم إرادة الله لما يقع في هذا العالم، ثم عرّف التوفيق والخذلان، وتحدث عن التحسين والتقبيح العقليين، وأنه لا واجب علىٰ العبد عقلًا، ولا واجب علىٰ الله أصلًا، ثم ذكر مسألة الرؤية، وجواز بعثة الرسل، وحقيقة المعجزة، وإثبات الكرامات، وإثبات نبوة نبينا ﷺ، وتفضيله علىٰ جميع الأنبياء، وعصمة الأنبياء، وحشر الخلائق، وإثبات عذاب القبر، وحقيقة الروح، وإثبات بعض مسائل الغيبيات؛ كالميزان والصراط . . . إلخ، وأن الجنة والنار مخلوقتان الآن، وأن ثواب المطيعين وعذاب الكافرين ليس بحتم علىٰ الله، وحكم مرتكب الكبيرة، وإثبات الشفاعة لأهل الكبائر، وحقيقة التوبة، وحكمها، وقبولها، وشرائط الإمامة، وعدم جواز نصب إمامين، وإبطال النص، وإثبات خلافة

أبي بكر، وأنه لا يشترط لعقد الخلافة اجتماع جميع أهل الحل والعقد، ومسألة التفضيل بين الصحابة، ثم إثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وأن عثمان ﷺ قُتل ظلمًا، وحكم من قاتل عليًا ﷺ، والموقف تجاه الصحابة، وحال يزيد بن معاوية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبهذا ختم المؤلف كتابه.

الكتاب الحادي عشر

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي المالكي (ت ٤٨٩).

بيانات النشر: تحقيق وتقديم د. جمال علال البختي، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

ومؤلف هذا الكتاب هو من علماء الأشعرية في المغرب الإسلامي، في الفترة الواقعة قبل قيام الدولة الموحدية، والتي قامت بفرض الاعتقاد الأشعري علىٰ سكان تلك الجهات، ومن هنا يكتسب هذا الكتاب أهميته؛ حيث إنه من التراث الأشعري المبكر في المغرب الإسلامي قبل ظهور الدولة الموحدية، لكن، كما سبق التنبيه عليه، هو وجود محدود وغير معترف به من قبل المذاهب الفقهية السنية. ومنهج المؤلف في كتابه هذا أنه يورد الاعتقاد الأشعري من دون التعرض لذكر الخلافات الداخلية والخارجية، وإن كان ينقل عن بعض علماء المذهب؛ كالقاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، والكتاب مرتب علىٰ ستة عشر بابًا، وهي: ١- باب معرفة أقسام العبادات، وتناول فيه تقسيم العباد، وأحكام الشريعة، وشروط التكليف، ٢- أول الواجبات وصفات الخالق، ٣- باب في الرسالة، ٤- باب في الصفات، وقد جعل المؤلف الصفات الزائدة علىٰ الذات عشر صفات، وهي العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، وإدراك المسموعات، وإدراك المبصرات، وإدراك المشمومات، وإدراك الملموسات، وإدراك المذوقات، والكلام، ٥- في

أسماء الله، ٦- في معنىٰ الاستواء، ٧- في المتشابهات، ٨- في رؤية الله، ٩- في خلق الأفعال، ١٠- في الحسن والقبح، ١١- في القدر، ١٢- في الإسلام والإيمان والكفر، ١٣- في التوبة، ١٤- في الوعد والوعيد، ١٥- في الإعادة وابتداء الآخرة، ١٦- في الإمامة.

الكتاب الثاني عشر

عنوان الكتاب: الرسالة القدسية.

المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥).

بيانات النشر: دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(= ضمن كتاب: «**إحياء علوم الدين**»، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)).

وقد جعل المؤلف هذه الرسالة هي الفصل الثالث من كتاب «**قواعد العقائد**» الوارد في كتابه «**إحياء علوم الدين**». وهي عقيدة مختصرة، ركز المؤلف فيها علىٰ ذكر الاعتقاد الأشعري بدليله، وتجنب الإكثار من ذكر الخلافات، ومناقشة المخالفين. وقد قسمها إلىٰ أربعة أركان، وفي كل ركن أورد عشرة فصول، وهي:

الركن الأول: في معرفة ذات الله، ويتضمن: معرفة وجود الله، وقدمه، وبقائه، وأنه ليس بجوهر، ولا جسم، ولا عرض، وأنه ليس مختصًا بجهة، ولا مستقرًا علىٰ مكان، وأنه مرئي، وأنه واحد.

الركن الثاني: صفات الله سبحانه، ويتضمن: العلم بكونه قادرًا، عالمًا، حيًا، مريدًا لأفعاله، سميعًا بصيرًا، متكلمًا بكلام، أن الكلام القائم بذات الله قديم، أن علمه قديم، أن إرادته قديمة، أنه عالم بعلم حي بحياة قادر بقدرة مريد بإرادة متكلم بكلام سميع بسمع بصير ببصر.

الركن الثالث: في أفعال الله تعالىٰ، ويتضمن: العلم بأن كل حادث في العالم فهو من فعله، أن انفراد الله باختراع حركات العباد لا يخرجها عن كونها

مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب، أن فعل العبد وإن كان كسبًا للعبد فلا يخرج عن كونه مرادًا لله تعالى، أن الله متفضل بالخلق والاختراع ومتطول بتكليف العباد ولم يكن الخلق والتكليف واجبًا عليه، أنه يجوز على الله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه، أن لله إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق ومن غير ثواب لاحق، أن الله يفعل بعباده ما يشاء، أن معرفة الله وطاعته واجبة بإيجاب الله وشرعه لا بالعقل، أنه ليس يستحيل بعثة الأنبياء، أن الله أرسل محمدًا خاتمًا للنبيين وناسخًا لما قبله من شرائع اليهود والنصارى والصابئين.

الركن الرابع: في السمعيات، ويتضمن: الحشر والنشر، سؤال منكر ونكير، عذاب القبر، الميزان، الصراط، أن الجنة والنار مخلوقتان، إثبات خلافة الخلفاء الراشدين، أن أفضل الصحابة بحسب ترتيبهم في الخلافة، شرائط الإمامة، انعقاد إمامة من لم يكن ورعًا عالمًا إذا كان في صرفه إثارة فتنة.

وهذه الرسالة هي الأصل لكتاب **«المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة»**، للفقيه الحنفي كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (تـ ٨٦١)، الشهير بـ (**ابن الهمام**)، والذي يعد من متون الاعتقاد المعتبرة لدى فقهاء الحنفية[١].

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح قواعد العقائد، محمد الأمين الشرواني (تـ ١٠٣٦)، تحقيق زكرياء جبلي، الأصلين للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

(١) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، حاجي خليفة (تـ١٠٦٧)، ٢/١٦٦٦-١٦٦٧.

الكتاب الثالث عشر

عنوان الكتاب: الاقتصاد في الاعتقاد.

المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥).

بيانات النشر: عني به أنس محمد عدنان الشرفاوي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

وهو أكبر أعمال المؤلف الكلامية، وهو كذلك قريب من أن يكون شرحًا لكتابه الآخر «**الرسالة القدسية**»؛ حيث نجد اتفاقًا ظاهرًا بين الكتابين في طريقة ترتيب الأبواب. ويتميز هذا الكتاب بكونه أتىٰ بعد أن كتب المؤلف عددًا من الكتب في علوم العقائد والمنطق، وعلىٰ رأسها كتابه الشهير «**تهافت الفلاسفة**»، وكتابه الآخر «**مقاصد الفلاسفة**»، ومع هذا؛ فإن المؤلف صان مؤلفه هذا عن مباحث الفلاسفة المشائين ومناهجهم، ولم يخلط علم الكلام بعلومهم، هذا مع إتقانه لها ورسوخه فيها. والكتاب مرتب علىٰ أربعة أقطاب، وقد قدم المؤلف لها بأربعة تمهيدات، وهي: بيان أن الخوض في علم الكلام مهم في الدين، بيان أن هذا العلم ليس بمهم لبعض الخلق، بيان أن الاشتغال بهذا العلم من فروض الكفايات، بيان مناهج الأدلة التي سلكها المؤلف في كتابه هذا، وقد اعتمد علىٰ ثلاثة مناهج وهي: السبر والتقسيم، ترتيب أصلين علىٰ وجه آخر، ادعاء استحالة دعوىٰ الخصم، ثم انتقل المؤلف إلىٰ القطب الأول، وهو النظر في ذات الله، وفرّع منه عشر دعاوىٰ، وهي: وجود الله، قدمه، بقاؤه، أنه ليس بجوهر، أنه ليس بجسم، أنه ليس بعرض، أنه ليس في جهة، أنه ليس بمستقر علىٰ العرش، أنه مرئي، أن الله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله، ثم انتقل المؤلف إلىٰ القطب

الثاني وهو في صفات الله، وقسمه إلىٰ قسمين، الأول في الصفات، والثاني في أحكامها، وتناول في القسم الأول الصفات السبع المشهورة، وهي: القدرة، العلم، الحياة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام، وفي القسم الثاني ذكر أربعة أحكام عامة تشمل جميع الصفات، ثم انتقل المؤلف إلىٰ القطب الثالث وهو في أفعال الله، وتناول فيه سبع دعاوىٰ، وهي لا يجب علىٰ الله الخلق والتكليف، أن لله أن يكلف العباد ما لا يطيقونه، أن لله تعذيب البريء دون ثواب، أن الله لا يجب عليه رعاية الصلاح والأصلح، أن الله لا يجب عليه ثواب وعقاب، أن المعرفة لا تجب حتىٰ يرد الشرع، أن بعثة الأنبياء جائزة، ثم انتقل المؤلف إلىٰ القطب الرابع وقسمه إلىٰ أربعة أبواب، وهي: إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، في وجوب التصديق بأمور ورد بها السمع وقضىٰ بجوازها العقل، في الإمامة، في بيان من يجب تكفيره من الفرق، وبهذا ختم المؤلف كتابه.

ويلحظ الباحث قلة ذكر المؤلف للاختلافات الداخلية في المذهب، وتركيزه علىٰ ذكر آراء الفرق التي خالفت الأشعرية في مسائل الاعتقاد الرئيسة عندها. كما تجدر الإشارة إلىٰ أن ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦) قد انتقد كلامًا للمؤلف في هذا الكتاب عن إمكانية تأويل نصوص ختم النبوة، وعده من الإلحاد![١]

(١) انظر: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، تفسير آية (٤٠) من سورة الأحزاب، وقارنه بـ «الاقتصاد في الاعتقاد»، ص٣٠٨.

الكتاب الرابع عشر

عنوان الكتاب: التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد.

المؤلف: أبو الحجاج يوسف بن موسىٰ الكلبي الضرير المالكي (ت ٥٢٠).

بيانات النشر: تحقيق سمير فوبيع، محمد العمراني، نور الدين شعيبي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

وهي منظومة مطولة؛ تقع في (١٣٧٤) بيتًا، وقد وزعها الناظم علىٰ تسعة وتسعين بابًا، تناول فيها جل مسائل الاعتقاد. وقد اختلف الباحثون حول علاقة هذا الكتاب بـ «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**» لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)؛ إذ رأىٰ بعضهم أنه عبارة عن نظم له[١]، ورأىٰ آخرون عدم صحة هذا الرأي[٢]، وتوسط آخرون فرأوا أن «**كتاب الإرشاد**» من مصادر كتاب «**التنبيه والإرشاد**»[٣]. والأبواب العقدية التي تناولها هذا النظم بالبحث هي: ١- فضل هذا العلم، ٢- ذكر الجدال، ٣- حد العلم، ٤- أقسام العلوم، ٥- معنىٰ العقل ومحله، ٦- أحكام العلوم، ٧- أضداد العلوم، ٨- أقسام المعلومات، ٩- أقسام المعدومات، ١٠- أقسام المحدثات، ١١- أحكام المحدثات، ١٢- معنىٰ الدليل وأقسامه، ١٣- معنىٰ النظر وأحكامه، ١٤- طرق الاستدلال، ١٥- أحكام الشرع، ١٦- أقسام العبادات، ١٧- أقسام الواجبات،

---

(١) انظر: «مقدمات المراشد إلىٰ علم العقائد»، ابن خمير السبتي (ت٦١٤)، ص١٨، من مقدمة المحقق: د. جمال علال البختي.

(٢) انظر: «تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي»، د. يوسف احنانة، ص٨٣.

(٣) انظر: «التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد»، أبو الحجاج الضرير (ت٥٢٠)، ص٣٨، من مقدمة المحققين: سمير فوبيع، محمد العمراني، نور الدين شعيبي.

١٨- أقسام المندوبات، ١٩- الطاعة والمعصية، ٢٠- الحسن والقبيح، ٢١- حدوث العالم، ٢٢- إثبات محدث العالم، ٢٣- القدم والبقاء والتنزيه، ٢٤- عظمة الله سبحانه، ٢٥- وحدانية الله سبحانه، ٢٦- صفات الله سبحانه، ٢٧- قدم الصفات، ٢٨- القراءة والمقروء، ٢٩- ما يستحيل عليه من الصفات، ٣٠- ذكر المتشابهات، ٣١- معنىٰ الرضىٰ والغضب، ٣٢- معنىٰ المحبة والكراهة، ٣٣- محبة العبد له سبحانه، ٣٤- الاسم والمسمىٰ والوصف والصفة، ٣٥- أسماء الله، ٣٦- إثبات النبوة، ٣٧- أعلام نبينا ﷺ، ٣٨- إثبات الكرامات، ٣٩- إثبات السحر، ٤٠- إثبات الجن والشياطين، ٤١- إثبات الملائكة، ٤٢- إثبات الرؤيا، ٤٣- الإسراء والمعراج، ٤٤- رؤية الله تعالىٰ بالأبصار، ٤٥- خلق الأفعال، ٤٦- الكسب والاستطاعة، ٤٧- السبب والمسبب، ٤٨- إرادة الكائنات، ٤٩- الهدىٰ والضلال، ٥٠- تكليف ما لا يطاق، ٥١- أحكام القدر، ٥٢- بيان أهل القدر، ٥٣- الأسعار والآجال والأرزاق، ٥٤- الإيمان والإسلام والكفر، ٥٥- زيادة الإيمان ونقصانه، ٥٦- قول أنا مؤمن إن شاء الله، ٥٧- أنا مؤمن عند الله، ٥٨- وصفه تعالىٰ بالإيمان، ٥٩- التكفير والتضليل، ٦٠- أحكام التوبة، ٦١- التوبة من بعض الذنوب، ٦٢- الصغائر والكبائر، ٦٣- نقض التوبة، ٦٤- دواعي التوبة، ٦٥- الوعد والوعيد، ٦٦- نفي الإحباط بالذنوب، ٦٧- الختم بالجنة أو بالنار، ٦٨- حكم أهل الفترة، ٦٩- حكم أبناء المشركين، ٧٠- حكم المجانين، ٧١- حكم البهائم، ٧٢- إعادة الخلق، ٧٣- ذكر ملك الموت، ٧٤- عذاب القبر، ٧٥- الروح والنفس، ٧٦- ذكر الشهداء، ٧٧- خلق الجنة والنار، ٧٨- أشراط الساعة، ٧٩- قيام الساعة، ٨٠- أنباء القيامة، ٨١- الشفاعة الأولىٰ، ٨٢- الشفاعة الثانية، ٨٣- ذكر الحوض، ٨٤- صحف الأعمال، ٨٥- وزن الأعمال، ٨٦- الجواز علىٰ الصراط، ٨٧- الشفاعة الكبرىٰ، ٨٨- حكم الثواب والعقاب، ٨٩- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ٩٠- وجوب الإمامة وشروطها، ٩١- قبول الإمامة وعقدها، ٩٢- أمر الإمام بالظلم والحرام، ٩٣- تحريم القيام علىٰ الإمام، ٩٤- إمامة أبي بكر رضي الله عنه، ٩٥- إمامة عمر رضي الله عنه، ٩٦- إمامة عثمان رضي الله عنه، ٩٧- إمامة علي رضي الله عنه، ٩٨- الإمساك عما شجر بين الصحابة، ٩٩- ترتيب الصحابة في الفضل.

الكتاب الخامس عشر

عنوان الكتاب: المختصر في أصول الدين.

المؤلف: أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد اليابري المالكي (تـ ٥٢٣).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. محمد الطبراني، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

ومؤلف هذا الكتاب من علماء الأشعرية في الأندلس، ويبدو أنه متابع لقدماء الأشعرية؛ حيث نراه يثبت الصفات الذاتية الخبرية علىٰ طريقتهم في الإثبات، ويجعل البقاء من صفات المعاني[1]، وهذا خلاف ما ذهب إليه القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣)، وأبو المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) ومعظم من جاء بعدهم من علماء المذهب في صفة البقاء. والكتاب يكاد يخلو من ذكر الاختلافات الداخلية والخارجية، وإنما نرىٰ أن المؤلف ركز علىٰ عرض الاعتقاد الأشعري مصحوبًا بدليله. والكتاب مقسم علىٰ أربعة أبواب، الباب الأول خصصه بالحديث عن الخالق وصفاته، وعنونه بـ (**ما يلزم علمه ولا يسع أحدًا جهله**)، وضمنه سبعة وأربعين فصلًا، كلها تدور حول صفات الله، ثم الباب الثاني وتحدث فيه عن النبوة والمعجزة، وقد خصص الباب الثالث بذكر المسائل التي وقع إجماع عليها، وضمنه سبعة وأربعين إجماعًا، كل إجماع في فصل، وهذه إحدىٰ مميزات الكتاب، ثم ختم الكتاب بالباب الرابع، وهو في ذكر عيوب اليهود والنصارىٰ والمجوس.

---

(١) انظر: ص١٤٩، ١٥٥-١٥٦.

الكتاب السادس عشر

عنوان الكتاب: الكتاب المتوسط في الاعتقاد والرد علىٰ من خالف السنة من ذوي البدع والإلحاد.

المؤلف: أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣).

بيانات النشر: ضبط نصه وخرج أحاديثه ووثق نقوله د. عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية، طنجة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

ومؤلف هذا الكتاب من كبار العلماء في عصره، وقد بلغ رتبة عالية في عدد من العلوم الشرعية؛ لدرجة أن وصف بأنه أحد الأعلام بحسب بعض المؤرخين[(١)]. وقد اعتمد في كتابه هذا علىٰ كتاب **«الأوسط في الكلام»**، لأبي المظفر الإسفرايني الشافعي (ت ٤٧١)، بالإضافة إلىٰ **«كتاب الإرشاد»**، لأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨). ومما يميز هذا الكتاب؛ أن المؤلف ركز علىٰ ذكر آراء قدماء أئمة المذهب الأشعري؛ كابن كلاب البصري (ت حدود ٢٤٠)، وأبي العباس القلانسي الرازي (ت القرن الثالث)، وغيرهما، مع عناية بتحرير مذاهب الأشعرية، والنقل عن علماء المذهب، ومناقشة المعتزلة خصومهم التقليديين، ومما تميز به هذا الكتاب أنه ذكر معاني أسماء الله الحسنىٰ، مع مصطلحات عقدية يكثر ذكرها في كتب العقائد جعلها في فصل مستقل. والكتاب مرتب علىٰ أربعة أبواب[(٢)]، وهي: ١- العلم بالإله وصفاته ووجه التطرق إليه

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨)، ١١/ ٨٣٤.

(٢) وقد ذكر القاضي ابن العربي (ت٥٤٣) في مقدمة كتابه هذا ص١٠٧، أنه جعله في خمسة أبواب، إلا أن الباب الخامس، وهو القول في الخلافة والتفضيل، جعله فصلًا، وألحقه بالباب الرابع.

بمقدماته، وهو أطول أبواب الكتاب، ٢- في خلق الأعمال، ٣- القول في النبوات، ٤- في تفصيل ما أخبر به نبينا ﷺ، وقد تضمنت هذه الأبواب عدة فصول اشتملت علىٰ معظم مسائل الاعتقاد.

الكتاب السابع عشر

عنوان الكتاب: نهاية الإقدام في علم الكلام.

المؤلف: أبو الفتح تاج الدين محمد بن عبد الكريم الشهرستاني الشافعي (ت ٥٤٨).

بيانات النشر: حرره وصححه ألفرد جيوم، تصوير مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة[١].

وهو من أشهر كتب المؤلف الكلامية، وقد أورد في مقدمته أبياتًا تدل علىٰ أنه لم ير مذهبًا فيه الشفاء من الحيرة، وقد انتقده بعض الأشعرية علىٰ تصرفه هذا، والذي يُشعر بأن فيه إبطالًا للمذهب الأشعري[٢]! والكتاب، وإن كان علىٰ طريقة سلفه من التركيز علىٰ مناقشة المعتزلة، إلا أنه اعتنىٰ أيضًا بمناقشة آراء الفلاسفة المشائين المتأخرين؛ كابن سينا (ت ٤٢٨). والكتاب مرتب علىٰ عشرين قاعدة، تضمنت جميع مسائل علم الكلام التقليدي، وهذه القواعد هي: ١- حدوث العالم، ٢- حدوث الكائنات، ٣- التوحيد، ٤- إبطال التشبيه، ٥- إبطال التعطيل، ٦- الأحوال، ٧- شيئية المعدوم والرد علىٰ من أثبت هيولىٰ بغير صورة، ٨- إثبات العلم بأحكام الصفات، ٩- إثبات العلم بالصفات الأزلية، ١٠- إثبات العلم الأزلي، وأنه واحد متعلق بجميع المعلومات،

---

(١) وتوجد للكتاب طبعة أخرىٰ، وهي عبارة عن تصوير لمخطوطة كُتبت في حياة المؤلف، في عام: (٥٣٨هـ)، وقد قام بنشر صورتها محمد عمادي الحائري، جامعة الأديان والمذاهب، قم - إيران، ١٣٩١هـ-ش، (= ١٤٣٣هـ-ق/ ٢٠١٢م).

(٢) انظر: «تفسير القرآن»، ابن عرفة التونسي (ت٨٠٣)، تفسير آية (١١٩) من سورة آل عمران.

١١- إثبات الإرادة، ١٢- إثبات أزلية كلام الله، ١٣- أن كلام الله واحد، ١٤- حقيقة الكلام الإنساني والنطق النفساني، ١٥- إثبات كون الرب سميعًا بصيرًا، ١٦- جواز رؤية الله عقلًا ووجوب رؤيته سمعًا، ١٧- في التحسين والتقبيح، وأنه لا يجب علىٰ الله شيء من قبل العقل ولا يجب علىٰ العباد شيء قبل ورود السمع، ١٨- إبطال الغرض والعلة في أفعال الله، ١٩- إثبات النبوات، ٢٠- إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، وجمل من الكلام في مسائل السمعيات. ويجب علىٰ الباحث أن يتنبه -كما سبق معنا- إلىٰ أن عددًا من علماء الأشعرية نسبوا للمؤلف في كتابه **«نهاية الإقدام»** أنه خالف مذهب الأشعرية في حقيقة الكلام، حيث أثبت الحروف، وجعلها من حقيقة الكلام، لكن بعض الأشعرية المعاصرين بينوا خطأ هذه النسبة[1]!

---

(١) انظر: **«شرح رسالة صفة الكلام»**، ابن كمال باشا (ت٩٤٠)، ص٥٦، من تعليق المحقق: محمد أكرم أبو غوش.

الكتاب الثامن عشر

عنوان الكتاب: المسائل الخمسون في أصول الدين.

المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦).

بيانات النشر: تحقيق د. أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

وهذا الكتاب هو أصغر كتب فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) الكلامية التي وصلت إلينا، ولا يُعرف بالدقة ترتيب تأليفه بين مؤلفاته، لكن يبدو لنا أنه من كتبه المتقدمة، بسبب أن المؤلف في كتابه هذا ما هو إلا أشعري تقليدي، ومن المؤكد أنه كُتب بعد عام: (٥٧٥هـ)؛ لإشارته إلىٰ الخليفة العباسي الناصر لدين الله (تـ ٦٢٢)، والذي تولىٰ الخلافة في هذا العام. وقد تناول المؤلف في هذا الكتاب خمسين مسألة من مسائل الاعتقاد، ويلحظ أنه ركز علىٰ ذكر الأدلة، وشبه المخالفين، والرد عليهم. والمسائل التي تناولها هذا الكتاب هي:
١- حدوث العالم، ٢- إثبات العلم بالصانع، ٣- قدم الله، ٤- بقاء الله، ٥- وجود الله، ٦- معنىٰ الوجود، ٧- أن الله شيء، ٨- أنه ليس بجسم، ٩- أنه ليس بجوهر، ١٠- أنه منزه عن المكان والجهة والحيز، ١١- أنه منزه عن أن يحل في شيء بالذات أو بالصفات، ١٢- أنه منزه عن الاتحاد، ١٣- قدم صفاته، ١٤- أنه غني عن الألوان والروائح والطعوم، ١٥- أنه منزه عن اللذة والألم، ١٦- أنه قادر، ١٧- أنه عالم، ١٨- أنه حي، ١٩- أنه مريد، ٢٠- أنه سميع بصير، ٢١- أنه عالم بكل المعلومات، ٢٢- أنه عالم بعلم واحد، ٢٣- أن علمه قديم، ٢٤- أنه عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، ٢٥- أنه قادر

علىٰ جميع الممكنات، ٢٦- أنه مريد بإرادة أزلية، ٢٧- أنه متكلم بكلام أزلي، ٢٨- أن كلام الله منزه عن الأصوات والحروف، ٢٩- أنه متكلم بكلام قديم قائم بذاته، ٣٠- أن كلام الله واحد، ٣١- أن الله مرئي، ٣٢- أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة، ٣٣- أن الإله واحد، ٣٤- خلق الأفعال، ٣٥- أن الله مريد لجميع الكائنات، ٣٦- أنه لا قبح في أفعاله، ٣٧- لا يجوز أن تكون أفعاله معللة بعلة، ٣٨- لا يجب للعبد علىٰ الله أي شيء، ٣٩- أن الله واجب الصدق وممتنع الكذب، ٤٠- نبوة رسول الله، ٤١- إثبات المعاد والحشر، ٤٢- عصمة الأنبياء، ٤٣- تفضيل الرسل علىٰ الملائكة، ٤٤- أن عصاة المسلمين لا يخلدون في النار، ٤٥- في إثبات الشفاعة، ٤٦- أن ارتكاب الذنوب لا يوجب الكفر، ٤٧- نصب الإمام، ٤٨- إثبات خلافة الخلفاء الراشدين، ٤٩- تعظيم الصحابة والكف عن سبهم، ٥٠- إثبات إمامة الناصر لدين الله أبي العباس أحمد بن الحسن، الخليفة العباسي (ت ٦٢٢)، وبهذه المسألة ختم المؤلف كتابه.

الكتاب التاسع عشر

عنوان الكتاب: الإشارة في علم الكلام.

المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦).

بيانات النشر: تحقيق ودراسة هاني محمد حامد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

ويُعد هذا الكتاب من أوائل مؤلفات فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) الكلامية، وترتيبه هو الثاني بينها، وذلك عند د. أيمن شحادة في أطروحته عن الرازي (تـ ٦٠٦)، وقد ذكر أنه يمثل المرحلة الأشعرية العالية الأولىٰ للمؤلف. كما رجح أن عنوانه الحقيقي هو: «**إشارة النظار إلىٰ لطائف الأسرار**»[(١)]، وهو الذي ذكره المؤلف في كتابه «**اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**»[(٢)]. لذا فما من داع للاستغراب عندما نلمس أشعرية تقليدية لدىٰ المؤلف في كتابه هذا. وقد قسم المؤلف كتابه هذا إلىٰ خمسة فنون، وفي كل فن أبواب، وتحت كل باب فصول. وفي المقدمة ذكر أربعة فصول تناول فيها شرف علم الكلام علىٰ سائر العلوم، وجواز الاشتغال به، وحقيقة النظر، وترتيب العلم علىٰ النظر، ثم انتقل للفن الأول وتناول فيه إثبات ذات الباري في ثلاثة أبواب؛ في حدوث الأجسام، وفي إثبات الصانع وما يجب له من الصفات النفسية، وفيما يستحيل عليه من الصفات النفسية، ثم انتقل للفن الثاني وتناول فيه صفات الله في ستة أبواب؛ في صفة

---

(١) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", 7.

(٢) انظر: ص٩٢.

العلم، وفي صفة القدرة، وفي صفة الإرادة، وفي صفة الكلام، وفي صفة البقاء، وفي وحدانية الله وفي نفي بقية الصفات غير التي ذكرها المؤلف، ثم انتقل إلىٰ الفن الثالث وتناول فيه أفعال الله وأسماءه في بابين؛ في أنه لا يجب علىٰ الله شيء، وفي أسماء الله تعالىٰ، ثم انتقل للفن الرابع وتناول فيه النبوات في ثلاثة أبواب؛ في جواز بعثة الرسل وشرائط المعجزة وكيفية دلالتها علىٰ صدق النبي وحقيقة السحر والكرامة، وفي إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، وفي أحكام الأنبياء، ثم انتقل للفن الخامس وتناول فيه مسائل السمعيات والمعاد، وقد اقتصر المؤلف علىٰ بحث المعاد فقط؛ بسبب أن جل مسائل السمعيات الأخرىٰ هي من الفقهيات، وبهذا ختم المؤلف كتابه.

الكتاب العشرون

عنوان الكتاب: كتاب الأربعين في أصول الدين.

المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦).

بيانات النشر: تقديم وتحقيق وتعليق د. أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

وهو من أشهر كتب المؤلف الكلامية، بحسب تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨)[١]. وقد كُتبت العديد من الأعمال عليه. وقد كتب المؤلف هذا الكتاب لأكبر أبنائه. وهو مرتب علىٰ أربعين مسألة، ومما يلحظ أن المؤلف يتوسع في ذكر الآراء، ومناقشتها، والاستدلال علىٰ صحة ما يذهب إليه، لذا فهو يعد من أوسع كتبه المتوسطة، وقد ذكر تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨) أنه ذكر في كتابه هذا من الأدلة علىٰ حدوث العالم ما لم يذكره في عامة كتبه[٢]! وقد نقض هذا الكتاب عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (تـ ٦٥٦)[٣]! والمسائل التي بحثها المؤلف هي: ١- حدوث العالم، ٢- أن المعدوم ليس بشيء، ٣- إثبات العلم بالصانع، ٤- أن الله قديم أزلي باق سرمدي، ٥- مخالفة حقيقة الله لسائر الحقائق، ٦- هل وجود الله نفس حقيقته أم لا؟ ٧- أن الله ليس بمتحيز، ٨- أن الله ليس في مكان ولا في جهة، ٩- أن الله لا تحل ذاته وصفاته في أي شيء،

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، ١/ ٣٢٣.

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، ٢/ ٣٤٤.

(٣) انظر: «التعليق علىٰ كتاب المحصل»، عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (تـ٦٥٦)، ل٤٥٣/ب، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

١٠- أنه يمتنع أن يكون الله محلًا للحوادث، ١١- أن الله قادر، ١٢- أن الله عالم، ١٣- أن الله مريد، ١٤- أن الله حي، ١٥- أن لله علمًا وقدرة، ١٦- أن الله سميع بصير، ١٧- أن الله متكلم، ١٨- في بقاء الله، ١٩- أن الله مرئي، ٢٠- كنه حقيقة الله هل هو معلوم للبشر أم لا؟ ٢١- أن صانع العالم واحد، ٢٢- خلق الأفعال، ٢٣- أنه لا يخرج شيء من العدم إلىٰ الوجود إلا بقدرة الله، ٢٤- أن الله مريد لجميع الكائنات، ٢٥- أن الحسن والقبح يثبتان بالشرع، ٢٦- أن أفعال الله وأحكامه لا يجوز أن تكون معللة بعلة، ٢٧- إثبات الجوهر الفرد، ٢٨- حقيقة النفس، ٢٩- إثبات الخلاء، ٣٠- إثبات المعاد، ٣١- إثبات نبوة رسول الله، ٣٢- عصمة الأنبياء، ٣٣- التفضيل بين الملائكة وبين الأنبياء، ٣٤- إثبات كرامات الأولياء، ٣٥- أحكام الثواب والعقاب، ٣٦- انقطاع وعيد الفساق، ٣٧- إثبات الشفاعة، ٣٨- هل تفيد الدلائل النقلية اليقين أم لا؟ ٣٩- الإمامة، ٤٠- في ضبط المقدمات التي يمكن الرجوع إليها في إثبات المطالب العقلية. وهذه المسألة الأخيرة هي مما تميز بها هذا الكتاب؛ حيث بيّن المؤلف سبب الخلاف الواقع بين فرق المتكلمين من جهة، وبين المتكلمين والفلاسفة من جهة أخرىٰ. وكان المفترض أن تكون هذه المسألة هي المسألة الأولىٰ من مسائل هذا الكتاب. وسيلحظ الباحث أن المؤلف في كتابه هذا مال إلىٰ القول بأن الصفات مجرد نسب وإضافات[1]، وهو نفس ما ذكره في كتابه «**معالم أصول الدين**»، والذي أنكره عدد من علماء المذهب -كما سيأتي معنا-.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- لباب الأربعين في أصول الدين، سراج الدين الأرموي (تـ ٦٨٢)، تحقيق محمد يوسف إدريس، بهاء الخلايلة، الأصلين للدراسات والنشر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٢- شرح الأربعين في أصول الدين، شهاب الدين القرافي (تـ ٦٨٤)، اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

---

(١) انظر: ١/ ١٥٠.

الكتاب الحادي والعشرون

عنوان الكتاب: معالم أصول الدين.

المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦).

بيانات النشر: اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

وهذا الكتاب هو جزء من عمل ضخم للمؤلف؛ حيث قسمه إلىٰ خمسة علوم، وهي أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والخلافيات الفقهية، والنظر والجدل. ويبدو أنه لم يصل إلينا إلا القسم المخصص بأصول الدين والقسم المخصص بأصول الفقه. ومن أهم ما يتميز به هذا القسم العقدي من هذا الكتاب؛ أنه من أواخر مؤلفات فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) الكلامية[١]، وبهذا نستطيع أن نحدد ما استقر عليه رأيه من المسائل العقدية، ويدل علىٰ ذلك تأسف أكبر تلامذة فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، وهو قطب الدين إبراهيم بن علي السلمي المصري (تـ ٦١٨)، علىٰ مخالفة شيخه للمذهب في مسألة صفات المعاني، والتي وردت في هذا الكتاب[٢]. وهذا يُشعر بأن هذا الكتاب هو آخر مصنفاته الكلامية. وسيلحظ الباحث أن المؤلف أدرج في كتابه مباحث من الفلسفة المشائية في الطبيعيات، وقد أشار إلىٰ ذلك بعض الشارحين لكتابه[٣].

---

(١) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", AYMAN SHIHADEH, 10.

(٢) انظر: «شرح معالم أصول الدين»، شرف الدين ابن التلمساني (ت٦٥٨)، ص٣٣٥.

(٣) انظر: «شرح معالم أصول الدين»، شرف الدين ابن التلمساني (ت٦٥٨)، ص١٣٨.

والكتاب مقسم علىٰ عشرة أبواب، وفي كل باب أورد المؤلف عددًا من المسائل، وأبواب هذا الكتاب هي: ١- مباحث العلم والنظر، ٢- أحكام المعلومات، ٣- إثبات العلم بالصانع، ٤- صفات الصانع، ٥- بقية الصفات وناقش في هذا الباب مسألة الرؤية ومدىٰ قادرية البشر علىٰ معرفة كنه حقيقة الله ووحدانية الإله وعبدة الأصنام، ٦- الجبر والقدر، ٧- النبوات، ٨- النفوس الناطقة وهذا الباب غريب علىٰ كتب علم الكلام، وقد استعاره المؤلف من الفلاسفة المشائين، وقد انتقده بعض شُراح الكتاب علىٰ نقله لآراء الفلاسفة من دون التنبيه علىٰ فساد مقالتهم[1]! ٩- أحوال القيامة، ١٠- الإمامة.

وسيلحظ الباحث أن المؤلف اختار في هذا الكتاب رأيًا في صفات المعاني، هو مصادم للمذهب الأشعري تمامًا! حيث جعلها مجرد نسب وإضافات[2]. وهذا مناقض تمام المناقضة لمذهب الأشعرية في صفات المعاني؛ حيث إن النسب والإضافات لا وجود لها في الخارج، بينما معتقد الأشعرية في صفات المعاني هو اعتقاد وجودها الخارجي. وقد أنكر عدد من علماء المذهب الأشعري هذا الرأي، وردوه علىٰ المؤلف[3].

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح معالم أصول الدين، شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري، المعروف بـ(ابن التلمساني) الشافعي (تـ ٦٥٨)، تحقيق نزار حمادي، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢- أسئلة نجم الدين الكاتبي (تـ ٦٧٥) عن المعالم لفخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) مع تعاليق عز الدولة ابن كمونة (تـ ٦٨٣)، تحقيق ومقدمة زابينه اشميتكه ورضا بورجوادي، مؤسسة بزوهشي حكمت وفلسفة إيران، تهران، ١٣٨٦هـ-ش.

---

(١) انظر: «شرح معالم أصول الدين»، شرف الدين ابن التلمساني (ت٦٥٨)، ص٥٩٠-٥٩١.

(٢) انظر: «معالم أصول الدين»، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، ص٧٣.

(٣) انظر: «شرح نظم النورية في التوحيد»، الحسين بن محمد الورثيلاني (ت١١٩٣)، ص٢٢٣، ٢٦٨.

الكتاب الثاني والعشرون

عنوان الكتاب: الأسرار العقلية في الكلمات النبوية.

المؤلف: أبو العز تقي الدين المظفر بن عبد الله المقترح الشافعي (ت ٦١٢).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

وهي عقيدة ذات ترتيب فريد؛ حيث رتبها المؤلف علىٰ كلمات الذكر التالية: (**سبحان الله، الله أكبر، الحمد لله، لا إله إلا الله، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم**)، ثم فرّع جميع مسائل علم الكلام عن مدلول هذه الكلمات! وتميّز الكتاب بعناية المؤلف بذكر رأي أصحاب مذهبه، مع مناقشة المخالفين، سيما المعتزلة، كما يظهر علىٰ المؤلف تأثره بأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨). وقد قدّم المؤلف بذكر ثلاثة فصول تتعلق بكلمات الذكر، وهذه الفصول هي: معاني الكلمات، في الترتيب، في حكمها، ثم شرع في ذكر العقائد المتفرعة عن هذه الكلمات، فتحدث في الركن الأول عن كلمة سبحان الله، وفرّع منها ستة مطالب، وهي: وجود الله، نفي الحجمية والجوهرية والجسمية عن الله، تقدسه عن مماثلة الحوادث ومشابهتها، استحالة افتقاره إلىٰ محل يقوم به، تعاليه عن الأغراض الحاملة علىٰ الفعل، تعاليه عن كل صفة نقص وآفة، ثم تحدث في الركن الثاني عن كلمة الله أكبر، وبحث فيها معنيين من معاني هذه الكلمة، الأول وهو دوام وجود الرب، والثاني ثبوت الشرف والعلو له، وقد تناول في هذا الركن قضية أخص وصف لله، وإثبات الرؤية، ومفهوم البقاء، ثم تحدث في

الركن الثالث عن كلمة الحمد لله، وفرّع منها تسعة مطالب، وهي: أنه قادر، أنه مريد، أنه عالم، أنه حي، أنه متكلم، أنه سميع بصير، في حقيقة هذه الصفات، قدم هذه الصفات، في الوجه واليدين والعينين، وقد ذكر مسلكي أصحابه المشهورين في الصفات الخبرية وهما: التأويل أو التفويض. ثم تحدث في الركن الرابع عن كلمة لا إله إلا الله، وناقش فيها ثلاثة مقاصد، وهي: في وحدة الرب في ذاته وعدم انقسامه، عدم حلوله في ذات أو صفة، إبطال ثبوت ذات أخرىٰ موصوفة بالإلهية، ثم تحدث في الركن في الخامس والأخير عن كلمة لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وقرر فيها مسألتين، الأولىٰ إثبات القدرة الحادثة، الثانية امتناع وجود الحركة الحادثة بها، ثم في خاتمة الكتاب تحدث المؤلف عن النبوة، في جوازها عقلًا، وفي دليل صحة النبوة لمدعيها، وفي إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، ثم بحث مسألة جواز النسخ عقلًا، ووجوب تصديق الرسول ﷺ بكل ما أخبر.

الأعمال المطبوعة عليه:

أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية، زكريا بن يحيىٰ الإدريسي المالكي (ت بعد ٦٢٩)، تحقيق نزار حمادي، دار مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الكتاب الثالث والعشرون

عنوان الكتاب: مقدمات المراشد إلىٰ علم العقائد.

المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي المالكي (تـ ٦١٤).

بيانات النشر: حققه وقدم له د. جمال علال البختي، مطبعة الخليج العربي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

وهذا الكتاب من جملة الكتب المغربية التي تأثرت بـ **«كتاب الإرشاد»**، لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، وقد استخدم نفس مصطلحاته وتعبيراته. ويغلب علىٰ الكتاب مناقشة آراء المعتزلة والتوسع في ذلك، مع شيء من العناية في النقل عن أئمة المذهب. والكتاب مرتب علىٰ عشرة أبواب، ثلاثة منها تمهيدية، وبقية الأبواب جعلها كقواعد أو مقدمات، والأبواب التمهيدية هي: ١- الكلام في الرد علىٰ من عاب هذا العلم وطعن فيه من أهل الزيغ والتعصب بالجزاف، ٢- الكلام في معنىٰ العاقل والعقل والتكليف والمكلف، ٣- الكلام في تفصيل ما يجب علىٰ المكلف العلم به ويحرم عليه تركه ولا تبرأ ذمته إلا بتحصيله. ثم انتقل إلىٰ القواعد أو المقدمات الموصلة إلىٰ العلم بالله، وهي: ١- إثبات حدث العالم، ٢- العلم بإثبات صانع العالم، ٣- نفي التشبيه، ٤- الاستدلال علىٰ الوحدانية واستحالة الشركاء، ٥- إثبات الصفات المعنوية وما يجوز له من أحكام في خليقته، ٦- النبوات، ٧- السمعيات، وقد تضمنت كل مقدمة من هذه المقدمات عدة فصول، ويلحظ الباحث أن المؤلف ممن يثبت صفة الإدراك، ويجعلها زائدة علىٰ بقية الصفات.

الكتاب الرابع والعشرون

عنوان الكتاب: غاية المرام في علم الكلام.

المؤلف: أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي الشافعي (ت ٦٣١).

بيانات النشر: تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

وهذا الكتاب مختصر من كتاب المؤلف الكبير: «**أبكار الأفكار في أصول الدين**»، كما توحي مقدمته بذلك، إلا أن المؤلف أعاد ترتيب الكتاب، وحذف مسائل كثيرة بحثها في كتابه الكبير، لذا تم عد هذا الكتاب عملًا مستقلًا. وقد ركز المؤلف في «**غاية المرام**» علىٰ بحث المسائل الاعتقادية الأصلية؛ لذا فقد أغفل أكثر ما كتبه في كتابه الكبير حول مسائل النظر والأدلة والجواهر والأجسام والأعراض والعلة . . . إلخ. ومما يميز هذا الكتاب؛ عناية المؤلف بذكر آراء علماء مذهبه، وتحريره للمذهب، وتنقيحه لمسالك المتكلمين الاستدلالية، لذا فنرىٰ المؤلف -مثلًا- يذكر سبعة مسالك استدلالية علىٰ مسألة معينة، ثم يضعفها كلها، ويذكر ما يرد عليها من اعتراضات. والكتاب مقسم علىٰ ثمانية قوانين، وتتضمن بعض القوانين قواعد وأطرافًا، شملت جل مسائل علم الكلام التقليدي، ولم ينس المؤلف أن يورد آراء الفلاسفة المشائين المتأخرين بجانب المعتزلة، الذين نص علىٰ أنه سيرفع بأطراف أستار عوراتهم، وسيكشف ظلمات تهويلاتهم! وهذه القوانين هي: ١- إثبات الواجب بذاته، ٢- إثبات الصفات النفسية، ويتضمن خمسة أطراف وهي: إثبات صفة الإرادة، إثبات صفة العلم، إثبات صفة

القدرة، إثبات صفة الكلام، إثبات الإدراكات، ٣- وحدانية الباري، ٤- إبطال التشبيه، وبيان ما يجوز علىٰ الله وما لا يجوز، ويتضمن قاعدتين وهما: إثبات رؤية الله، إبطال التشبيه، ٥- أفعال واجب الوجود، ويتضمن ثلاث قواعد وهي: أنه لا خالق إلا الله، نفي الغرض والمقصود عن أفعال الله، في حدوث المخلوقات، ٦- إثبات المعاد وما يتعلق بالحشر، ٧- إثبات النبوات، ٨- في الإمامة، ويتضمن طرفين وهما: في وجوب الإمامة وشرائطها وما يتعلق بها، في معتقد أهل السنة في الصحابة وإمامة الخلفاء الراشدين.

الكتاب الخامس والعشرون

عنوان الكتاب: أنوار المعارف في أسرار العوارف.

المؤلف: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن أحمد الديريني الشافعي (ت ٦٩٤).

بيانات النشر: تحقيق وتقديم نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«مجموع الرسائل الإيمانية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية»**).

والمؤلف من صوفية الأشعرية. ورسالته هذه مقسمة علىٰ قسمين، الأول وهو ما يتعلق بالاعتقاد علىٰ طريقة الأشعرية، والثاني في آداب السلوك إلىٰ الله علىٰ طريقة الصوفية. وقد جعلها المؤلف علىٰ فصول، والمباحث العقدية التي تناولها المؤلف بالبحث هي ما يلي: الأحكام العقلية الثلاثة، والمفهوم من بعض الصفات الإلهية، وتناول مفهوم الجوهر والعرض بالشرح، وبيّن الموقف من آيات وأخبار الصفات الخبرية، وهو الإيمان بها مع تفويض مفاهيمها كما هو قول بعض الأشعرية، وبيّن معنىٰ الوحدانية عند الأشعرية، وأنها متعلقة بالتوحيد الفعلي للرب، ثم ناقش النصارىٰ فيما ذهبوا إليه من ادعاء ألوهية المسيح ﵇، ثم ذكر أن المخلوقات تنقسم إلىٰ قسمين، وبيّن المراد بوسوسة الشيطان، ثم انتقل للحديث عن إثبات الصفات؛ فعقد لكل صفة من الصفات السبع المشهورة فصلًا، وذكر مذهب أصحابه في أفعال العباد في فصل إثبات صفة الإرادة، ثم عقد بابًا في النبوات وبعض مسائل السمعيات، فأثبت نبوة نبينا محمد ﷺ، وذكر وجوب تصديقه فيما أخبر عن الله، وأن مرتكب الكبيرة من أهل الإسلام لا يخلد

في النار إن دخلها، ثم ختم هذا القسم ببيان أفضلية نبينا محمد ﷺ علىٰ سائر الأنبياء، وأفضلية أصحابه، وأن أفضلهم الخلفاء الأربعة بمثل ترتيبهم في الخلافة، ثم انتقل المؤلف للقسم الثاني، وهو المتلعق بالسلوك، وآداب الطريق إلىٰ الله.

الكتاب السادس والعشرون

عنوان الكتاب: الرسالة التسعينية في الأصول الدينية.

المؤلف: أبو عبد الله صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الهندي الشافعي (ت ٧١٥).

بيانات النشر: تحقيق د. ثائر علي الحلاق، دار النوادر اللبنانية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: «**الآراء الكلامية لصفي الدين الهندي**»).

والمؤلف من كبار علماء الأشعرية في زمنه، وهو الذي تولىٰ مناظرة تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨) بخصوص ما ورد في «**العقيدة الواسطية**»[1]. والمؤلف معدود من ضمن المتأثرين بمنهجية فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) الكلامية، وقد استفاد من مؤلفه «**كتاب الأربعين في أصول الدين**» في كتابه «**الرسالة التسعينية**»، كما يظهر من خلال المقارنة بين الكتابين. ومنهج صفي الدين الهندي (ت ٧١٥) في كتابه أنه يذكر صورة المسألة التي يختارها، ومن يخالف ذلك، وأدلته علىٰ ما يختاره، وشبه المخالفين، والأجوبة علىٰ شبههم. والمسائل التي تناولها بالبحث تسعون مسألة، وهي تفتقر للترتيب الموضوعي، وقد ذكر قبل الشروع في بحث المسائل ثلاث مقدمات عن التصور والتصديق، وعن أول الواجبات وأحكام النظر، وعن الدليل العقلي والدليل النقلي، ثم شرع ببحث تسعين مسألة من مسائل علم الكلام، وهي: ١- حدوث العالم، ٢- عدم أبدية العالم، ٣- الوجود والماهية، ٤- المعدوم ليس شيئًا، ٥- إثبات العلم بالصانع، ٦- أزلية الله وأبديته، ٧- خواص واجب الوجود، ٨- خواص الممكن،

---

(١) انظر: «**البداية والنهاية**»، ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤)، ١٨/ ٥٣.

٩- الله موجود، ١٠- الله شيء لا كالأشياء، ١١- نفي الجوهرية عن الله، ١٢- تنزيه الله عن الجسمية، ١٣- الله ليس بعرض، ١٤- نفي الجهة والمكانية عن الله، ١٥- الله ليس زمانيًا، ١٦- تنزيه الله عن الحلول، ١٧- تنزيه الله عن الاتحاد، ١٨- امتناع حلول الحوادث في ذات الله، ١٩- تنزيه الله عن الكيفيات المحسوسة، ٢٠- تنزيه الله عن الألم واللذة، ٢١- امتناع وصف الله بالعجز، ٢٢- مخالفة ذات الله لسائر الذوات، ٢٣- الله قادر، ٢٤- صانع العالم عالم، ٢٥- الله عالم بكل المعلومات، ٢٦- علم الله قديم، ٢٧- الله حي، ٢٨- الله مريد، ٢٩- إثبات صفتي السمع والبصر، ٣٠- إثبات صفة الكلام، ٣١- كلام الله واحد، ٣٢- إثبات البقاء لله، ٣٣- إثبات صفات المعاني جملة، ٣٤- حقيقة الله غير معلومة للبشر، ٣٥- رؤية الله، ٣٦- الوحدانية، ٣٧-الأفعال الاختيارية، ٣٨- إثبات القدرة الحادثة، ٣٩- الاستطاعة، ٤٠- القدرة الحادثة غير صالحة للضدين، ٤١- حقيقة القادر، ٤٢- الله مريد لجميع الكائنات، ٤٣- الممكنات واقعة بقدرة الله، ٤٤- التحسين والتقبيح، ٤٥- أفعال الله غير معللة، ٤٦- التكليف بما لا يطاق، ٤٧- عدم وجوب شيء علىٰ الله، ٤٨- الخلاف في إيلام البريء عقلًا وشرعًا، ٤٩- أحكام الثواب والعقاب، ٥٠- حكم الكافر والعاصي، ٥١- حقيقة الوعيد، ٥٢- كلام الله صدق وعده ووعيده، ٥٣- لا يخلد الفاسق في النار، ٥٤- حكم صاحب الكبيرة، ٥٥- شفاعة النبي ﷺ، ٥٦- دوام الثواب والعقاب، ٥٧- الجوهر الفرد، ٥٨- الخلاء، ٥٩- حقيقة النفس، ٦٠- بقاء النفس، ٦١- التناسخ، ٦٢- ماهية النفس البشرية، ٦٣- جواز بعثة الرسل، ٦٤- إثبات نبوة نبينا ﷺ، ٦٥- أفضلية نبينا علىٰ سائر الأنبياء، ٦٦- عصمة الأنبياء، ٦٧- التفاضل بين الأنبياء وبين الملائكة، ٦٨- أفضلية النبي علىٰ الولي، ٦٩- عمومية رسالة نبينا، ٧٠- معراج النبي، ٧١- إعادة المعدوم، ٧٢- كيفية الإعادة، ٧٣- المعاد، ٧٤- إثبات المعاد الروحي والجسماني، ٧٥- عذاب القبر، ٧٦- سؤال الملكين والصراط والحوض والميزان، ٧٧- خلق الجنة والنار الآن، ٧٨- نصب الإمام، ٧٩- عدم وجوب نصب الإمام علىٰ الله، ٨٠- عدم اشتراط عصمة الإمام، ٨١- ثبوت الإمامة بالبيعة، ٨٢- طريق ثبوت الإمامة، ٨٣- ترتيب الأئمة، ٨٤- أفضل الصحابة، ٨٥- إمامة علي ﷺ، ٨٦- شرائط الإمامة، ٨٧- حقيقة الإيمان، ٨٨- زيادة الإيمان ونقصانه، ٨٩- الاستثناء في الإيمان، ٩٠- حد الكفر.

الكتاب السابع والعشرون

عنوان الكتاب: النور المبين في قواعد عقائد الدين.

المؤلف: أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الغرناطي المالكي (ت ٧٤١).

بيانات النشر: اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

وهذا الكتاب مرتب علىٰ ثلاث قواعد؛ الأولىٰ الكلام في الإلهيات، والثانية الكلام في النبوة وما يندرج فيها، والثالثة الكلام في اليوم الآخر، ثم خاتمة ضمنها المؤلف بعض النصائح، وقد تناول المؤلف في القاعدة الأولىٰ أربعة فصول، الفصل الأول في إثبات وجود الله، وقد ذكر لذلك ثلاثة مسالك، ثم الفصل الثاني في التوحيد، وقد ذكر أربعة أوجه لتقرير التوحيد الفعلي، ثم قام بالرد علىٰ المخالفين في التوحيد من النصارىٰ وعبدة الأصنام والمجوس، ثم الفصل الثالث في إثبات الصفات، ثم الفصل الرابع في تنزيه الله، وقد قرر في هذا الفصل تفويض مفاهيم الصفات الخبرية، وهو قول في مذهب أصحابه، إلا أنه نسب هذا المسلك إلىٰ أهل الحديث المتقدمين! ثم انتقل المؤلف للحديث عن القاعدة الثانية في أربعة فصول، وهي الفصل الأول في إثبات النبوات، والفصل الثاني في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، وقد ضمن هذا الفصل الرد علىٰ اليهود لإنكارهم نبوة نبينا ﷺ تمسكًا منهم بعدم إجازة النسخ، ثم في الفصل الثالث تحدث عن الإيمان بالملائكة، ثم في الفصل الرابع تحدث عن توقير الصحابة وأهل البيت، ثم انتقل المؤلف للقاعدة الثالثة، وبحث فيها أربعة

فصول، وهي الفصل الأول في إثبات المعاد، الفصل الثاني فيما يكون قبل يوم القيامة، الفصل الثالث في يوم القيامة وأحواله، والفصل الرابع في الجنة والنار، ثم في خاتمة الكتاب ذكر المؤلف أربع نصائح، وأمرين حذرا منهما، وهما الأول الاشتغال بالعلوم القديمة غير الشرعية؛ كالفلسفة والتنجيم، والثاني النظر في المشكلات والاشتغال بالشبهة والتشكيكات، وقد بيّن المؤلف أن علماء الأشعرية المتقدمين الذين اشتغلوا بالرد علىٰ المبتدعة وإبطال مذاهبهم إنما دعاهم إلىٰ ذلك هو ظهور المبتدعة في عصرهم، وأما في زمن المؤلف ودياره في المغرب والأندلس فلا وجود لهم، لذا فالأولىٰ ترك الالتفات إلىٰ مذاهبهم. والكتاب يكاد يخلو من ذكر الخلافات الداخلية في المذهب، وكذلك فإنه يكاد يخلو من ذكر آراء الفرق الإسلامية.

الكتاب الثامن والعشرون

عنوان الكتاب: الوسيلة بذات الله وصفاته.

المؤلف: أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني التلمساني المالكي (ت ٨١١).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

وهذا الكتاب مرتب علىٰ خمسة فصول، الفصل الأول في المقدمات، وتناول فيه خمس مقدمات، وهي: المقدمة الأولىٰ تقسيم العلم الحادث إلىٰ تصور وتصديق، المقدمة الثانية أقسام الحكم العقلي، وقد زاد هنا قسمًا رابعًا سماه بالمحتمل العقلي! المقدمة الثالثة أوجه الاستدلال، المقدمة الرابعة في تفسير ألفاظ يستعملها العلماء في هذا العلم، المقدمة الخامسة في تعريف الخبر والدعوىٰ والمطلوب والمقدَّم، ثم في الفصل الثاني في إثبات وجود الإله، وناقش آراء الفلاسفة في قدم العالم، وذكر عدة طرق لإثبات حدوث العالم، ثم انتقل للفصل الثالث وتناول فيه صفات الله تعالىٰ، وقد قسمها إلىٰ صفات الذات وصفات الأفعال، وقسم صفات الذات إلىٰ سلبية ووجودية، ويقصد بالوجودية صفات المعاني السبعة، ثم انتقل للفصل الرابع، وتحدث عن أحكام صفات المعاني السبع، فذكر ثلاثة أحكام تعمها، وستة أحكام تخص بعض الصفات، ثم انتقل للفصل الخامس وتحدث عن صفات الأفعال، وأدرج ما بقي من مسائل العقيدة ضمن هذا الفصل لمناسبة كونها من فعل الله، فمما ذكر في هذا الفصل خلق أفعال العباد، عدم وجوب بعثة الرسل علىٰ الله، إثبات رؤية الله، في النبوات وما يتعلق بها، وتحدث عن المعجزة وشروطها وبعض الأبحاث المتعلقة

بها، ثم ختم الكتاب بذكر أربع وعشرين مسألة، جلها تتعلق بمسائل الغيبيات والسمعيات، وتفضيل الأنبياء علىٰ الملائكة، والإعادة، والتوبة، وحكم مرتكب الكبيرة، والرزق، وأن إعادة المعدوم ممكنة، وأفضلية نبينا ﷺ علىٰ جميع الأنبياء، وعصمة الأنبياء، وتعريف الإيمان لغة وشرعًا.

الكتاب التاسع والعشرون

عنوان الكتاب: رسالة في الاعتقاد.

المؤلف: أبو عبد الله علاء الدين محمد بن محمد البخاري الحنفي (تـ ٨٤١).

بيانات النشر: اعتنىٰ بها وعلق عليها سعيد عبد اللطيف فودة، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

ومؤلف هذه العقيدة من الحنفية الأشعرية، ولم يشر إلىٰ هذا الجانب محقق هذه الرسالة مع أهميته! وقد أخطأ شمس الدين الأفغاني (تـ ١٤٢٠) عندما عد المؤلف من علماء الماتريدية[١]. وليس لديه أي مستند سوىٰ انتماء المؤلف لمذهب الحنفية في الفروع! والمؤلف من تلامذة سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)، وهو صاحب الفتوىٰ الغارقة في الغلو في تكفير كل من أطلق لقب (**شيخ الإسلام**) علىٰ تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨)[٢]! وهذه العقيدة ليست مرتبة علىٰ وفق أبواب أو فصول، وإنما يسرد المسائل سردًا. وسليحظ الباحث أن المؤلف استفاد من «**كتاب الإرشاد**» لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، ومن «**العقائد النسفية**» لنجم الدين النسفي (تـ ٥٣٧). وأشعرية المؤلف تتبين باختياره القول بزيادة الإيمان ونقصانه، كما هو مذهب بعض الأشعرية، وبنفيه أن تكون صفة التكوين قديمة[٣].

---

(١) انظر: «الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية»، ١/٢٩٩.

(٢) انظر: «الرد الوافر علىٰ من زعم بأن من سمىٰ ابن تيمية شيخ الإسلام .. كافر»، ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي (تـ٨٤٢)، ص٢١-٢٣، من مقدمة المحقق: زهير الشاويش (تـ١٤٣٤).

(٣) انظر: «رسالة في الاعتقاد»، علاء الدين البخاري (تـ٨٤١)، ص١٣٥، ١٥٣.

وبالجملة؛ فالمؤلف يعرض آراء الحنفية (= الماتريدية)، وكأنه ليس منهم. وقد اعتنىٰ المؤلف بذكر الخلافات في عقيدته هذه، وركز علىٰ ذكر آراء الفلاسفة والمعتزلة، مع إبطالها. والمسائل التي بحثتها هذه العقيدة هي: أول واجب علىٰ المكلف، ثبوت حقائق الأشياء، حدوث العالم، وحدانية الصانع، قدم الصانع، أن الإله فاعل بالاختيار، عدم استناد القديم إلىٰ الفاعل المختار، شمول علم الله وقدرته لجميع المعلومات والمقدورات، إرادة الله للكائنات، أن الله سميع بصير حي مدبر، نفي الجوهرية عن الله، نفي الجسمية عن الله، نفي العرضية عن الله، نفي الاتصاف باللون والطعام والرائحة والكيفية والمائية والتبعض والتناهي ومشابهة الحوادث والحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة عن الله، نفي اتصاف الله بالتمكن في مكان، نفي اتصاف الله بالنور، جواز وصف الله بالصفات الذاتية الخبرية، إثبات الصفات الأزلية لله، الخلاف في صفات الأفعال، إثبات صفة الكلام، مذهب المعتزلة في صفة الكلام، نفي كون القرآن مخلوقًا، مذهب الحنابلة في القرآن، وقد اختار المؤلف مذهب أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) في أن كلام الله مشترك بين المعنىٰ القديم واللفظ الحادث، الخلاف في التكوين، الخلاف في كون الاسم عين المسمىٰ أم لا، إثبات رؤية الله، تعلق الرؤية بالمعدوم، انفراد الله بالخالقية، الفرق بين الهدىٰ والضلال وبين الاهتداء والضلالة، تكليف ما لا يطاق، أن الحرام رزق، مفهوم الإيمان، الموافاة، أحكام الكبيرة، وجود الجنة والنار، تكليف الجن، إثبات عذاب القبر، وجوب التوبة، إثبات إرسال الرسل، ما لا يجوز علىٰ الأنبياء، إثبات كرامات الأولياء، حكم نصب الأئمة، بعض عقائد الروافض، وبهذا ختم المؤلف رسالته.

الكتاب الثلاثون

عنوان الكتاب: كفاية المريد في علم التوحيد.

المؤلف: أبو العباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي المالكي (ت ٨٨٤).

بيانات النشر: تحقيق محمود عبد الصادق الحساني، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م. (= ضمن كتاب: «**شرح المنظومة الجزائرية في العقائد**»).

وهي منظومة تقع في (٣٥٥) بيتًا، وتعرف بـ (**الجزائرية**)، وقد أثنىٰ عليها السنوسي (ت ٨٩٥)، وعدها من أفضل ما ألف في التوحيد من المختصرات[1]! وهذه المنظومة مقسمة علىٰ قسمين، الأول تناول فيها مسائل العقيدة، والثاني تناول فيها مسائل التصوف، وفي مقدمة النظم تناول الناظم وجوب تعلم أحكام العقيدة، وعلامات وجوب التكليف، واختلاف المتكلمين حول العقل. ثم انتقل لفصول النظم المتعلقة بالعقيدة، وهي: بيان حكم التقليد في قواعد التوحيد، أول الواجبات والاستدلال بالنظر في المخلوقات، فيما يجب من الوجود للإله الملك المعبود، في أن الاختراع لله سبحانه لا لشيء سواه، في وجوب الوحدانية لخالق البرية الإله المنفرد بالألوهية، فيما يستحيل علىٰ المولىٰ الجليل جل ثناؤه وتقدست أسماؤه، في التنبيه علىٰ ما يوهم التشبيه، في ثبوت صفاته المعنوية وأنها قديمة كذاته العلية، في الحياة والسمع والبصر، في العلم، في الإرادة، في

---

(١) انظر: «المنهج السديد في شرح كفاية المريد»، ص٢٢.

القدرة، في الكلام، في إثبات الإدراكات، في الصفات السمعية، في أن أسماءه تعالىٰ توقيفية، فيما زلت به للمبتدعة القدم لمخالفتهم ما تقدم، في الرزق والأجل، في الجائزات ومنها رؤية الله، في ثبوت النسخ، في النبوة وأنها غير مكتسبة، في وجوب التوبة، في حكم الإمامة، في بيان ما أتت به السمعيات من الأمور المغيبات، في البعث والحشر، في أخذ صحف الأعمال، في الميزان، في الصراط، في حوض نبينا ﷺ، في شفاعة نبينا ﷺ، في لزوم طريقة السلف الصالح والحض علىٰ محبتهم، في التحذير من أهل البدع، ثم انتقل الناظم إلىٰ القسم الثاني، وهو في التصوف، فتحدث عن عدد من الأخلاق والآداب التي تجب مراعاتها، وبهذا ختم الناظم نظمه.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- المنهج السديد في شرح كفاية المريد، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥)، تحقيق مصطفىٰ مرزوقي، دار الهدىٰ، عين مليلة- الجزائر، الطبعة الأولىٰ[1].

٢- شرح المنظومة الجزائرية في العقائد، أحمد بن تركي المنشليلي الأزهري المالكي (ت ٩٧٩)، تحقيق محمود عبد الصادق الحساني، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م[2].

---

(١) وقد شرحها السنوسي (ت٨٩٥) بطلب من الناظم نفسه. انظر: «المنهج السديد في شرح كفاية المريد»، ص٢٢.

(٢) وهذا الشرح مختصر من شرح السنوسي (ت٨٩٥).

الكتاب الحادي والثلاثون

عنوان الكتاب: محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد.

المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني المالكي (ت ٩٠٠).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق عبد الرزاق دحمون، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: **«مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد»**).

وهي منظومة مطولة؛ تقع في (١٥١٦) بيتًا. وكان صاحب هذا النظم علىٰ خلاف علمي مع معاصره وبلديه السنوسي التلمساني (ت ٨٩٥)[١]، والثاني يذكر الأول في مصنفاته؛ إلا أنه لا يسميه، وإنما يرمز له بـ (**بعض المعاصرين من التلمسانيين**)[٢]. وتذكر بعض المصادر أن من أسباب النزاع بينهما كان لأجل رأي السنوسي (تـ ٨٩٥) الغالي في حكم المقلد، وهو القول بعدم نجاته في الآخرة! وهذا الذي دعا ابن زكري التلمساني (ت ٩٠٠) إلىٰ إطالة الكلام في نظمه في مسألة التقليد، حيث كان قصده من هذه الإطالة هو الرد علىٰ السنوسي (ت ٨٩٥)[٣]. ولعل هذه الخصومة هي التي جعلت أشعرية ما بعد القرن التاسع

---

(١) انظر: **«غاية المرام في شرح مقدمة الإمام»**، أبو العباس ابن زكري التلمساني (ت٩٠٠)، ١/ ٢١٥-٢١٦، من مقدمة المحقق: محند أوإدير مشنان.

(٢) انظر: **«شرح السنوسية الكبرىٰ»**، السنوسي (ت٨٩٥)، ص٤٤١، ٤٩٩.

(٣) انظر: **«مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد»**، أحمد بن علي المنجور الفاسي (ت٩٩٥)، ١/ ٥٤٧-٥٩٢، الأبيات: (١٧٣-٣٠٠).

ينصرفون عن ابن زكري التلمساني (ت ٩٠٠)؛ حيث لم يتجاوز عدد الشروح التي كُتبت علىٰ نظمه هذا أربعة شروح[1]! هذا مع جودته واحتوائه علىٰ جل مسائل علم الكلام، ورجوع الناظم إلىٰ عدد لا بأس به من كتب الاعتقاد الأشعري، وهي (٢٣) مصدرًا[2]! والكتاب مرتب علىٰ[3]: مقدمة، وثلاثة أقسام، وخاتمة. أما المقدمة فقسمها الناظم إلىٰ ثلاثة أبواب: ١- في مبادئ علم الكلام، ٢- في تعريف النظر، والمعرف، والدليل، وذكر أقسامها وشرائطها، وبيان حكم المعرفة وطريقها، والتكليف وشروطه، والجدل وما يتعلق به، ٣- في حد العلم وقسمته، ورسم العقل، وذكر محله، وتقسيم المعلومات. ثم انتقل الناظم إلىٰ أقسام المنظومة؛ فتناول في القسم الأول إثبات العلم بالخالق، وتنزيهه، وتناول في القسم الثاني ما يجب لله من الصفات الثبوتية، وتناول في القسم الثالث رؤية الله، وما يجوز في فعله. وقد بحث الناظم جل مسائل علم الكلام المشهورة في هذه الأقسام الثلاثة. بعد ذلك انتقل الناظم للخاتمة، وتحدث فيها عن التصوف.

الأعمال المطبوعة عليه:

مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد، أبو العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي المالكي (ت ٩٩٥)، دراسة وتحقيق عبد الرزاق دحمون، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

---

(١) انظر: «مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد»، أحمد بن علي المنجور الفاسي (ت٩٩٥)، ١/ ١١٧-١١٨، من مقدمة المحقق: عبد الرزاق دحمون.

(٢) انظر: «مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد»، أحمد بن علي المنجور الفاسي (ت٩٩٥)، ١/ ١٢١-١٢٩، من مقدمة المحقق: عبد الرزاق دحمون.

(٣) انظر: «مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد»، أحمد بن علي المنجور الفاسي (ت٩٩٥)، ١/ ١٠٠-١٠٦، من مقدمة المحقق: عبد الرزاق دحمون.

الكتاب الثاني والثلاثون

عنوان الكتاب: الفريدة الجامعة في العقيدة النافعة.

المؤلف: صالح بن صديق بن علي النمازي الشافعي (تـ ٩٧٥).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق علي مهدي محمود، دار دجلة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م. (= ضمن كتاب: «**الأنوار الساطعة في شرح الفريدة الجامعة**»).

وتُعرف هذه العقيدة بـ (**النمازية**)؛ نسبة إلىٰ ناظمها. هي منظومة تقع في (٢١٣) بيتًا، نظم فيها المؤلف متن «**العقائد العضدية**»، لعضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦)، وزاد عليه[١]. ولم يشر إلىٰ هذا المحقق! وقد تناول الناظم في منظومته هذه المواضيع التالية: بيان الفرقة الناجية، الإيمان بالله، الصفات الثابتة لله، الإيمان بالقدر، الإيمان بمسائل السمعيات، النبوة، الإسراء والمعراج، حقوق النبي ﷺ وتعظيمه، المفاضلة بين الصحابة، مفهوم البدع، الإمامة، الكبائر.

الأعمال المطبوعة عليه:

الأنوار الساطعة في شرح الفريدة الجامعة، صالح بن صديق بن علي النمازي الشافعي (تـ ٩٧٥)، دراسة وتحقيق علي مهدي محمود، دار دجلة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

---

(١) انظر: «**الأنوار الساطعة في شرح الفريدة الجامعة**»، صالح بن صديق النمازي (ت٩٧٥)، ص٨٦-٨٩.

النوع الثالث
الكتب المطولة

الكتاب الأول

عنوان الكتاب: الشامل في أصول الدين.

المؤلف: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨).

بيانات النشر: حققه وقدم له د. علي سامي النشار، وفيصل بدير عون، وسهير محمد مختار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م.

وهذا الكتاب من الكتب المؤثرة في المذهب كما سبق معنا. بل نستطيع أن نقول: إن هذا الكتاب من أعظم ما كُتب في علم الكلام التقليدي! وهو الأصل لأكثر الكتب المطولة في المذهب الأشعري كما تقدم معنا. لكن لم يصل إلينا منه إلا الجزء الأول فقط. وقد أشار المؤلف في مقدمته إلىٰ أن كتابه هذا عبارة عن تحرير لكتاب «**شرح اللمع**» للقاضي الباقلاني (ت ٤٠٣). وللكتاب ثلاث نشرات، الأولىٰ بتحقيق Helmut Klopfer، وقد أخرج كتاب الاستدلال من الجزء الأول. والثانية، وهي المتداولة بين عموم الباحثين، حققها كل من: علي سامي النشار، وفيصل بدير عون، وسهير محمد مختار، وقد نشروا كامل الجزء الأول، والمخطوطة التي اعتمدوا عليها فيها سقط من بداية الكتاب. والثالثة بتحقيق Richard M. Frank ونشرتها جامعة طِهران. وتميزت هذه النشرة بوجود مقدمة الكتاب، والتي من خلالها استطعنا تحديد هوية هذا الكتاب، بالإضافة إلىٰ وجود

تسعة فصول من باب النظر، وأبواب أخرىٰ كلها ساقطة من الطبعة المصرية! وهذه الأبواب هي: القول في الأوصاف التي زعمت المعتزلة أنها تابعة للحدوث، القول في الحد ومعناه، القول في الأدلة العقلية، القول في حقيقة العلم ومائيته. ومن خلال مقدمة النشرة الإيرانية وقفنا علىٰ هوية هذا الكتاب المهم، وأنه عبارة عن تحرير لـ «**شرح اللمع**»، للقاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، حيث يقول أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨) في مقدمة الطبعة الإيرانية: (**... هذا وقد استدعىٰ طائفة بتعين إسعافهم تحرير كتاب يتعلىٰ عن المختصرات، وينحط عن المبسوطات من جملة التصنيفات في علوم الديانات؛ فصادف الاختيار والإيثار شرح اللمع للقاضي الجليل أبي بكر ﷺ، ونحن إن شاء الله نوضح مشكلات ألفاظه ونقرب ما أوجزه من الأبحاث بطرق البسط مع اجتناب التطويل؛ وإن اضطرت الحاجة إلىٰ إلحاق أبواب ومسائل ألحقناها**)[1]. ومع أن الكتاب لم يصل إلينا كاملًا[2]، وما نُشر منه عبارة عن الجزء الأول، إلا أن المنشور منه يقع في مجلد ضخم، في حدود (٦٥٠) صفحة! وقد وصل إلينا مختصر لكامل الكتاب، كتبه أحد العلماء من مدينة تبريز في إقليم أذربيجان، نُشر في مجلدين. و«**الشامل**» مرتب علىٰ أقوال وكتب وأبواب، وفصول تندرج تحتها، وهي: القول في أحكام النظر، القول في حدث العالم، وفي هذا الباب تحدث المؤلف بإسهاب عن مسائل الطبيعيات لدىٰ الأشعرية. القول في إثبات العلم بالصانع،

---

(١) ص٣.

(٢) وقد ذكر د. محمد الزبيدي في مقدمة تحقيقه لكتاب «**العقيدة النظامية**» لأبي المعالي الجويني (ت٤٧٨)، ص٩٤، حاشية: (٥)، أن الباحث الإيراني صدر الدين محقق ذكر في محاضرة له بالمعهد العالمي للدراسات الإسلامية ببيروت، أن كتاب «**الشامل**» نُشر كاملًا في إيران! والحقيقة أني لا أدري هل مقصود هذا الباحث الإيراني نشرة Richard M. Frank، أم نشرة أخرىٰ؟ لأنه إذا كان المقصود نشرة Richard M. Frank؛ فهي لا تمثل كل الكتاب، وإن كان المقصود نشرة أخرىٰ؛ فقد سألتُ، عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (٣/١٠/٢٠١٦م)، كلًا من: حسن الأنصاري، الأكاديمي الإيراني، وSabine Schmidtke، الأكاديمية الألمانية، وكلاهما متخصصان في الدراسات الكلامية، وعلىٰ معرفة واسعة بالتراث الكلامي الإسلامي، وقد ذكرا لي أن الذي نُشر في إيران من هذا الكتاب هو القسم الذي حققه Richard M. Frank، ولا توجد نشرة إيرانية أخرىٰ للكتاب! وعليه فإنه لا وجود -حاليًا- لأي طبعة كاملة لهذا الكتاب.

القول في نفي التشبيه، القول في صفة النفس، القول في حقيقة الغيرين، كتاب التوحيد، القول في حقيقة الواحد ومعناه، القول في الدلالة علىٰ الوحدانية، القول في الجسم ومعناه، القول في إقامة الدليل علىٰ استحالة كون القديم جسمًا، باب في الاعتمادات وحقائقها وذكر وجوه الاختلاف فيها، القول في إيضاح الدليل علىٰ تقدس الرب سبحانه عن الجهات والمحاذيات، باب في تأويل جمل من ظواهر الكتاب والسنة، القول في الرد علىٰ النصارىٰ، باب في الصفات، القول في الدليل علىٰ وجود القديم، القول في ذكر الدلالة علىٰ أن الله قادر عالم حي، القول في الدليل علىٰ إثبات العلم والقدرة والحياة، كتاب العلل، وفي هذا الكتاب ناقش المؤلف موضوع الأحوال، والعلة الموجبة للأحكام، وقد مال إلىٰ إثبات الحال! وهو آخر باب يصل إلينا من هذا الكتاب.

الأعمال المطبوعة عليه:

الكامل في اختصار الشامل، موسىٰ ابن أمير الحاج التبريزي الحنفي (ت ٧٣٦)، دراسة وتحقيق جمال عبد الناصر عبد المنعم، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

الكتاب الثاني

عنوان الكتاب: الغنية في الكلام.

المؤلف: أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري الشافعي (ت ٥١٢).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق مصطفىٰ حسنين عبد الهادي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

وهذا الكتاب -كما سبق معنا- من الكتب التي تأثرت بكتاب «**الشامل في أصول الدين**»، لشيخ المؤلف أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨). وقد اعتنىٰ المؤلف بذكر آراء علماء المذهب، ومناقشتها، وتحرير القول الأصوب. ولم ينشر من هذا الكتاب إلا القسم المخصص بالإلهيات، والمنشور يقف عند موضوع الأفعال الإلهية. وبقية الكتاب مخطوط. ومع ذلك فقد نُشر هذا الكتاب في مجلدين اثنين، ويقع ما نُشر منه في حدود (٨٤٠) صفحة! والغريب أن المؤلف نعته بالمختصر في مقدمته! والكتاب مرتب علىٰ كتب وأبواب وأقوال وفصول، فبدأ المؤلف أولًا بذكر مقدمة في الاستدلال، ثم بحث المسائل التالية: القول في حدث العالم، باب إثبات العلم بالصانع، كتاب الصفات، باب نفي المثال عن الله، القول فيما يستحيل علىٰ الله من الصفات، باب نفي التجسيم، باب يشتمل علىٰ فصول من الأكوان، باب في وحدانية الله، كتاب الصفات، القول في إثبات العلم بالصفات، كتاب العلل، باب في العلم وأحكامه، باب في الإرادة وأحكامها، باب في إثبات العلم بكون الرب متكلمًا بكلام يختص به، القول في أضداد الكلام، القول في إثبات الكلام لله، القول في البقاء واختلاف الناس

فيه، القول في الاسم والمسمىٰ واختلاف الناس فيه، القول فيما يجوز علىٰ الله، القول في أن أهل الجنان يرون الله تعالىٰ وعدًا منه حقًا، ثم انتقل المؤلف لموضوع الأفعال الإلهية؛ فذكر: القول في خلق الأعمال، القول فيما يستدلون به من ظواهر القرآن، القول في الاستطاعة وحكمها، القول في العجز والمنع، القول في تكليف ما لا يطاق، باب الرد علىٰ القائلين بالتولد، باب الرد علىٰ الطبائعيين والفلاسفة، القول في الإنسان وما يتصل به، باب إرادة الكائنات، القول في التعديل والتجوير، القول في الآلام وأحكامها، القول في الصلاح والأصلح، القول في اللطف ومعناه، وعند هذه المسألة ينتهي القسم المنشور من هذا الكتاب.

الكتاب الثالث

عنوان الكتاب: نهاية المرام في دراية الكلام.

المؤلف: أبو القاسم ضياء الدين عمر بن الحسين الشافعي، خطيب الريّ (تـ ٥٥٩).

بيانات النشر: تقديم أيمن شحادة، مركز بزوهشي ميراث مكتوب، تهران، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٢هـ-ش.

وهذا الكتاب -كما سبق معنا- هو كذلك امتداد للمنهجية الجوينية في كتاب «**الشامل في أصول الدين**»، والمؤلف تلميذ أبي القاسم الأنصاري النيسابوري (تـ ٥١٢)، وهو أيضًا والد فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) وأستاذه في الوقت نفسه. وقد أثنىٰ علىٰ هذا الكتاب تاج الدين السبكي (تـ ٧٧١)، وعده من أنفس كتب مذهبه وأسدها تحقيقًا[1]. وقد تميّز هذا الكتاب بوجود فصل في آخره في ذكر فضائل أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) وأصحابه. بالإضافة إلىٰ اشتماله علىٰ مسائل من علم أصول الفقه. وللمؤلف رأي في مسألة البقاء نقله عنه ابنه في عدد من كتبه[2]، وهو أنه يفرق بين وصف المخلوق والخالق بالبقاء، فالمخلوق باق ببقاء يقوم به، والخالق باق بنفسه، وقد سبقه إلىٰ هذا التفريق أبو القاسم الكعبي البلخي (تـ ٣١٩) إمام معتزلة بغداد في عصره، وهو بهذا يخالف أبا الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦)، والمتقدمين من أصحابه، الذين يرون أن المخلوق

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، ٧/٢٤٢، الترجمة رقم: [٩٤٦].

(٢) انظر: «الإشارة في علم الكلام»، ص٢٥٤، «نهاية العقول في دراية الأصول»، ٢/٤٤٦.

والخالق باقيان ببقاء يقوم بهما، وكذلك هو يخالف القاضي الباقلاني (ت ٤٠٣)، وأبا المعالي الجويني (ت ٤٧٨) ومن تأثر بهما، والذين يرون أن المخلوق والخالق باقيان لنفسيهما. ولم يصل إلينا من هذا الكتاب سوىٰ الجزء الثاني، ويبدأ من باب خلق الأفعال، إلىٰ نهاية الكتاب، وما سبق ذلك هو في عداد المفقود، والمنشور يقع في قرابة (٣٨٠) ورقة! وقد تم نشره بطريقة تصوير المخطوطة؛ وفي نهاية المخطوطة إجازة بخط المؤلف. والكتاب قريب جدًا من كتاب شيخه أبي القاسم الأنصاري (ت ٥١٢) **«الغنية في الكلام»**، في الترتيب وطريقة العرض والمناقشة. وهو مرتب علىٰ أقوال ومسائل وفصول. وما وصل إلينا منه تناول المسائل التالية: القول في خلق الأعمال، القول في الاستطاعة وأحكامها، القول في الرد علىٰ القائلين بالتولد، القول في الإنسان والروح وما يتعلق بهما، القول في التعديل والتجوير وما يتعلق بهما، القول في الوعد والوعيد والثواب والعقاب واختلاف الناس فيه، القول في التوبة وما ينخرط في سلكها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القول في الأسماء والأحكام، القول في التكفير والتضليل والتصويب، القول في الإعادة وما يتعلق بها من أحكام الآخرة، القول في النبوات، القول في الإمامة، القول في فضل الصحابة، خاتمة في فضائل الأشعريين.

الكتاب الرابع

عنوان الكتاب: نهاية العقول في دراية الأصول.

المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت ٦٠٦).

بيانات النشر: تحقيق د. سعيد بن عبد اللطيف فودة، دار الذخائر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م[١].

مع ما يحتله هذا الكتاب من مكانة عالية بين كتب فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، بل بين عموم الكتب الكلامية؛ لدرجة أن زعم شمس الدين الخسروشاهي (تـ ٦٥٢)، أنه لم يكتب مثله![٢] إلا أن هذا الكتاب لا يمثل آراء فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) النهائية في علم الكلام؛ حيث إن هذا الكتاب يُعد من أوائل مصنفاته الكلامية، وترتيبه الثالث لدىٰ د. أيمن شحادة[٣]. وهذا ما يؤكده مؤرخ الأشعرية الفهري اللبلي (تـ ٦٩١)، حيث ذكر أن هذا الكتاب كتبه المؤلف في عنفوان شبابه، فاجتهد فيه، ولذلك فهو أحسن كتبه[٤]! إلا أنه قد يُفهم من كلام بعض العلماء أن هذا الكتاب من أواخر مصنفاته[٥]. وهذا غير

---

(١) للكتاب نشرة أخرىٰ، حققها محمد باقتير- عبد الله دمير، ونُشرت في سيواس، في تركيا، في عام: (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

(٢) انظر: «فهرست اللبلي»، أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (ت٦٩١)، ص١٢٤.

(٣) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", 7-8.

(٤) انظر: «فهرست اللبلي»، ص١٢٤.

(٥) انظر: «تشنيف المسامع بجمع الجوامع»، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤)، ١/١٠٤.

صحيح! وأيًا يكن؛ فإن هذا الكتاب هو أكبر مؤلفات المؤلف الكلامية علىٰ الإطلاق، وقد جعله تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨) من أجل كتب المؤلف الكلامية[(١)]. وكذلك ابن كثير الدمشقي (تـ ٧٧٤) فقد اعتبره من أجود كتبه[(٢)].

وأهمية الكتاب تكمن بأنه يمثل فترة انتقالية بين المرحلة الأشعرية السابقة للمؤلف والمرحلة الفلسفية اللاحقة، بحسب د. أيمن شحادة[(٣)]! ويلحظ مدىٰ المقاربة بين عنوان هذا الكتاب **«نهاية العقول في دراية الأصول»**، وبين كتاب والده السابق **«نهاية المرام في دراية الكلام»**! إلا أنه لا يظهر أي توافق بين الكتابين في منهجية التأليف! وكتاب **«نهاية العقول»** مرتب علىٰ عشرين أصلًا، ويتضمن كل أصل عدة مسائل، وهذه الأصول هي: ١- المقدمات، ٢- النظر، ٣- حدوث الأجسام، ٤- إثبات العلم بالصانع، ٥- بيان كونه قادرًا، ٦- بيان كونه عالمًا، ٧- الصفات، ٨- بيان كونه مريدًا، ٩- بيان كونه متكلمًا، ١٠- باقي الصفات، ١١- الرؤية، ١٢- ما يستحيل علىٰ الله، ١٣- أفعال الله، ١٤- أسماء الله، ١٥- إقامة الدلائل علىٰ أنه لا إله إلا الله، ١٦- النبوات وما يتعلق بها، ١٧- المعاد، ١٨- الثواب والعقاب، ١٩- الأسماء والأحكام، ٢٠- الإمامة.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، ٢/١٥٧.

(٢) انظر: «طبقات الفقهاء الشافعيين»، ٢/٢٥٨، الترجمة رقم: [١٣].

(٣) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", 8.

الكتاب الخامس

عنوان الكتاب: أبكار الأفكار في أصول الدين.

المؤلف: أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي الشافعي (تـ ٦٣١).

بيانات النشر: تحقيق د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

وهذا الكتاب هو أشهر وأكبر كتب سيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١) الكلامية، ويتميز بالعناية في ذكر مذاهب أصحابه والمخالفين، مع تحرير مذهبه، ومناقشة المخالفين مناقشات مطولة، لذا يكثر في هذا الكتاب إيراد الاعتراضات والأجوبة عنها، أو التوقف في بعضها! وبعض هذا التوقف دفع بعض العلماء إلىٰ مهاجمة المؤلف! وذلك عندما توقف في مسألة زيادة وجود الله علىٰ ذاته[1]! كما أن هذا الكتاب هو أحد مصادر بعض الأشعرية المتفلسفة في كتبهم؛ ككتاب «**المواقف في علم الكلام**»، لعضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦). وهذا الكتاب، وإن كان من الكتب التي تأثرت بكتاب «**الشامل في أصول الدين**» لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، إلا أن الباحث سيلحظ أنه لا يقترب منه، مثل درجة اقتراب كتابي «**الغنية في الكلام**»، و«**نهاية المرام في دراية الكلام**». وهذا الكتاب مرتب علىٰ ثماني قواعد، وهي: ١- العلم وأقسامه، وتشتمل علىٰ: أ- حد العلم وحقيقته، ب- العلم الضروري، ج- العلم الكسبي، د- أحكام العلم. ٢- النظر وما يتعلق

---

(١) انظر: «**الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**»، شمس الدين ابن قيم الجوزية (تـ٧٥١)، ٢/ ٦٨٠-٦٨١.

به، وتشتمل علىٰ: أ- حقيقة النظر، ب- شرائط النظر، ج- إثبات أن النظر الصحيح يفضي إلىٰ العلم، د- في كيفية لزوم العلم بالمنظور فيه عن النظر الصحيح، هـ- النظر الفاسد لا يتضمن الجهل، و- انقسام النظر إلىٰ الجلي والخفي، ز- أن النظر الصحيح المؤدي إلىٰ معرفة الله واجب، ح- أول واجب علىٰ المكلف. ٣- الطرق الموصلة إلىٰ المطلوبات النظرية، وتشتمل علىٰ: أ- الحد، ب- الدليل. ٤- انقسام المعلوم إلىٰ الموجود والمعدوم وما ليس بموجود ولا معدوم، وتشتمل علىٰ: أ- الموجود، ب- المعدوم، ج- ما ليس بموجود ولا معدوم. وهذه القاعدة هي أطول وأوسع قواعد الكتاب، وتضمنت المقدمات الكلامية ومباحث الإلهيات. ٥- النبوات، وتشتمل علىٰ: أ- معنىٰ النبوة، ب- تحقيق معنىٰ المعجزة وشرائطها ووجه دلالتها علىٰ صدق النبي، ج- جواز البعثة عقلًا، د- تحقيق وقوعها بالفعل، هـ- عصمة الأنبياء، و- عصمة الملائكة وما قيل في التفضيل بينهم وبين الأنبياء. ٦- المعاد والسمعيات وأحكام الثواب والعقاب، وتشتمل علىٰ: أ- المعاد، ب- السمعيات، ج- أحكام الثواب والعقاب. ٧- الأسماء والأحكام، وتشتمل علىٰ: أ- تحقيق معنىٰ الإيمان وهل يقبل الزيادة والنقصان أم لا؟ ب- تحقيق معنىٰ الكفر، ج- هل عصاة أهل القبلة كفار أم لا؟ د- هل مخالف الحق من أهل القبلة كافر أم لا؟ هـ- هل الكفار معذورون أم لا؟ و- معنىٰ التوبة وأحكامها. ٨- الإمامة ومن له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتشتمل علىٰ: أ- الإمامة، ب- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الثاني
كتب المذهب الفلسفية

الباحث في تاريخ الأفكار في الحضارة الإسلامية؛ سيجد أنه لم يحصل التقاء فكري مباشر بين المتكلمين وبين المشائين العرب[1]؛ إلا في فترة متأخرة نوعًا ما من نشوء المذهبين؛ حيث يبدو أن أول متكلم اطلع اطلاعًا مباشرًا على مؤلفات المشائين العرب وتصدى لنقدها، وخصوصًا مؤلفات ابن سينا (ت ٤٢٨)، والذي يعد مقعد الفلسفة العربية؛ هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥)؛ حيث ذكر هو بنفسه بأنه لم ير أحدًا من علماء الإسلام من صرف عنايته لدراسة الفلسفة[2]، وأنه قام بذلك بجهد شخصي منه، اعتمد فيه على مطالعة كتبهم. وقد استمرت هذه المطالعة في دراسة وفحص مؤلفات الفارابي

---

(١) قد يستشكل البعض مصطلح: (الفلاسفة العرب، المشائية العرب)؛ لكون أكثر الفلاسفة في الحضارة الإسلامية ليسوا من العرب، وإنما هم من العجم. والحقيقة أن استخدام مثل هذا المصطلح هو بالنظر إلى اللغة التي كُتبت بها معظم مؤلفات هؤلاء، ولا شك أنها اللغة العربية؛ فهي لغة العلم في تلك العصور. وانظر تعليلًا منطقيًا لمثل هذا الاستخدام في: **«علم الفلك- تاريخه عند العرب في القرون الوسطى»**، CARLO NALLINO، ص١٦-١٨.

(٢) لا شك أن مقصود الغزالي (ت٥٠٥) بالفلسفة هنا؛ هي الفلسفة بتحرير متأخري الفلاسفة المشائين؛ كالفارابي (ت٣٣٩)، وابن سينا (ت٤٢٨)، وليس يقصد علم الفلسفة بشكل عام، وعليه؛ فلا صحة لتخطئة كل من د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد للغزالي (ت٥٠٥)؛ في قوله بأنه لم ير أحدًا من علماء الإسلام من صرف عنايته إلى دراسة الفلسفة، وأن أبا المعالي الجويني (ت٤٧٨) سبقه إلى ذلك؛ فإن هذه التخطئة ناتجة عن عدم فهم مقصود الغزالي (ت٥٠٥) بالفلسفة التي سبق جميع متكلمي الإسلام إلى دراستها ونقدها، وهي بلا شك الفلسفة بتحرير المتأخرين من المشائين العرب. انظر: **«كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»**، ص (ص)، من مقدمة المحققين.

(تـ ٣٣٩) وابن سينا (تـ ٤٢٨) ما يقرب من سنتين[١]. وقد نتج من تلك المطالعة مؤلفان، كانت مهمة الأول منهما هو شرح وتبيين آراء هؤلاء الفلاسفة في المنطق والطبيعيات والإلهيات، وهو المعروف بـ «**مقاصد الفلاسفة**»، وقد تضمن الكتاب الثاني نقدًا مباشرًا لآرائهم المصادمة للدين، وهو المعروف بـ «**تهافت الفلاسفة**».

وقد تبع الغزالي (تـ ٥٠٥) في صنيعه هذا في نقد المشائين العرب، عددٌ من المتكلمين، كان من أبرزهم ركن الدين محمود بن محمد الخوارزمي المعتزلي (تـ ٥٣٦)، وتاج الدين محمد بن عبد الكريم الشهرستاني الشافعي (تـ ٥٤٨)، حيث كتب الأول «**تحفة المتكلمين في الرد علىٰ الفلاسفة**»[٢]، وكتب الثاني «**مصارع الفلاسفة**». وهذا لا يمنع من وجود تأثر من قبل متكلمي تلك الحقبة ببعض آراء الفلاسفة؛ بل نرىٰ الغزالي (تـ ٥٠٥) نفسه تأثر ببعض علوم الفلاسفة؛ مثل اعتداده بعلم المنطق، لدرجة أن زعم بأنه لا ثقة بعلم من لم يحط به علمًا[٣]! وقد أشار إلىٰ ذلك ركن الدين الخوارزمي المعتزلي (تـ ٥٣٦)، وانتقده بسبب زعمه هذا، وإن لم يصرح باسمه، حيث نراه يقول: (**. . . أني نظرت في زماننا إلىٰ كثير من المتفقهة حرصوا علىٰ تحصيل علوم هؤلاء الفلاسفة المتأخرين، ومنهم فرقة ينتسبون إلىٰ التمسك بمذهب الشافعي، فاعتدوا أن ذلك يُكسبهم الوقوف علىٰ التحقيق في أصناف العلوم حتىٰ في علوم الفقه وأصوله، وذلك منهم ظن كاذب، ورجاء خائب، وضلال سائب، ومطمع في الهدىٰ غائب، وتبعهم علىٰ ذلك بعض متفقهة الحنفية**)[٤]. وقد تعرض الغزالي (تـ ٥٠٥) إلىٰ النقد ذاته من جهة علماء مذهبه بسبب اعتداده بعلم المنطق[٥]. ويرىٰ بعض الباحثين المعاصرين: أنه يمكن ملاحظة تجليات مبكرة في اختلاط علم الكلام

---

(١) انظر: «المنقذ من الضلال»، ص١٠١-١٠٢.

(٢) وقد ذكر ركن الدين الخوارزمي (تـ٥٣٦) في مقدمة كتابه ص٤؛ أنه أول متكلم معتزلي يكتب في نقد المتأخرين من المشائين العرب، وأنه لم يُسبق إلىٰ ذلك من متكلمي الإسلام! إلا أن القارئ لكتابه يلحظ مدىٰ استفادته من مؤلفات الغزالي (تـ٥٠٥)!

(٣) انظر: «المستصفىٰ من علم الأصول»، ١/ ٤٥.

(٤) «تحفة المتكلمين في الرد علىٰ الفلاسفة»، ص٣.

(٥) انظر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح (تـ٦٤٣)، ١/ ٢٥٢، الترجمة رقم: [٧٠].

بالفلسفة في كتابات المتكلم المعتزلي أبي الحسين البصري (تـ ٤٣٦)[١]. وما من شك أن أبا الحسين البصري (تـ ٤٣٦) اطلع علىٰ مؤلفات الفلاسفة، بل وقام بشرح كتب أرسطوطاليس (= Aristoteles) (تـ ٣٢٢ ق.م) في المنطق، كما تذكر ذلك بعض المصادر الاعتزالية[٢]، وقد انتقده لأجل ذلك علماء مذهبه[٣]، لكن لسنا نملك أدلة علىٰ أنه اطلع علىٰ مؤلفات الفارابي (تـ ٣٣٩)، وابن سينا (تـ ٤٢٨)، وإن كان الأقرب أنه لم يطلع عليها، بسبب ما ذكره ركن الدين الخوارزمي (تـ ٥٣٦) -وهو من أكبر أتباعه[٤]- في مقدمة رده علىٰ الفلاسفة، من أنه لم يسبقه أحد من علماء مذهبه في نقد ما كتبه متأخرو الفلاسفة[٥]، كما أنه -بحسب ما وصل إلينا من مؤلفاته الكلامية- لم يخلط علم الكلام بعلم الفلسفة، وهذا ما تؤكد عليه بعض المصادر الاعتزالية، وخصوصًا عن كتابه الشهير «**تصفح الأدلة**»[٦]. ولا نرىٰ في الحقيقة دقة ما ذكره حسن أبو هنية بأن بداية مزج علم الكلام بالفلسفة بدأ مع صنيع الغزالي (تـ ٥٠٥) في مقدمة كتابه «**المستصفىٰ من الأصول**»، عندما أورد مقدمة منطقية للكتاب[٧]؛ فإن علم المنطق هو علم مستقل عن الفلسفة، بحسب بعض الآراء؛ حيث يرىٰ البعض أنه مقدمة لكل العلوم، ولا يُصنّف ضمن أي من أقسام الفلسفة، سواء النظرية أم العملية[٨]. بالإضافة

---

(١) انظر: «**إسلام المتكلمين**»، محمد بو هلال، ص٣١.

(٢) انظر: «**شرح الآيات البينات**»، ابن أبي الحديد المدائني (تـ٦٥٦)، ص٨٣-٨٥.

(٣) انظر: «**المنية والأمل في شرح الملل والنحل- طبقات المعتزلة**»، ابن المرتضىٰ اليماني (تـ٨٤٠)، ص١١٩.

(٤) انظر: «**الرياض المونقة في آراء أهل العلم**»، فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦)، ص٢٨٧.

(٥) انظر: «**تحفة المتكلمين في الرد علىٰ الفلاسفة**»، ص٤.

(٦) انظر: «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (تـ٦٥٦)، ل٤٣٥/أ، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

(٧) انظر: «**التشكلات الفلسفية لعلم الكلام الإسلامي- النشأة والتكوين والمنهج**»، ص٢٧٧، (= ضمن كتاب: «**الفلسفة في الفكر الإسلامي- قراءة منهجية ومعرفية**»، رائد جميل عكاشة، محمد علي الجندي، مروه محمود خرمه).

(٨) انظر: «**فصل في بيان أقسام الحكمة علىٰ سبيل الإيجاز**»، نصير الدين الطوسي (تـ٦٧٢)، ص٩١، (= ضمن كتاب: «**تصنيف العلوم بين نصير الدين الطوسي وناصر الدين البيضاوي**»، د. عباس محمد حسن سليمان).

إلىٰ أن علم الأصول هو علم مستقل عن علم الكلام. وبطبيعة الحال فإن صنيع الغزالي (تـ ٥٠٥) هذا لا يعد دمجًا بين مباحث الفلسفة، وبين مباحث علم الكلام، وإن كنّا لا ننكر تأثير الفلسفة في بعض كتابات الغزالي (تـ ٥٠٥)، كما تؤكده بعض المصادر التاريخية[1]. إلا أن هذا التأثر لم يدفعه إلىٰ أن يخلط بين علم الكلام وعلم الفلسفة. وبناء علىٰ هذا فإننا نزعم أن تأثر المتكلمين الأكبر بآراء المشائين العرب، لا سيما بآرائهم في مباحث الفلسفة النظرية؛ حدث علىٰ يد فخر الدين، أبي عبد الله، محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦)، وتحديدًا في كتابه الشهير «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**»، والذي كان أول متكلم يقوم بعملية خلط بين مباحث المتكلمين من جهة، وبين مباحث الفلاسفة من جهة أخرىٰ، في كتاب واحد، وقد أشار إلىٰ ذلك ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (تـ ٦٥٦) في تعليقته علىٰ هذا الكتاب، وقد عد هذا الصنيع من معايب فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، حيث نراه يقول: (.. **وأعجب من هذا كله وأظرف وأغرب أنه صنع كتابًا في علم الكلام فشحنه بالمباحث الطبيعية والأنظار الفلسفية، فتكلم فيه في تقسيم الممكنات، وكيفية تقوم الهيولىٰ بالصورة . . . وأطال في كل باب من هذه الأبواب، وما زال أهل العلم يستهجنون أن نمزج علم [كذا!] بعلم آخر، وأن تجمع بين [كذا!] الكتاب الواحد بين علمين، ويعدون ذلك قصورًا في صناعة التصنيف**)[2]. لذا كان فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) -بحق- هو المؤسس الأول لهذه المنهجية، والتي ستصبح أهم المراحل التطورية في تاريخ علم الكلام، وهي مرحلة [**علم الكلام الفلسفي**]، والتي سيقتحمها من بعده عدد من كبار المتكلمين، وتحديدًا من الأشعرية والاثني عشرية[3]. كما أن هذه المرحلة التطورية المهمة في تاريخ علم الكلام، ستكون

---

(١) انظر: «**طبقات الفقهاء الشافعية**»، تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح (تـ٦٤٣)، ١/ ٢٥٥، الترجمة رقم: [٧٠].

(٢) «**التعليق علىٰ كتاب المحصل**»، لـ٤٣٥/أ، بتصرف، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]). وكذلك فممن عاب منهجية الجمع بين علمين اثنين كل من: أبي الحسين البصري (تـ٤٣٦) في كتابه: «**المعتمد في أصول الفقه**»، ١/ ٧-٨، والشريف المرتضىٰ (تـ٤٣٦) في كتابه: «**الذريعة إلىٰ أصول الشريعة**»، ١/ ٢-٧.

(٣) ولا صحة لتلك المزاعم المعاصرة التي تحاول أن تجعل نصير الدين الطوسي الاثني عشري (تـ٦٧٢) =

آخر مراحله، بحسب مقداد عرفة منسية[1]. وكتاب «**المحصل**» لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦) يختلف عن بقية كتبه في العقائد؛ إذ هو كتاب جامع لأهم أبواب علمي الكلام والفلسفة، بينما بقية كتبه في العقائد تنقسم إلىٰ كلامية، أو فلسفية. وقريب من كتابه «**المحصل**» آخر كتبه الكلامية، وهو «**معالم أصول الدين**»؛ حيث نرىٰ تركيزه علىٰ ذكر آراء الفلاسفة، واقتباسه مباحث من كتبهم؛ كحديثه عن النفوس الناطقة، إلا أنه في الجملة قريب من كتبه الكلامية. وبسبب جنوح إمام هذه المدرسة إلىٰ التوسع في الخوض في علوم الفلاسفة، وشرح كتبهم، بل والتأليف في تحرير عقائدهم[2] بما لم نره فيمن سبقه من علماء مذهبه! فقد ساهم في فتح الباب لمن سيأتي بعده ممن سيتأثر بمنهجيته من الأشعرية -وخصوصًا الأعاجم الشرقيين منهم- إلىٰ التوسع في الخوض في مباحث الفلسفة؛ لذا فنرىٰ -مثلًا- أن أبرز متون الفلسفة المتداولة في بلاد العجم الشرقية هي من تأليف أشاعرة؛ مثل متن «**هداية الحكمة**» لأثير الدين الأبهري (ت ٦٦٣)، ومتن «**حكمة العين**» لنجم الدين الكاتبي القزويني (ت ٦٧٥)! وهذان المتنان لخصا أهم آراء الفلسفة السينوية المشائية في علم الطبيعة والإلهيات. وسوف تكثر الأعمال علىٰ متون الفلسفة، وكتب الكلام الفلسفي في تلك الجهات، وتحديدًا من قبل علماء من الأشعرية! ويجب علىٰ الباحث أن لا يعتمد علىٰ مؤلفات هؤلاء الأشعرية في علم الفلسفة في تحرير المذهب الأشعري؛ فإنها بلا شك لا تمثل المذهب الأشعري، وإنما كُتبت في توضيح آراء الفلاسفة، لذا فليس من المستغرب أن نرىٰ في هذه

= هو أول مؤسس لهذه المنهجية، وذلك في كتابه الشهير «**تجريد العقائد**». انظر علىٰ سبيل المثال: «**الفيلسوف نصير الدين الطوسي مؤسس المنهج الفلسفي في علم الكلام الإسلامي**»، د. عبد الأمير الأعسم، ص١٤٩، «**إطلالة علىٰ المسار التطوري لعلم الكلام**»، علي أوجبي، ص٢١٠، ٢١٥، (= ضمن كتاب: «**علم الكلام الجديد وفلسفة الدين**»، د. عبد الجبار الرفاعي).

(١) انظر: «**ملاحظات حول علم الكلام في (المقدمة) لابن خلدون**»، ص٦٣، (= ضمن كتاب: «**دراسات في تاريخ علم الكلام والفلسفة**»، د. رشدي راشد).

(٢) ومن الكتب التي صنفها فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) علىٰ هذه الطريقة: «**المطالب العالية من العلم الإلهي**»، و«**المباحث المشرقية**»، و«**الملخص في المنطق والحكمة**»، وليحذر الباحث من الاعتماد علىٰ أمثال هذه الكتب، والتي كتبها علماء الأشعرية، عند دراسته للمذهب الأشعري؛ إذ إن هذه الكتب كُتبت بلسان الغير.

الكتب تقريرات لآراء هي مخالفة كل المخالفة لما يعتقده المتكلمون بشكل عام، وقد نبه علىٰ هذا الأمر تقي الدين ابن تيمية (ت ٧٢٨)[١]، وإن كان أرجع ذلك إلىٰ أنه بسبب الحيرة والتردد، وهذا إن صح في مثل فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)؛ فإنه لا يلزم أن يكون هو الدافع نفسه لدىٰ من أتىٰ بعده من الأشعرية، إذ قد يكون الدافع لهذا الفعل هو تقريب مذاهب الفلاسفة علىٰ شكل متون دراسية من أجل أن يدرسها طلبة العلوم الدينية. وقد استمرت هذه الطريقة في التعاطي مع العلوم الإلهية لدىٰ أشاعرة العجم الشرقيين؛ حتىٰ ظهور الصفويين في بدايات القرن العاشر، وما تبع ذلك من انحسار وتقلص للأشعرية في تلك الديار، بسبب ما لاقاه علماء الأشعرية من قتل وإبادة علىٰ يد الصفويين[٢]. وقد حافظ المعتزلة والماتريدية علىٰ سمة علم الكلام التقليدي؛ فصانوا كتبهم من إقحام المباحث الفلسفية فيها[٣]، لكن الأشعرية، وخصوصًا الأعاجم الشرقيين منهم، والاثني عشرية من بعدهم؛ قد توسعوا في الاقتباس من المباحث الفلسفية في كتبهم الكلامية. ويقول سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢) في هذه النقطة تحديدًا: **(... ثم لما نقلت الفلسفة إلىٰ العربية وخاض فيها الإسلاميون، حاولوا الرد علىٰ الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة فخلطوا بالكلام كثيرًا من الفلسفة ليتحققوا مقاصدها، فيتمكنوا من إبطالها وهلم جرا، إلىٰ أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيات والإلهيات وخاضوا في الرياضيات حتىٰ كاد لا يتميز عن الفلسفة لولا اشتماله**

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، ٤/ ٢٩٠.

(٢) انظر: «كتاب الإعلام بأعلام بيت الله الحرام»، قطب الدين النهروالي (ت٩٩٠)، ص٢٨٠-٢٨١.

(٣) الحقيقة أنه يوجد كتاب يبدو أنه سلك مسلك الأشعرية المتفلسفة في التأليف الكلامي، وهو: «تعديل العلوم»، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي (ت٧٤٧)، وهذا الكتاب -حسب اطلاعي- لم ينشر بعد، لذا فلستُ أجزم في الحقيقة بمذهب مؤلفه العقدي؛ لأني وجدتُ تضاربًا في نسبته إلىٰ الماتريدية أو إلىٰ المعتزلة، وإن كان الأقرب كونه ماتريدي الاعتقاد. انظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم»، طاش كبري زاده (ت٩٦٨)، ٢/ ١٨٢، «رسالة الإيقاظات في خلق الأعمال»، الأمير محمد باقر الداماد الاسترأبادي (ت١٠٤١)، ص٤١، «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، ١/ ٤١٩، «الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية»، شمس الدين الأفغاني (ت١٤٢٠)، ١/ ٢٩١.

علىٰ السمعيات، وهذا هو كلام المتأخرين)[١].

ومن المتوقع ألا تعجب هذه المنهجية في التأليف الكلامي؛ عددًا من علماء الأشعرية، سواء من التقليديين، أم من السنوسية، وقد قابلوها بالاستهجان، بل والتحذير منها؛ لما رأوا أن فيها توسعًا في الخوض في المباحث الفلسفية، مع العناية بذكر آراء الفلاسفة، والتي لا تخلو من مناقضة لعقائد المتكلمين المجمع عليها. ويستحسن بنا أن ننقل هنا نصًا مهمًا للمؤرخ والفقيه الشافعي الأشعري تاج الدين السبكي (تـ ٧٧١)، يوضح فيه تاريخ هذه المنهجية، وكيفية تسربها إلىٰ علماء الأشعرية، حيث يقول: **(وتقسيم الفلاسفة للواحد والكثير متضمن زندقة وإلحادًا . . . وتبعهم هؤلاء المتأخرون الذين مزجوا الحكمة[٢] بعلم الكلام، وضيَّعوا الأذهان، وأوجبوا تطرق سوء الظن إلىٰ أهل السنة. وأول من دخل هذا النوع، لكن لا علىٰ هذا الوجه الإمام فخر الدين[٣] ﷺ، فإنه وإن جمع من كلام أهل السنة والحكماء، إلا أنه أفرد لكل مصنفات. فصنف علىٰ طريقة أهل السنة والجماعة الأربعين والخمسين، وعلىٰ طريق الحكماء المطالب العالية، والمحصل[٤] ونحوهما. ثم جاء بعده أقوام من متأخري العجم أتباع النصير المخذول الطوسي وشيعته، والله لا يدرون مذهب الأشعري ولا يفرقون بين أقوال أهل السنة. ثم هم فرق، فرقة قالوا نحن**

---

(١) «شرح العقائد النسفية»، ص٨. وانظر أيضًا: «شرح الفصول النصيرية»، عبد الوهاب بن علي الاسترأبادي (تـ القرن التاسع)، ص٥٧-٥٨. وقد ورد في إحدىٰ حواشي النسخة الخطية لهذا الكتاب إضافة مهمة بعد الكلام السابق، وهي: **(وكلام المتقدمين خالٍ عن الطبيعيات، والرياضيات، والفلسفة وغيرها، مما خالف الشريعة).**

(٢) المقصود بـ (الحكمة) في كتب العقائد هي: الفلسفة.

(٣) = الرازي (ت٦٠٦).

(٤) الواقع أن كتاب «المحصل» هو معدود من كتاب علم الكلام بشكل عام، وهذا ما أشار إليه مؤلفه في مقدمة كتابه، ص٨٠، وما من شك أنه يختلف تمامًا عن كتب فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) الفلسفية المحضة؛ كـ«الملخص في المنطق والحكمة»، و«المباحث المشرقية» ... إلخ، وكتاب «المحصل»، وإن كان معدودًا من كتب علم الكلام، إلا أنه كذلك يختلف عن كتب فخر الدين الرازي (ت٦٠٦) الكلامية المحضة؛ كـ«المسائل الخمسون في أصول الدين»، و«الإشارة في علم الكلام» ... إلخ، فلأجل هذا نرىٰ تضاربًا بين العلماء في تصنيف موضوعه؛ حيث يصنفه بعضهم ضمن كتب الفلسفة، والبعض الآخر يصنفه ضمن كتب علم الكلام.

أشاعرة، وقصارىٰ أمرهم صحائف السمرقندي، أو تجريد الطوسي، وأقلها شرًا طوالع البيضاوي. أما تجريد الطوسي فإنه عندنا من أردأ الكتب وأضرها علىٰ المسلمين مع كونه في نفسه مختصرًا لا طائل فيه. أما صحائف السمرقندي فحسنه مستثقل العبارة، وسيئه أكثر من حسنه. وأما طوالع البيضاوي فمصنفه إمام عالم صالح ديّن، أشعري العقيدة، إلا أنه أكثر من الجريان علىٰ قواعد الحكماء، من حيث لا يدري غائلة ذلك، مع علمه ودينه، ولكن كثر عليه كلام أولئك فصده عن كثير من كلام أهل السنة، ثم هو مع ذلك خير هؤلاء. فهذه فرقة، حاصل أمرها أنها اتبعت طريقة أبي نصر الفارابي، وابن سينا، وهلم جرا إلىٰ هذا النصير المخذول، وغيرهم من الفلاسفة التي نشأت في هذه الأمة، واشتغلوا بأباطيلهم وجهالاتهم وسموها الحكمة الإسلامية، ولقبوا أنفسهم حكماء الإسلام، وهم أحق بأن يسموا سفهاء جهلاء من أن يسموا حكماء علماء»[1]. ويلحظ الباحث محاولة تاج الدين السبكي (تـ ٧٧١) في أن ينسب هذا المنهج إلىٰ نصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢)، مبرئًا فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) من تأسيس هذه المنهجية؛ وهذا مما لا يسلم له به! فالخلط بين علم الكلام وبين علم الفلاسفة بدأ مع فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، وتحديدًا بدأ هذا الخلط مع كتابه «**المحصل**». نعم! قد يكون لنصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢) دور بارز في تهذيب هذه الطريقة، وترتيبها ترتيبًا منهجيًا؛ سيتأثر به بعض من سيأتي بعده من متفلسفة الأشعرية، حيث سيلحظ الباحث أن كتاب «**المحصل**» يفتقر للترتيب الموضوعي كما نلمسه في كتب هذه المدرسة، وهذا أمر لا يُستغرب؛ فغالب الكتب التأسيسية في العلوم والمناهج تفتقد بلوغ الكمال، وجودة الترتيب، والإحاطة بتفاصيل المسائل، وقد أكد علىٰ هذه النقطة شمس الدين الشهرزوري (تـ بعد ٦٨٤)[2]. وفي نص آخر لتاج الدين السبكي (تـ ٧٧١) لا يقل أهمية عن النص السابق، نرىٰ فيه محاولة أخرىٰ منه لتبرئة فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) من ابتداع هذه المنهجية، حيث

---

(١) «منع الموانع عن جمع الجوامع»، ص٥٣٩-٥٤٥، بتصرف. وقارنه بـ «معيد النعم ومبيد النقم»، تاج الدين السبكي (تـ٧٧١)، ص٨٨، «ترتيب العلوم»، ساجلقي زاده (تـ١١٤٥)، ص١٤٦-١٤٧. وانظر أيضًا: «المقدمة»، ابن خلدون (تـ٨٠٨)، ٣/ ٣٥، ١٠٦.

(٢) انظر: «رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية»، ٣/ ٤١٦.

يقول: (... فلقد حصل ضرر عظيم علىٰ المسلمين بمزج كلام الحكماء بكلام المتكلمين، وأدىٰ الحال إلىٰ طعن المشبهة وغيرهم من رعاع الخلق في أصحابنا، وما كان ذلك إلا في زماننا وقبله يسير منذ نشأ نصير الطوسي ومن تبعه لا حيّاهم الله تعالىٰ. فإن قلت: فقد خاض حجة الإسلام الغزالي والإمام فخر الدين الرازي في علوم الفلاسفة ودونوها وخلطوها بكلام المتكلمين فهلا تنكر عليهما؟ قلتُ: إن هذين إمامان جليلان، ولم يخض واحد منهما في هذه العلوم حتىٰ صار قدوة في الدين ... فإياك أن تسمع شيئًا غير ذلك فتضل ضلالًا مبينًا، فهذان إمامان عظيمان، وكان حقًّا عليهما نصر المؤمنين، وإعزاز هذا الدين، بدفع ترهات أولئك المبطلين، فمن وصل إلىٰ مقامهما لا يلام عليه بالنظر في الكتب الفلسفية، بل هو مثاب مأجور. وأما طائفة في زماننا هذا أو قبله بيسير عكفت علىٰ هذه الحكمة المفتنة من حين نشأت لا تدري شيئًا سواها، اشتبه عليها أقوال كفارها بأقوال علماء الإسلام ... وقد اعتبرت -ولا ينبئك مثل خبير- فلم أجد أضر علىٰ أهل عصرنا وأفسد لعقائدهم من نظرهم في الكتب الكلامية، التي أنشأها المتأخرون بعد نصير الدين الطوسي وغيره، ولو اقتصروا علىٰ مصنفات القاضي أبي بكر الباقلاني، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، وهذه الطبقة لما جرىٰ إلا الخير)[1]. والحقيقة أن ما قام به الغزالي (تـ ٥٠٥)، يختلف تمامًا عما قام به فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، إذ إن الأول لم يمزج بين علم الكلام وعلم الفلسفة في كتاب واحد، ولم يشرح كتب الفلاسفة، ولم يكتب في تحرير عقائدهم؛ إلا كمقدمة للرد عليهم، بل إنه في كتابه الكلامي الشهير «**الاقتصاد في الاعتقاد**»، وقد ألفه بعد أن كتب كتبه المتعلقة بالفلسفة؛ لم يورد شيئًا من مباحث الفلاسفة المتأخرين، بخلاف الثاني الذي قام بهذه الأفعال! لذا لا يمكن بحال أن نجعل ما فعله فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦) هو بمنزلة ما فعله الغزالي (تـ ٥٠٥)، وقد سبق بيان ذلك. كما أن السنوسي (تـ ٨٩٥) من جهة أخرىٰ؛ انتقد مؤلفات فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)، و«**طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**» لناصر الدين البيضاوي (تـ ٦٨٥)، بل وحذر من مطالعة

---

(١) «معيد النعم ومبيد النقم»، ص٩٠-٩٢، بتصرف.

كتبهما للمبتدئ[1]، ونقل أيضًا عن بعض العلماء الأشعريين التحذير من النظر في كثير من مؤلفات فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦)[2]! وهذا بسبب اشتمال هذه الكتب علىٰ آراء الفلاسفة.

ونقد متفلسفة الأشعرية لم يقتصر علىٰ علماء الأشعرية، بل تعرضوا أيضًا للنقد من جهة علماء من خارج المذهب الأشعري؛ حيث نرىٰ -علىٰ سبيل المثال- صالح بن المهدي المقبلي (تـ ١١٠٨)، وهو من علماء اليمن، ينتقد إقحامهم للمسائل الفلسفية في كتبهم الكلامية؛ إذ يقول: (**واعلم أن هذه الأبحاث الفلسفية التي أدخلها المتكلمون في أنظارهم وأبحاثهم حياة لآثارهم[3] التي يجب السعي في هدمها، فإنهم رؤساء الضلال والإلحاد، وقد أكثرت الأشاعرة عنهم، حتىٰ إن الكلام في مباحث الأعراض ولطيف الكلام، كالمتحد لا تجد بين كلام الإسلاميين والفلاسفة كثير فرق في المعنىٰ ولا في الاصطلاح، وانظر «المواقف»، وغيرها إن شئت حتىٰ «تهذيب» سعد الدين مع اختصاره، ومع [ذلك] يسمونهم الحكماء**)[4].

والسمة البارزة علىٰ كتب هذه المدرسة هي ما يلي:

- تقديم كتبهم بذكر فصول من علم المنطق، وهذا الأمر يندر وجوده في كتب المذهب التقليدية، بل في عموم كتب قدماء المتكلمين[5]؛ وذلك لعدم

---

(١) انظر: «شرح أم البراهين»، ص٣٢-٣٣. وانظر أيضًا: «نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار»، الحسين بن محمد الورثيلاني (ت١١٩٣)، ١/ ٢٥٤. وقد ورد في هذا المصدر زيادة في الحاشية: (١)، كتبها المعلق علىٰ الكتاب، وهو: صالح بن محمد ابن مهنا القسنطيني (ت١٣٢٨)، ونصها: (قوله: [وغيرهما] (= كتاب فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، و«طوالع الأنوار»، لناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥)) أي كـ«المواقف» و«المقاصد»، فإنهما محشوان بكلام الفلاسفة، والفرق الضالة، ومقصود مؤلفهما وهو العضد والسعد بجلب ذلك الكلام تمكّن الرد إذ لا يتأتىٰ الرد بدون جلب ذلك الكلام، فمقصودهما حسن ولكن المبتدئ والقاصر لا ينبغي لهما النظر فيهما لئلا يزيغ باستحسان بعض الشبه، وقد وقع ذلك كثيرًا).

(٢) انظر: «عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد»، ص٢٣.

(٣) = الفلاسفة.

(٤) «العلم الشامخ في تفضيل الحق علىٰ الآباء والمشايخ»، ص٢٧٦. وانظر أيضًا: «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد»، ابن بدران الدمشقي (ت١٣٤٦)، ص٤٩٦.

(٥) انظر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح (ت٦٤٣)، ١/ ٢٥٤، الترجمة رقم: [٧٠]، «دراسات في الفلسفة وفي الفكر الإسلامي»، د. عمار الطالبي، ٢/ ٥٨٦.

انتشار علم المنطق في تلك الفترة الزمنية من جهة، وتحرج متكلمي تلك الحقبة من الاستفادة من علم ملابس للعلوم الفلسفية من جهة ثانية[1]، ولأن المتكلمين لديهم مناهجهم الخاصة في الاستدلال من جهة ثالثة، بل إن المصادر التاريخية تذكر مؤلفات في نقد علم المنطق، كتبها عدد من المتكلمين المتقدمين؛ ومنها ما هو من تأليف أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) إمام المذهب[2]. وكذلك؛ فهذا العلم لا وجود له في كتب المذهب السنوسية.

- الاستدلال علىٰ مطالبهم والدفاع عنها بالبراهين الرياضية والهندسية[3].

وما من شك أن هذا النوع من الاستدلال مقتبس من كتب الفلاسفة؛ حيث إن هذين العلمين معدودان من ضمن العلم الرياضي، الذي هو أحد أقسام الفلسفة النظرية[4]. لذا فيندر وجود هذا النوع من الاستدلال في كتب المتقدمين من المتكلمين[5]. ولعل الأشعرية المتفلسفة رأوا أن هذا النوع من الأدلة هو البرهان الحقيقي في إثبات مطالبهم الكلامية؛ تأثرًا منهم بدعاوىٰ الفلاسفة. ويقول د. رشدي راشد عن هذا النوع من الاستدلال: (**إن «البرهان الحقيقي» أي البرهان الرياضي الذي يكون علىٰ نموذج البرهان الرياضي هو الطريق الذي يجب سلوكه للارتقاء بالحقائق الشرعية إلىٰ مستوىٰ الحقائق العقلية . . . فالمقدمات الأولىٰ قابلة منذ أرسطو لمعالجة منطقية رياضية وقد أعاد الكندي تفعيلها وتبعه في ذلك العديد من الفلاسفة الإلهيين نذكر منهم ابن زكريا الرازي وأبو البركات البغدادي (ق ١١-١٢) وفخر الدين الرازي (١١٥٠-١٢١٠) ونصير الدين الطوسي (١٢٠١-١٢٧٤). ونجد هذه المقدمات بعد ذلك مجمعة في شرح التبريزي لدلالة الحائرين**

---

(١) انظر: «المقدمة»، ابن خلدون (تـ٨٠٨)، ٣/ ٣٤، «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية»، مصطفىٰ عبد الرزاق (تـ١٣٦٦)، ص٢٩٤.

(٢) انظر: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري»، ابن عساكر (تـ٥٧١)، ص١٣٥.

(٣) انظر أنموذجًا من ذلك في: «الصحائف الإلهية»، شمس الدين السمرقندي (تـ٧٢٢)، ص٢٥٧-٢٦١.

(٤) انظر: «فصل في بيان أقسام الحكمة علىٰ سبيل الإيجاز»، نصير الدين الطوسي (تـ٦٧٢)، ص٨٩، (= ضمن كتاب: «تصنيف العلوم بين نصير الدين الطوسي وناصر الدين البيضاوي»، د. عباس محمد حسن سليمان).

(٥) انظر: «دقيق الكلام- الرؤية الإسلامية لفلسفة الطبيعة»، د. محمد باسل الطائي، ص٣٥.

وكذلك في شرح حسداي كرسكاس (١٣٤٠-١٤١٢). يتعلق الأمر بإثبات استحالة وجود مقدار لا متناه واستحالة وجود عدد غير متناه من المقادير المتناهية)[١].

- التقلل من مناقشة المعتزلة -الخصوم التقليديين للأشعرية- وعدم بحث بعض المسائل، والتي كانت محل بحث عند المتقدمين، وخصوصًا فروع بعض مباحث الأفعال الإلهية. ولعل السبب في ذلك يعود إلىٰ انحسار المعتزلة وضعف شوكتهم في تلك الحقبة الزمنية، وانتشار المناهج الفلسفية والصوفية النظرية وغلبتها علىٰ كثير من اللاهوتيين في العالم الإسلامي، وتحديدًا في الشرق؛ لا سيما أن انقراض المعتزلة -كمذهب عقدي مستقل- قد يحدد بما بعد منتصف القرن السابع الهجري -وهي فترة اختلاط علم الكلام بالفلسفة، وسطوة الفلسفة والتصوف النظري-؛ حيث يعد نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الغزميني الخوارزمي (تـ ٦٥٨) من أواخر الشخصيات الاعتزالية المشهورة، وهو صاحب كتاب «**المجتبىٰ في أصول الدين**»، والذي يكثر من النقل عنه علماء اليمن[٢]، وبالأخص عز الدين ابن الوزير اليماني (تـ ٨٤٠) في عدد من مؤلفاته[٣]. ولعل

---

(١) «**الفلسفة الرياضيات**»، ص٣٩-٤٠، بتصرف، (= ضمن كتاب: «**في تاريخ العلوم- دراسات فلسفية**»، د. رشدي راشد، تعريب: حاتم الزغل).

(٢) وقد عده بدر الدين الشوكاني (تـ١٢٥٠) من أحسن مؤلفات المعتزلة! انظر: «**أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب**»، ص١٩٧. والكتاب لم ينشر بعد، إلا أن له نسخة خطية في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء.

(٣) انظر أنموذجًا من ذلك في: «**العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**»، ٥/٣٠١، «**ترجيح أساليب القرآن علىٰ أساليب اليونان**»، ص٢٦٨، «**إيثار الحق علىٰ الخلق في رد الخلافات إلىٰ المذهب الحق من أصول التوحيد**»، ٢/٣٣١. ويستحسن التنبيه هنا إلىٰ أنه حدث خلط بين شخصيتين اعتزاليتين من قبل بعض المحققين؛ حيث تم الخلط بين نجم الدين الزاهدي الغزميني الخوارزمي (تـ٦٥٨)، وبين تقي الأئمة العجالي (تـ أواخر القرن السادس)، وقد تم نشر كتاب الأخير، والذي هو بعنوان: «**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**» منسوبًا إلىٰ من سماه محقق الكتاب: (**تقي الأئمة والدين مختار بن محمود العجالي المعتزلي، الشهير بتقي الدين النجراني**)! والحقيقة أن المحقق دمج بين شخصيتين مختلفتين، حيث اختلطت عليه نقولات عز الدين ابن الوزير اليماني (تـ٨٤٠) عن نجم الدين مختار بن محمود الغزميني الخوارزمي (تـ٦٥٨)، حيث كان ينقل عن كتابه «**المجتبىٰ في أصول الدين**»، وكان صاحب هذا الكتاب ينقل عن كتاب «**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**»، لتقي الأئمة العجالي (تـ أواخر القرن السادس)؛ فظن المحقق أن هاتين الشخصيتين واحدة! وهذا نص لعز الدين ابن الوزير اليماني (تـ٨٤٠) يؤكد أنهما شخصيتان منفصلتان، حيث يقول: (... **وأوردت فيه كلام أصحاب الشيخ أبي الحسين البصري في نقضه. وهو كلام مجود محرر منقح، ذكره مختار بن محمود** =

سبب ذلك يعود إلىٰ إبادة المغول لسكان منطقة خوارزم، والتي كانت آخر معاقل المعتزلة[1].

- إيراد مباحث من الفلسفة النظرية علىٰ وفق نظرة المشائين، تحديدًا، والإطالة في استعراض آراء الفلاسفة مع مناقشتها. ومن المباحث الفلسفية التي أقحمها الأشعريون المتفلسفة في مصنفاتهم ما يلي:

أ- الماهية.

ب- الوجوب والإمكان والامتناع (= المواد الثلاث).

ت- الوحدة والكثرة.

ث- القدم والحدوث.

ج- العلة والمعلول.

ح- أقسام الجوهر علىٰ طريقة الفلاسفة.

خ- أقسام الأعراض علىٰ طريقة الفلاسفة.

فهذه هي أبرز المباحث الفلسفية التي أقحمها متفلسفو الأشعرية في كتبهم الكلامية. وسيلحظ الباحث أنهم أطالوا الكلام فيها قبل الشروع في مباحث الإلهيات والنبوات والسمعيات بما يقدر بنحو ثلثي الكتاب! وهذا مما يدل علىٰ

= المعتزلي في كتابه «**المجتبىٰ**»، وذكر عن شيخ الاعتزال تقي الأئمة العجالي بعد إيراد نقض كلامهم ...)، «**العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**»، ٥/ ٦٠. وهذا نص صريح في التفرقة بين هاتين الشخصيتين، وأن مختارًا (ت٦٥٨) ينقل عن العجالي (ت أواخر القرن السادس)، لا أنه نفسه! وحاليًا يتم الإعداد لطبعة جديدة لكتاب «**الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء**» منسوبة إلىٰ مؤلفها الحقيقي، وذلك في أوروبا، بالاشتراك بين Sabine Schmidtke، وبين أحد الباحثين الإيرانيين. وانظر ترجمة نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي (ت٦٥٨) في: «**طبقات الحنفية**»، علاء الدين علي جلبي بن أمر الله الرومي (ت٩٧٩)، ص٢٧٠-٢٧٣.

(١) انظر: «**نزهة المقلتين في سيرة الدولتين**»، أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥)، ص١٦٢-١٦٤. إلا أنه يبدو أنه ظل للمعتزلة في خوارزم بقية بعد نجم الدين الزاهدي (ت٦٥٨)، لكنه بقاء محدود وضعيف، حيث تشير بعض المصادر إلىٰ أن من علماء دولة السلطان تيمور لنك (ت٨٠٧) (**عبد الجبار بن النعمان الخوارزمي المعتزلي**)، وقد كان هذا العالم المعتزلي برفقة تيمور لنك (ت٨٠٧) عند غزوه للشام، وأنه جرت بينه وبين علماء الشام مناظرات. انظر: «**عجائب المقدور في نوائب تيمور**»، ابن عربشاه (ت٨٥٤)، ص٢٦١.

اهتمامهم بها. مع العلم أنها غير داخلة أصلًا في موضوع علم الكلام، لذا لا نكاد نرىٰ لها ذكرًا في كتب المتقدمين من المتكلمين[1]؛ وهذا ما يؤكده ابن المرتضىٰ اليماني (تـ ٨٤٠)، من علماء الجارودية، حيث يقول: (**اعلم أن السمرقندي أورد في أول كتاب الصحائف الإلهية مسائل في الوجود والعدم وما يتعلق بهما، ربما توهم المطالع فيه أنها أو أكثرها [. . .][2] لم يتكلم عليها أصحابنا ولا نحن في شرحنا هذا؛ رجحنا ذكرها وتعدادها وبيان كون شرحنا هذا قد انتظمها انتظامًا شافيًا، خلا ما تواضع عليه الفلاسفة من العبارات التي لا طائل تحتها، ولا تصعب علىٰ من تعلق بعلم الكلام معرفة معانيها عند النظر فيها، وفهم الصحيح منها والباطل**)[3]. ولكن احتاج متفلسفة المتكلمين إليها؛ من باب الرد علىٰ الفلاسفة، ومعرفة أصول مذاهبهم، بحسب بعض المؤرخين، حيث يقول ابن خلدون (تـ ٨٠٨): (**والمتكلمون إنما دعاهم إلىٰ ذلك كلام أهل الإلحاد في معارضات العقائد السلفية بالبدع النظرية، فاحتاجوا إلىٰ الرد عليهم من جنس معارضاتهم، واستدعىٰ ذلك الحجج النظرية ومحاذاة العقائد السلفية بها. وأما النظر في مسائل الطبيعيات والإلهيات بالتصحيح والبطلان، فليس من موضوع علم الكلام ولا من جنس أنظار المتكلمين. فاعلم ذلك لتميز به بين الفنين، فإنهما مختلطان عند المتأخرين بالوضع والتأليف، والحق مغايرة كل منهما لصاحبه بالموضوع والمسائل**)[4].

---

(١) أود التنبيه هنا بأن الباب الذي يورده عدد من المتكلمين التقليديين؛ كأبي المعالي الجويني (تـ٤٧٨) وأتباعه، تحت عنوان: (العلل)، هو يختلف في بعض مسائله عن باب: (**العلة والمعلول**)، والذي يتحدث عنه الفلاسفة، وقد أشار إلىٰ ذلك عضد الدين الإيجي (تـ٧٥٦). انظر: «**المواقف في علم الكلام**»، ص٩٢.

(٢) كلمة واحدة لم أستطع قراءتها.

(٣) «**دامغ الأوهام شرح رياضة الأفهام في لطيف الكلام**»، ل٢/أ، (= مخطوط في مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية).

(٤) «**المقدمة**»، ٣/١٠٧. وانظر أيضًا: «**القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم**»، الحسن بن مسعود اليوسي (تـ١١٠٢)، ص١٦٩.

الكتاب الأول

عنوان الكتاب: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين.

المؤلف: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (تـ ٦٠٦).

بيانات النشر: تقديم وتحقيق د. حسين أتاي، منشورات الشريف المرتضىٰ، قم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

وهو من الكتب المؤثرة في المذهب كما سبق معنا. ويُعرف هذا الكتاب باسم آخر وهو: «**الأنوار القوامية في الأسرار الكلامية**»[١]. وقد وصفه ابن بزيزة التونسي (تـ ٦٦٢) بأنه كتاب محذق[٢]! إلا أن نصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢) جعله أكثر كتب المؤلف تخليطًا[٣]! ويبدو أن هذا الكتاب أحدث ضجة؛ لدرجة أن دعا علماء من غير الأشعرية إلىٰ كتابة تعليقات عليه، وهذا أمر لم يعهد مثله في تاريخ علم الكلام! وقد نقل تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨) أبياتًا في ذم هذا الكتاب[٤]، وقد ظن بعض العلماء أنه هو قائل هذه الأبيات[٥]، والأمر ليس

---

(١) انظر: «من الغزالي إلىٰ الرازي: تطور علم الكلام الفلسفي في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)»، د. أيمن شحادة، ص٥٩١، (= ضمن كتاب: «بين الفلسفة والرياضيات- من ابن سينا إلىٰ كمال الدين الفارسي»، د. رشدي راشد).

(٢) انظر: «الإسعاد في شرح الإرشاد»، ص٧٤.

(٣) انظر: «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، شمس الدين الذهبي (تـ٧٤٨)، ١٥/ ٢٥٢.

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية»، ٥/ ٤٣٣.

(٥) انظر: «الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر»، المرداسي الفاسي (تـ١٢٧٣)، ٢/ ٢٢٠.

كذلك. وقد بالغ عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (تـ ٦٥٦) جدًا في ذم هذا الكتاب والقدح فيه، فكان مما قال: (**ولو قلت قولًا ثالثًا لم أخجل منه ولم أتلعثم له: أنه لو لم [يصنّف]**[١] **هذا الكتاب لكان أنفع للملة كلها! فإنه لم يظهر منه ما يستدل به على محبته الانتصار لها، ولكن ظهر منه ضد ذلك وهو التعصب للخارجين عنها والميل على القادحين فيها؛ فإنه شد اعتراضاتهم، وقوى شكوكهم، وأطنب في تقرير شبههم**)[٢]! وقد وصف د. أيمن شحادة هذا الكتاب بأنه خلاصة في الفلسفة النظرية، وأنه أكثر كتب المؤلف التي لقيت عناية من قبل العلماء بالدراسة[٣]! كما ذكر عز الدين ابن أبي الحديد المدائني (تـ ٦٥٦) أن المؤلف، في كتابه هذا، خالف مذهب الأشعرية في ست وعشرين مسألة، ووافق فيها أبا الحسين البصري (تـ ٤٣٦) من متكلمي المعتزلة[٤]! وذكر كذلك أن المؤلف استفاد من كتاب «**تصفح الأدلة**» لأبي الحسين البصري (تـ ٤٣٦)، وأن جميع الاعتراضات على أدلة الأشعرية منقولة منه[٥]! وقد ذكر ابن بزيزة التونسي (تـ ٦٦٢) أن المؤلف اعتمد في كتابه «**المحصل**» على كتابي القاضي الباقلاني (تـ ٤٠٣) «**هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين**»، و«**نقض النقض**» في معرفة مذاهب المعتزلة في مباحث الطبيعيات[٦]! والكتاب مرتب على أربعة أركان، وهي: ١- المقدمات، وتناول فيها ثلاث مقدمات وهي: أ- العلوم الأولية، ب- أحكام النظر، ج- الدليل وأقسامه. ٢- تقسيم المعلومات، وتناول فيه ثلاث مسائل وخاتمة، وهي: أ- أحكام الموجودات، ب- المعدوم، ج-

---

(١) ويمكن أن تقرأ: [يضيف].

(٢) «التعليق على كتاب المحصل»، ل٤١٩/أ، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

(٣) انظر:

"The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Raz", 9.

(٤) انظر: «التعليق على كتاب المحصل»، ل٤٤١/أ-ب، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

(٥) انظر: «التعليق على كتاب المحصل»، ل٤١٨/ب، (= مخطوط ضمن مجموع في مكتبة جامعة استنبول في تركيا، برقم: [٣٢٩٧]).

(٦) انظر: «الإسعاد في شرح الإرشاد»، ص١١٣.

الواسطة بين الوجود والعدم، خاتمة في أحكام الموجودات، وبحث هنا الوحدة والكثرة، والعلة والمعلول، وهذان المبحثان استعارهما من الفلسفة المشائية. ٣- الإلهيات، وتناول فيها أربعة أقسام، وهي: أ- الذات، ب- الصفات، ج- الأفعال، د- الأسماء. ٤- النبوات وما يلحق بها، وتناول فيها أربعة أقسام، وهي: أ- النبوات، ب- المعاد، ج- الأسماء والأحكام، د- الإمامة، وقد فصل المؤلف في هذا القسم في ذكر فرق الشيعة.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- تلخيص المحصل، المعروف بنقد المحصل، نصير الدين محمد بن محمد الطوسي الاثنا عشري (تـ ٦٧٢)، تحقيق عبد الله نوراني، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢- لباب المحصل في أصول الدين، عبد الرحمن ابن خلدون المالكي (تـ ٨٠٨)، تحقيق وتقديم د. رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٥م.

الكتاب الثاني

عنوان الكتاب: طوالع الأنوار من مطالع الأنظار.

المؤلف: أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (تـ ٦٨٥).

بيانات النشر: تحقيق وتقديم عباس سليمان، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٧م.

وقد أثنىٰ تاج الدين السبكي (تـ ٧٧١) علىٰ هذا الكتاب، وعده من أجل المختصرات في علم الكلام[١]؛ إلا أنه عاد وذمه في موضع آخر[٢]! ونستطيع أن نعد هذا الكتاب أكثر كتب هذه المدرسة التي تناولها العلماء بالشرح، حيث بلغت الشروح علىٰ هذا الكتاب قرابة (٢٣) شرحًا[٣]. ويلحظ الباحث أن المؤلف اختار قولًا غريبًا في كتابه هذا، وهو الرجاء بنجاة الكافر المجتهد في طلب الحق، والذي لم يصبه[٤]! والكتاب مرتب علىٰ مقدمة وثلاثة كتب، وتناول في المقدمة المبادئ والأقوال الشارحة والحجج وأحكام النظر، ثم تحدث في الكتاب الأول عن الممكنات تحت ثلاثة أبواب: الأمور الكلية، الأعراض، الجواهر، وفي الكتاب الثاني تحدث عن الإلهيات تحت ثلاثة أبواب: ذات الله، صفاته، أفعاله، وفي الكتاب الثالث تحدث عن النبوات تحت ثلاثة أبواب: النبوة،

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ»، ٨/١٥٧، الترجمة رقم: [١١٥٣]، حاشية: (٢).

(٢) انظر: «منع الموانع عن جمع الجوامع»، ص٥٤٢-٥٤٣.

(٣) انظر: «جامع الشروح والحواشي»، عبد الله الحبشي، ٢/١٣٤٦-١٣٥١.

(٤) انظر: ص٢٢٩.

الحشر والجزاء، الإمامة. ويلحظ أن المؤلف مال إلىٰ التفويض في موضوع الصفات الخبرية، ولم يرتض منهج التأويل.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار، أبو الثناء عبد الرحمن بن محمود الأصبهاني الشافعي (تـ ٧٤٩)، المطبعة الخيرية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٣هـ[1].

٢- نشر الطوالع، محمد بن أبي بكر ساجلقي زاده المرعشي الحنفي (تـ ١١٤٥)، تحقيق محمد يوسف إدريس، دار النور المبين للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣- كتاب يانع الأزهار مختصر طوالع الأنوار في علم الكلام، سليمان العبد (تـ بعد ١٣٢٥)، مطبعة هنديه بالموسكي، مصر.

---

(١) ويُعد هذا الشرح من أهم الأعمال التي كُتبت علىٰ كتاب «طوالع الأنوار من مطالع الأنظار».

الكتاب الثالث

عنوان الكتاب: كتاب مصباح الأرواح في أصول الدين.

المؤلف: أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (ت ٦٨٥).

بيانات النشر: تحقيق وتعليق سعيد فودة، دار الرازي، عمان.

وهذا الكتاب أصغر من كتاب المؤلف السابق. ومقارب له في الترتيب والعرض. والكتاب مرتب على مقدمتين وثلاثة كتب، وتناول في المقدمة الأولى الكلام في التصورات، وفي المقدمة الثانية تناول الكلام في التصديقات، ثم تحدث في الكتاب الأول عن الممكنات تحت ثلاثة أبواب: الأمور الكلية، الأعراض، الجواهر، وفي الكتاب الثاني تحدث عن ذات الله وصفاته تحت ثلاثة أبواب: ذات الله، الصفات، أفعاله، وفي الكتاب الثالث تحدث عن النبوات وما يتعلق بها تحت ثلاثة أبواب: النبوة، الحشر والجزاء، الإمامة.

الكتاب الرابع

عنوان الكتاب: الصحائف الإلهية[1].

المؤلف: شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي (ت ٧٢٢)[2].

بيانات النشر: حققه وعلق عليه وخرج نصوصه د. أحمد عبد الرحمن الشريف، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ومؤلف هذا الكتاب من كبار اللاهوتيين المتأخرين، وهو مؤسس علم آداب البحث والمناظرة، وله فيه رسالة تعد من أشهر كتب هذا الفن[3]. ومن المفترض أن يكون هذا الرجل: ماتريدي المعتقد، بسبب انتسابه إلىٰ مدينة سمرقند، التي تعد أحد أهم المعاقل التاريخية لفرقة الماتريدية، لكن الناظر في كتابه؛ يتبين له أشعريته[4]، فقد مال لتبني آراء لا يمكن أن يتبناها متكلم ماتريدي بأي حال من

---

(١) وسماه حاجي خليفة (ت١٠٦٧) بـ «**الصحائف في الكلام**». انظر: «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**»، ٢/ ١٠٧٥.

(٢) هناك عدم وضوح في تحديد تاريخ وفاة المؤلف؛ بسبب عدم وجود ترجمة وافية له، وقد أشار إلىٰ هذا طاش كبري زاده (ت٩٦٨) انظر: «**مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**»، ٢/ ١٧٩. إلا أن المشهور تحديد تاريخ وفاته في عام: (٦٩٠هـ). انظر: «**الصحائف الإلهية**»، ص٢٩-٣١، من مقدمة المحقق: د. أحمد عبد الرحمن الشريف. لكن ورد في إحدىٰ النسخ الخطية لأحد كتب المؤلف، تقييد ذُكر فيه أن وفاة المؤلف كانت في اليوم الثاني والعشرين من شهر شوال لعام: (٧٢٢هـ). انظر: «**مجموعتان من مؤلفات أثير الدين الأبهري وشمس الدين السمرقندي**»، د. رمضان ششن، ص٩، (= بحث منشور علىٰ الشبكة العنكبوتية).

(٣) انظر: «**مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**»، طاش كبري زاده (ت٩٦٨)، ١/ ٣٠٤، «**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**»، حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، ١/ ٣٩.

(٤) والحقيقة إن للمؤلف كتابًا آخر في علم الكلام بعنوان: «**المعتقد لاعتقاد أهل الإسلام**» حُقق ونُشر في تركيا، وسيلحظ الباحث ميل المؤلف فيه لآراء الماتريدية، وهذا باعتبار صحة نسبة هذا النص للمؤلف.

الأحوال؛ مثل ذكره صفة التكوين ضمن الصفات المختلف في إثباتها، وقوله بزيادة الإيمان ونقصانه[١]. بالإضافة إلىٰ أن هذا الكتاب قد ساقه بعض علماء الماتريدية مع كتب الأشعرية المتفلسفة[٢]. وسيلحظ الباحث عناية المؤلف بذكر آراء علماء الأشعرية، وقلة ذكره لعلماء الماتريدية في كتابه هذا، وكل هذا مما يشهد بأشعرية المؤلف. وقد كتب المؤلف كتابه هذا في عام: (٦٨٠هـ). وقد هاجم تاج الدين السبكي (ت ٧٧١) هذا الكتاب[٣]! والكتاب مرتب علىٰ مقصدين، الأول في المبادئ، والثاني في المسائل. وتناول في المقصد الأول مقدمة من فصلين، وثلاثة أقسام، وبحث في المقدمة عن ماهية علم الكلام، وأقسام الموجودات، ثم تحدث عن: الأمور الشاملة، والأعراض، والجواهر، ثم في المقصد الثاني تناول المسائل في تسع عشرة صحيفة، في أوصاف الله، الاستدلال علىٰ وجوده، وحدانيته، كيفية صدور الفعل عنه، في علمه، في إرادته، في حياته وبقائه وسمعه وبصره، في كونه متكلمًا، في رؤيته، في الصفات السلبية، في شمول قدرته، في أفعال العباد، في أسماء الله، في حدوث العالم، في النبوة ولواحقها، في المعاد، في الإيمان والإسلام والكفر، في الحسن والقبح، في الإمامة.

وسيلحظ الباحث أن المؤلف اختار قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨) في تحرير مفهوم الكسب، وهو: أن المؤثر في وقوع فعل العبد مجموع القدرة القديمة والقدرة الحادثة[٤].

الأعمال المطبوعة عليه:

المعارف شرح الصحائف، شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي (ت ٧٢٢)، دراسة وتحقيق د. عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، د. نظير محمد النظير عياد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٣٧هـ-٢٠١٥م.

---

(١) انظر: ص٣٥٠، ٤٥٥.

(٢) انظر: «إشارات المرام من عبارات الإمام»، كمال الدين البياضي (ت١٠٩٨)، ص٣٣٧.

(٣) انظر: «منع الموانع عن جمع الجوامع»، ص٥٤٢-٥٤٣.

(٤) انظر: ص٣٨٥.

الكتاب الخامس

عنوان الكتاب: المواقف في علم الكلام.

المؤلف: أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي (تـ ٧٥٦).

بيانات النشر: قام بطبعه ونشره إبراهيم الدسوقي عطية وأحمد محمد الحنبولي، مطبعة العلوم، ١٣٥٧هـ.

وكتاب «**المواقف**» قال عنه حاجي خليفة (تـ ١٠٦٧): (**وهو كتاب جليل القدر رفيع الشأن اعتنىٰ به الفضلاء**)[1]. وقد عده بدر الدين الشوكاني (تـ ١٢٥٠) من أحسن مؤلفات متأخري الأشعرية[2]. وسيلحظ الباحث أن للمؤلف تحريرًا مبتكرًا بعض الشيء داخل المذهب في أهم أصوله العقدية الكبرىٰ، وهو القول بزيادة الصفات علىٰ الذات، حيث نرىٰ المؤلف يختار القول بعينية الصفات بطريقة التفصيل بين زيادة الصفات علىٰ الذات في الذهن وفي الخارج، فهي زائدة علىٰ الذات ذهنًا، وغير زائدة في الخارج. وأن معنىٰ قول أبي الحسن الأشعري (تـ ٣٣٦) بأن الصفات لا هي الذات ولا هي غيره؛ أي: لا هي الذات مفهومًا، ولا غيرها خارجًا. ولعل المؤلف تأثر بطرح فخر الدين الرازي (تـ ٦٠٦). كما أنه سيتبعه عدد من المتكلمين في هذا التحرير[3]. أما الأشعريون السنوسية فسيرفضون هذا التحرير، وسيقابلونه بالغلو في إثبات وجود صفات المعاني؛

---

(١) «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، ٢/ ١٨٩١.

(٢) انظر: «أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب»، ص١٩٧.

(٣) انظر: «حاشية علىٰ شرح الخريدة البهية»، محمد بخيت المطيعي (تـ١٣٥٤)، ص٧٨.

لدرجة أنهم زعموا أنه إذا كشف الحجاب لأمكن رؤية صفات المعاني[1]! وكتاب **«المواقف»** مرتب على ستة مواقف، ويتضمن كل موقف عدة مراصد، ويتضمن كل مرصد عدة مقاصد، وهكذا. وهذه المواقف هي: ١- المقدمات، وفيها ستة مراصد، وهي: أ- مبادئ علم الكلام، ب- تعريف مطلق العلم، ج- أقسام العلم، د- إثبات العلوم الضرورية، هـ- النظر، و- الطريق (= الأدلة). ٢- الأمور العامة، وفيها خمسة مراصد، وهي: أ- الوجود والعدم، ب- الماهية، ج- المواد الثلاث، د- الوحدة والكثرة، هـ- العلة والمعلول. ٣- الأعراض، وفيها خمسة مراصد، وهي: أ- أبحاث العرض الكلية، ب- الكم، ج- الكيفيات، د- النسب، هـ- الإضافة. ٤- الجواهر، وفيها أربعة مراصد، وهي: أ- الجسم، ب- عوارض الجسم، ج- النفس، د- العقل. ٥- الإلهيات، وفيها سبعة مراصد[2]، وهي: أ- الذات، ب- التنزيهات، ج- التوحيد، د- الصفات الوجودية، هـ- ما يجوز على الله، و- أفعاله، ز- أسماء الله. ٦- السمعيات، وفيها أربعة مراصد، وهي: أ- النبوات، ب- المعاد، ج- الأسماء والأحكام، د- الإمامة.

الأعمال المطبوع عليه:

شرح المواقف، الشريف علي الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦)، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣١١هـ[3].

---

(١) انظر: **«حاشية على شرح أم البراهين»**، عبد الله بن حجازي الشرقاوي (ت١٢٣٧)، ص١١٧.

(٢) وقد ذكر الشريف الجرجاني (ت٨١٦) أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ذكر خمسة مراصد لا سبعة مراصد. انظر: **«شرح المواقف»**، ٣/٢.

(٣) ويكتسب هذا الشرح أهمية بالغة في البحث الكلامي لدى اللاهوتيين الشرقيين، وقد كُتب عليه عدد من الحواشي، بلغت قرابة (٢٤) حاشية، وبعضها تم نشره، في طبعات حجرية، والأكثر من هذه الحواشي لا تزال مخطوطة. انظر: **«المواقف في علم الكلام»**، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦)، ص٢٢-٢٤، من مقدمة المحققين: إبراهيم الدسوقي عطية، أحمد محمد الحنبولي.

الكتاب السادس

عنوان الكتاب: مقاصد الطالبين في علم أصول الدين.

المؤلف: أبو سعيد سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢).

بيانات النشر: تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. (= ضمن كتاب: «**شرح المقاصد**»).

والمؤلف من أواخر أئمة الأشعرية الكبار في بلاد العجم، وبه ختمت الطريقة المتبعة لدىٰ الأشعرية المتفلسفة في التأليف الكلامي. وقد أخطأ عددٌ من الباحثين المعاصرين في تحديد انتمائه العقدي؛ حيث نسبه بعضهم إلىٰ مذهب الماتريدية[1]! والحقيقة إني لم أجد ما يبرر هذا الوهم! إذ إن أشعرية المؤلف ظاهرة جدًا، لا سيما في أهم أعماله الكلامية، وهو كتابه «**المقاصد**». ومما يشهد لأشعرية المؤلف عدة أمور، منها:

الأول: أن سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢) سار في التصنيف في أصول الدين علىٰ طريقة متفلسفة الأشعرية؛ التي ابتكرها فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦). كما ألف فيها شيخ سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢)؛ عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦) كتابه الشهير «**المواقف**» كما سبق معنا، وقد سار سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢) في كتابه «**المقاصد**» علىٰ غرار ما فعله سلفه من متفلسفة الأشعرية، وهذه الطريقة

---

(١) انظر: «**الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية**»، شمس الدين الأفغاني (ت١٤٢٠)، ١/٢٩٣-٢٩٦، «**أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة**»، د. محمد بن عبد الرحمن الخميّس، ص٥٩٠، «**الدرس العقدي المعاصر**»، عمرو بسيوني، ص٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٠.

في التصنيف لم أر أحدًا من متكلمي الماتريدية سلكها -بحسب اطلاعي-[1].

الثاني: أن سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢) اختار آراء الأشعرية في المسائل المتنازع فيها مع الماتريدية، وبلا شك أننا لن نعمد إلىٰ حصر هذه المسائل كلها؛ لأنه يكفينا -في الدلالة علىٰ ما نريد- منها مسألتان فقط، أرىٰ أنهما تعدان من أصول الماتريدية الكبرىٰ، بل ومن العلامات المميزة لمذهبهم، فمن كان ماتريديًا، فلا بد وأن يقول بهما، وهاتان المسألتان هما:

أ- صفة التكوين:

وتعد هذه المسألة من أهم مسائل الخلاف الواقعة بين الأشعرية وبين الماتريدية، بل هي من المسائل التي تميّز بها الماتريدية عمن سواهم من المذاهب العقدية، حيث يرىٰ الأشعرية أن صفة التكوين ليست من الصفات الزائدة، وإنما هي راجعة إلىٰ صفة القدرة، أو تكون من قبيل الإضافات والاعتبارات العقلية، كما أنهم يرون اتحاد الخلق مع المخلوق، بينما يرىٰ الماتريدية أنها صفة قديمة زائدة علىٰ بقية الصفات السبع المشهورة، وأن الخلق غير المخلوق، لذا نراهم في كتبهم الكلامية يعقدون فصولًا في إثبات هذه الصفة والتنصيص عليها. وبالنظر إلىٰ سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢) نراه يذكر هذه الصفة في كتابه «**المقاصد**» في مبحث الصفات المختلف فيها، ويرجح عدم زيادتها[2]، وهذه الطريقة في العرض لا يفعلها ماتريدي أبدًا، فضلًا عن عدم إثبات هذه الصفة[3]. كما أنه في كتابه

---

(١) نستثني من هذا الحكم كتاب: «**تعديل العلوم**»، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري الحنفي (ت٧٤٧)، كما سبق بيان ذلك.

(٢) انظر: «**شرح المقاصد**»، ١٦٨/٤.

(٣) انظر: «**كتاب التوحيد**»، أبو منصور الماتريدي السمرقندي (ت٣٣٣)، ص٧٣، «**شرح الفقه الأكبر**»، أبو الليث السمرقندي (ت٣٧٥)، ص٢٣، «**أصول الدين**»، أبو اليسر البزدوي (ت٤٩٣)، ص٧٦، «**تبصرة الأدلة في أصول الدين**»، أبو المعين النسفي (ت٥٠٨)، ٣٠٦/١، «**تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد**»، أبو إسحاق الصفار البخاري (ت٥٣٤)، ٧٦٨/٢، «**العقائد النسفية**»، نجم الدين النسفي (ت٥٣٧)، ص٦٨، (= ضمن: «**شرح العقائد النسفية**»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢))، «**التمهيد لقواعد التوحيد**»، أبو الثناء اللامشي (ت بعد ٥٣٩)، ص٧٤، «**لباب الكلام**»، علاء الدين الأسمندي السمرقندي (ت٥٥٢)، ص٨٨، «**الكفاية من الهداية**»، نور الدين الصابوني (ت٥٨٠)، ص١٣٥، «**أصول الدين**»، جمال الدين الغزنوي (ت٥٩٣)، ص١١٢.

الآخر «**شرح العقائد النسفية**» ينسب للمحققين من المتكلمين؛ جعل صفة التكوين من الإضافات والاعتبارات العقلية[1]، ولا يخفىٰ ما في هذه النسبة من الدلالة.

ب- مسائل الإيمان:

من أهم المسائل المتعلقة بالإيمان، والتي وقع خلاف فيها بين بعض الأشعرية والماتريدية؛ مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ومسألة جواز الاستثناء في الإيمان، وإن وجد اختلاف بين الأشعرية في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه[2]؛ إلا أن الماتريدية يكاد يجمعون علىٰ عدم القول بالزيادة والنقصان، بالإضافة إلىٰ القول بتحريم الاستثناء في الإيمان[3]، حتىٰ أن بعضهم كفر من استثنىٰ في إيمانه! وبالرجوع إلىٰ سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)، نراه يختار القول بزيادة الإيمان ونقصانه[4]، وينص في موضع آخر علىٰ أن المذهب هو جواز الاستثناء[5].

الثالث: استخدم سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) مصطلحات تدل بصراحة علىٰ انتمائه لمذهب الأشعرية؛ كقوله: (**المذهب**)، و(**أصحابنا**)، و(**القاضي منا**)[6].

---

(١) انظر: ص٦٩.

(٢) انظر مثلًا: «**كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**»، أبو المعالي الجويني (تـ٤٧٨)، ص٣٩٩، «**المواقف في علم الكلام**»، عضد الدين الإيجي (تـ٧٥٦)، ص٣٨٨.

(٣) انظر: « **كتاب التوحيد**»، أبو منصور الماتريدي السمرقندي (تـ٣٣٣)، ص٦٢٤، «**شرح الفقه الأكبر**»، أبو الليث السمرقندي (تـ٣٧٥)، ص١٥، «**أصول الدين**»، أبو اليسر البزدوي (تـ٤٩٣)، ص١٥٦، «**تبصرة الأدلة في أصول الدين**»، أبو المعين النسفي (تـ٥٠٨)، ٢/ ٨٠٩، ٨١٥، «**تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد**»، أبو إسحاق الصفار البخاري (تـ٥٣٤)، ٢/ ٧٠٦، ٧١٨، «**العقائد النسفية**»، نجم الدين النسفي (تـ٥٣٧)، ص١١٤، ١١٩، (= ضمن: «**شرح العقائد النسفية**»، سعد الدين التفتازاني (تـ٧٩٢))، «**التمهيد لقواعد التوحيد**»، أبو الثناء اللامشي (تـ بعد ٥٣٩)، ص١٣٤، ١٤٤، «**لباب الكلام**»، علاء الدين الأسمندي السمرقندي (تـ٥٥٢)، ص١٦١، ١٦٣، «**الكفاية من الهداية**»، نور الدين الصابوني (تـ٥٨٠)، ص٣٦٢، ٣٦٥، «**أصول الدين**»، جمال الدين الغزنوي (تـ٥٩٣)، ص٢٥٤، ٢٦٣.

(٤) انظر: «**تهذيب المنطق والكلام**»، ص٣٩٨.

(٥) انظر: «**شرح المقاصد**»، ٥/ ٢١٠-٢١٧.

(٦) انظر: «**شرح المقاصد**»، ٥/ ٦٥، ٢١٤، ويقصد بالقاضي: الباقلاني الأشعري (تـ٤٠٣).

الرابع: أن الباحث يلحظ في كتاب «**المقاصد**» و«**شرحه**» أن سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) يحرص جدًا علىٰ إبراز أقوال أئمة الأشعرية، مع ذكر الخلاف الواقع بينهم.

الخامس: أن بعض علماء الماتريدية جعل كتاب «**المقاصد**» من ضمن كتب الأشعرية؛ كأحمد البياضي الرومي (تـ ١٠٩٨) في كتابه «**إشارات المرام من عبارات الإمام**»[١]، ومستجي زاده (تـ ١١٥٠) في كتابه «**المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء**»[٢].

السادس: أن سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) نسب دياره التي ولد فيها للأشعرية، حيث يقول: (**والمشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام، وأكثر الأقطار هم الأشاعرة . . . وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية**)[٣]، ومعلوم أن مدينة تفتازان من نواحي مدينة نسا، وهي معدودة من ضمن إقليم خراسان[٤].

السابع[٥]: أن من أحفاد المؤلف، سيف الدين أحمد بن يحيىٰ بن محمد بن سعد الدين مسعود التفتازاني الهروي (تـ ٩١٦) الملقب بـ (**ابن الحفيد**) وبـ (**شيخ الإسلام**)، وقد كان من علماء مدينة هرات في إقليم خراسان[٦]، وقد قُتل علىٰ يد الشاه إسماعيل الصفوي (تـ ٩٣٠) لما احتل بلدة هرات[٧]. ولابن الحفيد (تـ ٩١٦) هذا كتاب مطبوع اشتمل علىٰ عدة علوم، وقد جرىٰ علىٰ اعتقاد الأشعرية في القسم المخصص بعلم أصول الدين[٨].

---

(١) انظر: ص٢٣٧.

(٢) انظر: ص٥٢.

(٣) «شرح المقاصد»، ٥/ ٢٣١.

(٤) انظر: «معجم البلدان»، ياقوت الحموي (ت٦٢٦)، ٢/ ٣٥، ٥/ ٢٨١.

(٥) وهذا الأمر يؤخذ كقرينة.

(٦) وتنسبه بعض المصادر إلىٰ مذهب الشافعية والبعض الآخر تنسبه إلىٰ مذهب الحنفية، كما هو الحال مع جد أبيه.

(٧) انظر: «شرفنامه»، شرف خان البدليسي (ت بعد ١٠٠٥)، ٢/ ١١٣، «شم العوارض في ذم الروافض»، الملا علي القاري الهروي (ت١٠١٤)، ص٤٢-٤٤، «سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول»، حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، ١/ ٢٦٥، الترجمة رقم: [٧٤٥]، «الأعلام»، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦)، ١/ ٢٧٠.

(٨) انظر: «الدر النضيد لمجموعة ابن الحفيد»، ص١٤٣.

ويبدو أن سبب نسبة المؤلف إلىٰ الماتريدية هو لأجل أنه قام بشرح أهم متون الماتريدية في الاعتقاد، وهو متن **«العقائد النسفية»**، لنجم الدين النسفي (ت ٥٣٧). ومناقشة هذه المستند ستكون من خلال النقاط التالية:

- أنه جرت عادة المتأخرين من العلماء -بمختلف انتماءاتهم- شرح متون المخالفين لهم في الاعتقاد، ومن أمثلة هذا:

أ- شرح فخر الدين الرازي الأشعري (تـ ٦٠٦) كتاب **«الإشارات والتنبيهات»** لابن سينا المشائي (تـ ٤٢٨).

ب- شرح فخر الدين الرازي الأشعري (تـ ٦٠٦) كتاب **«عيون الحكمة»** لابن سينا المشائي (تـ ٤٢٨).

ت- شرح ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (تـ ٦٥٦) **«كتاب الأربعين في أصول الدين»** لفخر الدين الرازي الأشعري (تـ ٦٠٦).

ث شرح ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (تـ ٦٥٦) كتاب **«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين»** لفخر الدين الرازي الأشعري (تـ ٦٠٦).

ج- شرح ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (تـ ٦٥٦) كتاب **«الياقوت في علم الكلام»** لأبي إسحاق إبراهيم ابن نوبخت (تـ ؟)، من الاثني عشرية.

ح- شرح تقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨) **«عقيدة»** شمس الدين محمد بن محمود العجلي الأصبهاني الأشعري (تـ ٦٨٨).

خ- شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني الأشعري (تـ ٧٤٩) كتاب **«تجريد العقائد»** لنصير الدين الطوسي الاثني عشري (تـ ٦٧٢).

د- شرح برهان الدين إبراهيم الكوراني الأشعري ثم الصوفي (تـ ١١٠١) كتاب **«الأساس لعقائد الأكياس»** للقاسم بن محمد الزيدي الجارودي (تـ ١٠٢٩)[1].

---

(١) وقد عنون لشرحه بـ «النبراس لكشف الالتباس الواقع في الأساس لعقائد طائفة سموا أنفسهم بالأكياس». وقد فرغ منه الكوراني (ت١١٠١) بتاريخ: (٧/١٠/١٠٦٢هـ)، وهو شرح نقدي، يقع في أكثر من (٣٠٠) لوح. وهذا الشرح مخطوط، لم ينشر بعد -حسب اطلاعي-، وقد رد عليه بعض علماء الجارودية في اليمن.

- أن سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) في شرحه لهذه العقيدة؛ لم يلتزم نصرة أقوال الماتريدية المميزة، وإمعان النظر في حديثه عن صفة التكوين -على سبيل المثال- يؤكد هذا.

- لو افترضنا أن كتاب «**شرح العقائد النسفية**» يدل على اعتناق المؤلف لعقيدة الماتريدية، كما يظن ذلك بعض الباحثين؛ فإنه يمكن مناقشة هذا المستند من وجهين اثنين:

أ- أنه جرت عادة الشارحين عدم مخالفة مقصود أصحاب المتون، وإنما يقتصر عملهم على بيان وتوضيح مراد الماتن، وقد ألمح إلى هذا كل من نصير الدين الطوسي (تـ ٦٧٢)[1]، وتقي الدين ابن تيمية (تـ ٧٢٨)[2]، فلا تدل موافقة سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) للماتريدية في هذا الكتاب على أنه ماتريدي المعتقد.

ب- أن تأريخ تأليف «**شرح العقائد النسفية**» متقدم على تأريخ تأليف كتاب «**مقاصد الطالبين**»؛ حيث كتب سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) «**شرح العقائد النسفية**» في شهر شعبان من عام: (٧٦٨هـ)، وفرغ من «**المقاصد**» و«**شرحه**» في شهر ذي القعدة من عام: (٧٨٤هـ) فسيكون الاعتماد حينها لتحديد معتقد المؤلف بأواخر ما كتب[3].

ولعل فيما ذُكر ما يكفي لإنهاء الجدل الحادث حول معتقد سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢)، والذي لم يستند على أي دليل. وإننا في الحقيقة لنبدي استغرابنا وتعجبنا من زعم شمس الدين الأفغاني (تـ ١٤٢٠) في أطروحته عن الماتريدية، والتي نشرها بعنوان: «**الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية**»[4]، بأنه تبين له أن سعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢) هو فيلسوف

---

(١) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات»، ٢/ ٩١٤.

(٢) انظر: «شرح الأصبهانية»، ص٦.

(٣) انظر: «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، بدر الدين الشوكاني (تـ ١٢٥٠)، ص٨٢٢، الترجمة رقم: [٥٤٨].

(٤) ١/ ٢٩٤.

الماتريدية، وذلك بعد دراسة نصوصه! وتجدر الإشارة إلىٰ أنه حدث جدل في تحديد مذهب المؤلف الفقهي، بين من ينسبه إلىٰ الشافعية، وآخرون يرون أنه حنفي المذهب[1]؛ لكن هذا الجدل قديم، ولكل من القولين أدلة معتبرة[2]؛ وما من شك أن هذا النزاع لن يؤثر في أشعرية المؤلف لو ثبت انتماؤه لمذهب الحنفية؛ لأن من الحنفية من مال لتبني مذهب الأشعرية في الأصول. والذي يهمنا هنا، هو ذلك الخلاف الحادث، والذي لم يشتهر إلا مع بعض الرسائل الجامعية والأبحاث المعاصرة، وهو نسبة المؤلف إلىٰ مذهب الماتريدية، وقد تبين بما ذكرنا عدم صحة هذا الادعاء.

وكما سبق معنا؛ فإن كتاب «**المقاصد**» متأخر في التأليف عن كتاب المؤلف الآخر والمهم «**شرح العقائد النسفية**»؛ حيث كتب المؤلف «**شرح العقائد النسفية**» في شهر شعبان من عام: (٧٦٨هـ)، وفرغ من «**المقاصد**» و«**شرحه**» في شهر ذي القعدة من عام: (٧٨٤هـ)[3]. و«**المقاصد**» من أحسن مؤلفات متأخري الأشعرية مع «**المواقف**» لعضد الدين الإيجي (تـ ٧٥٦)، بحسب بدر الدين الشوكاني (تـ ١٢٥٠)[4].

وكتاب «**المقاصد**» مرتب علىٰ ستة مقاصد، وكل مقصد يتضمن عدة فصول، وكل فصل يتضمن عدة مباحث. وهذه المقاصد هي: ١- المبادئ، ويتضمن ثلاثة فصول، وهي: أ- المقدمات، ب- العلم، ج-النظر. ٢- الأمور العامة، ويتضمن ثلاثة فصول، وهي: أ- الوجود والعدم، ب- الماهية، ج- لواحق الوجود والماهية. ٣- الأعراض، ويتضمن خمسة فصول، وهي: أ- المباحث الكلية، ب- الكم، ج- الكيف، د- الأين، هـ- باقي الأعراض

---

(١) انظر: «**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**»، جلال الدين السيوطي (تـ٩١١)، ٢/٢٧٦، الترجمة رقم: [١٩٩٣]، «**الأثمار الجنية في الأسماء الحنفية**»، نور الدين الملا علي القاري (تـ١٠١٤)، ص٤١٠-٤١١، الترجمة رقم: [٤٣٣].

(٢) انظر: «**إقامة الحجة علىٰ أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة**»، أبو الحسنات اللكنوي (تـ١٣٠٤)، ص١٦-١٨، من تعليق المحقق: عبد الفتاح أبو غدة (تـ١٤١٧).

(٣) انظر: «**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**»، بدر الدين الشوكاني (تـ١٢٥٠)، ص٨٢٢، الترجمة رقم: [٥٤٨].

(٤) انظر: «**أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب**»، ص١٩٧.

النسبية. ٤- الجواهر، ويتضمن مقالتين، وهما: أ- ما يتعلق بالأجسام، ب- ما يتعلق بالمجردات. ٥- الإلهيات، ويتضمن سبعة فصول، وهي: أ- الذات، ب- التنزيهات، ج- الصفات الوجودية، د- أحوال الواجب، هـ- أفعاله، و- تفاريع الأفعال، ز- أسماء الله. ٦- السمعيات، ويتضمن أربعة فصول، وهي: أ- النبوة، ب- المعاد، ج- الأسماء والأحكام، د- الإمامة.

وفي الشرح الذي قام به المؤلف علىٰ كتابه «المقاصد»؛ قرر قاعدة خطيرة في جانب الوحي الإلهي؛ حيث ذكر أن سبب كثرة ورود آيات إثبات علو الله، وصفاته الأخرىٰ، مع عدم ذكر آية واحدة تدل صراحة علىٰ مطالب المتكلمين= يعود إلىٰ أن عقول العامة لا تتقبل الإيمان بإله من صفاته أنه غير داخل العالم ولا خارجه! فتم مخاطبتهم بما يقرب من عقولهم[1]! وهذا كلام خطير، ويلزم منه اتهام الله تعالىٰ بالكذب! وقد قرر هذه القاعدة قبل المؤلف بعض رجالات القرامطة والفلاسفة؛ حيث نرىٰ أبا يعقوب السجستاني (تـ بعد ٣٦١)، وابن سينا (تـ ٤٢٨) يقرران نحو ما يقرره المؤلف[2]!

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح المقاصد، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (تـ ٧٩٢)، تحقيق وتعليق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢- أشرف المقاصد في شرح المقاصد، أحمد بن محمد الولالي المكناسي المالكي (تـ ١١٢٨)، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٥هـ.

---

(١) انظر: «شرح المقاصد»، سعد الدين التفتازاني (تـ٧٩٢)، ٤/ ٥١. وانظر في نقده: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني (تـ١٣٨٦)، ٢/ ٥٤٧-٥٥١.

(٢) انظر: «كتاب المقاليد الملكوتية»، أبو يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني (تـ بعد ٣٦١)، ص ١٨٥-١٨٧، «الأضحوية في المعاد»، ابن سينا (تـ٤٢٨)، ص٩٧.

الكتاب السابع

عنوان الكتاب: تهذيب المنطق والكلام.

المؤلف: أبو سعيد سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق وتعليق د. عماد بن محمد علي السهيلي، مسعود أحمد سعيدي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

وهو متأخر ببضع سنوات علىٰ كتاب المؤلف السابق «**المقاصد**»، حيث فرغ من «**التهذيب**» في شهر رجب من عام: (٧٨٩هـ)، ومن «**المقاصد**» في شهر ذي القعدة من عام: (٧٨٤هـ)[1]. وقد اشتهر من هذا الكتاب قسمه الأول، وهو المتعلق بعلم المنطق؛ فأفرد وكُتبت عليه شروح كثيرة، وأصبح، مع بعض شروحه، من الكتب المعتمدة في الدرس المنطقي في الديار الشرقية من العالم الإسلامي، والسبب، بحسب بعض المؤرخين، يعود إلىٰ كون القسم المخصص

---

(١) انظر: «**تهذيب المنطق والكلام**»، سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، ص٥١، من مقدمة المحققين: د. عماد بن محمد علي السهيلي، مسعود أحمد سعيدي. إلا أن بدر الدين الشوكاني (ت١٢٥٠) نقل عن موسىٰ بن محمد بن محمود الملقب بـ (ملا زاده)، صاحب رسالة مخصصة في ترجمة سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢)، أن كتاب «**تهذيب المنطق والكلام**» فرغ منه مؤلفه في رجب من عام: (٧٨٤هـ)! ومعنىٰ هذا أن قسم الكلام من هذا الكتاب ليس مختصرًا من «**المقاصد**»؛ لأنه متقدم عليه! خلافًا لما يذكر حاجي خليفة (ت١٠٦٧) من أن قسم الكلام من «**التهذيب**» مختصر من «**المقاصد**»، وأن المؤلف فرغ من «**التهذيب**» في عام: (٧٨٩هـ). انظر: «**البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**»، ص٨٢٢، الترجمة رقم: [٥٤٨].

بالمنطق من أفضل ما صنف في هذا الفن[1]. أما القسم الثاني، والمخصص بعلم الكلام؛ فهو مختصر من كتابه «**المقاصد**»[2]. والكتاب مقسم علىٰ قسمين، الأول ويتعلق بعلم المنطق، والثاني يتعلق بعلم الكلام الفلسفي، والقسم الثاني مرتب علىٰ ستة أبواب، وهي: ١- المقدمة، ٢- الأمور العامة، ٣- الأعراض، ٤- الجواهر، ٥- الإلهيات ويحتوي هذا الباب علىٰ ستة فصول، وهي: أ- الذات، ب- التنزيهات، ج- الصفات الوجودية، د- أحواله، هـ- أفعاله، و- تغاير الاسم والمسمىٰ. ٦- السمعيات، خاتمة في ظهور إمام من ولد فاطمة ﷺ.

الأعمال المطبوعة عليه:

تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام، عبد القادر السنندجي الكردستاني الشافعي (ت ١٣٠٦)، مصورة المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

---

(١) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، ١/ ٥١٥-٥١٦.

(٢) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، حاجي خليفة (ت١٠٦٧)، ١/ ٥١٥.

الكتاب الثامن

عنوان الكتاب: المختصر الكلامي.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة التونسي المالكي (ت ٨٠٣).

بيانات النشر: تحقيق وتعليق نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م[١].

والمؤلف من كبار علماء المالكية المتأخرين، ممن بلغ رتبة عالية في عدد من العلوم الشرعية. وقد حذا في كتابه هذا حذو كتاب **«طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»** لناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥)، كما ذكر في مقدمة كتابه[٢]. ويتميز هذا الكتاب بالنقولات الكثيرة عن المتكلمين، بل إن المؤلف نقل عن مصادر مهمة هي مخطوطة لم تُنشر بعد، أو لا يُعلم عن حالها؛ ومنها: **«أصول الدين»**، للكيا الهراسي الطبري الشافعي (ت ٥٠٤)[٣]، و**«كتاب التذكرة في أصول الدين»**، لحسن ابن علي بن محمد المسيلي المالكي (تـ أواخر القرن السادس)[٤]، و**«التعليق علىٰ كتاب المحصل»**، لابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (ت ٦٥٦)[٥]!

---

(١) وللكتاب نشرة أخرىٰ بعنوان: **«المختصر الشامل في علم الكلام»**، تحقيق د. مسعد عبد السلام عبد الخالق، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

(٢) انظر: ص٧٤.

(٣) انظر: ص٦٦٣.

(٤) انظر: ص٦٣٧.

(٥) انظر: ص٤٦١.

وقد أكثر المؤلف من النقل عن كتب فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)؛ كـ **«معالم أصول الدين»**، و**«كتاب الأربعين في أصول الدين»**، و**«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين»**، و**«الملخص في المنطق والحكمة»**، و**«المباحث المشرقية»**، بالإضافة إلىٰ عدد آخر من المصادر الكلامية والفلسفية؛ كـ **«كتاب الإرشاد»** لأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨)، و**«شرحه»**، لتقي الدين المقترح (ت ٦١٢)، و**«شرح معالم أصول الدين»**، لشرف الدين ابن التلمساني (ت ٦٥٨)، وغيرها كثير جدًا. فالكتاب مليء بالنقولات عن أئمة هذا العلم. ومع ذلك فالمؤلف لم يكن مجرد ناقل لكلام هؤلاء، بل كان له تعقبات وردود وتحريرات بل وانتقادات لمخالفة بعض أصحابه لمذهب الأشعرية[1]. والكتاب وإن كان مقسمًا علىٰ طريقة كتاب **«طوالع الأنوار من مطالع الأنظار»** لناصر الدين البيضاوي (ت ٦٥٨)؛ إلا أنه اشتمل علىٰ مسائل أكثر مما اشتمل عليها كتاب **«طوالع الأنوار»**. بل لعل كتاب **«المختصر الكلامي»** يكون أوسع كتب هذه المدرسة! والمؤلف لم يفصل في بعض مباحث علم المنطق في مقدمة كتابه؛ كمبحث القياس وأقسامه؛ اكتفاء منه بما ذكره في كتابه المخصص في هذا العلم، وهو: **«المختصر المنطقي»**[2]. وفي المقدمة تناول المؤلف مباحث المبادئ، والأقوال الشارحة، والدليل، والنظر في أربعة فصول، انتقل بعدها إلىٰ الكتاب الأول وهو: الممكنات، وقسمه إلىٰ ثلاثة أبواب، وهي: ١- الأمور الكلية، وتناول فيه ستة فصول، وهي: أ- تفصيل المعلومات، ب- الوجود والعدم، ج- الماهية، د- الوجوب والإمكان والامتناع والقدم والحدوث، هـ- الوحدة، و- العلة والمعلول، ٢- المقولات، وتناول فيه فصلين، وهما: أ- المسائل الكلية، ب- الكم، ٣- الجوهر والجسم، وتناول فيه فصلين، وهما: أ- الجسم، ب- المفارقات. ثم انتقل المؤلف إلىٰ الكتاب الثاني وهو: الإلهيات، وقسمه إلىٰ ثلاثة أبواب، وهي: ١- الذات، وتناول فيه ثلاثة فصول،

---

(١) انظر: ص٦٤٥.

(٢) انظر: ص٩٥.

وهي: أ- العلم به، ب- التنزيهات، ج- التوحيد، ٢- صفاته، وتناول فيه فصلين، وهما: أ- صفاته التي يتوقف عليها فعله، ب- سائر الصفات، ٣- أفعاله، وتناول فيه ست مسائل. ثم انتقل المؤلف إلىٰ الكتاب الثالث وهو: النبوات، وقسمه إلىٰ ثلاثة أبواب، وهي: ١- النبوة، ٢- الحشر والجزاء، ٣- الإمامة.

المبحث الثالث
كتب المذهب السنوسية

بعد فترة طويلة من الاختلاف الداخلي في الآراء العقدية داخل المذهب الأشعري، وفقدان المنهجية الموحدة في التأليف الكلامي؛ كانت الظروف مواتية لظهور فكر أشعري موحد، ويكون كالدستور الذي ينظم الاعتقاد الأشعري، سواء علىٰ مستوىٰ تحديد الآراء العقدية، أم علىٰ مستوىٰ مناهج التأليف. فكان القائم بهذه المهمة، بل وبطلها -بلا منازع- هو: أبو عبد الله، محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي المتوفىٰ في عام: (٨٩٥هـ)، الذي يعد -بحق- محرر المذهب ومنقحه في القرون المتأخرة، بل لعله قد يكون آخر علماء الأشعرية الذين تسنموا هذا المنصب؛ إذ لم نر ممن أتىٰ بعده -بحسب اطلاعي- من بلغ مكانته العلمية داخل المذهب الأشعري، لذا فهو معدود من المجتهدين داخل المذهب الأشعري، ويرجع د. خالد زهري اجتهاده إلىٰ ثمانية أمور[١].

وقد كانت الفكرة المسيطرة علىٰ هاجس السنوسي (تـ ٨٩٥)؛ هي إيجاد القدر العقدي الكافي في تعلمه لتحقق الإيمان، والخروج من رتبة التقليد، التي رآها -كبعض أسلافه- لا تنجي صاحبها يوم القيامة، لذا انصبت جهوده في تقرير هذا القدر الكافي بدليله؛ حتىٰ يخرج من أحاط به علمًا من مرتبة التقليد، وينجو

---

(١) انظر: «الاجتهاد الكلامي بين المنهجية والمذهبية عند السنوسي»، ص٦٠٢-٦٠٥، (= ضمن كتاب: «من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقاربة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب»، د. خالد زهري).

يوم القيامة. وقد ركز -في جميع متونه- علىٰ مسائل محددة تتعلق بجانب الإله، وبجانب الأنبياء. ولكي ينجح السنوسي (تـ ٨٩٥) في مشروعه؛ فقد انصبت جهوده علىٰ جانب التأليف، بل وتنويع مؤلفاته؛ لذا كتب ست عقائد تسلسلية، تتفق في جوهر المادة العلمية، التي رأىٰ أن تعلمها كاف في تحقق الإيمان، لكن هذه العقائد تختلف في حجم مادتها العلمية؛ وذلك مراعاة منه لمستويات القراء(١)، ثم قام هو بنفسه بمهمة شرح أغلب هذه العقائد. والسنوسي (تـ ٨٩٥) متأثر جدًا بـ **«كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»**، لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)، الذي يعتبر من الكتب المؤثرة في المذهب الأشعري كما سبق معنا. ولا غرابة في ذلك؛ فإن هذا الكتاب يحتل مكانة خاصة لدىٰ أشعرية المغرب الإسلامي(٢). بل كان أول عملٰ عقدي يقوم به السنوسي (تـ ٨٩٥) هو: اختصار **«كتاب الإرشاد»** في أول متونه وأكبرها، وهي: **«العقيدة الكبرىٰ»**(٣)، وسنرىٰ أثر هذا في مسألة إثبات الأحوال، والتي نادىٰ بإثباتها أبو المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) في **«كتاب الإرشاد»**، ثم تراجع عنها في كتبه المتأخرة عليه؛ كـ**«البرهان في أصول الفقه»**(٤)، لذا فنستطيع عد أبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨) في **«كتاب الإرشاد»** -فقط- الأب الروحي للأشعريين السنوسية. كما لا ننسىٰ الدور البارز الذي لعبته **«العقيدة البرهانية»** لأبي عمرو السلالجي الفاسي (تـ ٥٧٤)، علىٰ مؤسس هذه المدرسة، التي تعد أهم مختصرات **«كتاب الإرشاد»**(٥). وما من شك أن مصادر السنوسي (تـ ٨٩٥) الأشعرية لم تقتصر علىٰ هذين الكتابين؛ بل شملت غيرها من كتابات علماء الأشعرية؛ ومنها: كتابات تقي الدين المقترح (تـ ٦١٢)، وشرف الدين ابن التلمساني (تـ ٦٥٨)، وسعد الدين التفتازاني (تـ ٧٩٢).

---

(١) انظر: «مسيرة التجديد الكلامي بين المشرق والمغرب»، د. خالد زهري، ص٤٧، (= ضمن كتاب: «من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقاربة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب»، د. خالد زهري).

(٢) انظر: «دراسات في الفلسفة وفي الفكر الإسلامي»، د. عمار الطالبي، ٢/٥٨٨.

(٣) انظر: «ثلاث عقائد أشعرية»، د. خالد زهري، ص٤١.

(٤) انظر: ١/١٠٦.

(٥) انظر: «عثمان السلالجي ومذهبيته الأشعرية- دراسة لجانب من الفكر الكلامي بالمغرب من خلال (البرهانية)، وشروحها»، د. جمال علال البختي، ص٢٠٤.

وقد قُدر للسنوسي (ت ٨٩٥) النجاح في مشروعه الكلامي[١]! إذ صارت أهم المتون والكتب الأشعرية المتأخرة، التي كُتبت من بعده؛ موافقة له في طريقته في التأليف، وفيما اختاره من آراء[٢]، بل وأصبحت بعض هذه الكتب هي المقررات التعليمية المعتمدة في المعاهد الأشعرية الدينية، وخصوصًا في المغرب الإسلامي، والديار المصرية[٣]. وسيعرف هذا الاتجاه لاحقًا بـ (المرحلة السنوسية)[٤].

وقد أصبحت لمؤلفات السنوسي (ت ٨٩٥) مكانة خاصة لدىٰ من سيأتي بعده من الأشعرية، وخصوصًا عقيدته «أم البراهين»، والتي تُعرف بـ (العقيدة الصغرىٰ). قال أحمد بن محمد التفجروتي (ت بعد ٩٧٦): (**ثم أقول أنا: من أراد النجاة في عقيدته فعليه بحفظ عقيدة الصغرىٰ لأبي عبد الله السنوسي رضي الله تعالىٰ عنه ونفعنا ببركاته ويتفهمها . . . فقد قال بعض الصالحين إنه رأىٰ في النوم فلانا وهو رجل صالح فسأله عن الجنة فقال: فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر علىٰ قلب بشر. ومن جملة ما رأيت في الجنة أن أولاد المؤمنين يقرأون عقيدة سيدي محمد السنوسي الصغرىٰ. ورئي الآخر فقال: ما**

---

(١) انظر: «الاجتهاد الكلامي بين المنهجية والمذهبية عند السنوسي»، د. خالد زهري، ص٦٠١-٦٠٢، (= ضمن كتاب: «من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقاربة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب»، د. خالد زهري).

(٢) وكذلك فكتب الاعتقاد الأشعري المعاصرة، سارت علىٰ وفق المنهجية السنوسية، ومن أمثلة هذه الكتب: «العقيدة الأشعرية هي عقيدة أهل السنة والجماعة»، عبد الله بنطاهر التناني السوسي، «المرشد المفيد إلىٰ علم التوحيد»، د. عمرو وفيق الداعوق، «جامع اللآلي شرح بدء الأمالي في علم العقائد»، محمد أحمد كنعان، «العقيدة الإسلامية ومذاهبها»، د. قحطان بن عبد الرحمن الدوري، «الفتح المبين في براءة الموحدين من عقائد المشبهين والمعطلين»، د. عيسىٰ بن عبد الله الحميري، «العقائد الثمانون في شهادتي الإسلام عند أهل السنة والجماعة وأدلتها من القرآن الكريم والحديث الشريف»، د. عبد العالم القُريدي.

(٣) انظر: «شرح السنوسية الكبرىٰ»، السنوسي (ت٨٩٥)، ص١٤٦-١٥١، من مقدمة المحقق: أبو أحمد بلكرد بوكعبر.

(٤) انظر: «تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي»، د. يوسف احنانة، ص٢١١، «الاجتهاد الكلامي بين المنهجية والمذهبية عند السنوسي»، د. خالد زهري، ص٦٠٢، (= ضمن كتاب: «من علم الكلام إلىٰ فقه الكلام- مقاربة لإبراز معالم التجديد الكلامي عند فقهاء وصوفية المغرب»، د. خالد زهري).

فعل الله بك عند السؤال؟ فقال: أخذت صغرىٰ الشيخ في يدي مثل السيف فأنجاني الله. ورئي الآخر فقيل: ما فعل الله بك؟ فأخبر بأنه عُذب بسبب إهماله لقراءة صغرىٰ الشيخ ﷺ)[1]، وقال أبو العباس أحمد بابا التنبكتي (تـ ١٠٣٦): **(... قال: حدثني بعض أهل مالقة قال: مات لي قريب، وكان صالحا فرأيته في النوم، فسألته عن حاله فقال: دخلت الجنة، فرأيت فيها سيدي إبراهيم الخليل ﷺ يقرئ الصبيان عقيدة السنوسي، وهم يدرسونها في الألواح وأظنها العقيدة الصغرىٰ ويجهرون بقراءتها)**[2]، وقال عيسىٰ بن عبد الرحمن المراكشي (تـ ١٠٦٢): **(ومن ثم نفع الله بعقائده أكثر مما نفع بعقائد غيره، حتىٰ إن أصحاب الحرف بالمغرب الأقصىٰ يتنافسون فيها، بل لا يعرفون غيرها ولا يبالون)**[3]، ويبدو أن هذه النصوص كافية في بيان القيمة العلمية لمؤلفات السنوسي (تـ ٨٩٥) العقدية، ومكانتها لدىٰ المتأخرين من علماء الأشعرية، والدور الذي لعبته في الدرس العقدي الأشعري في تلك الأقاليم من العالم الإسلامي علىٰ وجه الخصوص[4].

وسيلحظ الباحث أن كتب الأشعريين السنوسية اتفقت فيما بينها علىٰ اختيار آراء معينة، وفي منهجية التأليف -أيضًا- نعم! قد يكون هناك نوع إضافة وزيادة في كتاب دون الآخر، لكن نستطيع أن نزعم أن كتب هذه المدرسة التزمت -في الجملة- آراء السنوسي (تـ ٨٩٥) واختياراته، وسارت علىٰ منهجيته المميزة في التأليف، وتقوم هذه المنهجية علىٰ ما يلي:

أولًا: الابتداء بالحديث عن الأحكام العقلية، وهي: الواجب، والجائز، والمستحيل.

ثانيًا: اختيار القول بعدم نجاة المقلد، وإن كان ما قلده صحيحًا في واقع الأمر، بل هو كافر! وهذا الرأي لم يُتقبل من رجال هذه المدرسة بالاتفاق، بل

(١) «تنبيه الغافل عما يظنه عالم وهو به جاهل»، ص٢٢٤، بتصرف.

(٢) «اللآلي السندسية في الفضائل السنوسية»، ص١١١، بتصرف.

(٣) «التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة»، ص٥٠-٥١.

(٤) انظر: «حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غربي إفريقية قبل الاستعمار وآثارها الحضارية»، د. مهدي رزق الله أحمد، ص٦٩٠.

صنف المتأخرون من متكلمي الأشعرية كتبًا في الرد علىٰ هذا الرأي الذي اختاره السنوسي (ت ٨٩٥). ومن أمثلة هذه الكتب: «**الجيش والكمين لقتال من كفر عامة المسلمين**»، لمحمد شقرون بن أحمد الوهراني (ت ٩٢٩)، «**رد التشديد في مسألة التقليد**»، لأبي العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت ١١٥٦).

ثالثًا: التنصيص علىٰ تقسيم الأحكام المتعلقة بالله تعالىٰ إلىٰ ثلاثة أقسام رئيسة، وهي: ما يجب له، وما يستحيل عليه، وما يجوز عليه.

رابعًا: تقسيم الصفات الواجبة إلىٰ أربعة أقسام[1]: نفسية، وسلبية، ومعان، ومعنوية، وعددها عشرون صفة، وأقسام الصفات هي:

١- **النفسية**، وهي: الوجود.

٢- **السلبية**، وهي: الوحدانية، والقيام بالنفس، ومخالفة الحوادث، والقدم، والبقاء.

٣- **المعاني**، وهي: العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر.

٤- **المعنوية**، وهي: كونه عالمًا، قادرًا، حيًا، مريدًا، متكلمًا، سميعًا، بصيرًا.

وهذه هي الصفات التي استقر عليها رأي الأشعرية، بعد مرحلة طويلة جدًا من الخلاف بينهم في عدد من مباحث الصفات، حيث تعد الأشعرية من أكثر الفرق اختلافًا فيما بينها في باب الصفات، ومباحث الصفات التي وقع فيها اختلاف فيما بين علماء الأشعرية؛ تبلغ قرابة عشرة مباحث[2]. وتجدر الإشارة إلىٰ أن بعض متكلمي الأشعريين السنوسية لا يثبتون القسم الرابع من الصفات

---

(١) وقد ذكر السنوسي في «**شرح المقدمات**» قسمين آخرين، وهما: ١-صفات الأفعال؛ كالخلق، والرزق، والإماتة، و٢-الصفات الجامعة لسائر أقسام الصفات؛ كالألوهية، والكبرياء، والعظمة. انظر: ص١٣٩-١٤٠.

(٢) وقد أشار عز الدين ابن عبد السلام الشافعي (ت٦٦٠) إلىٰ شيء من ذلك. انظر: «**القواعد الكبرىٰ**»، ١/٣٠٦. ويمكن بالإضافة مراجعة كتاب «**عقائد الأشاعرة**»، مصطفىٰ باحو، فقد استعرض خلاف الأشعرية في مبحث واحد من هذه المباحث، وهو مبحث: (**تقسيم الصفات**) في أربع صفحات، من: ص١٠١-١٠٥، مع أنه لم يتتبع كتبهم!

الواجبة، وهي الصفات المعنوية؛ لأنهم ينفون الحال، وبناء علىٰ نفيهم للحال؛ فلا يرون أن هناك تغايرًا بين قيام صفة المعنىٰ بالذات، وبين حكمها (= المعنوية)، وهم لأجل ذلك يجعلون الصفات الواجبة ثلاثة أقسام فقط، تتضمن ثلاث عشرة صفة، بينما يرىٰ أكثر الأشعريين السنوسية أن الصفات الواجبة أربعة أقسام، وتتضمن عشرين صفة.

خامسًا: إدراج كل ما يستحيل في حق الرب؛ كالعدم، والفناء، والعجز، والجهل . . . إلخ= تحت عنوان: الصفات المستحيلة عليه، وهي أضداد الصفات العشرين الواجبة السابقة، فيستحيل علىٰ الرب العدم، الذي هو ضد الوجود، ويستحيل عليه الحدوث، الذي هو ضد القدم، ويستحيل عليه العجز، الذي هو ضد القدرة، ويستحيل عليه الجهل، الذي هو ضد العلم . . . إلخ.

سادسًا: إدراج جميع أفعال الرب؛ كخلق العالم، وأفعال العباد، وبعثة الأنبياء . . . إلخ، بالإضافة إلىٰ جواز رؤية الرب في الآخرة= تحت عنوان: الصفات الجائزة في حقه.

سابعًا: تقسيم الأحكام المتعلقة بالأنبياء إلىٰ ما يجب لهم، وما يستحيل عليهم، وما يجوز عليهم، فيجب لهم: الأمانة والصدق والتبليغ والفطانة، ويستحيل عليهم: الخيانة والكذب والكتمان والبلادة، ويجوز عليهم: الأعراض البشرية من الأمراض والزواج والأكل . . . إلخ. وتجدر الإشارة إلىٰ أن عددًا من الأشعريين السنوسية يكتفي بالصفات الثلاث الأولىٰ الواجبة للأنبياء، وأضدادها الثلاث، ويغفل ذكر الصفة الواجبة الرابعة، وهي: الفطانة، وضدها الصفة المستحيلة الرابعة، وهي: البلادة.

ثامنًا: إدراج جميع مسائل الغيبيات تحت صفة الصدق للأنبياء؛ فما أخبروا عنه من أمور الآخرة؛ كعذاب القبر، والميزان، والصراط . . . إلخ؛ فيجب الإيمان به؛ لقيام الدليل علىٰ صدقهم.

فهذه هي العناوين الكبرىٰ التي ركز عليها الأشعريون السنوسية، وأبرزوها، وجميع كتبهم تسير وفق هذا الترتيب المنهجي؛ هذا مع اختلاف في حجم المادة العلمية بين كل كتاب وآخر، بالإضافة إلىٰ وجود مباحث أخرىٰ من العقيدة قد

تنفرد بذكرها بعض كتب الأشعريين السنوسية، سواء عن كتب المتقدمين عليهم، أم عن بقية كتب الأشعريين السنوسية. ومن المسائل التي اعتنىٰ بها متكلمو السنوسية، وأولوها جانبًا من الاهتمام، وركزوا علىٰ بحثها: مسألة تعلقات الصفات الإلهية. وإن كانت هذه المسألة قد تناولها المتقدمون بشيء من البحث؛ إلا أن للأشعريين السنوسية مزيد عناية وتركيز علىٰ هذه المسألة، لدرجة أن أفردوها بالتأليف المستقل[1]. ومن المسائل التي أكدت عليها هذه المدرسة: المبالغة في إنكار تأثير الأسباب في مسبباتها. وقد ركز الأشعريون السنوسية علىٰ بيان هذه المسألة والتأكيد علىٰ أنه لا مؤثر، سواء كان بالطبع أم بالقوة المودعة، إلا الله تعالىٰ، وأن من اعتقد تأثير بعض المخلوقات بالطبع؛ فهو كافر. أما من اعتقد تأثيرها بالقوة المودعة؛ فهناك خلاف في تكفيره! ولعل السبب في تركيز هؤلاء علىٰ هذه المسألة؛ ما يتطرق إلىٰ أذهان كثير من العوام من اعتقاد حصول الشبع بسبب تأثير الأكل، ووقوع الإحراق بسبب تأثير النار؛ وهذا يضاد اعتقاد الأشعرية في توحيد الأفعال؛ فلأجل هذا ركزوا علىٰ بيان هذه المسألة تنبيهًا للعوام.

ومما سيلحظه الباحث كذلك؛ أن الأشعريين السنوسية قد أغفلوا مسائل عقدية متعددة كانت محل بحث عند المتقدمين من الأشعرية، أو قللوا من بحثها[2]، ومنها:

أولًا: الكلام في الجواهر والأعراض (= الطبيعيات) بتصور متقدمي المتكلمين، كما كان يفعل بعض الأشعريين التقليديين.

ثانيًا: الحديث عن أنواع الأدلة، وطرائق الاستدلال، كما كان يفعل بعض الأشعريين التقليديين.

ثالثًا: الاسترسال مع المعتزلة في تفاريع باب العدل، كما كان يفعل متكلمو الأشعرية التقليدية. ولعل السبب في ذلك، بالإضافة إلىٰ ما سبق ذكره من

---

(١) انظر: «رسالة في تعلقات صفات الله ﷻ»، أحمد بن مبارك السجلماسي (ت١١٥٦)، ص١٨.

(٢) انظر: «شرح السنوسية الكبرىٰ»، السنوسي (ت٨٩٥)، ص١٦٨، من مقدمة المحقق: أبو أحمد بلكرد بوكعبر.

انقراض المعتزلة بعد القرن السابع والثامن؛ أن هذه التفاريع مبنية علىٰ أصل؛ لا يقول به الأشعرية، لذا رأىٰ الأشعريون السنوسية عدم الفائدة من الاسترسال في فروع أصل لا يقولون به، بينما نرىٰ الأشعرية التقليدية قد استرسلوا مع المعتزلة في بحث هذه التفاريع.

رابعًا: مباحث الفلسفة المشائية، وقد أغفلوها بشكل تام، بل حذر من العناية بها بعضهم؛ بخلاف صنيع متكلمي الأشعرية المتفلسفة.

خامسًا: المباحث المتعلقة بمفهوم الإيمان، وزيادته ونقصانه، والاستثناء فيه.

سادسًا: المباحث المتعلقة بالإمامة والصحابة، فنرىٰ كثيرًا من متون السنوسية أغفلت الحديث عن مباحث هاتين المسألتين.

ومما سيلحظه الباحث -أيضًا- علىٰ أكثر كتب الأشعريين السنوسية؛ أنها أقرب للمتون المختصرة؛ وأكثرها ما بين رسالة صغيرة، أو منظومة؛ لذا فاختصار المادة العلمية، هو السمة البارزة عليها، ولا جديد في أكثرها، وإنما هي تكرير لما قرره السنوسي (تـ ٨٩٥)، واختاره من آراء عقدية، وتقليد له في منهجيته المميزة في التصنيف العقدي، لذا فبعض هذه الكتب تغني عن أكثرها. وسيلحظ الباحث -أيضًا- أنه، في عموم كتب الأشعريين السنوسية، يقل ذكر الخلاف الداخلي في المسائل التي اختلف فيها علماء الأشعرية السابقون.

ونستطيع أن نقول: بأن خلاصة كتب هذه المدرسة تتمثل في الإيمان بخمسين عقيدة، وهي:

- عشرون صفة واجبة لله تعالىٰ، تعود إلىٰ أربعة أقسام، وهي: [١- النفسية، وهي: (الوجود). ٢- السلبية، وهي: (الوحدانية، والقيام بالنفس، ومخالفة الحوادث، والقدم، والبقاء). ٣- المعاني، وهي: (العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر). ٤- المعنوية، وهي: (كونه عالمًا، قادرًا، حيًا، مريدًا، متكلمًا، سميعًا، بصيرًا)].
- عشرون صفة مستحيلة عليه، وهي: [أضداد الصفات الواجبة].
- صفة واحدة جائزة عليه، وهي: [فعل كل ممكن، أو تركه].

- أربع صفات واجبة للرسل، وهي: [الصدق، الأمانة، التبليغ، الفطانة].
- أربع صفات مستحيلة عليهم، وهي: [أضداد الصفات الواجبة].
- صفة واحدة جائزة في حقهم، وهي: [الأوصاف البشرية].

وقد يزيد بعض متكلمي السنوسية في الصفات الواجبة والصفات المستحيلة للرسل صلىٰ الله عليهم وسلم، وبعضهم يقتصر علىٰ ثلاث صفات واجبة ومثلها من المستحيلة، كما سبق معنا.

الكتاب الأول

عنوان الكتاب: عقيدة أهل التوحيد، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد، المرغمة بفضل الله أنف كل مبتدع عنيد (= العقيدة الكبرىٰ).

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (تـ ٨٩٥).

بيانات النشر: باعتناء نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: «**شرح العقيدة الكبرىٰ**»).

تعد «**عقيدة أهل التوحيد**» مختصرة من «**كتاب الإرشاد**» لأبي المعالي الجويني (تـ ٤٧٨)[1]، وهي -أيضًا- أول مؤلف للسنوسي (تـ ٨٩٥) في علم العقيدة[2]؛ ولأجل كل هذا؛ فسيلحظ الباحث انعدام ترتيبها علىٰ وفق منهجية المؤلف المعروفة في متونه الأخرىٰ. وهذا المتن مرتب علىٰ عدة فصول؛ لكن المؤلف بدأ في مقدمة متنه بذكر أول واجب علىٰ المكلف، ثم انتقل لذكر فصول المتن؛ فذكر في أول فصول متنه كيفية خروج المقلد من رتبة التقليد، وذلك بالنظر في الموجودات، وفي الفصل الثاني ذكر المؤلف وجوب الإيمان بقدم الله تعالىٰ، وفي الفصل الثالث ذكر وجوب الإيمان ببقاء الله تعالىٰ، وفي الفصل الرابع ذكر وجوب الإيمان باتصاف الله بالقادرية والمريدية، ثم في الفصل الخامس ذكر وجوب الإيمان باتصاف الله بكونه عالمًا حيًا سميعًا بصيرًا متكلمًا،

---

(١) انظر: «ثلاث عقائد أشعرية»، د. خالد زهري، ص٤١.

(٢) انظر: «اللآلي السندسية في الفضائل السنوسية»، أبو العباس أحمد بابا التنبكتي (ت١٠٣٦)، ص١١٠.

ثم في الفصل السادس تحدث عن وجوب قيام صفات المعاني بذات الله لكي يصح وجود تلك الأحكام، ثم في الفصل السابع ذكر وجوب أن تكون هذه الصفات قديمة، ثم في الفصل الثامن ذكر وجوب أن تكون هذه الصفات واحدة، لا تتعدد، ثم في الفصل التاسع تحدث عن إيجاب كون الله واحدًا، وقرر في هذا الفصل استحالة تأثير قدرة البشر في مقدوراتها، ثم في الفصل العاشر تحدث عن إبطال التوليد، ثم في الفصل الحادي عشر ذكر ما يجوز في حق الله تعالىٰ؛ فذكر جواز رؤيته بالأبصار، ثم في الفصل الثاني عشر ذكر من الجائزات خلق العباد وخلق أعمالهم، وأنه لا يجب عليه شيء، ثم في الفصل الثالث عشر أبطل القول بالتحسين والتقبيح العقليين، ثم في الفصل الرابع عشر ذكر جواز إرسال الله للأنبياء، وتأييد الله لهم بالمعجزات، ثم في الفصل الخامس عشر ذكر وجوب تصديق الأنبياء فيما أتوا به، ثم في الفصل السادس عشر تحدث عن نبوة رسول الله ﷺ ومعجزته الخالدة: القرآن الكريم، ثم في الفصل السابع عشر ذكر وجوب الإيمان بما أتىٰ به نبينا محمد ﷺ، من الحشر والنشر والصراط والميزان والجنة والنار وعذاب القبر، وكيفية التعامل مع نصوص الصفات الخبرية، ثم في الفصل الثامن عشر وهو آخر فصول متنه؛ ذكر مما يجب الإيمان به نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة الأمة، ثم يخرجون بشفاعة رسول الله، والحوض، وتطاير الصحف، وذكر أصول الأحكام، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، واتباع السلف الصالح، ومسألة المفاضلة بين الصحابة، وبهذا ختم المؤلف متنه.

وسيلحظ الباحث أن عنوان متن «**العقيدة الكبرىٰ**»، مقارب من عنوان رسالة «**عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمة التقليد**»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد المالكي (تـ ٨٤٢)[1]، وبالمقارنة بين الكتابين؛ يظهر لنا أن السنوسي (تـ ٨٩٥) استفاد من رسالة «**عقيدة أهل التوحيد**» لابن مرزوق الحفيد (تـ ٨٤٢)؛ حيث يظهر تشابه وتوافق في بعض المصطلحات والأطروحات بين الكتابين.

---

(١) انظر: «شرح السنوسية الكبرىٰ»، السنوسي (ت٨٩٥)، ص١٦٠، من مقدمة المحقق: أبو أحمد بلكرد بوكعبر.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥)، مطبعة جريدة الإسلام، مصر، ١٣١٦هـ.

٢- حواشي اليوسي على شرح كبرىٰ السنوسي، أبو المواهب الحسن بن مسعود اليوسي المالكي (ت ١١٠٢)، تقديم وتحقيق وفهرسة د. حميد حماني اليوسي، مطبعة دار الفرقان للنشر الحديث، الدار البيضاء، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م.

٣- شرح العقيدة الكبرىٰ، أحمد بن العاقل الديماني المالكي (ت ١٢٤٤)، باعتناء نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٤- هدية المريد بعقيدة أهل التوحيد، محمد بن أحمد عليش المالكي (ت ١٢٩٩)، المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

٥- حواش علىٰ شرح الكبرىٰ للسنوسي، إسماعيل بن موسىٰ الحامدي (ت ١٣١٦)، مصطفىٰ الحلبي، مصر.

الكتاب الثاني

عنوان الكتاب: العقيدة الوسطىٰ.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥).

بيانات النشر: تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٦م. (= ضمن كتاب: «**شرح العقيدة الوسطىٰ**»).

وهذه هي العقيدة الثانية في سلم عقائد السنوسي (ت ٨٩٥)؛ وهي كـ«**العقيدة الكبرىٰ**» في عدم ظهور الترتيب المنهجي المميز لأهل هذه المدرسة، والتي نستطيع أن نقول بأنها بدأت مع متن «**أم البراهين**» (= العقيدة الصغرىٰ) -كما سيأتي معنا-. لكن سيلحظ الباحث اقتراب المؤلف في عقيدته الوسطىٰ من الترتيب المنهجي المميز للمدرسة السنوسية، والذي سيظهر جليًا مع «**أم البراهين**». وقد قسم المؤلف عقيدته الوسطىٰ إلىٰ ثمانية أبواب، بعد أن تحدث في المقدمة عن وجوب النظر، وحرمة التقليد في العقائد، فكان الباب الأول مخصصًا لإقامة الأدلة علىٰ حدوث العالم، وقد جرىٰ المؤلف في تقرير حدوث العالم علىٰ الأدلة التقليدية، من النظر في الجواهر والأعراض، ثم انتقل إلىٰ الباب الثاني ليقيم الأدلة علىٰ وجود الله، واحتياج العالم له، وفي الباب الثالث ذكر أدلة وجوب قدم الله، ووجوب بقائه، ثم في الباب الرابع ذكر الأدلة علىٰ وجوب مخالفة الله للحوادث، ووجوب قيامه بنفسه، ثم انتقل للباب الخامس وتحدث عن صفات المعاني في خمسة فصول؛ الأول في وجوب القدرة، والثاني في الإرادة، والثالث في وجوب علم الله، والرابع في إثبات

السمع والبصر والكلام، والخامس في وجوب حياته وقدمه، ثم في الباب السادس تحدث عن أدلة وجوب الوحدانية، ثم في الباب السابع ذكر ما يجوز في حق الله مع بيان مراعاته، ثم في الباب الثامن والأخير ذكر الدليل علىٰ ثبوت رسالة الرسل.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح العقيدة الوسطىٰ، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥)، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٦م.

٢- الهبة والعطاء في شرح العقيدة الوسطىٰ، أبو إسحاق إبراهيم السرقسطي الأندلسي المالكي (ت بعد ١٠٩١)، المكتبة العلمية، تونس، ١٣٤٥هـ.

٣- حاشية علىٰ العقيدة الوسطىٰ، أبو الثناء محمود بن سعيد الصفاقسي (ت ١٢٢٨)، تونس، ١٣٢١هـ.

الكتاب الثالث

عنوان الكتاب: أم البراهين (= العقيدة الصغرىٰ).

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (تـ ٨٩٥).

بيانات النشر: اعتنىٰ به وعلق عليه أحمد الشاذلي الأزهري، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م. (= ضمن: «**شرح أم البراهين**» عبد العليم الحدادي (تـ ١٣٦١)).

وهي من الكتب المؤثرة في المذهب كما سبق معنا. وهذه العقيدة هي أشهر أعمال السنوسي (تـ ٨٩٥)، كما تعد من أكثر المتون العقدية الأشعرية التي تناولها العلماء بالعناية علىٰ الإطلاق؛ إذ بلغت أعمالهم عليها قرابة: (٧٠) عملًا من الشروح والحواشي والتقريرات والنظم! ولا يوجد متن عقدي أشعري بلغت الأعمال عليه هذا العدد! وتشتهر «**العقيدة الصغرىٰ**» بـ (**المقدمة**)، أو بـ (**السنوسية**)؛ نسبة إلىٰ مؤلفها. وهي من أهم المتون العقدية للأشعرية المتأخرين؛ بل ليس هناك متن عقدي يضاهيها عندهم! ولا أدل علىٰ ذلك من كثرة الأعمال عليها مع تأخر زمن مؤلفها، وشدة تأثيرها في المذهب! ويقول تلميذ المؤلف، محمد بن عمر الملالي التلمساني (تـ بعد ٨٩٧)، عن هذه العقيدة: (**... وعقائده كافية فيه خصوصًا الصغرىٰ لا يعادلها شيء من العقائد**)[1]. وفي هذه العقيدة أظهر السنوسي (تـ ٨٩٥) منهجيته المميزة في

---

(١) «**نيل الابتهاج بتطريز الديباج**»، أبو العباس أحمد بابا التنبكتي (تـ١٠٣٦)، ص٥٦٤-٥٦٥، الترجمة رقم: [٦٩٦].

التصنيف العقدي؛ وذلك من ترتيب مسائل الاعتقاد بالحديث أولًا عن الأحكام العقلية، ثم تقسيم الأحكام المتعلقة بالله ورسله إلىٰ ثلاثة أقسام، وتقسيم الصفات الواجبة لله إلىٰ أربعة أقسام، وهذه المنهجية هي التي سار عليها أتباعه من بعده، بخلاف طريقته في عقيدته الكبرىٰ، وعقيدته الوسطىٰ، والتي لم تلتزم هذا الترتيب. وقد بدأ المؤلف هذه العقيدة بذكر أقسام الحكم العقلي مع توضيحها؛ ثم ذكر الإيجاب الشرعي علىٰ المكلف بأن يعرف ما يجب في حق الله ورسله وما يستحيل وما يجوز؛ فذكر أقسام الصفات الواجبة الأربعة وما يندرج تحتها من الصفات العشرين، وقد ذكر متعلقات صفات المعاني، ثم ذكر ما يستحيل في حق الله من أضداد الصفات العشرين، وختم هذا بذكر الصفة الجائزة في حقه، ثم شرع بعد ذلك بذكر دليل كل صفة، وكانت أدلته عقلية، ثم انتقل بعد ذلك بذكر ما يجب في حق الرسل من الصفات، وما يستحيل عليهم من أضداد الصفات الواجبة، وما يجوز عليهم، وذكر بعدها أدلة كل صفة من هذه الصفات، ثم نبه المؤلف أن ما سبق ذكره من هذه العقائد؛ تجمعها كلمة الشهادة **(لا إله إلا الله محمد رسول الله)**؛ ففسر الألوهية باستغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه، ثم ذكر كيفية دخول الصفات الواجبة في هذا المعنىٰ، ومن ضمن المعاني العقدية التي أدرجها المؤلف في تفسيره للألوهية؛ إنكار تأثير الكائنات مطلقًا؛ لأنه يلزم من ذلك استغناء ذلك الأثر عن الله تعالىٰ! ثم ذكر ما يندرج في القسم الثاني من الشهادة، وهي شهادة أن محمدًا رسول الله؛ فذكر أنه يدخل فيه الإيمان بالأنبياء، والملائكة، والكتب السماوية، واليوم الآخر؛ لأن رسول الله ﷺ هو المبلغ بذلك، ثم ختم المؤلف متنه بالتنبيه علىٰ أهمية كلمة الشهادة، وذكر أنه ينبغي علىٰ العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرًا ما احتوت عليه من العقائد، وبهذا ختم المؤلف متنه.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح أم البراهين، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥)، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٢٩هـ.

٢- شرح أم البراهين، محمد بن عمر الملالي التلمساني المالكي (ت بعد ٨٩٧)، تحقيق د. خالد زهري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.

٣- شرح أم البراهين، محمد بن منصور الهدهدي (ت القرن العاشر)، المطبعة الكاستلية، مصر، ١٢٩٢م.

٤- شرح أم البراهين، محمد المأمون بن محمد التونسي (ت ١٠٣٧)، فاس، ١٣٢٤هـ.

٥- شرح صغرىٰ السنوسي، محمد بن بلقاسم بن ناصر السعيدي المالكي (ت حدود ١٠٥٠)، بعناية د. محمد سعيد الغازي، دار المفيد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٦- الحواشي البهية علىٰ شرح الهدهدي للسنوسية، الحسين بن محمد النماوي المالكي (ت ١٠٦٠)، تحقيق بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٧- الفرائد السنية في شرح المقدمة السنوسية، محمد بن عبد الله الخرشي (١١٠١)، دراسة وتحقيق بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨- الأنوار الإلهية شرح العقيدة السنوسية، عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣)، اعتنىٰ به عمر بن محمد الشيخلي، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٥م.

٩- المقتدي علىٰ شرح الهدهدي، أحمد بن محمد السحيمي (ت ١١٧٨)، مكة، ١٣٠٤هـ.

١٠- حاشية أحمد بن موسىٰ البيلي العدوي (ت ١٢١٣)، مصر، ١٢٩٢هـ.

١١- حاشية محمد الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠) علىٰ شرح أم البراهين للسنوسي (ت ٨٩٥)، المطبعة الأزهرية المصرية، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٢٩هـ.

١٢- حاشية عبد الله بن حجازي الشرقاوي الشافعي (ت ١٢٣٧) علىٰ شرح الهدهدي (ت القرن العاشر) علىٰ أم البراهين، المطبعة الكاستلية، مصر، ١٢٩٢م.

١٣- حاشية إبراهيم البيجوري الشافعي (تـ ١٢٧٧) علىٰ متن السنوسية، مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨٩هـ.

١٤- شرح أم البراهين، أحمد بن عيسىٰ الأنصاري (تـ القرن الثالث عشر)، اعتنىٰ به وعلق عليه أحمد الشاذلي الأزهري، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م.

١٥- طالع البشرىٰ علىٰ العقيدة الصغرىٰ، إبراهيم المارغني المالكي (تـ ١٣٤٩)، اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١٦- شرح أم البراهين، عبد العليم الحدادي (تـ ١٣٦١)، اعتنىٰ به وعلق عليه أحمد الشاذلي الأزهري، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م.

الكتاب الرابع

عنوان الكتاب: صغرىٰ الصغرىٰ.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. خالد زهري، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«ثلاث عقائد أشعرية»**).

وهو متن مختصر؛ بدأه المؤلف بذكر حقيقة أقسام الحكم العقلي مع التمثيل، ثم شرع بذكر ما يجب لله مع ذكر الدليل علىٰ ذلك، وذكر متعلقات صفات المعاني، ثم ذكر ما يستحيل في حق الله من كل ما ينافي الصفات الواجبة، وتطرق بعد ذلك لما يجوز في حق الله من فعل كل ممكن أو تركه، ثم ختم متنه بما يجب علىٰ الرسل من الصفات، وهي الصدق والأمانة والتبليغ، واستحالة أن يتصفوا بأضداد هذه الصفات، وختم المؤلف متنه بذكر ما يجوز في حق الرسل من الاتصاف بالأعراض البشرية التي لا تنافي علو رتبتهم.

ويلحظ في هذا المتن؛ أن المؤلف لم يذكر القسم الرابع من الصفات الواجبة وهي: الصفات المعنوية، كما جرت عادته في متونه الأخرىٰ.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح صغرىٰ الصغرىٰ، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي المالكي (ت ٨٩٥)، علق عليه سعيد فودة، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٤م.

الكتاب الخامس

عنوان الكتاب: صغرىٰ صغرىٰ الصغرىٰ (= الحفيدة).

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. خالد زهري، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«ثلاث عقائد أشعرية»**).

وهو متن مختصر جدًا، لُقب بـ (**الحفيدة**)؛ لكونه في درجة الأحفاد من متن **«أم البراهين»**، والمعروف بـ (**العقيدة الصغرىٰ**)، افتتحه المؤلف بذكر الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الله، ثم ذكر بعد ذلك أدلة الصفات الواجبة والجائزة، ثم ذكر الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الرسل، ثم ذكر بعد ذلك أدلة الصفات الواجبة والجائزة.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح العقيدة الحفيدة، أبو حامد محمد العربي الفاسي المالكي (ت ١٠٥٢)، باعتناء نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٢- التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة، عيسىٰ بن عبد الرحمن السكتاني المراكشي المالكي (ت ١٠٦٢)، تحقيق نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

الكتاب السادس

عنوان الكتاب: المفيدة للولدان والنساء المؤمنات.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥).

بيانات النشر: دراسة وتحقيق د. خالد زهري، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، تطوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: «**ثلاث عقائد أشعرية**»).

وهي أصغر متون المؤلف الستة التسلسلية؛ وأراد بها مخاطبة الأطفال والنساء؛ لذا لم يذكر أدلة الصفات الواجبة والجائزة في حق الله وحق الرسل، بل اقتصر علىٰ ذكر هذه الصفات مجردة من أدلتها؛ تسهيلًا علىٰ الأطفال والنساء.

الكتاب السابع

عنوان الكتاب: المقدمات.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. (= ضمن كتاب: «**شرح المقدمات**»).

يختلف متن «**المقدمات**» للسنوسي (ت ٨٩٥) عن بقية متونه الستة الأخرىٰ؛ فقد وضعه كمدخل لعقيدته الصغرىٰ «**أم البراهين**»(١). وقد بدأه بذكر أقسام الحكم، وهي: الشرعي، والعادي، والعقلي، مع التعريف والتقسيم والتمثيل، انتقل بعدها للحديث عن المذاهب في خلق أفعال العباد، تحدث بعدها عن أنواع الشرك الستة، ثم تطرق لأصول الكفر والبدع السبعة، وقد ذكر من ضمن هذه الأصول: مجرد التمسك بظواهر الكتاب والسنة! ثم ذكر أقسام الموجودات بالنسبة إلىٰ المحل والمخصص؛ فذكر أربعة أقسام، ثم ذكر الأقسام الستة للممكنات المتقابلة، ثم ذكر تعريفًا لصفات المعاني الثمانية، وزاد هنا صفة الإدراك، وإن كان حسّن التوقف في إثبات زيادة هذه الصفة علىٰ العلم، أو إرجاعها له، في شرحه علىٰ هذا الكتاب(٢)، ثم ذكر أقسام الكلام، وتعريف الصدق والكذب، والأمانة والخيانة، وبهذا ختم المؤلف متنه.

---

(١) انظر: «ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي (ت٩٣٨)»، ص٤٤١.

(٢) انظر: «شرح المقدمات»، ص١٣٩.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح المقدمات، أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني المالكي (ت ٨٩٥)، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢- المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية، أبو إسحاق إبراهيم السرقسطي الأندلسي المالكي (ت بعد ١٠٩١)، طبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٣م.

الكتاب الثامن

عنوان الكتاب: العقيدة.

المؤلف: علي بن عطية الحموي الشافعي (ت ٩٣٦).

بيانات النشر: تحقيق سعيد فودة، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«الدرة الفريدة في شرح العقيدة»**).

وهو متن مختصر يقع في صفحة واحدة، تناول الموضوعات الكبرىٰ في الاعتقاد الأشعري؛ من الإيمان بوجود الله، وقدمه وبقائه، ووحدانيته، وقيامه بنفسه، ومخالفته للحوادث، وأن من صفات ذاته: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، واستحالة أن يتصف بأضداد هذه الصفات، وجواز أن يفعل كل ممكن أو أن يتركه، وأنه أرسل الرسل، وأنزل الكتب، ويجب في حق الأنبياء الصدق والأمانة وتبليغ الرسالة، ويستحيل عليهم الكذب والخيانة والكتمان، ويجوز في حقهم الأعراض البشرية؛ كالجوع والنكاح.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- الدرة الفريدة في شرح العقيدة، علي بن عطية الحموي الشافعي (ت ٩٣٦)، تحقيق سعيد فودة، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٢- الفتح النبوي بشرح عقيدة الشيخ علوان الحموي، محمد فتح الله البيلوني الشافعي (ت ١٠٤٢)، تحقيق وتقديم نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، (= ضمن كتاب: **«مجموع الرسائل الإيمانية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية»**).

الكتاب التاسع

عنوان الكتاب: المرشد المعين علىٰ الضروري من علوم الدين.

المؤلف: عبد الوحد ابن عاشر الفاسي المالكي (ت ١٠٤٠).

بيانات النشر: تحقيق د. رابح زرواتي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م. (= ضمن كتاب: «**الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين علىٰ الضروري من علوم الدين**»).

وهي منظومة مطولة؛ تضم ثلاثة علوم؛ وهي الاعتقاد، والفقه، والتصوف؛ أما ما يتعلق بقسم الاعتقاد؛ فسيعرف بتوحيد ابن عاشر (ت ١٠٤٠)، وقد كثرت الشروح والحواشي علىٰ هذا القسم من المنظومة، بحيث أصبح كتابًا مستقلًا. وتبلغ أبيات هذا القسم بالإضافة إلىٰ مقدمة النظم (٤٢) بيتًا، بدأ فيه بذكر أقسام الحكم العقلي، ثم ذكر أول واجب علىٰ المكلف، وهو النظر في معرفة صفات الإله، والرسل، ثم ذكر شروط التكليف، شرع بعدها بذكر ما يجب لله من الصفات؛ فذكر الصفات النفسية والسلبية والمعاني، ولم يذكر المعنوية، ثم ذكر الصفات المستحيلة وهي أضداد الواجبة، وذكر بعدها الصفة الجائزة في حق الله، وهي فعل كل ممكن أو تركه، ثم ذكر أدلة الصفات الواجبة والجائزة لله تعالىٰ، ثم انتقل لذكر الصفات الواجبة للرسل والمستحيلة والجائزة عليهم، ثم ذكر أدلة الصفات الواجبة والجائزة، ثم ذكر أن كلمة (**لا إله إلا الله محمد رسول الله**)، تندرج فيها كل ما يجب الإيمان به من العقائد.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- الدر الثمين والمورد المعين في شرح المرشد المعين علىٰ الضروري من علوم الدين، محمد بن أحمد ميارة الفاسي المالكي (ت ١٠٧٢)، تحقيق د. رابح زرواتي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٢- مختصر الدر الثمين والمورد المعين، محمد بن أحمد ميارة الفاسي المالكي (ت ١٠٧٢)، المطبعة البهية، مصر، ١٣٠١هـ.

٣- كتاب بدور الأفهام أو شموس الأحلام علىٰ عقائد ابن عاشر الحبر الهمام، المولود بن محمد الزربي البسكري (ت بعد ١٣٣٤)، المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط عدد ٥٧، تونس، ١٣٣٤هـ.

٤- توضيح الدين علىٰ المرشد المعين، محمد الطيب بن أحمد بوسنة الجزائري المالكي (ت ١٣٨١)، دراسة وتحقيق د. عبد الكريم حامدي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥- النشر الطيب علىٰ شرح الشيخ الطيب، إدريس بن أحمد الوزاني المالكي (ت القرن الرابع عشر)، دار الكتب الحديثة- المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٤٨هـ[1].

---

(١) وهذا العمل هو حاشية علىٰ شرح الطيب بن عبد المجيد ابن كيران الفاسي (ت١٢٢٧) علىٰ توحيد «المرشد المعين»، وتكتسب هذه الحاشية أهمية بالغة؛ إذ قد جمعها مؤلفها من عدة شروح وحواش كُتبت علىٰ توحيد «المرشد المعين»، وهي بذلك تعد من أوسع كتب هذه المدرسة.

الكتاب العاشر

عنوان الكتاب: إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة.

المؤلف: أحمد بن محمد المقري المالكي (ت ١٠٤١).

بيانات النشر: مكتبة القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. (= ضمن كتاب: «**شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة**»).

وهي منظومة مطولة؛ تقع في (٥١٨) بيتًا، رتبها الناظم علىٰ فصول؛ فبدأ بذكر أقسام الحكم العقلي، ثم أول واجب، ثم الحث علىٰ النظر، ثم الصفات النفسية والسلبية، ثم المعاني، ثم المعنوية، ثم في تعلق الصفات، ثم في منافيات المعاني والمعنوية، ثم في الأمر والإرادة والرضا والمحبة، ثم في حدوث العالم، ثم في الجائز في حق الله تعالىٰ، ثم في الرؤية، ثم في أحكام الرسالة والنبوة، ثم فيما يجب للأنبياء وما يستحيل عليهم، ثم ما يجوز في حقهم، ثم في عدد الرسل، ثم في إعجاز القرآن، ثم في السمعيات الأخروية والبرزخية والبعثية، ثم في الحساب والميزان والصراط والشفاعة، ثم خاتمة في مسائل متعددة من العقيدة؛ وهي: القضاء والقدر، والإيمان، وزيادته ونقصانه، واللوح والقلم والكرسي والعرش، والملائكة، وأسماء الله تعالىٰ، وأن الشيء يطلق علىٰ الموجود، وفضل الأئمة الأربعة المجتهدين، وحكم جاحد المعلوم بالضرورة، وكيفية التعامل مع نصوص الصفات الخبرية، وأقسام الذنوب، وماهية الرزق، ونصب الأئمة وأحكامهم، وتفضيل الأنبياء علىٰ الملائكة، وفضل الصحابة، وخلق القرآن، والحرف والصوت، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم ختم الناظم نظمه بذكر روايته لكتب السنوسي (ت ٨٩٥) في العقائد.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية، محمد بن أحمد عليش (ت ١٢٩٩)، المحقق والناشر محمد محمود ولد محمد الأمين، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢- شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة، محمد بن أحمد الملقب بالداة الشنقيطي (ت بعد ١٣٧١)، مكتبة القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

الكتاب الحادي عشر

عنوان الكتاب: جوهرة التوحيد.

المؤلف: أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي (ت ١٠٤١).

بيانات النشر: تحقيق عبد المنان أحمد الإدريسي، جاد الله بسام صالح، محمد يوسف إدريس، بهاء أحمد الخلايلة، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م. (= ضمن: **«عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد»**).

وتعد هذه المنظومة من أشهر أعمال هذه المدرسة؛ بل أصبحت، مع شروحها؛ المقرر المعتمد في المعاهد الدينية الأشعرية في دراسة العقيدة. وقد ذاع ذكر هذه المنظومة مع شرحها في فترة مبكرة من ظهورها؛ حيث نرىٰ صالح بن المهدي المقبلي اليماني (ت ١١٠٨) يصفها بأنها معتمد الطلبة في زمانه[١]! وهذا بلا شك يدل علىٰ سرعة انتشار هذه المنظومة، وعليه؛ فلا عجب أن تكثر الأعمال عليها. وتقع هذه المنظومة في (١٤٣) بيتًا، بدأها الناظم بذكر الواجب الشرعي علىٰ المكلف؛ وهو معرفة ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز عليه، وذكر مثل ذلك لرسله؛ وبيّن الناظم حال المقلد والخلاف فيه، ثم ذكر الناظم أول واجب علىٰ المكلف وهو المعرفة، ذكر بعد ذلك مفهوم الإيمان وزيادته ونقصانه، ثم انتقل لذكر الصفات الواجبة لله، ثم تحدث عن تعلقات صفات المعاني، ثم تحدث عن أسماء الله، واختار بأنها توقيفية، وذكر منهج الأشعرية في التعامل مع نصوص الصفات الخبرية؛ وهو إما التفويض، وإما التأويل، ثم

---

(١) انظر: «العلم الشامخ في تفضيل الحق علىٰ الآباء والمشايخ»، ص٣٣٧.

ذكر ما يستحيل على الرب، وما يجوز عليه، وتحدث، تحت عنوان الصفات الجائزة على الله، عن مسألة خلق الله لأفعال العباد، وفروع هذه المسألة، وتطرق لمسألة الرؤية، وإرسال الرسل؛ فذكر ما يجب لهم، وما يستحيل عليهم، وما يجوز عليهم، ثم ذكر أن شهادة الإسلام تجمع ما تقرر من العقائد السابقة، وبيّن أن النبوة غير مكتسبة، ثم تحدث عن مسألة المفاضلة بين الأنبياء وبين الملائكة، وتحدث عن معجزات نبينا ﷺ؛ فذكر منها القرآن الكريم والمعراج، وتحدث عن فضل الصحابة والتابعين وتابعيهم، ثم ذكر وجوب تقليد أحد الأئمة الأربعة في الفقه، وذكر بعدها وجوب الإيمان بالكرامات، ثم تحدث عن مسائل الآخرة، ثم ذكر بعض المقدمات الكلامية؛ كالجوهر الفرد، ثم ذكر تقسيم الذنوب، وحكم منكر المعلوم من الدين بالضرورة، ووجوب نصب الإمام، ثم ختم المؤلف نظمه ببعض الآداب والنصائح.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- عمدة المريد شرح جوهرة التوحيد (**الشرح الكبير**)، برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي (تـ ١٠٤١)، تحقيق عبد المنان أحمد الإدريسي، جاد الله بسام صالح، محمد يوسف إدريس، بهاء أحمد الخلايلة، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م.

٢- هداية المريد لجوهرة التوحيد (**الشرح الصغير**)، برهان الدين إبراهيم اللقاني المالكي (تـ ١٠٤١)، مع حواشي وتقريرات: إبراهيم اللقاني (تـ ١٠٤١)، ومحمد الخرشي (تـ ١١٠١)، ومنصور الطوخي (تـ ١٠٩٠)، ومحمد الإطفيحي (تـ ١١١٥)، حققه وضبط حواشيه مروان حسين عبد الصالحين البجاوي، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣- إتحاف المريد في شرح جوهرة التوحيد، عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المالكي (تـ ١٠٧٨)، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٢٤هـ.

٤- تقريب البعيد إلىٰ جوهرة التوحيد، علي بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي المالكي (تـ بعد ١١١٨)، تحقيق الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥- حاشية محمد بن محمد الأمير المالكي (تـ ١٢٣٣) علىٰ شرح عبد السلام اللقاني المالكي (ت ١٠٧٨) علىٰ جوهرة التوحيد، المطبعة الأزهرية المصرية، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٢٤هـ.

٦- شرح جوهرة التوحيد، أحمد الصاوي المالكي (تـ ١٢٤١)، تحقيق وتعليق د. عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨- تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد، إبراهيم البيجوري الشافعي (تـ ١٢٧٧)، المطبعة العامرة الشرفية، مصر، ١٣١٥هـ.

٨- المنهج السديد في شرح جوهرة التوحيد، محمد الحنيفي الحلبي (تـ ١٣٤٢)، اعتنىٰ به محمد مجاهد شعبان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩- بغية المريد لجوهرة التوحيد، إبراهيم المارغني المالكي (تـ ١٣٤٩) المطبعة التونسية، الطبعة الثانية، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.

١٠- النظام الفريد بتحقيق [شرح] جوهرة التوحيد، محمد محي الدين عبد الحميد (تـ ١٣٩٢)، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

١١- توضيح هداية المريد إلىٰ شرح جوهرة التوحيد، بكري بن عبده بن رجب الحنفي الحلبي (تـ ١٣٩٩)، أضاف عليه وحققه وأتمه علاء الدين الحموي وندىٰ صباغ، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤م.

١٢- تهذيب حاشية البيجوري، نايف العباس (تـ ١٤٠٧)، اعتنىٰ به وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد ثائر سليمان الشبلي، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الكتاب الثاني عشر

عنوان الكتاب: سبل المعارف الربانية وأسوارها الفائقة الحصينية.

المؤلف: محمد بن عمر الغدامسي المالكي (تـ بعد ١٠٨٠).

بيانات النشر: تحقيق وضبط نزار حمادي، وجلال الجهاني، مكتبة السنة، هولندا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

ويُعد هذا الكتاب من الكتب المميزة في المدرسة السنوسية، وسيلحظ الباحث أن فيه إضافة علىٰ عموم كتب هذه المدرسة. وهو كتاب متوسط الحجم، وقد قسمه المؤلف إلىٰ كتابين اثنين، وفي المقدمة تناول المعرفة وأقسامها وأحكامها وفوائدها في أربعة فصول، ثم انتقل إلىٰ الكتاب الأول وهو فيما يوصل إلىٰ المعرفة، وقسمه إلىٰ بابين اثنين، الأول تحدث فيه عن معرفة الله في أربعة فصول، تتناول المعرفة الكلية، والمعرفة الجزئية، وصفات الصفات، وبراهين المعرفتين، ثم في الباب الثاني تحدث عن معرفة الرسل في أربعة فصول، تتناول المعرفة الكلية، والمعرفة الجزئية، وبراهين المعرفتين، وبيان معنىٰ كلمة الإخلاص. بعدها انتقل للكتاب الثاني وخصصه في التحذير من الأمور المخرجة من المعرفة، وجعله في بابين، الباب الأول في سائر الأمور المخرجة من الصراط المستقيم إلىٰ طريق المغضوب عليهم، وهو في قسمين، الأول في أسباب الردة من جهة الإله، وجعله في ثلاثة فصول، في الاعتقادات، وفي الأقوال، وفي الأفعال الموقعة في الردة، ثم القسم الثاني في أسباب الردة من جهة الرسل، وجعله في ثلاثة فصول، في الاعتقادات، وفي الأقوال، وفي الأفعال الموقعة في الردة، ثم الباب الثاني في بيان الأمور المخرجة من الصراط المستقيم إلىٰ طرق الضالين، وذكر فصلين، الأول في بيان فرق الضالين، الثاني في بيان ما ورد في الشرع من ذم تلك الفرق، وبهذا ختم المؤلف كتابه.

الكتاب الثالث عشر

عنوان الكتاب: نظم عقيدة أهل السنة.

المؤلف: أبو الحسن علي بن عبد الله الغماد التونسي المالكي (ت حدود ١٠٩٠).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: «**مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية**»).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٤٤) بيتًا، ذكر الناظم في مطلعها أن مقصد النظم معرفة الإله والرسل؛ فذكر أفراد الصفات النفسية والسلبية والمعاني والمعنوية، ثم ذكر ما يستحيل في حق الله تعالىٰ من أضداد الصفات الواجبة، ثم ذكر الصفة الجائزة في حقه، وهي فعل كل ممكن أو تركه، انتقل بعد ذلك لذكر أدلة الصفات الواجبة، بعدها تحدث الناظم عن الصفات الواجبة للرسل، فذكر ثلاث صفات هي الصدق والأمانة والتبليغ، وذكر أضدادها من الصفات المستحيلة، ثم ذكر الصفات الجائزة في حقهم؛ كالمرض والخوف، ثم ختم نظمه بذكر أدلة الصفات الواجبة والجائزة للرسل.

الكتاب الرابع عشر

عنوان الكتاب: عقيدة أهل الإيمان.

المؤلف: أبو محمد عبد القادر بن علي الفاسي المالكي (ت ١٠٩١).

بيانات النشر: باعتناء نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

وهو متن مختصر يقع في بضع صفحات؛ أراد المؤلف وضعه لمن قصد تعليم النساء والصبيان، وافتتحه بذكر الصفات الواجبة لله، مع شرح لها، ثم ذكر ما يستحيل في حقه، وقد أرجعها لما يمنع الإدراك، وما يمنع الأفعال، وما يمنع الكلام، بعد ذلك ذكر الصفات الجائزة في حقه، وشرع في ذكر النبوات، وذكر شروط الرسالة، وما يجب للأنبياء، وما يجوز عليهم، ووجوب الإيمان بجميع الأنبياء والكتب، وتحدث عن مسائل السمعيات؛ إذ هي فرع عن الإيمان بصدق الأنبياء؛ فذكر وجوب الإيمان بالجن، والملائكة، والبعث، والجنة والنار، وسؤال الملكين، وعلامات الساعة، وتعريف الصحابي وفضله، وبهذا ختم المؤلف متنه.

الكتاب الخامس عشر

عنوان الكتاب: سبك الجواهر في استخراج ما تضمنه قول لا إله إلا الله محمد رسول الله من العقائد.

المؤلف: محمد الصالح بن عبد الرحمن بن سليم الأوجلي المالكي (تـ بعد ١٠٩٢).

بيانات النشر: بعناية نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م. (= ضمن كتاب: **«شرح سبك الجواهر»**).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٦٥) بيتًا. ركز الناظم علىٰ بيان العقائد التي تندرج في شهادة الإسلام، وأن العقائد الواجب الإيمان بها هي ست وستون عقيدة، خمسون منها تتعلق بالشهادة الأولىٰ، وهي مقسمة إلىٰ قسمين: العقائد المستنبطة من استغناء الله عن ما سواه، والعقائد المستنبطة من افتقار كل المخلوقات إليه، وهذه العقائد هي: الصفات العشرون الواجبة لله تعالىٰ، وأضدادها، نفي الغرض عن أفعال الله، ونفي وجوب الفعل عليه، ونفي تأثير ما سواه، نفي التأثير بالطبع، حدوث العالم، استحالة ثبوت الغرض، استحالة وجوب الفعل، استحالة ثبوت التأثير، استحالة التأثير بالطبع، قدم العالم. ثم انتقل للحديث عن العقائد التي تندرج في الشهادة الثانية، وهي ست عشرة عقيدة، وهي: ثلاث صفات واجبة للرسل، وأضدادها المستحيلة، وجواز الأعراض البشرية عليهم، واستحالة عدم جواز الأعراض البشرية عليهم، وأربع عقائد تدخل ضمن صفة الصدق الأولىٰ وهي الإيمان بأهوال يوم الآخرة، والرسل، والملائكة، والكتب، وأضداد هذه العقائد الأربع من عدم الإيمان بها، ثم ختم

الناظم نظمه ببيان أهمية الاعتناء بهذه العقائد، وأثرها في المؤمن، والعناية بشهادة الإسلام؛ بكثرة ترديدها.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح سبك الجواهر، محمد الصالح بن عبد الرحمن بن سليم الأوجلي (كان حيًا سنة ١٠٩٢هـ)، بعناية نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

الكتاب السادس عشر

عنوان الكتاب: العقيدة المنورة في معتقد السادات الأشاعرة.

المؤلف: أبو الحسن علي النوري الصفاقسي المالكي (تـ ١١١٨).

بيانات النشر: بعناية نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

وهو متن مختصر يقع في بضع صفحات، بدأه مؤلفه بذكر أقسام الحكم العقلي، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن أقسام الصفات الأربعة الواجبة (= النفسية، السلبية، المعاني، المعنوية)، مع ذكر دليل علىٰ كل صفة منها، ثم انتقل بعد ذلك لذكر ما يستحيل في حق الله مما ينافي الصفات الواجبة، ثم تطرق للحديث عن ما يجوز في حق الله تعالىٰ، ثم تحدث عن الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام، مع دليل لكل قضية من هذه العناوين، وبهذا ختم المؤلف متنه.

الأعمال المطبوعة عليه:

مبلغ الطالب إلىٰ معرفة المطالب، علي بن محمد التميمي المؤخر الصفاقسي المالكي (تـ بعد ١١١٨)، تحقيق الحبيب بن طاهر، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

الكتاب السابع عشر

عنوان الكتاب: رسالة في عقائد أهل السنة.

المؤلف: أبو عبد الله محمد الغماري التونسي المالكي (ت ١١١٩).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: «**مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية**»).

وهي رسالة متوسطة الحجم، حاكىٰ فيها مؤلفها متن «**أم البراهين**» للسنوسي (ت ٨٩٥)، وبدأها بذكر حقائق بعض المصطلحات؛ كالحمد والشكر واسم الجلالة والصلاة والرسول والأحكام الثلاثة، وفصل في أقسام الحكم العقلي، وحقيقة المكلف والتكليف والمعرفة والتقليد، مع التفصيل والتمثيل لجميع ما سبق، ثم انتقل المؤلف لذكر الصفات الواجبة لله تعالىٰ؛ فكان من منهجه أنه يذكر الصفة ويبين معناها، بالإضافة إلىٰ ذكره لحقيقة كل قسم من أقسام الصفات الواجبة، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن الصفات المستحيلة في حق الله، وذكر بعدها الصفات الجائزة في حقه، ثم أفرد لكل صفة من الصفات الواجبة فصلًا في ذكر دليلها، وقد جعل المؤلف أدلة صفة القدرة والإرادة والعلم والحياة ضمن فصل واحد، وجعل أدلة صفة السمع والبصر والكلام في فصل آخر، والفرق بينهما أن الصفات الأربع الأولىٰ دليل إثباتها العقل، بخلاف الثلاث الأخرىٰ؛ فدليلها السمع، ثم عقد المؤلف فصلًا في الكلام علىٰ ما يجب في حق الرسل وما يستحيل عليهم وما يجوز لهم، بعد ذلك ذكر المؤلف آخر فصول رسالته، وهو عن معنىٰ كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، وشرح معناها وبين كيفية اندراج جميع العقائد فيها، وبهذا ختم المؤلف رسالته، ويلحظ أن في هذه الرسالة توسعًا وإضافة علمية.

الكتاب الثامن عشر

عنوان الكتاب: مقدمة في عقائد أهل السنة.

المؤلف: خوجه ميرزا (ت بعد ١١٥٨).

بيانات النشر: تحقيق وتقديم نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«مجموع الرسائل الإيمانية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية»**).

وهي رسالة ملخصة من متن «أم البراهين» للسنوسي (ت ٨٩٥)، وغيرها من كتب العقائد. بدأها المؤلف بإيجاب اعتقاد ما في مقدمته، فذكر الصفات العشرين، وهي النفسية، والسلبية، والمعاني، والمعنوية، ثم ذكر أضداد هذه الصفات؛ ثم انتقل بعد ذلك لذكر أدلة ثبوت كل صفة من الصفات الواجبة، ويلحظ أنه اعتمد علىٰ الدليل السمعي في إثبات هذه الصفات! ثم ذكر الصفة الجائزة في حق الله تعالىٰ، وهي فعل كل ممكن أو تركه، ثم تحدث عن ما يجب في حق الأنبياء من الصفات الواجبة؛ وهي الصدق، والأمانة، والتبليغ، ثم ذكر ما يستحيل في حقهم من أضداد هذه الصفات، ثم ختم هذا الباب بذكر ما يجوز في حق الرسل من الأعراض البشرية. بعد ذلك ذكر تضمن شهادة الإسلام (**لا إله إلا الله محمد رسول الله**)، جميع العقائد السابقة، ثم ذكر أن الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ؛ يدخل فيه الإيمان بالأنبياء، والملائكة، والكتب السماوية، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، حيث كان هو المبلغ بهذه العقائد. وبهذا ختم المؤلف مقدمته الاعتقادية.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح مقدمة عقائد أهل السنة، محمد حياة السندي (تـ ١١٦٣)، تحقيق وتقديم نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، (= ضمن كتاب: «**مجموع الرسائل الإيمانية لأئمة أهل السنة والجماعة السنية**»).

الكتاب التاسع عشر

عنوان الكتاب: نظم النورية في التوحيد.

المؤلف: عبد النور (تـ بعد ١١٧٠).

بيانات النشر: تحقيق البشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م. (= ضمن كتاب: **«شرح نظم النورية في التوحيد»**).

وهي منظومة تقع في (٣٥٥) بيتًا. وقد أثنىٰ عليها من تولىٰ شرحها، وهو: الحسين بن محمد الورثيلاني (تـ ١١٩٣)، ورأىٰ أنها أفضل وأوسع من منظومة برهان الدين إبراهيم اللقاني (تـ ١٠٤١) **«جوهرة التوحيد»** المشهورة[١]، مع أنها تعد من مصادر الناظم، بالإضافة إلىٰ مؤلفات السنوسي (تـ ٨٩٥)، وذلك بحسب الورثيلاني (تـ ١١٩٣)[٢]! وناظم هذه المنظومة غير معروف؛ لكنه فرغ من نظمها في عام: (١١٧٠هـ)[٣]. وقد أكد المحقق أنه لا صلة بين هذه المنظومة وبين متن **«العقيدة المنورة في معتقد السادات الأشاعرة»**، لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي المالكي (تـ ١١١٨) سوىٰ تشابه الاسم. وقد تناولت هذه المنظومة الموضوعات التالية: وجوب النظر، ومعرفة ما يجب لله وما يستحيل ويجوز عليه، ومثل ذلك لرسله، ذم التقليد في العقائد، أقسام الحكم العقلي، أركان الإسلام، معنىٰ الإيمان الشرعي، معنىٰ الإحسان الشرعي، الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، إثبات الوجود والصفات السلبية الخمس، ثم ذكر الناظم

---

(١) انظر: «شرح نظم النورية في التوحيد»، الحسين بن محمد الورثيلاني (تـ١١٩٣)، ص٣٨٩.

(٢) انظر: «شرح نظم النورية في التوحيد»، الحسين بن محمد الورثيلاني (تـ١١٩٣)، ص٥٣٠.

(٣) انظر: «شرح نظم النورية في التوحيد»، الحسين بن محمد الورثيلاني (تـ١١٩٣)، ص٥٢٨.

طريقتين في التعامل مع نصوص الصفات الخبرية، وهما التأويل أو التفويض، ونسب التفويض للسلف! ثم ذكر صفات المعاني والصفات المعنوية، الرد علىٰ المعتزلة في نفيهم للمعاني، ثم شرع في الحديث عن فروع بعض هذه الصفات؛ فذكر أن علم الله غير مكتسب، وأن كلام الله معنىٰ قائم بالنفس، وأن صفات المعاني وأسماء الله كلها قديمة، وأن أسماءه توقيفية، وعدم جواز إطلاق أن الصفات عين الذات أو غيرها، ثم تحدث عن مسألة تعلقات الصفات الإلهية، وذكر بعدها أضداد الصفات الواجبة، وهي ما تستحيل في حق الله تعالىٰ، ثم ذكر ما يجوز في حق الله تعالىٰ، وهو فعل كل ممكن أو تركه، وفرّع من هذا الأصل مسائل الأفعال الإلهية، ورؤيته يوم القيامة، ثم ذكر أن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ثم انتقل للحديث عن إرسال الرسل، وأنه من الجائزات، ثم شرع بذكر الأدلة العقلية علىٰ الصفات الواجبة لله، وحدوث العالم، والصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة للرسل، ثم ذكر تعريف المعجزة، وثبوت الكرامات للأولياء، ثم ذكر أن ما سبق من العقائد يندرج في شهادة الإسلام، ثم تحدث عن أزلية السعادة والشقاء للمكلفين، وأن النار للأشقياء والجنة للسعداء، ثم تحدث عن الكسب الأشعري، وأن قدرة العبد غير مؤثرة في الفعل، ثم ذكر أهمية الدعاء وفضله، وأفضلية نبينا ﷺ علىٰ الخلق كافة، ويتلوه في الفضل إبراهيم ثم موسىٰ ثم عيسىٰ ثم نوح ﷺ، ثم تحدث عن المفاضلة بين الصحابة، وأن ترتيبهم في الفضل بحسب ترتيبهم في الخلافة، ثم بقية الستة ثم أهل بدر ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان، ثم ذكر الموقف من الصحابة، وأن ما وقع بينهم من التشاجر لا يقدح في عدالتهم، ثم تحدث عن عصمة الأنبياء والملائكة، وأن الله وكل بكل إنسان ملكين يكتبان أعماله، ثم ذكر جملة من مسائل الغيبيات، وأن الإيمان بها واجب، وأن الموت حق، وتعريفه، وحال الشهداء، وأنواع الميتات، وتعريف الرزق وأقسامه، ووجوب حفظ الضروريات الخمس، ونصب الأئمة، وأحكامهم من وجوب الطاعة وعدم الخروج عليهم، وحكم جاحد الضروري من الدين، وأقسام الذنوب، وحكم التوبة، وشروطها، وأحوالها، ثم ذكر الناظم بعض النصائح، من وجوب التحلي بالصبر والتوكل والزهد والتوبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحال الأئمة الأربعة الفقهاء، وجواز تقليدهم،

وأنه كانت توجد مذاهب فقهية غير المذاهب الأربعة المشهورة، لكنها انقرضت، ثم ختم الناظم نظمه بالاعتذار عن ما بدر منه من تقصير.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح نظم النورية في التوحيد، الحسين بن محمد الورثيلاني المالكي (ت ١١٩٣)، تحقيق البشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

الكتاب العشرون

عنوان الكتاب: الرياض الخليفية.

المؤلف: علي بن خليفة التونسي المالكي (ت ١١٧٢).

بيانات النشر: باعتناء نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

وهي منظومة تقع في (٤٤٣) بيتًا؛ رتبها الناظم علىٰ مقدمة، وثمانية أبواب، وخاتمة، وهي:

المقدمة: في أول الواجبات، وحقيقة المعرفة، وذم التقليد وحقيقته، والحث علىٰ المعرفة، وحقيقة الإيمان، وذكر أقسام الحكم العقلي.

الباب الأول: فيما يجب لله ﷻ. **الباب الثاني**: فيما يستحيل عليه سبحانه. **الباب الثالث**: فيما يجوز في حقه تعالىٰ. **الباب الرابع**: في برهان ما تقدم من الواجبات. **الباب الخامس**: في برهان ما تقدم من الجائزات. **الباب السادس**: فيما يجب للرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز. **الباب السابع**: في برهان ما يجب للرسل عليهم الصلاة والسلام. **الباب الثامن**: في السمعيات.

خاتمة تشتمل علىٰ محاسن ثلاث: **الأولىٰ**: في العلم. **الثانية**: في التوبة. **الثالثة**: في دفع العوائق.

الكتاب الحادي والعشرون

عنوان الكتاب: الخريدة البهية.

المؤلف: أبو البركات أحمد بن محمد الدردير المالكي (ت ١٢٠١).

بيانات النشر: حققه وقدم له وعلق عليه مصطفىٰ أبو زيد محمود رشوان، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م. (= ضمن: «**شرح الخريدة البهية**»، أبو البركات أحمد بن محمد الدردير (ت ١٢٠١)).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٧١) بيتًا، وتعد من أشهر المتون الدراسية لهذه المدرسة، وقد كتب حولها عدد من الشروح والحواشي[١]. وقد بدأ المؤلف نظمه بذكر أقسام الحكم العقلي، وأول الواجبات علىٰ المكلف، ثم استدل علىٰ حدوث العالم، وشرع بعدها بذكر الصفات الواجبة لله تعالىٰ، وتحدث في خلالها عن حكم مثبت تأثير الطبائع والقوة المودعة في الأسباب الطبيعية ثم تحدث عن متعلقات صفات المعاني، ثم ذكر ما يستحيل في حق الله تعالىٰ من أضداد الصفات الواجبة، بعدها ذكر الجائز في حقه تعالىٰ؛ فذكر منها خلقه للأفعال، وجواز رؤيته ثم ذكر بعد ذلك صفات الرسل الواجبة، وأضدادها المستحيلة، وما يجوز عليهم ثم ذكر وجوب الإيمان بأحوال الآخرة، ثم ختم الناظم نظمه بذكر بعض الآداب والنصائح.

---

(١) انظر: «**جامع الشروح والحواشي**»، عبد الله الحبشي، ٢/ ٩٨٧-٩٨٨.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- شرح الخريدة البهية، أبو البركات أحمد الدردير المالكي (تـ ١٢٠١)، حققه وقدم له وعلق عليه مصطفىٰ أبو زيد محمود رشوان، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢- حاشية محمد أبو السعود صالح السباعي العدوي المالكي (تـ بعد ١٢٣٧) علىٰ شرح الخريدة البهية للدردير المالكي (تـ ١٢٠١)، المطبعة العامرة المليجية، الطبعة الأولىٰ، ١٣٣١هـ.

٣- حاشية أحمد الصاوي (تـ ١٢٤١) علىٰ شرح الخريدة البهية للدردير المالكي (تـ ١٢٠١)، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م.

٤- حاشية محمد بخيت المطيعي الحنفي (تـ ١٣٥٤) علىٰ شرح الخريدة البهية للدردير المالكي (تـ ١٢٠١)، جريدة الإسلام، مصر، ١٣١٥هـ.

الكتاب الثاني والعشرون

عنوان الكتاب: العقيدة التوحيدية.

المؤلف: أبو البركات أحمد بن محمد الدردير المالكي (ت ١٢٠١).

بيانات النشر: تحقيق محمد يوسف إدريس، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. (= ضمن كتاب: **«مجموع خمس رسائل في العقائد»**).

وهو متن مختصر جدًا، يقع في صفحة واحدة، وهو من متون الدرس العقدي لدىٰ المتأخرين من علماء الأشعرية. وقد بدأ المؤلف بالحديث عن وجوب الإيمان بالصفات العشرين الواجبة لله، وما يجب للأنبياء، والإيمان بما أتوا به من الغيبيات؛ كاليوم الآخر وما فيه من الحساب، والعقاب، والصراط . . . إلخ، والإيمان بالإسراء والمعراج، وبالشفاعة، وبعلامات الساعة، وتجديد التوبة من الذنوب، والرضا بالقضاء والقدر، وبهذا ختم المؤلف متنه.

الأعمال المطبوعة عليه:

حاشية علىٰ شرح عقيدة الدردير، الحاشية والشرح لمصطفىٰ بن أحمد العقباوي (ت ١٢٢١)، المطبعة الكاستلية، مصر، ١٢٨٦هـ.

الكتاب الثالث والعشرون

عنوان الكتاب: كفاية العوام من علم الكلام.

المؤلف: محمد بن شافعي الفضالي الشافعي (ت ١٢٣٦).

بيانات النشر: تحقيق محمد يوسف إدريس، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. (= ضمن كتاب: **«مجموع خمس رسائل في العقائد»**).

وهي رسالة مختصرة، نحىٰ فيها مؤلفها متن **«أم البراهين»**، للسنوسي (ت ٨٩٥)، وبدأ في بيان حد التقليد، وحكمه، والفرق بين الدليل التفصيلي، والدليل الإجمالي، ثم تحدث عن أقسام الحكم العقلي، ثم تحدث عن العقائد الخمسين الواجب الإيمان بها؛ فذكر عشرين صفة تجب لله، وعشرين أخرىٰ تستحيل عليه، وأمرًا واحدًا يجوز في حقه، وأربع صفات تجب للأنبياء، وأربعًا أخرىٰ تستحيل عليهم، وأمرًا واحدًا يجوز في حقهم، ثم انتقل للحديث عن كل صفة لله مفصلًا معناها، ودليلها التفصيلي والإجمالي، وتطرق لمسألة التفضيل بين الصحابة، واختار المؤلف تفضيل فاطمة ﵂ علىٰ جميع الصحابة، وتحدث عن الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الأنبياء، وذكر بعض الأخلاق الواجب تركها؛ كالكبر، والحسد . . . إلخ، وذكر بعد ذلك معنىٰ الإيمان الشرعي لدىٰ الأشعرية، وختم رسالته بالحديث عن نسب سيدنا رسول الله ﷺ.

الأعمال المطبوعة عليه:

حاشية إبراهيم البيجوري (ت ١٢٧٧) علىٰ كتاب كفاية العوام من علم الكلام للفضالي الشافعي (ت ١٢٣٦)، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣١٠هـ.

الكتاب الرابع والعشرون

عنوان الكتاب: صفة الإيمان واجبة العلم علىٰ الأعيان.

المؤلف: محمد بيرم الثاني التونسي المالكي (ت ١٢٤٧).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: «**مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية**»).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٧٥) بيتًا، بدأها المؤلف بذكر حقيقة الإيمان الشرعي؛ ثم عقد ستة فصول علىٰ أركان الإيمان الستة؛ فذكر في الفصل الأول الإيمان بالله تعالىٰ، وأدرج فيه أقسام الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة في حق الله، ثم انتقل للفصل الثاني فذكر الإيمان بالملائكة، وفي الفصل الثالث تحدث عن الإيمان بالكتب، وتطرق في الفصل الرابع إلىٰ الإيمان بالرسل، وذكر الصفات الواجبة لهم والمستحيلة والجائزة عليهم، ثم في الفصل الخامس تحدث عن الإيمان باليوم الآخر، وذكر فيه قضايا الغيبيات، وختم الناظم نظمه بالفصل السادس وهو الإيمان بالقدر.

الكتاب الخامس والعشرون

عنوان الكتاب: عقيدة العوام.

المؤلف: أحمد بن رمضان منصور المرزوقي المالكي (ت ١٢٦٢).

بيانات النشر: دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م. (= ضمن كتاب: «**سعادة الأنام بشرح عقيدة العوام**»، د. مراد عبد الله الجنابي).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٥٧) بيتًا، بدأها الناظم بذكر الصفات العشرين الواجب الإيمان بها لله، ثم ذكر الصفات الجائزة في حقه، وتحدث عن الأنبياء وما يجب لهم وما يجوز عليهم وما يستحيل عليهم، ثم تحدث عن الأنبياء الوارد ذكرهم في القرآن، والملائكة، والكتب السماوية، وأنه يجب الإيمان بكل ما أتىٰ به الرسول ﷺ من الغيبيات، ثم ختم المؤلف منظومته بتفصيل القول عن نسب رسول الله ﷺ وسيرته وأهل بيته.

الكتاب السادس والعشرون

عنوان الكتاب: الدرة الوضية في توحيد رب البرية.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن درويش حوت البيروتي الشافعي (ت ١٢٧٦).

بيانات النشر: اعتنىٰ بها محمد الحريري، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٦م.

وهي كتاب متوسط الحجم، ومؤلفه كان مفتي مدينة بيروت في الشام. وقد بدأه المؤلف بذكر دلالة العالم بما فيه علىٰ خالقه، وقد أورد المؤلف عددًا كثيرًا من الآيات القرآنية الدالة علىٰ هذا المعنىٰ، ثم تحدث المؤلف عن المنهجية في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة؛ فذكر مسلكي التأويل والتفويض، وقدح في مسلك حمل جميع النصوص علىٰ ظاهرها، ثم تحدث المؤلف عن أول الواجبات علىٰ المكلف؛ فذكر أنها معرفة الله، وقد صحح المؤلف إيمان المقلد فخالف بذلك القول الذي قرره السنوسي في كتبه (ت ٨٩٥)، ثم تحدث عن الإيمان والإسلام وذكر أنهما متغايران لفظًا ومتلازمان في نفس الأمر، وذكر عدة مسائل في مبحث الإيمان، وهي كونه مخلوقًا، وأنه يزيد وينقص، وجواز الاستثناء فيه، ثم شرع المؤلف في مبحث الصفات؛ فذكر الأقسام الأربعة للصفات الواجبة، وقد ناقش في هذا المبحث في أثناء حديثه عن هذه الصفات، مذهب القائلين بوحدة الوجود، ونفي الحلول والاتحاد، وإبطال غلو بعض الصوفية في رسول الله ﷺ، وبقاء الجنة والنار، ونفي تأثير الكائنات، وتعلقات الصفات، والتغاير بين الإرادة والأمر والرضىٰ، والخلاف في صفات الأفعال، ثم ذكر

تعريفًا لبعض الفرق، ثم تحدث عن اشتمال كلمة التوحيد علىٰ ما سبق من العقائد، وقد حذر المؤلف من بعض البدع التي حدثت في عصره، منها اختصار لبعض حروف كلمة التوحيد! ثم ذكر المؤلف بعض آداب الذكر، وبعد ذلك انتقل للحديث عما تضمنته الشهادة الثانية من العقائد، فذكر الصفات الواجبة والمستحيلة والجائزة علىٰ الرسل، وختم المؤلف كتابه بالحديث عن الملائكة.

وسيلحظ الباحث أن في هذا الكتاب إضافة علىٰ عموم كتب المدرسة السنوسية.

الكتاب السابع والعشرون

عنوان الكتاب: تيجان الدراري.

المؤلف: إبراهيم بن محمد البيجوري الشافعي (ت ١٢٧٧).

بيانات النشر: تحقيق محمد يوسف إدريس، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (= ضمن كتاب: **«مجموع خمس رسائل في العقائد»**).

وهو متن مختصر يقع في بضع صفحات؛ ركز المؤلف فيه علىٰ بيان ما يجب أن يعرفه المكلف في حق الله، وحق أنبيائه، ومن طريقة المؤلف أنه يذكر الصفة، ومعناها، وضدها، ودليلها، هكذا بشكل تسلسلي، ثم ختم متنه بذكر نسب رسول الله ﷺ، وما اختص به، والإيمان بالرسل المذكورين في القرآن الكريم، وأن قرنه خير القرون، ومعرفة أولاده.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح تيجان الدراري، محمد نووي بن عمر الجاوي الشافعي (ت ١٣١٦)، تحقيق محمد يوسف إدريس، دار النور المبين، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (= ضمن كتاب: **«مجموع خمس رسائل في العقائد»**).

الكتاب الثامن والعشرون

عنوان الكتاب: تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية.

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي (ت ١٢٩٩).

بيانات النشر: تحقيق عبد السلام مازن أبو خلف، دار النور المبين للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

وهي رسالة مختصرة؛ تناول فيها المؤلف الصفات الواجبة لله، والمستحيلة عليه، والجائزة عليه، والصفات الواجبة للأنبياء، والمستحيلة عليهم، والجائزة عليهم، مع الاستدلال علىٰ كل ذلك، ثم ختم رسالته بذكر بعض مسائل السمعيات؛ من الإيمان بالملائكة والجن، وأحوال الموت والقبر والمبعث والشفاعة والصراط والحوض والجزاء.

ويلحظ أن المؤلف لم يذكر الصفات المعنوية، لذا اقتصر علىٰ ثلاث عشرة صفة واجبة لله.

الكتاب التاسع والعشرون

عنوان الكتاب: خلاصة علم التوحيد.

المؤلف: (مجهول).

بيانات النشر: تحقيق محمود عبد الصادق الحساني، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م. (= ضمن كتاب: «**إرشاد المريد في معرفة خلاصة علم التوحيد**»).

وهي رسالة مختصرة، تناول المؤلف فيها خمسين عقيدة، وهي: عشرون صفة واجبة لله، وعشرون صفة مستحيلة عليه، وصفة واحدة جائزة عليه، وأربع صفات واجبة للرسل، وأربع صفات مستحيلة عليهم، وصفة واحدة جائزة في حقهم.

الأعمال المطبوعة عليه:

إرشاد المريد في معرفة خلاصة علم التوحيد، حسن العدوي الحمزاوي المالكي (تـ ١٣٠٢)، تحقيق محمود عبد الصادق الحساني، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

الكتاب الثلاثون

عنوان الكتاب: نظم في عقائد التوحيد.

المؤلف: عبد المجيد الأزهري الشرنوبي المالكي (ت ١٣٤٨).

بيانات النشر: اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: **«فتح الرب المجيد الحميد علىٰ نظم عبد المجيد الأزهري الشرنوبي في عقائد التوحيد»**).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٢٩) بيتًا، تناول ناظمها العناوين التالية: التنصيص علىٰ الصفات الواجبة، وهي: **(النفسية، السلبية، المعاني، المعنوية)**. التنصيص علىٰ ما يستحيل في حق الله، وهي ضد الصفات الواجبة. التنصيص علىٰ الأحكام الجائزة في حق الله، وهي فعل كل ممكن أو تركه. التنصيص علىٰ الصفات الواجبة، والمستحيلة، والجائزة في حق الأنبياء. التنصيص علىٰ وجوب الإيمان بما روي عن رسول الله من الغيبيات (= الصراط، الميزان . . . إلخ).

ومما يلحظ؛ أن الناظم لا يرىٰ أن الصفات المعنوية زائدة علىٰ قيام صفات المعاني بالذات، كما يراه مثبتو الأحوال، وهو هنا يعد من منكري الأحوال داخل المدرسة السنوسية.

الأعمال المطبوعة عليه:

١- فتح الرب المجيد الحميد علىٰ نظم عبد المجيد الأزهري الشرنوبي في عقائد التوحيد، محمد بن يحيىٰ الشنقيطي المالكي (ت ١٣٣٠)، اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٢- الشذرات الذهبية علىٰ منظومة العقائد الشرنوبية، إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي المالكي (ت ١٣٤٩)، اعتنىٰ به نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م[١].

(١) وهذا الشرح كان مقررًا من طرف مشيخة الزيتونة علىٰ المبتدئين من طلبة العلوم الشرعية.

الكتاب الحادي والثلاثون

عنوان الكتاب: نظم عقيدة أهل السنة.

المؤلف: محمد بن الهاشمي التلمساني (تـ بعد ١٣٧٧).

بيانات النشر: مطبعة الترقي، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م. (= ضمن كتاب: «شرح نظم عقيدة أهل السنة»).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٤٧) بيتًا، بدأ ناظمها بالحديث عن أركان الإسلام والإيمان والإحسان، وتحدث عن أقسام الحكم العقلي، ثم تناول ناظمها الصفات الواجبة، ونفي التأثير عن المخلوقات، ثم تحدث عن الصفات المستحيلة علىٰ الله، وذكر بعدها الأحكام الجائزة في حق الله، وهي فعل كل ممكن وتركه، وتحدث بعد ذلك عن الصفات الواجبة، والمستحيلة، والجائزة في حق الأنبياء، ثم ختم الناظم نظمه بوجوب الإيمان بما ورد في باب السمعيات؛ كالإيمان بالملائكة والكتب . . . إلخ.

ويلحظ أن المؤلف في نظمه هذا ركز علىٰ مسألة تأثير الأسباب في مسبباتها، وقرر المعتقد الأشعري الدارج، وهو نفي أي تأثير يصدر من قبل المخلوقات، وأن المؤثر في الحقيقة هو الله تعالىٰ.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح نظم عقيدة أهل السنة، محمد بن الهاشمي التلمساني (تـ بعد ١٣٧٧)، مطبعة الترقي، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

الكتاب الثاني والثلاثون

عنوان الكتاب: عقيدة الفلاح ومنهج الصلاح.

المؤلف: محمد شاكر الصفاقسي المالكي (ت ١٣٨٣).

بيانات النشر: تحقيق نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م. (= ضمن كتاب: «**مجموع الرسائل التونسية في علم العقائد السنية**»).

وهي منظومة تقع في (١١٥) بيتًا، وقد قدم الناظم لمنظومته بمقدمة بين فيها سبب وضعه لهذه المنظومة؛ وهو انتشار الضلال والمنكرات في عقائد المسلمين، وأخلاقهم؛ فنظم هذا النظم من باب تقديم النصيحة للمسلمين. فبدأ الناظم بذكر أول واجب، وهو المعرفة، أي: معرفة الإله والرسل؛ فذكر الصفات الواجبة لله، ولم يذكر المعنوية، ثم انتقل لتقرير هذه الصفات، بعدها ذكر أدلته عليها؛ وكانت أدلته عامة لجميع الصفات؛ ثم تحدث عن الصفات الواجبة للرسل، ثم فصل القول بأعظم معجزات رسول الله ﷺ، وهي القرآن الكريم، ثم تحدث عن أركان الإسلام الخمسة، وبعدها تناول بعض النصائح الإسلامية، من اجتناب الكبائر والظلم وبر الوالدين . . . إلخ، ثم تحدث عن حقيقة الإيمان، وذكر ما يجب الإيمان به، من الملائكة والرسل والكتب والقدر واليوم الآخر، وما يكون فيه من أحوال الآخرة، ثم ختم نظمه بالحديث عن مرتبة الإحسان.

الكتاب الثالث والثلاثون

عنوان الكتاب: لب العقائد الصغير.

المؤلف: محمد مفتاح قِرّيو المالكي (تـ بعد ١٤١٥).

بيانات النشر: دار ومكتبة الشعب، مصراته، ١٩٩٥م. (= ضمن كتاب: «شرح لب العقائد الصغير»).

وهي منظومة مختصرة؛ تقع في (٦٩) بيتًا، وناظمها من علماء ليبيا المعاصرين. وقد تناول الناظم الحكم العقلي وأقسامه، ثم تحدث عن عشرين صفة واجبة لله، وتقسيم أنواع هذه الصفات، ثم تطرق لبيان تنزه الله في أفعاله عن الغرض، وعن وجود مؤثر غيره، سواء بقوة أم بطبع، بعدها انتقل المؤلف للحديث عن تعلقات صفات المعاني، وتطرق لما يستحيل في حق الله، وما يجوز له، وتناول بعد ذلك مبحث النبوات، فذكر ما يجب للأنبياء، وما يجوز عليهم، وما يستحيل عليهم، ثم ختم الناظم منظومته بمبحث السمعيات، فذكر الإيمان بالأنبياء الذين ذكروا في القرآن الكريم، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالكتب، والإيمان بالقدر خيره وشره.

ومما يلفت النظر؛ أن المؤلف يرىٰ كفاية التقليد في العقائد، وهذا رأي مخالف لما قرره السنوسي (تـ ٨٩٥) في كتبه.

الأعمال المطبوعة عليه:

شرح لب العقائد الصغير، محمد مفتاح قِرّيو المالكي (تـ بعد ١٤١٥)، دار ومكتبة الشعب، مصراته، ١٩٩٥م.

الكتاب الرابع والثلاثون

عنوان الكتاب: كبرىٰ اليقينيات الكونية.

المؤلف: د. محمد سعيد بن رمضان البوطي الشافعي (ت ١٤٣٤).

بيانات النشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة التاسعة، ١٤١١هـ.

ويتميز هذا الكتاب بكون مؤلفه أحد كبار علماء الأشعرية في عصرنا الراهن، والذين حملوا علىٰ عاتقهم مهمة الدفاع عن هذا المذهب، والرد علىٰ مخالفيه، وتحديدًا السلفية. وهذا الكتاب عبارة عن حصيلة لمحاضرات ألقاها المؤلف في جامعة دمشق في سوريا. ولعله أكبر كتب المدرسة السنوسية التي أُلفت استقلالًا. ومما تميز به هذا الكتاب اشتماله علىٰ عدة مباحث عصرية في المنهج العلمي للبحث، وفي مناقشة المذاهب الفكرية المعاصرة؛ كالماركسية، ونقد بعض النظريات العلمية المصادمة للدين؛ كنظرية التطور، بالإضافة إلىٰ الأسلوب الواضح، واللغة السهلة، التي كتب بها المؤلف كتابه هذا. والكتاب مقسم علىٰ تمهيد وأربعة أقسام وخاتمة، في التمهيد تحدث المؤلف عن ثلاث نقاط، وهي: المنهج العلمي للبحث عند المسلمين وغيرهم، ما سبب احتياج الإنسان للعقيدة الصحيحة، موقع العقيدة من مجموع البنية الإسلامية، ثم شرع المؤلف في الحديث عن القسم الأول من أقسام الكتاب، وهو الإلهيات، فتحدث أولًا عن وجود الله، وأدلة إثباته، وناقش الفلسفة المادية، ثم تحدث ثانيًا عن صفات الله؛ فذكر الصفات الأربع الواجبة، ثم تحدث ثالثًا عن ما يترتب علىٰ هذه الصفات من الحقائق الاعتقادية، فذكر خمس حقائق، وهي: ١- تنزيه الله عن أضداد هذه الصفات وعن سائر النقائض، ٢- نفي العلة الغائية عن أفعال الله،

٣- عدم وجوب أي شيء علىٰ الله، واعتبارية الحسن والقبح في الأشياء، ٤- مصير الإرادة الإنسانية أمام إرادة الله، ٥- معنىٰ القضاء والقدر، ثم تحدث رابعًا عن رؤية الله، ثم انتقل المؤلف للحديث عن القسم الثاني من أقسام الكتاب، وهو النبوات، فتحدث أولًا عن معنىٰ النبوة والرسالة وظاهرة الوحي، ثم تحدث ثانيًا عن الأنبياء وكيفية الإيمان بهم، ثم تحدث ثالثًا عن الصفات الضرورية للأنبياء، ثم رابعًا تناول تعريف المعجزات وضرورة الاعتقاد بها وموقف العلم منها، ثم خامسًا ذكر أن النبوة لا تأتي عن طريق الكسب، ثم ذكر خاتمة لهذا القسم وهي بيان الفرق بين الإيمان والإسلام، ثم انتقل المؤلف للحديث عن القسم الثالث من أقسام الكتاب، وهو الكونيات، فتحدث أولًا عن الإنسان، وناقش مسألة تفضيل البشر علىٰ الملائكة، وتطرق لنظرية التطور ناقدًا إياها، ثم تحدث ثانيًا عن الملائكة والدليل علىٰ وجودهم ووظائفهم، ثم تحدث ثالثًا عن الجان، ثم تحدث رابعًا عن قانون السببية في الكون، وهو لم يخرج هنا عن معتقد طائفته المشهور في هذه القضية، ثم انتقل المؤلف للحديث عن القسم الرابع والأخير من أقسام هذا الكتاب، وهو الغيبيات، فذكر معنىٰ الغيبيات، وكيفية تطبيق المنهج العلمي في فهمها واعتقادها، ثم تحدث عن أربع قضايا، وهي: ١- الموت، وعذاب القبر، ٢- أشراط الساعة، ٣- يوم القيامة وأحداثه، ٤- الردة وأسبابها، ثم في خاتمة الكتاب ذكر المؤلف أنه لا حاكمية إلا لله، وأن وظيفة الإنسان تقتصر علىٰ تنفيذ حكم الله في الأرض.

سلسلة دراسات شرعية:

يهدف هذا المشروع إلى أن يقدم المركز مساهمة مؤثرة في حقل الدراسات الشرعية والتراثية، بفروعها المختلفة، بالشكل الذي يمثل تصورات المركز لما ينبغي أن يكون عليه الاشتغال العلمي بالدراسات الشرعية، سواء من حيث منهج البحث والنظر، أو من حيث الاهتمامات والمشاغل والتساؤلات.

ولأجل هذا الغرض يستكتب المركزُ باحثيه، والباحثين المتعاونين معه، ويستقبل الكتابات الجادة الثرية التي تقدم إضافة مؤثرة وحقيقية لفرع الدراسات الشرعية على تنوع فروعها المعرفية.

نوعية الهم والتساؤل، وجودة منهج البحث والتحليل والنظر هما إذن محور اهتمامات المركز فيما يقدمه من دراسات شرعية في فروع التفسير والحديث والفقه وأصوله وما يتصل بذلك من علوم و معارف، لا غنى عن تحقيق القول فيها دائمًا وأبدًا.



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

nama-center.com
info@nama-center.com

لماذا هذا الكتاب ؟

يُشكل الوقوف على المصادر الأصلية لدراسة عقائد الطوائف الإسلامية المختلفة أهمية بالغة للباحثين والدارسين؛ إذ إن هذه المصادر هي خير ما يكشف ويوضح حقائق عقائدها. وطبيعة الأبحاث الأكاديمية المعاصرة تحتم على الباحث والدارس مراجْعة هذه المصادر؛ لكي يكون شرحه وبيانه لما تعتقده هذه الطوائف صحيحًا ومطابقًا للواقع.

لذا أتى هذا الكتاب، عن مركز نماء، يلقي فيه المؤلف الضوء على المصادر المستقلة المطبوعة للأشعرية؛ وذلك من أجل أن يسد فراغًا ملحوظًا داخل المكتبة العقدية، ويساهم في الدلالة على المصادر الأصلية المطبوعة للأشعرية.

وقد اشتمل هذا الكتاب على مائة مصدر من مصادر الاعتقاد الأشعري، مع ذكر بعض الأعمال المطبوعة التي كُتبت على هذه المصادر. وقد سبق ذلك مقدمة تمهيدية تأصيلية تناولت تاريخ المذهب الأشعري، ونظرياته وآراءه، وبعض القضايا المنهجية الأساسية التي يجب على الباحث الإحاطة بها عند دراسته لهذا المذهب؛ لكي يخرج بتصور صحيح عنه.

إن هذا الكتاب لا يزعم - ولم يزعم - الإحاطة بجميع المصادر العقدية المطبوعة للطائفة الأشعرية، وإنما هي محاولة متواضعة من الباحث لتقديم المساعدة لطلبة الدراسات العليا - على وجه التحديد - والباحثين المختصين في علوم العقيدة؛ وذلك بتقديم عدد كاف من المصادر الأصلية المطبوعة لأشهر الطوائف الإسلامية، وأكثرها حضورًا، والتي نعتقد أن الرجوع إلى معظم هذه المصادر سيساعد - إلى حد ما - في الرقي بالدراسات العقدية المعاصرة عن المذهب الأشعري.

المؤلف:

عبد الله بن عبد العزيز الغزّي

كاتب وباحث شرعي متخصص في علوم الاعتقاد. حاصل على بكالوريوس الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٤٢٩ هـ. يعمل باحثًا بوكالة المطبوعات والبحث العلمي بوزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية.

له عدد من المقالات والبحوث العقدية المنشورة، وطبع له كتاب: «المدخل إلى أوهام الكُتاب المعاصرين في البحث العقدي» عن مركز تأصيل للدرسات والبحوث.

البريد الإلكتروني:

al_ghizzi@hotmail.com



الثمن: 12 $


ISBN 978-614-431-664-1